

تفسير البصائر على الأشباه والنظائر

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الحبيب
البحر الفها من الأراجي عفوريه
الغافر شرف الدين بن
عبد القادر الغزي
المحقق رحمه الله

رحمة ولغة

امين

تم



فقه الحنفية
مكتبة
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الفضل لا ذلك المعاني ومعارف الانظار وفاضل بينهم بحسب
 المكان النفسانية وحركات الاقطار واظهر بجزء من تقديراتهم وقايق حقايق
 المعاني والبرهان استدارتهم ابتكارا لا فكاك من الخدور وترتف بزيات الاعا
 والشكر لمن هم الخلق بمزايا الفضل والاعانم وخصار باب المعارف بختايب
 اللطف والاكرام والاشهاد بالوحدانية لمن نطق الموجدات بايات وجود
 وجوده وصدرت البراهين القاطعة بتواتر فضله وجوده والصلاة والسلام
 على خاتمة خلاصة المرسلين وسيد سادات الاصفياء والمؤمنين محمد المصطفى
 رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين والابرار والصلوات
 الماتر المريم من المهاجرين والانصار **وهو** فيقول الراعي غفيرة
 الغافر شرف الدين بن عبد القادر الغزي الحنفي غفر الله سبحانه له ولوالديه
 وبالخير جزيان كتاب الاشياء والنظائر تأليف الشيخ الامام والخبير الصمصام
 والبتدر القرطام والبيهم الزاهر والستجاب الماطر كشاف حقايق المشكلات
 خلال دقايق المعضلات مكلل الفنون السنية جامع العلوم العلية مقل
 الفروع والاصول نابج منابج المعقول والمنقول ينبوع الفصائل والحقايق
 واليقين تاج الفضلا امام الفصحا مفيد الطالبين المختصر بريد عبادة الملك
 العلي مولانا شيخ الاسلام الشيخ زين بن نجيم الحنفي من اخذ الكتب تصنيفا
 واحسنها اسلوبا نظريا وارشفها في عبارات وادقها في الاشارات وقوم
 في تابه عدم التظير جامع من الفقه لبحر الفقير فينبأ ان السبح في الحجج
 والتدباقتنصا من مسورات اكاره اذ عرض لي خاطرا اضع عليه حاشية
 فالتحريث لذلك كالمروض لا مطار وسارعت في اقتضائه ولا الما للفرار
وسميته بتقوير البصائر على الاشياء والنظائر اكرافها ما تخلفه من
 الاستثنات وسائرته من القيود والمهمات ومنه ما عاين ما طفي به فلم مداده
 وما عثر به كرم جواده ومورد افيها تخففات يفتخر لا استماعها للمسا
 وفوايد امينة بطرب لئلا ونما التكلان وبالله سبحانه المستعان وتعليه
 التكلان انه حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قال**
 المصنف رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ **اقول**

ابتدا

ابتدا الشيخ رحمه الله تعالى كتابه بالشمسية وعقبتها بالشمسية بالكتاب المجيد
 المفتوح بالشمسية والشمسية وعقبتها بالشمسية بالكتاب المجيد
 فيه بسم الله في هو ابتداء في فاية كل كلام لا يبدل فيه بالحمد لله في هو الحمد لله
 لطيف رحمه الله تعالى في جامعهم بسم الله الرحمن الرحيم والبال الخ
 والشان وامري بالاي شرف يدهم به **ان قلت** كل من البسملة
 والحمد لله وبالله فيحتاج الى سبق مثله فيدور ويتسلسل **قلت**
 احبب بان المراد الامر المفصود بزانة بحيث لا يكون وسيلة الى غيره ولا لذلك
 ما ذكره والحبب بحواب الحمد وهو ان كلامها كما يحصل الحركة لنفسه كالشاة من
 اربعين يتركز في نفسها وغيرها على ان عموم الامر في الحديث فدخله التخصيص
 فقد نقل عن خواهر زاده الفقيه رحمه الله تعالى قال العاظم رحمه الله
 تعالى لا فعال ثلاثة قسم ليس فيه الشمسية كالوضوء والتيمم والذكر وقراءة
 القرآن والاكل ونحو ذلك وقسم لا يتسن فيه كالصلاة والحج والاذكار والدعوات
 وقسم نكره فيه وهو المحرم والمكروه نعم تلقيب النفس هنا الى معرفة الحكمة
 في مخالفة الصلاة وما ذكره من المعنى بالوضوء ونحوه وكانها والله سبحانه اعلم كون
 الصلاة وما ذكره معها او مشتهلا عليه فكان في ذلك غنى عن الشمسية لكن بقدر
 في ذلك سنيتهما في القراءة كما سلف قاله بعض محققا لثا فعية من مشايخ شيوخ
 رحمه الله تعالى **قلت** ومنه ايضا ان الشمسية على الذبيحة واجبة حاشي
 لو تركها عند انقضاء ميتة لا يحل اكلها ولا بيعها ولا التصرف فيها خلافا للشافعية
 رحمه الله تعالى ومسئلة اشتراط الشمسية على الذبيحة مستثورة طويلا الذي
 اصولا واما الشمسية على المحرم فحرام معصية بلفظ قائلها قال علماء ونا رحمه الله
 الله تعالى اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم عند شرب الخمر وعند اكل الحرام او عند
 الرنا بغير قائل الحرام وقال عند الفراغ منه الحمد لله اختلفوا فيه كذا في فصول
 العبادي وغيره واعلم ان بدا الامر ذي البال بسم الله ان تصدريه وتذكره
 باذي بداء وتجعل ذكره اول عمل تفعله ثم تتبعه بما في عملك على ما هو الشايخ
 المتبادر من هذا الشيء كما نص عليه صاحب الكشاف ودرج عليهم عمل السلف رحمهم
 الله تعالى **قلت** صرح العلماء رحمهم الله تعالى بان بين ظاهر الحديثين تعارضا
 لان الابتداء بالحمد لله يفوت الابتداء بالآخر واجب عن ذلك باجوبة **الاول** ان

الابتداء نوعان حقيقي وضاهي فالاول حصل بالتسمية والثاني بالحركة وكل منهما
 يحصل بالمقصود **الثاني** الابتداء بحمل على لفظ وهو ما يغني عن مبتدأ من حيث التسمية
 في الشيء الى حيث اخذ في المقصود **الثالث** ان الالها لا تستعان باللائحة لصفات
 ولا مانع من مقارنته الاستعانة بما مر من فصاعدا لا من واحد وقد سلك ابن
 السبكي رحمه الله تعالى في لطيفاته مسلكا غير ما ذكر فقال لفظ الحمد لو ارد في
 الحديث اما ان يعزى به ما هو اعلم من لفظه ومواند كرا وحضوصه وانما كان فالما مر
 به لفظ الذكر اما على الاول فواضح واما على الثاني فلان رواية الحمد معارضة
 برواية التسمية فيسقط اعتقادان ويرجع الى الاطلاق كما في رواية ذكر الله
 وهو رواية في التثنية على ما ذكرنا ومثل هذا في رواية غسالات الكلب ومن ثم اوقع
 ما عساه يقال هذا جعل المطلق على المقيد انتهى **فان قلت** الابتداء بالتسمية
 ليس ابتداء بغيره فانه الالها ولفظ اسم ليسا من اسماء **قلت** اجيب بان المقصود
 من الفعل بغيره الله تعالى يقع على وجه من احوالها ان يذكر اسم خاص من اسماء
 تعالى كلفظ الله تعالى والثاني ان يذكر لفظ الالها على اسم الله تعالى كما في التسمية
 فان لفظ اسم مضاف الى الله تعالى يراد به اسمه تعالى فقد ذكر اسمه تعالى لكن
 لا بخصوصه بل بلفظ الالها مطلقا فيستفاد ان التبرك والاستعانة بجميع
 اسماءه تعالى لغووم الامتداده واما الثاني من تنجذ ذكره على لوجه المطلوب
 ذكر ذلك كله السبب رحمه الله تعالى في حاشيته الكشاف والبا متعلقة بمجوز
 وكونه فعلا ومن مادة التاليف هذا وهو خرا اولي اما الاول فلا صلة الفعل
 في العمل ولما في تقدير الاسم من زيادة الاضمار الذي هو خلاف الاصل فيلزم لزوم
 عمل المصدر بخذونا كما قرره بعضهم **قلت** انما قال قيل اشارة الى ضعفه
 فقد صرح المقتار برب رحمه الله تعالى بجوازه لانه يقتض في الظرف والمجرور
 مما لا يقتض في غيرها واما الثاني فلان تقديره خصوصيات الافعال اسس
 بالمقام **واو** في بتأدية المراد فانك اذا قدرت اولف مثلا دل على تلميس
 التاليف كله بالتسمية على وجه التبرك والاستعانة بخلاف ما اذا قدر عاما
 كما بداه انه يفيد ابتداء تلميس التاليف بها خاصة واما الثالث فلان تقدم المحول
 ما دفنا ادخل في التظيم وموافق للوجود اذا سمع السابق سابق ودل على
 الاختصاص كما في آيات التبعيد ومعناه هنا جعل التاليف مقصودا على التبرك

العلم

تف

بالله تعالى لا يتجاوز الى غيره وهو قصر اطلاقه اذا الكفاية انما يقتضونه في
 افعالهم باسم الله تعالى لا يتصور تبركا لا اختصا صلا لا اعتبارا عنهم بالتبرك بالله تعالى
 وما يقتضيه من الالبس بونا الى الله تعالى وليس سألهم من خلفهم ليقول الله فوجب
 على الواحد ان يقطع عرفا الشركة لان الاختصاص والتخصيص والخصوص
 يقتضي بحسب مفهومه الاصل في حوله على المقصود وعليه نحو اختصاص الجود بربادي
 قصر عليه لا يتجاوز الى غيره وهذا عزيم كثير الا ان الأكثر اذ خاله على المقصود
فان قلت لم تقدم الفعل في قوله تعالى اقرا باسم ربك **قلت** اجيب بان
 الاسم هنا تقدم الفعل لكونها اول سورة تزلت على الاصح وما ذكر من تقدم
 الاسم انما هو عند عدم الداعي الى رعاية الاصل الذي هو تقديم العامل على وهو
 واختلف العلماء رحمهم الله تعالى في الالها الداخلة على الاسم فقبل هي بالاستعانة
 وتابد ذلك بكونه مستغلا على معنى حسن بليغ وهو ان الفعل لما كان لا يتبع
 ولا يقتضيه شرعا صلا يصعد باسمه تزل اسمه تعالى منزلة الاله التي يتو
 وجود الفعل على ما يقتضيه بالانفصال فيحصل انما تشغل على جعل الموجود
 لغاية كالمعزلة المعدوم ومثله بعد من محضات الكلام قلت وهو مردود
 وقيل انها المصاحفة والملازمة والرجح بانها اكثر استعمالا من الاولى سيما
 في المعاني والاقوال وبان التبرك بغير الله تعالى نادب وتظيم له بخلاف
 جعله اله لانها المقصودة بغيرها لا لذاتها وهي المصاحفة اذ الله تعالى
 ملازمة جميع اجزا العمل باسم الله تعالى بخلافها للاستعانة وبان التبرك
 بغير الله تعالى امر مكشوف يفهمه كل احد من بيندي في سورة والتاويل
 المذكور للاله لا يقتضي اليه الا بتقدير قبيل وانما كسرت مع ان حق الحروف
 المفردة ان تفتح موافقة بين حركة العامل واثره وانما كان هذا التعليل
 بقيل النقص فلا ينقص لان هذه امور مستخرجة بعد الوقوع فلا تقبل النقص
 لانها مجرد عنايات لا باس بذكرها وطولت في الخط عوضا عن الالف الساكنة
 من مدخولها ونفي في البحر في بيديها كخط الله تعالى ثم طرد في غيرها
 والاسم عند البصريين رحمهم الله تعالى من الاسماء المحذوفة الاعجاز المسكنة
 او يلحقها ثم اجعلت نكرة الوصل عند الابتداء بها فوصل الى النطق بالسكان
 وحجرا لما لحقها من التغيير في طرفها وكان الجايز الهمة لغونها وكونها

اقصا الخارج والاصل سمو ويشهد له الجمع والتصغير وما يرد ان الاشياء الى
 اصولها واشتقاقها عندهم من السمو وهو العلو لثبوتها في التركيب وتناوب
 المعنى لانه سمي على مسماه ورفعته من حضيض الخفا الى منصف الظهور وعند
 الكوفيين رحمهم الله تعالى اصله وسم حذف الواو وعوض عنها همزة الوصل
 واشتقاقه عندهم من السمه وهي العلامة وما هنا اجاث طويلة الذبول
 لا يناسب كتابنا ذكرها وقد جمعنا بعضهم في نظم فقال
 في الاسم سبع لغات كلها سمحت وانني قد نظمتها لكل مرتبلا
 اسم بضم وكسر مع سمي لهما وفي سائر ثلاث حسبما نقلنا
قلت قال السيد رحمه الله تعالى توجيه الثالثة والرابعة ما حاصله انه
 استغنى عن زيادة الهمزة بتخريك الساكن في الابتداء وجعل الدرج تاء عالمه
 تحرك ايضا ثم تارة تحرك بالكسر لانه الاصل في تخريك الساكن ولانه حركه
 الاصل الذي بهو سمو بضم السين ولم تكتب الالف على ما هو وضع الخط وان
 الاصل في كل كلمة انه تكتب على صورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها
 لكثرة الاستعمال وطول المعامضة عنها قال الفراء رحمه الله تعالى وحذفها
 مختصا بسم الله تعالى وبالفاء لا تحذف في غيره كما سمع ربك ولا مع غير
 الساكن اسم الله وقال الاخفش رحمه الله تعالى لا يختص ذلك بسم الله سبحانه
 بل يجوز في غيره كبسم الرحمن وكبسم الخالق **فان قلت** لم قيل باسم الله دون
 يا الله سبحانه **قلت** لان التبرك والاستعانة به ذكر اسم الله تعالى والفرق بين
 اليمن واليمن والله اصله له فحذف الهمزة منه وعوض عنها حرف التعريف
 بدل ليل قطع الهمزة في بسم الله ثم ادغم ونخم فان قلت هل المحذوف المذكور
 قياسي قلت لا بل قياس وجوب التقويض والادغام ولو كان قياسا لما وجب
 لان المحذوف قياسا في حكم المحذوف وخالف ابو الفارح رحمه الله تعالى في
 ذلك وقال انه قياس التحقيق قال السيد رحمه الله تعالى فليعلم ان لزوم
 المحذوف والتقويض مع الادغام من خواص هذا الاسم الذي يتأخر به عن تباينه
 اختيار مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه وقولنا عوض عنه
 حرف التعريف اشارة الى اصولين ان حرف التعريف هل هو الالف واللام
 معا وهو مدعي الخليل رحمه الله تعالى وجنينة يظهر قطع الهمزة لانها جازا

العوض من الحذف الاصل ان يكون التعريف اللام وحدها والهمزة اجبت للنطق
 بالحرف الساكن وهو مذهب سيبويه جرت فيما يجري الحركة فلما عوضت اللام
 من حرف محرك كان الهمزة مدخلا ما في التقويض فلم يذاجاز قطعها وانما
 اختصا لقطع ما لاند لان فيه يتخلف الحرف للعوضيه ولا بد لاحظ معنا ثانيا
 التعريف اصلا حذرا من امر من اجتماع معرفين وفي غير النذر الجبر كالحرف على
 اصله **فان قلت** قد اشتمل ان وجه القطع لزومها وصبر ورتقا كالجذر
قلت برده قولهم زلي الشدة والاشي حيث لم يجوز واقطعها مع انه جاز
 مقصلا عنها معنى لتعريف وما ذاك الا ان الحاشية على الاصل واجبة ما لم
 يعارضها موجب اقوى كالنقويض فيما نحن فيه **واعلم** ان العقل كما ناهوا
 فردات الله تعالى وصفاته لا يحتاجها بانوار العظمة واستنار الجبروت
 لذلك تحيروا في لفظة الله الدالة على الذات المقدسة كانه مسبه بشي من
 اشق ذلك الاقوال تحارث العقول في ذكره كاحادته فيذكر مسماه فاختلوا
 كما قال السيد رحمه الله تعالى السرياني هو امر عرب اسم اوصفه علم اوصفه
 علم وغير علم مشتقا ولا وهم اشتقاقه وما اصله فقتل اصله لاها بالسريانية
 ثم عرب بحذف الالف الاخيرة وادخل الالف واللام عليه وقيل هو عربي غير
 مشتق واليه ذهب الخليل رحمه الله تعالى والراجح رحمه الله تعالى وقيل انه
 وصف في اصله مشتق لكنه غلب عليه تعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
 مثل النجم والعقبه اجر مجرب العلم في اجرا الوصف عليه وانتفاع الوصف به
 وعدم نظرت احتمل الشبهة اليه وهو ما استظهره البيضاوي رحمه الله تعالى
 واستدل بان ذاته تعالى من حيث هي من غير اعتبار امر اخر معها غير معقول
 البس فلا يمكن ان يدله عليه بلفظ ولا انه لو دل على مجرد الذات لما افاد ظاهر
 قوله تعالى وهو الله في السموات معني صحيحا قلت اجيب عن مستدل الاول بانه
 لم لا يجوز ان يعرف بالذات بوجه فهو وضع لفظ اسم فاعلم ان الواضع بكنه الحقيقة
 ليس شرط في الموضع سلمنا لم لا يجوز ان يكون الواضع هو البارك سبحانه
 قلت وهو الاصح لا نقله السرياني في حاشية المطول وقد اختلف العلماء رحمهم الله
 تعالى في ان الواضع هل هو الله تعالى او البس على قولين والاول هو الراجح عندهم
 والمسئلة معروفة واجيب عن الثاني جعل الجار متعلق بيه علم والجملة خبر بان

او هو الخبر الذي يدل واختار صاحبا لكشاف انه اسم عربي مشتق وانه ليس
بصفة فاصله بل هو فاصله اسم جنس ككتاب وامام يقع على كل معبود
يقبى او باطل ثم غلب اي بعد تعريفه على المعبود بحق اي على الذات المختصة
فصار علما بالعلية ينصرف اليها كالنجم والحقة والكتاب وسائر الاعلام الفا
ثم اريدنا كيدا لاختصاص بالتحقيق فخذت الهمزة وصار الله تعالى محذورا
مختصا بالمعبود بحق لا يطابق على غيره قلت والعلية فيه تقدير **فان**
قلت قد ذكرت ان هذا الاسم مشتق فاستقانا استقانا في الاصل صفة
او اسم جنس فمشتق **قلت** قال ايضا وكبر رحمة الله تعالى من اله
الالهة والوهة والمعنى عبد عبادة فزارا بن عباس رضي الله تعالى
عنه وبذلك واليه منك اي عبادة تات وقيل من اله اذا تخير لان العقول
تخير في معرفة ذاته تعالى وما يجوز عليه من افعاله وصفاته واليه ذهب
الرحمن في وقيل من اله اي فلان سكنت اليه لان القلوب تطير بذكره
والارواح تسكن الي معرفته وقيل من اله اذا فرغ من امره لان العابد يفرغ
اليه تعالى وقيل من اله التفصيل اذا فرغ باه لان العباد يولعون بالنظر
اليه في الشهادتين وقيل من له اذا تخير وتختبط عقله وكان اصله ولاه فقلت
الواو همزة لاستشقا لكثرة علمها فقليل له كما عاه واسما ويرد الجمع
على الهمزة دون الواو ومعنى ان اله يقال بمعنى مالوه اي معبود او بمعنى
مالوه فيه اي مختار فيه وفنيل لباي **فان قلت** الراجح عندهم اشتقاق
الفعل والصفات من المصدر فكيف قلت ان لاهما وجهه السابقة مشتق
من الافعال **قلت** المراد مادة تلك الافعال التي هي مصادر هذه الانفسها
والحكمة في ذلك التقية باختبارهم صيغة الماضي على المصدر على الحروف
المعتبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر كالحروج والقبول يشتمل على حروف
لا تعتبر فيه فان قلت هل يقصد بلفظ الله تعالى حال اطلاقه عليه الدلالة
على معني لعبودية او الحيرة او نحو ذلك مما سبق او لا قلت قال السيد رحمه
الله تعالى لانه عام فلا يقصد به الا الذات التي والرحمن الرحيم صفتان
مشبهتان صيغة للمبالغة من رحم كالعصبان من غضب والعلم من علم
فان قلت ان الصفة المشبهة لا تستحق الا من لازم **قلت** اجيب بان الفعل

لم

المفرد

المفرد قد يجعل لازما بمنزلة الغراب فيقول ان فعل بالضم ثم يشتق منه
وقد نص سيوي رحمه الله تعالى على ان الرحيم صيغة مبالغة في قولهم هو رحيم
فلانا وعليه فلا اشكال قال الرحمن شري رحمه الله تعالى **فان قلت** ما وقع
وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها الحظف والحنو ولا الرحمن لانها في المبالغة
ما فيها **قلت** هو مجاز عن انعامه على عباده لان الملك اذا عطف على رعيته
ورق لهم اصابعهم بمحروقه وانعامه كما انه اذا دركته الفضايلة والفسوة
عنف بهم ومنعهم خيره ومعه وفيه انتهى **قوله** مجاز عن انعامه اي مجاز
مرسل فان الرحمة والرحمة سبب الانعام ولو جعل مجازا عن ارادة الانعام
لجاز فان الرحمة سبب الارادة او لا بواسطة الارادة لان الانعام ثانيا وعلى
هذا تكون الرحمة من صفات الذات كما انما على الاول من صفات الافعال
وقوله عنف بهم بالضم والتخفيف من العنف وهو ضد الرفق واعلم ان
الرحمن ابلغ من الرحيم قال الرحمن شري في الكشاف في وفي الرحمن من المبالغة
ما ليس في الرحيم قال السيد رحمه الله تعالى تلك المبالغة اما بحسب شمول
الرحمن للدارين واختصاص الرحيم بالدارين او اما بحسب كثرة افراد المرحوم
وقلما كما ورد عن السلف رحمهم الله تعالى يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة
لان رحمة الدنيا نعم لو من والكا فروا ما بحسب جلالة المنعم ودقته والدارين
يعني في عبارة الكشاف السابقة ان في الرحمن مبالغة ليست في الرحيم فيقصد
رحمة زائدة بوجه ما فلا ينافيه روي من قولهم يا رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمها الجواز ان يريد بها هذا جليل النعم ودقايقها انتهى **قوله** ومن
الدليل على المبالغة المذكورة القول العاشر في السنة العاشر رحمهم الله تعالى
ان زيادة البناء على زيادة المعنى **فان قلت** قد نقصت القاعدة المذكورة
بحذر فانه ابلغ من حاد **قلت** اجيب بان الشرط في ذلك بعد تلاقي الكلمتين
فرا لا اشتقاقا اتحادا هاتين النوع كصدد وصد يان وفرح وفرحان اذ كل منهما
صفة مشبهة بخلاف حذر ورحا ذرفان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل
او بان القاعدة اكثرية لا كلية **فان قلت** حيث كان الرحمن ابلغ من الرحيم
فلم قدم والقياس يقتضي الترف من الادنى الى الاعلى نحو فلان عالم بخبر وجود
فياض **قلت** اجيب بان الرحمن ملاد على جلال النعم واصولها ذكر الرحيم

من

لبقنا وله ما خرج عنها لتكون كالشعيرة والرديف وايضا ذلك المذكور في
 المطولات قال الزمخشري والرحمن من الصفات الغالبة كالدبران والعبق
 والصعق يستعمل في غير الله تعالى كما اذا الله تعالى من الاسماء الغالبة قلت
 ومراده فيما عدا الصعق الغلبة التقديرية اذا مقتضى القياس كما قال السهوي
 رحمه الله تعالى واستعماله في غيره تعالى ممنوع لان معناه بليغ الرحمة
 وحسب اختصاص ولم يستعمل في غيره فكانه غلب عليه من بين ما اقتضى القياس
 اطلاقه عليه وكذا غلبت الدبران والعبق وتقديره اذ لم يستعمل في غير
 هذين الكوكبين لكن مقتضى القياس استعمالهما في غيرها وغلبة الصعق
 الحقيقية والغلبة اما الحقيقية واما تقديرية ولهذا تراهم يقولون الغلبة اما
 بالنظر الى القياس والاستدلال واما بالنظر الى الواقع والاستغنى ال والاول
 التقديرية والثانية الحقيقية ولا يشك على ما تقر من الاختصاص في الرحمن
 قول بني خنيفة في مسيئة رخص اليامة وقول شاعرهم وانت غيب النوري
 لا زلت رحانا لان ذلك من نعمتهم في كبرهم حيث بالغوا حتى خرجوا عن طريقة
 اللغة فاذا جرد الرحمن من ال فني صرفة وجهان اظهرهما عند الزمخشري
 عدم الصرف والثاني انه منصرف **قلت** في بعض شروحه كنت الحديث البحث
 الرابع في الرحمن وهو عليه قاله الاعلم وابن مالك رحمه الله تعالى فهو في
 بسم الله بقل لا نعت والرحيم بعد نعت له لا اسم الله اذ لا يتقدم البدل
 على النعت وقد جاء كثير غير تابع نحو الرحمن اسم القرآن وقول الزمخشري اذا
 قلت الله الرحمن انصرفه ام لا فخرج عن كلام العرب لانه لم يستعمل صفة ولا جرد
 من ال وانما حذف في تبارك رحمانا رحيم للصورة ومن العرب رحما رحيم
 تمييزا لخطا لان التمييز لا يتعدى بل هو نصب على المدح ورحيم حال منه لا نعت
 له والمنصوب على المدح يكون معرفة وقبله معرفة ويكون بكرة بخلاف
 النصب على الاختصاص فانه لا يكون نكرة بل معرفة بال او الاضافة او بالعلمية
 ولا يكون الا بعد ضمير متكلم مختصا ومشارك فيه وربما اني بعد ضمير مخا
 اتهم قلت نفيه ان يكون رحيم نفيًا غير ظاهر بل يجوز ان يكون نفيًا كما لا يخفى
 لاسم اعلى قول الاعلم وابن مالك رحمه الله تعالى **خاتمة** قال الامام
 القرطبي رحمه الله تعالى في التفسير الثالث روي الشعبي والاعمش رحمهما

الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتب باسمك اللهم حتى
 امر ان يكتب بسم الله فكثيرا فلما نزلت انه من سليمان وانه بسم الله كتبا وثق
 مصنف ابدا وروى قال الشعبي وابو مالك وقتادة وثابت بن عمار رحمهم
 الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم حتى نزلت
 سورة النمل الرابعة روي عن جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه انه قال
 البسملة ثمان السور قلت وهذا يدل على انها ليست اية من الفاتحة ولا
 غيرها وقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في ذلك على ثلاثة اقوال الاول
 ليست اية من كل سورة لاني الفاتحة ولا في غيرها وهو قول مالك رحمه الله
 تعالى الثاني انها اية من كل سورة وهو قول عهده بن المبارك رحمه
 الله تعالى الثالث قال السافعي رحمه الله تعالى انها اية الفاتحة وتتردد قول
 في سائر السور صخرة قال هو اية من كل سورة ومث قال ليست باية الا في
 الفاتحة وحدها ولا خلاف بينهم على انها اية من القرآن في سورة النمل
 انتهى قلت والمشهور عند ابي خنيفة رحمه الله تعالى انها ليست اية من
 القرآن والصحيح في مذهبه انها اية من القرآن انزلت لفصل بين السور
 ليست من الفاتحة ولا من اول كل سورة وادله الاقوال المذكورة في المطولات
 والحمد لله هو الثاني باللسان على الجليل الاختباري على جملة التجميل سوا
 يعلق بالفضائل او الفواضل قال السيد رحمه الله تعالى الثاني هو الذكر بالخير
 انتهى وقرئ الجمل هو الكلام الجميل انتهى فاورد على التفسير ان في اللسان
 مستند رك قلت اجيب عنه يا جونة الاول ان اختصاصا صعب باللسان غير
 مجزوم به لانه المفهوم من كلام الصحاح والكشاف في تفسير قوله تعالى
 واذكروا ما فيه ان الثاني هو الايمان بما يشعربا لتعظيم مطلقا الثاني لانهم
 اختصاصا بالذكر والكلام بالمعنى الثالث بين ستمنا فائدة ذكر اللسان
 بيان الواقع والتوطئة للفرق بين الحمد والشكر وبيان النسبة بينهما وحيث
 استغنيه مما سبق لاختصاص الثاني بالجميل فما وجه من قال من جدارة فاشنوا
 عليها خيرا ثم من باخرى فاشنوا عليها شرا هو على المجاز وقصده المشاكلة
 كما في قوله عليه الصلاة والسلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
 ولا يرد على اختصاص الحمد اللغوي باللسان قوله تعالى وان من شيء الا يسبح

ن

طب

بجهده والثر الاشياء لسان لها لانه من قيل الجاز والمعنى وان من شيء لا يترحم
 على لوازم الامكان وتواضع الخدوش بلسان الحال حيث يدل بامكانه وحدوثه
 على انصاف القديم الواجب لذاته ولكن لا تقتضون تشبيهم ايها المشركون
 لا خلاصكم بالنظر الصحيح الذي يفهم به تشبيهم ويجوز ان يحل التشبيهم على
 المشترك بين المظهر والدلالة لاسناده في صدر الآية الرما يتصور منه المظهر
 والرما لا يتصور منه والله سبحانه وتعالى علم وقولنا على الجليل الاختباري
 معناه لاجل الجليل الاختباري فغير تحليلية وهذا الفعل الموصوف بما ذكره
 المحمود عليه واما المحمود به فلا يشترط فيه الاختيار قال العزري رحمه الله تعالى
 في حاشية المطول عند قول المطول الحمد لله هو الشا باللسان على الجليل سوا
 نعلق بالفواضل ام بالفضائل لم يتغير في المحمود به لولا لثة الشا عليه دون
 المحمود عليه وانما ترك المحمود عليه المختصا كقوله سوا نعلق بالنعمة
 ثم قال **فان قلت** قد مر جوابا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عجم المحمود
 به على الاشهر وجه هو اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة
 العظمى في اصول الدين دون المدح لعمدة قولهم الملوثة على صفاتها والنعمة
 المذكور خال عن اشتراط **قلت** اجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى في شرح
 الكشف بان الموصوف مقدم ابي الفعل الجليل والظاهر المتبادر من الفعل
 ما لا يكون بالاختيار انتهى قلت وقد خالف الزمخشري رحمه الله تعالى في جعل
 المدح مرادها للحديث قال في الكشف الحمد والمدح اخوان وهو الشا والندا
 على الجليل من نعمة او غيرها فتقول حدث الرجل على انعامه حدثه على حسنه
 وشجاعته انتهى قال السيد رحمه الله تعالى في حواشي الكشف اخوان اي
 متراد فان قيل اراد الاخوة في الاستقاف الكبير ونحو الاشتراك والخروج
 الاصلية من غير ترتيب مع اتحاد في المعنى وتناسب فيه كما تجذب واجبة الحمد
 والمدح الا ان الحمد مخصوص بالجميل الاختباري والحمد بعينه وغيره ورد بان
 المص يعني الزمخشري صرح في تفسير قوله تعالى ولكن المحجب اليكم الايمان
 بان المدح لا يكون بفعل غير اختباري ويكون الحمد بالجميل وحسن الوجه
 اي بدلائلها على الافعال الجميلة والمدح عند مخصوص بالاختباري ايضا
 فان وانما ترك فيه الاختباري في تفسير معنى الحمد اما اعتمادا على امثاله

واما

فانما اختيارية واما لانه اراد الفعل الجليل وهو بالاختيار بقوله يعني الكشف
 من نعمة اي انعام بنعمة انتهى وقد عرف الحمد في شرح المطالع بانه الوصف
 بالجميل على جملة التجميل قال السيد رحمه الله تعالى في حاشيته ثم الجليل
 ان تناول الاختباري وغيره كالقدرة مثلا كان مرادها للمدح وانما عليه
 ان يقال مدحت الملوثة على صفاتها ولا يقال حمدتها وان نص بالاختيار
 لزم ان لا يكون حمده تعالى لصفاته الذاتية حمد له وقد يجاب بانه متناول
 لها معالكة محمود به ولا به هاهنا من اعتبار قيد زائد وهو ان يكون ذلك
 الوصف بالاختيار هو المحمود عليه من نعمة او غيرها لتخصيص الحمد
 بالفاعل المتنازل دون المدح اذ يجوز ان يكون الحمد وح عليه كالممدوح به
 مما ليس اختياريا **فان قيل** اذا وصف المنعم بالشجاعة والقدرة الكاملة
 مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة محمودا بها والانعام محمودا عليه واما اذا
 وصف الشجاع شجاعته لم يكن بقا كالمحمود عليه **فلما** تلك الشجاعة
 من حيث انما كان الوصف بها كانت محمودا بها ومن حيث قيامها بمجاهدا
 كانت محمودا عليها فها متغايران هاهنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفته
 بالشجاعة لاجل كونه شجاعا قال ومنهم من منع صحة المدح باليس اختياريا
 وجعل مثال الملوثة مصنوعة لا عبرة به واما الوصف بصداقة الخد
 ورشاقة القدر ففيل هو خطأ من الجمهور وقيل ما دل بدلالة على الاوصاف
 الجميلة كما يقال حسن الصوت يدل على حسن السريرة انتهى وقولنا على
 جملة التجميل معني لما اشار اليه في حواشي شرح المطالع من ان مجرد الذكر
 للسان لا يكون حمدا الا اذا اطلقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح والافواه
 تمام ويبقى في القلب بعدم المخالفة كالجوارح لانه المنظور اليه وبه صلاح
 الجسد وفساده ثم هذه المطابقة وعدم المخالفة قد اعتبرا شرطا لا شطرا
 فلا يرد الاشكال من ان مورد الحمد هو باللسان كما هو مقرر في محله محذور
 وقولنا سوا نعلق بالفضائل او الفواضل فاعل نعلق ضمير الشا والحمد والمعنى
 سوا كان المحمود عليه الذي صدر الشا من اجله من الفضائل جمع فضيلة وهي
 الخيرية الذاتية او الفواضل جمع فاضله وهي الخيرية المتعدية ومعني نعتيها
 نعلقها بالغير في تحققها وجوبا كالانعام اي اعطاء النعمة لا الانتقال كقولهم

بعضهم والاولم يخضع للحد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياره بالبيت
والفعل لا يقبل الا انتقالي ثم لا يخفى ان المراد بالذاتية كالعلم والاحكام والاشياء
ويخوذ ذلك من الملكات النفسانية لا بد عن تأويلها بالافعال الاختيارية لما
تفرد ان المحمود عليه لا بد وان يكون فعلا اختياريا والتاويل فيه باطلا صريحا
سبق وانه سبحانه اعلم والحد اصطلاحا فعل بيني عن تعظيم المنعم بسبب
كونه منها سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا بالجنان او عملا وخدمة
بالاركان وهو مساو للشكر لغة قال السيد رحمه الله تعالى الشكر ما بالقلب
بان يعتقد انصاف المنعم بصفات الكمال وانه ولي النعمة واما باللسان بان
يشي عليه بلسانه واما بالجوارح بان يربك نفسه في طاعته وانقياده
انتفى وعبارة بعض المتأخرين رحمه الله تعالى قد صرحوا بان الشكر
بالجنان اعتقاد انصاف المنعم بصفات الكمال فانه ولي النعمة في مقابله العام
لا مجرد المحبة ولا مجموع المحبة والاعتقاد وان لزمته والمراد من الاعتقاد
التصديق جازما كان او راجحا ثابتا كان او لا وقيل المراد الجزم قلت وسبق
في هذا المقام ان يشبه الامر بالاول ان يكون المنكوريه اللسان لا يجب
ان يكون اختياريا ولا انعاما كالشكر عليه اخرا من نظير ذلك السابق في
الحد عن السيد رحمه الله تعالى وغيره الثاني انما اذا فرض وقوع الشكر
ببعض هذا المقدار فينبغي ان يقال قياسا على ما سلف في الحدوث وقوع
ذلك بغير القلب بشرط موافقة وان وقع بالقلب اشترط عدم مخالفة
غيره كما اشهر ان ذلك بقولهم بيني عن تعظيم المنعم ثم رابث في كلام السيد
رحمه الله تعالى ان القلب اشرف موارد الشكر لان فعله وان كان اشرف
خفيا يستقل بكونه شكرا حقيقة وان لم يضم اليه فعل غيره انتهى وقوله
من غير ان يضم اليه فعل غيره اي ومن غير ان يخالفه هذا مراده فيما ظهر
انتهى قاله بعض المحققين رحمه الله تعالى والحد مبتدأ خبره الجار والمجرور
بعده واصله النصيب كما قرأ به في هذا كتاب اياه تعالى فهو من المصداق
المساده مسددا فعالها كسعيها وزعيها ثم عدل الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات دون التجدد والحدوث ومنه قالوا سلاما قال سلاما رفعه سيدنا
ابراهيم صلي الله عليه وعلى آله وسلم انتم الصلوة والسلام تكون تحية احسن

وانما

وانما كان اصله النصيب لان المصداق لاحداث متعلقة بحالها تقتضي ان تدل
على نسبتها والاصل في بيان النسب والتعلقات هو الافعال في هذه المناسبة
تستدعي ان يلاحظ مع المصداق افعالها الناصبة لها **وان قلت** كيف
قالوا ان العدول الى الرفع للدلالة على الدوام وقد قال الشيخ عبد القاهر
رحمه الله تعالى بانه لا دلالة في زيد منطلقا على اكثر من ثبوت الاطلاق
قلت اجيب بان الشيخ رحمه الله اعلم ان الدلالة عن نفس الجملة الا
فلا يباح استفادة الدوام بواسطة العدول على انهم قالوا في احوال
المستندرات كونه اسماء لا فائدة الدوام لا غرض تتعلق بذلك ولا تضر فيه
للمعدول اصلا وذلك بخلاف ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وحاول بعضهم
التوفيق بان الاسم تدل على ثبوت لفظية على مجرد الثبوت كما ذكره
الشيخ رحمه الله تعالى وعقلية على الدوام كما ذكره الشيخ رضي في الصفة
المشبهة الهام تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل
في كل ثابت دوامه والشيخ رحمه الله تعالى يعني بالدلالة اللفظية على الدوام
فلا ينافي اثباته بالدلالة العقلية انتهى قال السيد رحمه الله تعالى
في حاشية الكشاف وفي توجيه افادة الجملة الاسمية الدوام لما كان الرفع
دال على الثبوت مجردا عن قيد التجدد والحدوث ناسب ان يقصده
الدوام والاثبات بمعونة المقام بخلاف النصيب المستلزم لتقدير الفعل
الدال بوضعه على الحدوث والتفصيل فصار الحاصل ان افادته للدوام
بالنظر الى العدول او الى الدلالة العقلية والمعونة المقام وكلام السيد
رحمه الله تعالى بسبب الكلام **وان قلت** يرد على ما ذكرنا من افادتها
للدوام ان خبر الجملة المذكورة جار ومجرور وهو مانع من افادة ذلك
في الظاهر لانه ان قدر متعلق الجار والمجرور فعلا ظاهرا لا غرض
بان الجملة الاسمية الذي خبرها جملة فعلية تدل على التجدد كما في قوله
تعالى الله يستمر بهم نصر عليه صاحب الكشاف رحمه الله تعالى وان قد
اسم فاعل فهو بمعنى الحدوث بدليل عمله في الطرف والجار والمجرور
قلت قالوا ان الجملة الاسمية التي خبرها فعلية انما تنقيد التجدد اذا لم
يوجد داع الى الدوام وهما منادى وجد وهو العدول والله سبحانه اعلم

وانما قال الحمد لله ولم يقل الخالق ولا غيره لما يفيد الدلالة على المنعم
 لا بما لله سبحانه اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المتعبد
 فلو قال الحمد للخالق او غيره من اسمائه تعالى لا وجه لاختصاص الحمد
 بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات
 بغير ما على تحقق الاستحقاق فيمن يعني انه يستحق الحمد لذاته ويستحقه
 لصفاته **فان قلت** لم قدم الحمد على ما به تعالى **قلت** لاقتضا مقام التأ
 مريد المقام شأن الحمد وان كان ذكر اسمه تعالى لهم في نفسه لان البلاغة
 في الكلام ما بقية مقتضيا لمقام فان قلت هلا قدم الجار والمجرور في
 جملة الحمد ليفيد الاختصاص قلت قد صرح صاحب الكشاف وغيره بان
 في جملة الحمد به ايضا دلالة على الاختصاص يعني بواسطة دخول لام
 الاختصاص على الخبر **فان قلت** اذا كان الاختصاص حاصل لا بد من
 التقديم فلم قال صاحب الكشاف ثم قوله تعالى له الملك وله الحمد قدّم به
 الضرفان ليدل بتقديم ما على اختصاصا بالذات والحمد لله تعالى **قلت**
 لا منافاة لان كون التقديم من طرف الاختصاص لا ينافي حصوله مع التأخير
 بطريق آخر كما هو ظاهر فان قلت قد قلت ان مقتضى البلاغة تأخير الجار
 والمجرور في الحمد لله في الاكان لعل في قوله تعالى له الملك وله الحمد قلت
 اجيب بمنع كون المقام في قوله تعالى له الملك وله الحمد مقام الحمد بل هو
 مقام استحقاقه تعالى واختصاصه بالملك والحمد وذلك يقتضي تقديم
 الجار والمجرور لان كون التقديم مفيدا للاختصاص اصرح واظهر من حصوله
 مع التأخير بواسطة جعل اللام للاختصاص **مما** اعلم ان جملة
 الحمد لله قد اختلفت في كونها انشائية او خبرية فذهب جماعة الى انها انشائية
 والاكثر الى انها خبرية منهم الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله
 تعالى قال في شرح خطبة المعتصم ان الحمد لا ينافي الاجمالية خبرية وقال
 غيره ان الله تعالى قد علم عباده في اول كتابه العزيز الحمد لله والشا عليه
 بقضية حقيقة شاملة لجميع المخلوقات والمقدرة فام ينفرد بالاعمال
 بانشية المحامد ويؤيد هذا قوله صلى الله عليه وسلم اذا اعطى الله تعالى
 العبد نعمة فقال الحمد لله يقول الله تعالى يا نضر والي عبدك اعطيتك مالا

بلف

قد ر

قدر له فاعطاني ما لا حيلة له فانه مؤذن بان جملة الحمد لله خبرية لان انشا
 جميع المحامد ليس في وسع العبد بل الذي في وسعه الاخبار عنه وكان شئنا
 العلامة محيي الدين الكافيني رحمه الله تعالى يختار انهما انشائية قال في
 مصنفه له سماه الحمد برا قولاً به انشائية كما انشأ البيهق والقاسم والمدح ثم
 عول فيه على لزوم والطلب والوجدان والاستعمال وقال قد سألنا اهل
 اللسان من فصحاء العرب ما تقولون في قولنا الحمد لله انشائية ام خبر
 فقالوا باجمعهم بخبر بانه انشائية متقوله عن الخبر وفي كلام العلامة بن
 فرشتا رحمه الله تعالى ما يدل على ان جملة الخبرية استعملت انشائية
 قال في شرح المنار الحمد لله اولي من احدا لله لان الجملة انشائية
 لان انشائية مثل هذا المقام كاذب اليه اخرون منهم بعض الشارحين
 رحمهم الله تعالى فيكون قابله حامدا لا محمدا عن الحمد ولقال ان يقول
 اعتبار به جملة لا يجهل الكذب وهو لا ينشأ اولي من اعتباره بما يجتمعه وهو
 الخبرية انتهى كذا في المطالب الفائق قال السيد رحمه الله تعالى في بعض كتبه
 الحمد كاما اختياركم بمواصلة واما انشائية وهو على التقديم من قول لا
 على الانشائية بصفات الكمال فيكون حمدا وكذا شكر بل على كونه منها
 لذلك فيكون شكرا انتهى قلت وقد اختلف في اللام الداخلة عليه فقال ايضا
 رحمه الله تعالى والتعريف فيه بالجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل
 احد من ان الحمد ما هو وقيل للاستغراق اذ الحمد في الحقيقة كله له اذ ما من
 خير الا هو مولاه بواسطة وبغير واسطة كما قال الله تعالى وما بكم من
 نعمة فمن الله وفيه اشعار بان تعالى هي قادر مريد عالم اذ الحمد لا يستحقه
 الا من هذا شأنه انتهى وقال في الكشاف وهو لتعريف الجنس دون به
 الاستغراق واختلف في سبب اختياره له لان الحق كما قال السيد رحمه
 الله تعالى ان السبب في اختياره هو ان اختصاص الجنس مستفاد من خواص
 الكلام دون امر خارج مستلزم لاختصاص الافراد فلا حاجة الى تادية
 المقصود الذي هو ثبوت الحمد لله تعالى وانتفاؤه الى غيره الى ان يلاحظ
 الشمول الذي هو معنى زائد عن الجنس ويستعان على ذلك بالنظر بين
 والاحوال الخارجة عن اللفظ وقيل السبب في اختياره بانه على الجنس

وك

هو المتبادر السليم لا سيما في المصداق عند حقاقرين الاستغراق قلت ورد
 بان المجازي بلام الجنس في المقامات الخطا بيه يتبادر منه الاستغراق وهو الشا
 في الاستغراق هناك مصدر اكان او غيره واي مقام اولي بملاحظة الشمول
 والاحاطة من مقام تخصيص من احدى الله تعالى تعظيما له وبتمثيل فهو مقام خاذل
 قليل واعدل شاهد على الاستغراق وقربته الاستغراق فيه كذا وعليه علم
 كذا قرره بعض المحققين رحمهم الله تعالى وقيل غير ذلك **فان قلت**
 كيف يصح على مذهب الزمخشري تخصيص جنس الحمد لله تعالى المستلزم لاختصاص
 كل الافراد **قلت** اجيب بان ذلك يصح بناء على ان افعال العباد الحسنة
 التي ليست تحقق بها المخرج عنده انما هي بتكليف الله تعالى واقداره عليها ومن
 هذا الوجه كانت حمدهم على هذه الافعال راجعة اليه تعالى قلت وقد اشار الزمخشري
 الى ذلك في تفسير سورة النجم حيث قال في قوله تعالى له المديك وله الحمد
 قدم الطرفان ليدل بتقدمها على اختصاص المدي والحمد بالله تعالى ثم قال واما
 حمد غيره فاعندنا بان نعمة الله تعالى جرت على يده **فان قلت** يرد على
 هذا الجواب ان افعالهم الفبيحة التي يستحقون بها المدي باقداره وتمكينه
 ايضا فتكون المديته عليهم ايضا راجعة اليه تعالى **قلت** لا يرد لما علم في علم
 الكلام من ان افعالهم على الافعال الحسنة حسن وعلم بالافعال الفبيحة
 ليس بقبيل ولا جليل ايضا بانه جعل الجنس في المقام الخطا بتمنصر فالجواب لما
 من افراده في ان الكامل من افراد تلك الحقيقة واختصاص الجنس على هذا الوجه
 لا يستلزم اختصاص جميع الافراد فيل ومن هذا الجواب يظهر ان الحمد لله تعالى
 دون الاستغراق بمحاطة على مذهبه ومنع هذا الظهور بان كان اختياره
 الاستغراق ايضا بناء على تنزيه ما عدا محامده من تارة العدم اذ لا يقيد
 بمحامده غيره بالقياس على محامده فلما عرفت بين اختصاص الجنس والاستغراق
 في هذا بنا في ان ظاهر طريق الاعتزال في قاعدة خلق الافعال وانما هذا
 نتج من باحد الجوابين المذكورين فلا ترجيح لاحدهما على الاخر من هذا
 الوجه **فان قلت** قد ذكرنا ان دلالة جملة الحمد لله على اختصاص
 انما استفيد به اسطة دخول لانه على الخير وقصبة ان نحو التوكل على
 الله والكرم في الحرب والايمة من قرين لا يفيد خلقه عن لانه وهو

خلاف

خلاف ما ذكره في المختصر والمطول حيث قال فيه بعد كلام يطول ذكره **فالحاصل**
 ان المعروف بلام الجنس ان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ بخوزيد الامير وعمرو
 السجاعي وان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان معرفا بلام الجنس نحو
 الكرم والتقوي اي لا غيرهما والامير والسجاعي هذا وزيد او غلام زيد او كان
 غير معرف اصلا نحو التوكل والتقوي اي امر الله والكرم في الحرب والامام
 من قرين لا ان الجنس في مخرج مع واحد ما صدق عليه الخبر فلا يتحقق به دون
 ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون
 الكرم مقصورا على الانصاف بالكرم وعلى هذا القياس قال فليتناصل فان
 وجوده وقدرته يظهران تعريف الجنس في الحمد يفيد قصر الحمد على الانصاف
 بكونه لله تعالى على ما مر انتم قلنا الذي ذكرناه هو الحق ان شاء الله تعالى
 من توقف افادة الاختصاص في جملة الحمد على لانه كالحققة السيد رحمه الله
 تعالى في الحواشي **حاشية** اعلم ان معنى تعريف الجنس هو الاشارة
 الى حضور الماهية في ذهن المتكلم والسماع وتعيينها هناك بين سائر
 الماهيات فان المنكر وان دل على ما فيه معقولة صميرة في الذهن
 حاضرة عنده الا انه لا اشارة فيه الى تعيينها وحضورها فاذا عرف بلام الجنس
 فقد استبرأ ذلك **واعلم** ان الفرق بين اسم الجنس المعروف كالاسد
 وبين علم الجنس كاسامه هو الاشارة الى الحضور والتعيين وعدمها ومن اراد
 اسم الجنس المنكر باعتبار الاشارة الى الحضور والتعيين وعدمها ومن اراد
 شرح ذلك فعليه بالمطولات وادبه سبحانه وتعالى **قوله** وعلى هذا
 قرر وانما الاعمال بالنبات حديث راجع عن امتي الخطا والنسيان لا يمكن
 حملها على طائفة لان ظاهر الحديث الاول يقتضي ان لا يوجد شيء من
 الاعمال بدون النية لدخول انما الخفيف للحصر واللام المفيد للاستغراق
 المستغرق للجنس في الاعمال لعدم التخصيص بالحكم باغما تقتضي النية ولا شك
 انه قد تعذر العمل به لانه غير مطابق للواقع لانه كثير من الاعمال بغير النية
 فلو حمل على طائفة كان ذلك باطلا لظاهر الحديث الثاني يقتضي ان يرفع الخطا
 والنسيان عن جميع الامنة تكون الالف واللام للخطا والنسيان لانه
 والاستغراق لعدم العمل وقد تعذر العمل به لانه غير مطابق للواقع لوقوع

الخطا والنسيان في الامانة كغيره فلو حمل على ظاهره كان كذبا وهو مستحيل لانه
 في كلام المحضوم ولا بد من تقدير شيء يصح به الكلام ويتحقق العمل به بل ان
 محذور الكذب وذلك المقدر هو الحكم والاعتبار شرعا لانه صواب الله عليه ولم
 يثبت لتعريفه الاحكام وكان تقديره حكم الاعمال او اعتباره شرعا بالنيات ورفع
 هذا من حكم الخطا والنسيان انفق عليهما ونادى جميعهم الله تعالى عليا لانه لا عموم
 لذلك فمن اختلفوا في انه مضمرة قالوا المضمرة من رحمهم الله تعالى لانه مقتضى
 بناء عليا ان المقتضي عندهم ما يتوقف عليه صدق المنطوق او صحته شرعا
 او عقلا وقال المتأخرون رحمهم الله تعالى كشمس لا ينة ونحو الاسلام وصاحب
 الميزان رحمهم الله تعالى بان المقدر هاهنا من قبيل المضمرة لان المقتضى
 بناء عندهم لان المقتضى ما يتوقف عليه صحة المنطوق شرعا والمتوقف
 عليه هاهنا اغا هو صدق المنكلم لا الصحة الشرعية فيكون مضمرا لا مقتضى
 على امط الاحكام ولا بد بتغييره على تقدير الحكم في الحديث الاول لان الحكم حينئذ
 بصير هو المبتدأ المحكوم عليه ويرتفع بالابتداء وينجز لفظ الاعمال الذي كان مرفوعا
 بالابتداء او محكوما عليه بالاضافة وكذا يتغير الكلام على تقدير الحكم الواحد
 في الحديث الثاني لان الحكم الواحد بصير مرفوعا عما مقام الفاعل بانه
 مفعول عام ليسم فاعله وينجز لفظ الخطا والنسيان فيصير المقدر رفع
 عن امثلي حكم الخطا والنسيان او المواخفة بها فكان من قبيل المضمرة دون
 المقتضى **فان قرأت** كان ينبغي ان يعرف ذلك المقدر عند المتأخرين
 لان المضمرة عمومها المنطوق فلما لم يعرف ذلك على انه من قبيل المقتضى **قلت**
 اجيب بان عدم العموم في كل واحد من الحديثين ليس لاجل ان من قبيل المقتضى
 بل لان المضمرة وان جاز عمومها عند عدم الاختلاف ما عدا صدر الاسلام رحمه
 الله تعالى لكونه كالمنطوق تقديره ان الرفع في قوله رفع عن امثلي الخطا
 والاعمال فرفعه عما الاعمال بالنيات لما اضيف اليه فيحمل لان كلام من الخطا
 والنسيان والعمل بغير نية غير مرفوع لتحقيق الخطا والنسيان في الامانة
 كثيرا وتحقيق العمل بدون النية كثيرا واذا لم يكن كل واحد منهما مرفوعا كانت
 الاضافة الرفع اليه غير محتمل او احتيج اليه محل جمل الرفع وما يضمنه هذا
 وهو الحكم فانما المناسب لما ذكرنا وهو يحتمل الحكم بالصحة والفساد وهما من

مقتضى

احكام الدنيا ويختل الشواب والاثم وهما من احكام الاخرة فلما كان محتملا
 اليها لم يكن الخلاف في الاعمال احداهما على التعيين فيكون مشتركا والمشارك
 لا عموم له عندنا كما مقتضى عدم عمومه لكونه مشتركا لا لكونه مقتضى وحكم
 المشترك الوقف حتى يقوم الدليل على الجواز لا مقتضى حمله على احد معانيه
 لما قالوا انه لا عموم للمشاركية وامتناع حمل التعيين لعدم اختصاص المشترك
 باحد معانيه دون الاخر لا استقوا الجميع فلو حمل على البعض دون الاخر
 لزم الترجيح بلا مرجح فوجب لو وقف فحصل الكلام ان عدم عمومه لكونه
 مشتركا لا لكونه مقتضى وهذا التقدير في الحديثين وهو الحكم بحري على
 عمومهم عند المشافهة سواء كان من قبيل المضمرة والمقتضى لانهم قابلون
 بحوم كل من المقتضى والمشارك واستدلوا على عمومهم في الحديثين مع
 بوجهين الاول قالوا ان ظاهر حقيقة اللفظ تقتضي رفع ذات الخطا
 والنسيان ورفع الذات مستلزم رفع جميع احكامها لكن لم يجز الحمل على المفهوم
 الحقيقي وهو رفع ذاتها لوقوعها كثيرا فيلزم الكذب فالجواز متعين
 للحمل وهو رفع جميع احكام الذات لانهما ضربان الى رفع الذات من رفع
 البعض والمجاز الاقرب الى الحقيقة اول من المجازين الا بعد الثاني فلو لم يضمن
 جميع الاحكام اما ان لا يضمن شي وهو باطل بالاجماع او يضمن واحد بعينه
 وهو عام النساوي في اللفظ الى كل واحد من الاحكام اذا فرض ان الكلام
 يصح من كلامها والتحكيم باطل لكونه ترجيحا بلا مرجح او يضمن واحد منهما
 غير معين فيلزم الاجمال الذي هو خلاف الاصل والجواب عن الاول بان الاصل
 بانه اذا لم يكن رفع الذات يتعين رفع جميع احكامها واعمال يلزم ذلك
 ان لو امكن ارادة الحقيقة وهو رفع الذات حينئذ يستتبع ارادة رفع جميع
 احكام الذات فان لزوم رفع جميع احكام الذات بقا لارادة الذات ولكن
 المراد هاهنا هو المحذوف لا رفع الذات فلا يلزم ارادة تعيين رفع جميع
 الاحكام بل يتعين ارادة اعم من ذلك فيصح به الكلام وتبين المحذوف
 مع اختلافه الصالح للارادة لكل بعض بغير دليل ترجيح بلا مرجح وهو باطل
 فان قلت بتعظيم المحذوف جميع الاحكام قلت كانت مسئلة تعميم المشترك وقد
 قدسنا ان لا يجوز ارادة جميع مفهوماته لعدم عمومهم فتعين انما البعض

ن

م

ع

الفروغ الذي لا يصح الكلام بدونه بدليل قاطع عليه والجواب عن الثاني ان
 يعين بعض معين بدليل قاطع على تعيينه فلا تخلف ولا اجال وان لم يتعين به
 بعضها بدليل فزاد بعض غير معين وقولكم فيلزم الاجال فيلزم وقولكم
 خلاف الاصل فيكون باطلا لا نسلم بطلانه جيبه وانما يلزم بطلانه لو لم يكن
 فمرر فقه محدور واستدعنه وليس كذلك فانه يلزم من اضرار الجميع زيادة الاضرار
 الذي هو تكثير مخالفة الاصل الذي هو عدم الاضرار تكثير مخالفة الدليل
 المقتضى بثبوت الاحكام وهو وجود الخطأ والسيئات ووجودها مقتضى
 ثبوت احكامها فيكون فيه مخالفة اصلين وفي الاجال مخالفة اصل واحد
 فارتكاب الاجال اولي من ارتكاب اضرار الجميع كما قررته علماءنا ورحمهم
 الله تعالى فركبنا الاصول **قوله** قال العلامة الهام الحافظ بن حجر
 الامام رحمه الملك العلام في فتح الباري شرح البخاري قال انما كان رحمه
 الله تعالى في قوله انما الاعمال بالنيات هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين
 رحمهم الله تعالى واختلف في وجه افادته فقيل لان الاعمال جمع محلي بالالف
 واللام مفيد للاستعراق وهو مستلزم للفضل لان معناه كل عمل فلا عمل
 الا بنية وقيل لاننا انما للحصر وهل افادتنا بالمنطوق او المفهوم او تفيد
 الحصر بالوضع او بالعرف او تفيد به بالحقيقة او المجاز ومقتضى كلام الامام
 واتباعه رحمه الله تعالى انما تفيد به بالمنطوق وضعا حقيقيا بل نقله
 شيخ الاسلام عن جميع اهل الاصول من المذاهب الاربعة الا ليسير كلامي
 رحمه الله تعالى واحتج بعضهم بانها لو كانت للحصر لما حصى انما قام زيد
 في جواب هل قام زيد عمر واجيب بانه يصح ان يقع في مثل هذا الجواب
 ما قام الا زيد وهو للحصر اتفاقا وقيل لو كانت للحصر لاستوى ما قام زيد
 مع ما قام الا زيد ولا نرد ان الثاني قوي من الاول واجيب بانه لا يلزم
 من هذه القوة لقول الحصر فقد يكون احدا لطرفين اقوي من الاخر مع اشتراكهما
 في اصل الوضع كالسيف قد يمسوق وقد وقع استعماله في الاستعانة لقوله
 تعالى انما يتخذون ما كنتم تعملون ولقوله تعالى ما يتخذون الا ما كنتم تعملون
 وقوله تعالى انما علمي رسولنا البلاغ المبين ولقوله تعالى ما علمي الرسول
 الا البلاغ ومن شواهد قول الحصر وليس بالاكثريتهم حصر وانما المعنى

للتكاشف يعني ما ثبتت العدة الاخرى كان الترخيص انتهى قلت الحقار عند علماء
 رحمهم الله تعالى في الاصول انما لا تفيد الحصر كما نقله السراج الهندي في شرح
 المبدع وهو خلاف ما اقتضاه كلام شيخ الاسلام رحمه الله تعالى اذ تفيد ان
 الحقار في هذا الباب الاربعة انما تفيد الحصر الا قول اليسير كما عدى كما هو ظاهر
 المذهب وقد علمت ما فيه **فان قلت** الاعمال تستعمل على الله تعالى قال
 الله تعالى ولم ير وانما خلقنا لهم ما علمت ايدينا وهي خارجة عن الحديث فيكون
 الحديث من العام المخصوص والعام الذي اراد به المخصوص **قلت** قالوا
 المختار هو الثاني لان في العام المخصوص يجوز به العموم بخلاف العام الذي
 اراد به المخصوص ولا يصح معنا ارادة العموم لان من جملة الاعمال ما لا يدخل
 كما قال الله تعالى **قوله** ولا يعبدن بشيئا من الاعمال العباد ولا يكون من
 العام المخصوص والالف واللام فيه للعموم والمفهوم العبادات وقيل انما يجب
 الاعمال ليست للعموم بل من المضاف اليه اي اعمالكم واعمال المعاملين به
 وحذف للدلالة عليه بذكر الاعمال لان العمل لا بد له من عامل وهو نظير قوله
 تعالى وعلمهم اسماء الامم التي سما المصحيات وحذف المضاف لكونه معلوما مدلول
 عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى ويجوز ان يكون مراد ذلك من غير
 نظر في الحقيقة أصلا ويكون دلالة الاعمال على العاملين دلالة الالتزام كذا في
 بعض شروحه البخاري قلت وقد مر ان الالف في الاعمال هل هي للجنس او للعهد
 او يدل من المضاف اليه وبثلاثة اقوال **قوله** واما غسل الميت الى اخره
اقول قاله المص رحمه الله تعالى وفي فتح القدير الظاهر اشتراط النية
 فيه لاسقاط وجوبه على المكلف لا لتخصيل طهارته وهي شرط صحة الصلاة
 عليه انتهى وقال المؤلف رحمه الله تعالى في الشرح وفي فتاوى قاض خان
 رحمه الله تعالى حيث فصله انه لا يغير نية اجزا لهم ذلك انتهى واختاره في النهاية
 والاسمي بما لا يغسل الا لا يشترط فيه النية فلذا غسل الميت انتهى
قوله واستثنى بعضهم الجملة **اقول** فيه اشارة الى ان الاكثر لم يستثنى
 وقال بعدم الصحة فيها ايضا من غير نية اما منها وهو كذا في فقد قال في
 السراج الوهاج وانما في الجملة والعبد من فاكثرا المشايخ رحمه الله تعالى
 قالوا لا يصح فتداوها الا ان ينوي ما نية السائر الصلوات انتهى

قلت الأصح صحة اقتديها وإن لم ينو إمامتها لقلة الفتنة عند كثرة الجمع وهو
ما استثناه بعضهم وقد اعتمد قول الأكثر قال في جامع المصنوعات والمشكلات
والمصحح اقتد المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وإن لم ينو إمامتها وكذا العبد من
وهو الأصح وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى والأصح أن صحة المرأة
تقتل عند كثرة الجمع انتهى قلت هذا بناء على إجماع من أنه لا يصح اقتد المرأة
بالرجل ما لم ينو إمامتها قال في الحاوي للفتاوى والأحاجه للإمام الرافعي إمامنا
الآل للفتاوى لا يصح اقتد النساء إلا إذا نوى إمامتهن في أصح الروايات انتهى
قلت وما ذكره من أنه لا حاجة للإمام الرافعي إمامته الآل للنساء هو المعتمد
في المذهب قال في جامع المصنوعات والمشكلات في صنف الفقيه نية الإمامة
ليست بشرط في حق الرجال حتى لو نوى أن لا يوم وليلة واجاب أن لا يقتدي به
جاء ولا عبرة بنبوته وقال أبو جعفر الكبير والكرخي رحمهم الله تعالى لا بد
من النية أنه يلزمه الضمان فلا يلزمه إلا بالنية كما في النساء والعبيد موال أول
لأنه يعتقد في حق نفسه الاتري أنه لو حلف أن لا يوم أحد فصلي ذلعه جاعة
لم يجت وجزأهم الصلوة بخلاف ما إذا حلف على رجل بعينه أن لا يوم فضلي
معه ومع الناس خلفه وهو لا يعلم ذلك ثم قلتم بجنت لأنه نوى أن يوم الناس
والناس جماعة يدخل فيها الواحد وغيره فإذا وجد الشرط بجنت انتهى قلت
المذكور من التفريق قول ذكره الناطق رحمه الله تعالى والمعتد أنه لا فرق
في تحقيق حنثه قال في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى رجل حلف أن لا يوم
غدا فشرع في الصلاة ونوى أن لا يوم أحد فحلف قنوم واقتدوا به حنث قضا
لأنه أهم وقصده أن لا يوم أحد أمر بينه وبين الله تعالى فإذا حرك ذلك
لا يجت ديانة وإن استمر الحالف قبل الشروع في الصلاة أنه يصلي صلاة
نفسه ولا يوم أحد لا يجت قضا انتهى ثم قال وذكر الناطق رحمه الله تعالى
إذا حلف لا يوم أحد فصلي ونوى أن لا يوم أحد فصلي خلفه رجلان جازت
صلواتهما ولا يجت لأن شرط الحنث أن يقصد الإمامة ولم يوجد ولو حلف أن
لا يوم فلانا لرجل بعينه فصلي ونوى أن يوم الناس فصلي ذلك الرجل مسح
الناس خلفه حنث الحالف وإن لم يعلم به لأنه لما نوى أن يوم الناس دخل
فيه هذا الواحد انتهى وسياق هذا تحقيق أن شاء الله تعالى **قوله** والمعتد

في المذهب الخ **قوله** ظاهر إطلاقه يشمل زكاة الأموال الظاهرة والباطنة
والمعتد عدم الإجزاء في الباطنة دون الظاهرة إلا أن يقال إن مطلقها يمتنع
إلا في الباطنة وهو بعيد فإنه في الصغير فيه وفي رواية لو أفتحت إذا أخذ زكاة
الأموال الباطنة ونوى أنه الزكاة الصحيح أنه لا يجوز للسلطان الظالم إذا
أخذها ولم يعلم أنه لا يصرف إلى المصارف المختارة منهم يعبدون كذا الحوا
في الجبايات وفي فقهنا ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح الطحاوي
بخلافه وفي فقهنا الصحيح ما قاله الفقيه رحمه الله تعالى تمت وإن أخذ
الجبايات أو مال الضرائب فذكر للسلطان عند شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى
في الصحيح انتهى وقال في شرح المنظومة لو امتنع من الزكاة وأخذها الإمام
كرها ووضعها في موضعها اجزأه لأن له ولأبيه أخذ الصدقات فقام أخذه
مقام دفع المال واستشكله مجد الأئمة الخراجي رحمه الله تعالى بأن الية
شرط ولم توجد قلنا الأشكال غير ظاهرات الصورة فحين أخذ منه زكاة عالم
الجميع إلا أن زبدا تلفظ بها وليس بشرط عندنا وفي لو أفتحت السلطان
إذا أخذ الصدقات قبل أن نوي بإدائها إلى السلطان الصدقة عليه لا يوم
بالأدائها كما لو لم ينو لا لعدم الفقر وهو الاختيار الصحيح وإذا لم ينو منهم
من قال تأمر أرباب الأموال بإدائها ثانيا فيما بينهم وبين الله تعالى
لأنها ما وضعت موضعها وقال أبو جعفر رحمه الله تعالى لأنها مأمورة لأن
أخذ السلطان منهم قد هيء له الأخذ منهم فسقط عن أرباب الصدقات
وإن لم يضعها في موضعها لا يبطل أخذه وبه يفتي وهذا في صدقة الأموال
الظاهرة أما لو أخذ السلطان الأموال مصادرة ونوى إخراج الزكاة فليس
فعلى قولنا المشايخ المتأخرين رحمهم الله تعالى يجوز والصحيح أنه لا يجوز
وبه يفتي لأنه ليس للظالم ولا لغيره أخذ الزكاة عن الأموال الباطنة وبه تأخذ
انتهى وفي المتقاضي السلطان الجابر إذا أخذ الخراج جاز لأنه يصرف إلى مصادره
وهو المقاتلة وإن أخذ الصدقات فإن نوى المودعي عند الرفع إليه الصدقة
عليه لا يفتي لأنه فقير حقيقة وقيل لا حوطا أن يفتي عليه كما لو لم ينو وقيل
يفتن بالأدائها فيما بينه وبين الله تعالى لأنه لم يضعها في موضعها على ما ذكره
في الجامع الصغير وقال أبو جعفر الرمذني رحمه الله تعالى لا يوم مرئيه

ت

لان السلطان ولاية الاخذ فصح اخذ لصدوره بمن له ولاية الاخذ فاجزا
عن صدقاتهم ولا يبطل بعد ذلك لعدم وضعها مواضع ما يوم يفتي في الاموال
الظاهره انتهى وقال في الخلاصة اخذ السلطان الجابر صدقة الاموال
الظاهره الصحيح انه تسقط عن اربابها ولا يومر بالادانها وان اخذ
وان اخذ الجبايات او لا يبطل بقا المصادرة فتوى صاحب المال عنه الرفع
الزكاة اختلفوا فيه والصحيح انه يسقط عنه الزكاة قال الامام السرخسي
رحمه الله تعالى انتهى وفي فتاوى قاضيه ان رحمه الله تعالى السلطان الجابر
اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه والصحيح ما قاله ابو
جعفر رحمه الله تعالى انه تسقط الزكاة عن اربابها ولا يومرون بالادانها
لان له ولاية الاخذ فصح اخذ وان لم يفتح الصدقة موضعها وان اخذ
الجبايات او لا يبطل بقا المصادرة وتوى صاحب المال عنه الرفع الزكاة
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يصح وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى
الصحيح انه يجوز وتسقط الزكاة انتهى وفي الايضاح للامام ان ياخذ خمسة
اشياء زكاة الحاشية والعشر والخراج وما يجب فيه العشر والجزية انتهى قلت
قد ظهر ان يخرج ربه عابى الصحيح المفتي به في الاموال الظاهرة و
الباطنة عابى ان قاضى خان رحمه الله تعالى صحيح الاجزاء في الاموال الباطنة
ايضا كما ذكرناه وذلك لغيره صحيح لكن ينبغي غلاد التفصيل وهو انه يجوز
في الظاهرة لا الباطنة مع ان ما استدل به من كلام الحجة الذي نقله ليس
فيه نص صحيح يشهد له كما لا يخفى والله سبحانه اعلم **قوله** ولو علقها بالشيء
الح **قوله** ظاهر اطلاقه في الاقوال يشمل الاوامر وفي ذلك خلاف قاله في
العادات وفي اصول الفقه الاستئذان هل يعمل في الاوامر فيه خلاف قال
بعضهم يعمل وقال بعضهم لا يعمل انتهى قلت وقد صرح في العادات رحمه الله
تعالى بان الشا الله تعالى في الصوم تطليا لتوفيق فظاهره انما فيه
للسنة الاستئذان حتى يقال ان السنة ليست من الاقوال وبذلك صرح في
التنزيل خاتمه **قوله** لو عقد بلفظ الح **قوله** هذا باخبار ان منهم الشاهد من
ليس بشرط وصحة في خلاصة الفتاوى والمعتمد انه شرط قاله في الجوهر
وهو يشترط فهم الشاهد من العقد قال في الفتاوى والمعتبر السماع دون

الفهم وقال الطبري رحمه الله تعالى في الشرح واختلفوا ايضا في فهم الشاهد من
كلامه فجزم في التبيين بان لو عقد بلفظ هذا يعني ولم يفهم لم يجز وصحة في الجوهر
وقال في الظاهرية الظاهر انه يشترط فهمه انه كالح وكقارنه في الخاتمة وكان
هو المذهب فالحاصل انه يشترط سماعها مع الفهم على الاصح كمن في الخلاصة
اذا تزوج امرأة بالعربية والزوجه والمرأة بحسن العربية والشهود لا يعرفون
العربية اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى والاصح انه يتعقدانته **قوله**
واما نية تخصيص العام الح **قوله** اطلاقه يشمل ما اذا كان بالعربية او
الفارسية وهو كذلك على المعتمد قال في فتاوى قاضى خان رحمه الله تعالى
رجل قال ان اعطيت من غنطين احر فانت طالق وقال تويت بذلك انها **قلت**
صدوقا بانه لانه نوى تخصيص العام وهذا جائز فيما بينه وبين الله تعالى
وعابى قول الخضاف رحمه الله تعالى صحة نيته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا
اذا قال بالعربية وان قال بالفارسية لا تصح نيته لان تخصيص العام
من كلام العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية وتصح فيما
بينه وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن الخالف مظلوما فان خلفه ظالم كان له
ان ياخذ بقول الخضاف رحمه الله تعالى وينوي الخصوص انتهى قال المؤلف
رحمه الله تعالى في المحرر في الولوالجية من الخلاف فيه تخصيص العام
لا يصح وعند الخضاف رحمه الله تعالى تصح حتى ان من حلف وقال كل امر
ان تزوجها فمهر طالق ثم قال من لم يلد كذا يصح في ظاهر المذهب وقال
الخضاف رحمه الله تعالى يصح كذا من عصب ذراعه ان شاء وقت ما خلفه
الخصم عما نوى خاصا لا يصح نيته في ظاهر المذهب وقال الخضاف رحمه الله
تعالى يصح لكن هذا في القضا ما بينه وبين الله تعالى نية تخصيص العام
صحيحة بالاجماع مذكور في مواضع من الكتاب منها الباب الخامس من ايمان الجامع
الكبير وما قاله الخضاف رحمه الله تعالى مخلص من خلفه ظالم والفتوى عابى
ظاهر المذهب من وقع في اربى الظلمة واخذ بقول الخضاف رحمه الله تعالى
فلا بأس به انتهى وفي الخلاصة وان كان الخالف مظلوما يفتى بقول الخضاف
رحمه الله تعالى **قوله** حتى قالوا الطلاق يقع بالانفاط الح **قوله** اطلاق
ذلك شامل للعلم والجاهل وهو كذلك على المفتي به قاله في جامع البرازي

انما اراد بوجه الله تعالى قال لها تلاف وتلاخ وطالاع وتلاك وطلاك يقع
 وان قصد ان لا يقع لا يصح فقصا ويصدق ديانة وان شهد عليا غما
 مساومه الطلاق وهو ينلفظ بهذه الالفاظ فالحق ايلها لا قصد ان لا يقع
 لا يقع استقر الفتوى وكان الامام الخلواني رحمه الله تعالى يفرق بين العالم
 والمجاهل ثم رجع الي ما قلنا انتهى قال المؤلف رحمه الله تعالى في المشرح وعليه
 الفتوى انتهى **قوله** واما قراءة القرآن الخ **قوله** اي من الآيات التي فيها
 ذكر وثنا واليه اشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله يجوز للجنب والمحيض
 قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر انتهى فهو يفيد بكلامه كما لا يخفى لكن
 بخلافه ظاهر اطلاق ما في خلاصة الفتاوى في حكم الجنب وكذا اذا قرأ القرآن
 على قصد قراءة القرآن اما لو قرأ على قصد التثنية واقتحام امره والمحيض بالجنب
 محمدا انتهى قلت ويستوي في حرمة قراءة القرآن على الجنب والمحيض والآية وما
 دونها في الصحيح وصحح بعضهم ان الذي يحرم انما هو الآية لا ما دونها قال
 في الجوهرة ولا يجوز للمحيض ولا الجنب قراءة القرآن لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا يقرأ الجنب ولا المحيض شيئا من القرآن ولانه يباشر بعضه ويحجب غيبه
 فلا يجوز وكذا لا يجوز له القراءة حالة الوطى والنفسا كما لا يخفى وظاهر هذا
 ان الآية وما دونها في التحريم وقال الطحاوي رحمه الله تعالى يجوز لهم
 ما دون الآية والاول اصح انتهى قلت وصححه كثير من كتب المذاهب الاربعة
 وفي المختصر وما يوجب سجود التلاوة بياها في الاصح وفي الحقايق
 ويجوز لهم ما دون الآية وهو الصحيح انتهى قلت وفي الخلاصة واختلف
 المتأخرون رحمه الله تعالى في تعليم المحيض والجنب والاصح انه لا بأس به
 اذا كان يلفظ كلمة كاملة ولم يكن من قصده ان يقرأ الآية انتهى قلت وهو صحيح
 لقول الطحاوي رحمه الله تعالى وقد صح قبله فقالوا انما يمنع من قراءة
 الآية تامة وما دونها لا يمنع هو الصحيح انتهى قلت والمعتد به الاول
 لموافقة الحديث لان شيئا نكرة في سياق النفي ونفي فيه للعموم يشمل
 الآية وما دونها كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وان
 غرس في المسجد الخ **قوله** المراد بالمنفعة الاخرى منفعة الفارس
 او غيره من الناس فلا يرد ما لو غرسها لرفع تراب المسجد فان ذلك لا يكره

سواء

صرح به في الخلاصة وغيرها وبهذا يدفع اعتراض بعضهم على المؤلف رحمه الله
 تعالى بان اطلاقه في المنفعة الاخرى يشمل دفع الضر وهو غير مكره فكيف
 يقول انه مكره وقد اعترض غير صحيح كما نقلناه **قوله** وان كان مريضا
 فقيهه روايتان الخ **قوله** في المضرات عن النصاب الصحيح ان المريض والمسافر
 سوا ما ذكره الم رحمه الله تعالى واختاره صاحب الهداية رحمه الله تعالى
 واكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وقيل انه ظاهر الرواية وبينهما ان يقع عن
 رمضان في النقل على الصحيح كما لمسافر وعند الاطلاق ينبغي ان يقع عن
 رمضان فطلقا على الاصح كما في المسافر كما سنده فلت والاول ما ذكره المؤلف
 رحمه الله تعالى لان اباحة الفطر للمريض منوطه بالخوف الضرر وحيث لم يلحق
 ضرر بالصوم يبقى اخللا تحت عموم النص والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 قلت والتوفيق بين اختيار صاحب الهداية وبين ما ذكره في المستوط من
 وقوعه عن رمضان اذا نوى واجبا اخر على الصحيح يعني في المريض انه اذا
 كان الصوم لا يفرض ولا يزيد في علة يقع عن رمضان وان كان يزد في
 علة يقع عما نواه وهو المختار كما في السراج الوهاج **قوله** وفي النقل
 روايتان والصحيح الى اخره **قوله** وهو مختار فخر الاسلام وشمس
 الائمة رحمهم الله تعالى ولم يذكر المص رحمه الله تعالى ما اذا اطلق النية
 عن صفة النقل والواجب لوقوع الخلاف فيها بينا على الروايتين وفيهما
 منها النية في النقل والواجب ضمن قال بوقوعها **قوله** النقل قال بعدم
 وقوعها عن صوم رمضان لانه لما صار رمضان في حقه بمنزلة شعيات
 حتى قيل ساير انواع الصوم فلا بد من تعيين النية لنصرف صومه
 اليه كما في الظاهر المضيوف لما كان صالحا لغيره من حيث ذاته فلا بد من
 التخصيص للنية ولان النية المطلقة تحتل الفرض والنقل والوقت قابل
 لهما لكونه بمنزلة شعيات فكان الحمل على النقل اولى بكونه ادنى منه
 كما في غير رمضان واما على الرواية بوقوع النقل عن رمضان به
 لاشك انه يقع عن فرض الوقت وهو رمضان لان صومه بنية النقل
 لما وقع عن فرض الوقت مع انما لا تحتل الفرض فبالنية المطلقة التي
 تحتل الفرض اولى ان يقع عن الفرض قلت والاصح ان يباطلاق النية

يقع صومه عن رمضان على الترتيب والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** بخلاف
 أيام رمضان فإنه يجمعها الخ **قوله** اختلف علماءنا وأما رحمه الله تعالى فرب
 وجوب صوم رمضان فقبل سبب الأيام دون العاشر وهو اختيار الفقهاء
 الجمهور فخر الإسلام وصدر الإسلام رحمهم الله تعالى بمعنى أن الجزء الأول
 من كل يوم يجب لوجوب صومه واستدلوا على ذلك بأجوبة الأول أن
 الشارع إذا جعل وقتا صالحا للعبادة إذا كان ذلك الوقت ظرفا صالحا
 لا دأيا فيه كما في وقت الظهر والوقت الصالح للمحلية الصوم أيامه دون
 لياليه فخرجت الليالي عن كونها سببا لعدم صلاحيتها لذلك والمراد
 بكونه ظرفا صالحا ليصبح إذا فيه الثاني أن الصوم منسوب إلى الأيام فإنه
 يقال صوم يوم رمضان والاضافة تفيد سببية المضاف إليه للمضاف
 كما في سجود السجود الثلاث والثالث أن الصوم كل يوم عبادة بانه
 غير متعلق بصوم الآخر فيكون صياما لايام عبادات متفرقة كالصلاة
 بل أكثر تفرقا منها لأن تفرقا الصلوات باعتبار اختصاصها بكل صلاة بوقت
 بحيث لا يجوز في وقت الآخر كما لا قضاء وهذا المعنى يتحقق في الصوم مع
 الزيادة وهي أنه يقع بين كل يومين وقت غير صالح للصوم لا إذا وافق
 ولا نقلا وهو الليل ولا يقع مثله بين أوقات الصلوات لأن كل وقت صالح
 للصلاة ولو قضا أو نقلا وإذا كان صوم كل يوم عبادة مستقلة كان متعلقا
 بسبب على وجهه ليس ذلك إلا اليوم الذي هو صالح لا دأيا به ولهذا وجب
 على صبي بلغ أو كافرا مسلم في بعض رمضان بقدر ما أدرك لأنه لما كان
 سببه الأيام كان كل يوم سببا لصومه فكان مدركا لسبب الأيام الماضية
 فكان واجبا عليه ولم يجب صوم الأيام الماضية لعدم ادراك سببها **قوله**
قوله يشكك عليه أنها يمكن أن يقية يومها وتوافقها اقضا عليها
 وقضية أنه يجب القضاء لادراك سبب الوجوب كما هو ظاهر **قوله**
 ويجب بقوات الجزء الأول والأول في حقها ومستزادة أيضا واختار السرخسي
 رحمه الله تعالى أن السبب مطلق شهود الشهر يستوي في ذلك الأيام والليالي
 واستدلوا عليه بوجوه الأول أن الشارع جعل السبب شهود الشهر لقوله
 تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فإن تعليق الحكم على مشتق يستلزم

وهو يوم واحد من الشهر وهو يوم واحد من الشهر وهو يوم واحد من الشهر

ذلك المشتق منه سببا للحكم والشهر اسم الزمان مشتق على مجموع الأيام
 والليالي الثاني أن من أفاق في أول الشهر ثم جن قبل الصبح واستقر
 انقضا الشهر ثم أفاق في شوال يلزمه القضاء فدل على إيراد ذلك السبب
 بإدراك ذلك الجزء والالتزام واجب عليه القضاء كما لو جن قبل الليلة الأولى وكان
 أفاق المحنون في ليلة من رمضان ثم جن قبل الصبح واستقر الجنون إلى
 مضى الشهر ثم أفاق يجب القضاء يجب بانه إنما وجب القضاء على مثل هذا
 المحنون إلا أن الشرع أسقط عنه القضاء عند نقضه الواجبات دفعا
 لمخرج القضاء عما لا يتحقق بالشفقة فجميع الشهر ولم يوجد في الجنون
 المذكور فيجب عليه القضاء لذلك قاله السراج المنددي رحمه الله تعالى
 قلت وعندي في الجواب يمنع وجوب القضاء في الصورتين المذكورتين وهو
 القول الخامس للقول الأول كما لا يخفى وهو المعنى في المسئلة قال في الفصول
 إذا أفاق في الليلة الأولى ثم أصبح مجنونا واستمر على المجنون كذا في الجزء
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه القضاء وكذا ذكره الفقيه أبو جعفر
 رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعليه هذا لو أفاق وسط الشهر ثم أصبح
 مجنونا انتهى فقد علمت ما قلنا والله سبحانه أعلم الثالث أنه يصح بنية
 الأداء في الليل قبله على كونه سببا أنه لا يصح النية قبل تحقق السبب بدليل
 أنها لا تصح قبل غروب الشمس قبل سلك شعبان واجيب بأن صحة النية
 في الليل باعتبار كونه نية لليوم في حق هذا الحكم ضرورة تعذر اقتران النية
 بالجزء الأول من الصوم قلت واشكل على كلا القولين ما لو بلغ الصبح قبل
 الزوال والنص نيا سالم ثم نوبيا الصوم قبل الزوال لا يجوز صومه عن
 الفرض غير أن الصحيح يكون صائما عن التطوع بخلاف الكافر فقد لا يملك
 في حقه وعن أبي يوسف أنه صوم الصحيح يجوز عن الفرض وقيل الجواب
 في الكافر كذلك كذا في الفتاوى والتطبيقات وأشكاله على القولين كما هو وجوه
 سبب الوجوب على القولين ويبرر الاستدلال إنما لو افطر لا يجب عليه ما
 القضاء نص عليه في الجوهرة وهو المفهوم من كلام الفتاوى ويضع به
 الأشكال بالجواب المتقدم والله سبحانه أعلم قلت وقد جمع صاحب الهداية
 رحمه الله تعالى بين القولين بانه لا منافاة فشهود جزء منه سبب لكلمة

ثم كل يوم سبب لوجوب اداية غايته الامرانه نكر سبب صوم اليوم باعتبار خصوصية
 دخولته في صفة غيره كذا في فتح القدير والله سبحانه اعلم **فصل** في افاق الجنون
 في اخر يوم من رمضان ان افاق قبل الزوال يلزمه وان افاق بعد الزوال
 فقد اختلف فيه والصحيح انه يلزمه وفي رواية عن اصحابنا رحمهم الله
 تعالى لا فرق بين الجنون الطاري والاصلي ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من
 فرق بينهما قال ان الجنون الاصل اذا افاق في بعض الشهر بان يبلغ مجزوا
 حه افاق في بعض الشهر لا يلزمه قضا ما مضى وهذا روي عن محمد رحمه الله
 تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى الاصل ان لم يكن مستغرقا لا يمنع وجوب
 القضا هذه الجملة في فتاوي قاضي طبرستان رحمه الله تعالى كذا في الفصول
 وعن حميد الدين العزبي رحمه الله تعالى انه قال اذا افاق بعد الزوال احر
 يوم من رمضان لا يلزمه شيء وصححه في النهاية والطبرية لان الصوم لا يصح
 فيه كالليل قلت وهو مشكل اذ سبب لوجوب وجده في حقه وهو اليهود اذا لو كان
 ليلا لوجب على القول بان السبب مطلق مضمون وجز منه الشهر ليل كانا في
 نهارا وكذلك على القول الاخر لوجوب سببه كالا جنى فكان نصحيح العبادة
 اوله واظهره كالا جنى ويرفع ذلك بالجواب المنقذ والله سبحانه اعلم **مقالة**
 لو كان من رمضان **اقول** وهكذا في التجنيس وفي فتاوي قاضي خان
 رحمه الله تعالى اذا وجب على انسان قضا يومين من رمضان واحد فالاداء
 بقضيه يتيوي اول واجب عليه قضاؤه من هذا رمضان وان لم ينو اجزاه
 وان كانا من رمضان يتيوي قضا الاول فان لم ينو اختلف المشايخ رحمهم
 الله تعالى والصحيح انه يجوز ان يتيوي صحيح الربيع رحمه الله تعالى عدم الاجز
 فقال والاصح انه يجوز عن رمضان واحد ولا يجوز عن رمضانين ما لم يعين
 انه صام عن رمضان كذا على ما بين اني قلت وهذا الظاهر لما افقته للقاعدة
 المذكورة **قوله** لو صلي ركعتين على ظن انها فجر الخ **اقول** ما ذكره رحمه
 الله تعالى اخذ من التجنيس كصاحب الهداية رحمه الله تعالى حيث قال صلي
 ركعتين تطوعا وهو يظن ان الفجر لم يطلع فاذا الفجر طالع يجزيه عن ركعتي
 الفجر فهو الصحيح لان السنة تقطوع فتتدري بنية القطوع انتهى قلت وفي خلاصة
 الفتاوى والاصح ان لا يتيويان عن سنة الفجر حيث قال صلي بعد طلوع الفجر ركعتين

بينة القطوع تقوب عن سنة الفجر بناء على ان السنة تتدري بنية القطوع ولو صلي
 ركعتين في الليل فاذا الفجر طالع عن ابن المبارك رحمه الله تعالى انه يبرأ وفي رواية
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتيوي وهو الاصح وفي متفرقات مشهورة
 رحمه الله تعالى رجل صلي أربع ركعات في الليل فتبين ان الركعتين الاخريتين لم
 وقضا بعد طلوع الفجر حسب عن ركعتي الفجر عنه ها وهو احد الروايتين عن
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبه يعني فعلى هذه الرواية تقوب عن السنة انتهى قلت
 رده في التجنيس والمزيد بان الاصح انها لا يتيويان عن ركعتي الفجر كما اذا صلي الظهر
 ستا وقد عرفت بان الرابعة فانه لا يتيوي الركعتان عن ركعتي السنة في الصحيح
 من الجواب كذا قلنا لان السنة ما والى النبي صلى الله عليه وسلم عليها وموا
 عليه الصلاة والسلام كانت بخبر عينة مبنية **قوله** قلت يفرق بينهما
 بركة التطوع قبل صلاة الفجر باكثر من ركعتي الفجر بخلافه بعد صلاة الظهر
 لعدمها كما هو ظاهر **قلت** ذلك في التطوع القصدي وما هذا فغير قصد
 لا بقاعه بعد طلوع الفجر فلا يكره كما هو فرض المسئلة والله سبحانه اعلم
قوله قلت في خلاصة الفتاوى اجمعوا ان ركعتي الفجر قاعدة من غير
 عذر لا يجوز كذا روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وغيرها من السنن
 يجوز اذا وه قاعدة من غير عذر حتى التراويح على الصحيح المختار كما ذكر من
 كتب هذا هي المعتبرة **قلت** انما كان كذلك مراعاة للقول بوجوبها ولم
 يقل به في غيرها ونقد قال في الخلاصة الطائفة ان السنة لا تقضى الاستسنة الفجر
 قلت وقد خيم بعض الفضلاء من قول علماءنا رحمهم الله تعالى ان سنة الفجر لا تجوز
 قاعدة لا يحل اداؤها قاعدا وهذا خطأ لما قلنا من مراعات القول بوجوبها
 ولما قال في الاختيارات وفي شرح الطحاوي روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 الله تعالى انه لو صلي ركعتي الفجر قاعدا من غير عذر لا يجوز لان هذه سنة
 انقضت بزيادة تأكيد وترغيب وترهيب ولو عيبد فالنقطة بالواجبات انتهى
 فهذا تصريح بان معنى لا يجوز لا يصح لعدم الحل مع الصحة كما خيم بعض الفضلاء
 لما وقع البحث بيني وبينه وكتب في ذلك كفاية وعرضها على في ردت بما ذكرت
 فانها غير موافقة لمطلوبه ولا خوف الاطالة لاوردتها والله سبحانه وتعالى اعلم
 قلت وما يدل على وجوبها ما في سنن ابي داود رحمه الله تعالى عن ابي هريرة رضي

بينة

بينة

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طرقتكم الحيل
وفدوا طبع عليه الصلاة والسلام عليه قلت والمنفوق في أكثر الكتب انما سنة مؤنة
قوله في النجس والنواز والمحيط رجل ترك سجن الصلوات الخمس ان لم
يرها حقا فقد كفر لانه ترك استخفافا وان رها حقا منهم من قال لا ياتم والصحيح
انه ياتم لانه جاء الوعيد بالترك انتهى قلت تنقيب المحقق بن المهام رحمه الله
تعالى في فتح القدر شرح الهداية بان الاثم منوط بترك الواجب وقد قال
صايا الله عليه وسلم الذي يعقل بالحق لا يريد على ذلك شيئا فله ان صدق
انتهى ورده المص رحمه الله تعالى في البحر بان السنة المذكورة بمنزلة الواجب في
حقوق الاثم بالترك ونقله عن الكتب قلت ويبقى ان يقال ان اعتاده بالترك ياتم
وان ترك احيا نال ياتم به لان على هذا ما في الخلاصة ورفع اليد من عند الاقتضا
سنة ولو ترك فاد بعضهم ياتم واختار انه ان ترك احيا نال ياتم وان اعتاده
ذلك ياتم فكذلك لا يخرج من السنن كما لا يخفى وما وقع في المصنفات من ان من ترك
سنة الفجر يحشى عليه الكفر من التقييد بسنة الفجر اتفاقا اذ غيرها من السنن
كذلك قد سماه والله سبحانه اعلم **قوله** والتراويح عشر واربعه الخ **قوله**
فيه نصيح بان وقت التراويح بعد العشاء وشارة انه قبل الترويع وهو الاصح
وقيل قبل كله وقيل بعد العشاء قبل الترويع وصححه جماعة وما ذكره المص رحمه الله
تعالى من ان التراويح سنة هو الصحيح نص عليه في الظهيرية وغيرها وشواهد
السنة كثيرة من الاحاديث ونظير عدة الاختلاف فيما لو صلح قبل العشاء في الاول
والثالث لا يجوز وهو الاصح وعلي الثاني يجوز وفيما اذا صلح بعد الترويع في الاول
والثاني يجوز وعلى الثالث لا وفيما لو فاتته تروية ولو اشتغل بها بقوته التروية
فعلى الاول يستصل بالترويع وكذا على الثاني لا يقال والمسئلة هي وقته وصح الاول
في الهداية والخاتمة والمحيط وغيرها من كتب المذهب المعتمدة والله سبحانه اعلم
وعلى الاول اذا فاتته التراويح لا تقضي في الاصح وقيل تقضي ما لم يمض مضى
وما لم يات بتراويح الليلة المستقلة الثانية صلاة التروية جماعة في رمضان افضل
من صلواته في بيته منفرد او هو الصحيح كما في الظهيرية والخاتمة وفي الحاجة اختار
علما وانما رحمه الله تعالى ان يوتر من منزله لا بجماعة لانه لا يصح ان يصلي الله عليهم
لم يجعوا على التروية جماعة في رمضان كما اجعوا على التراويح لان عمر رضي الله عنه

كان يومهم فيه في رمضان وايرى لعب كان لا يومهم انتهى وبرج الاول الكمال
ابن المهام رحمه الله تعالى بان صايا الله عليه وسلم كان او ترويه ثم بينا العذر في
تأخيرها عن مثل ما صنع فيما مضى فالوتر كما تراوحت وكذا ان الجماعة فيها سنة
فذلك في الوتر ولو صلى التروية جماعة في غير رمضان فهو على الصحيح مكروه
كالشروع قلت فيه في الكافي بان يكون على سبيل التذاعيا ما لو اقتدى واحد
او اثنتان بواحد لا يكره وان اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة
بواحد كره اتفاقا والله سبحانه اعلم **قوله** وتحيمة المسجد وينوب عنها
الخ **قوله** وكذا ينوب عنها دخوله بنية الفرض والاقتداء قال في القنية بعلامة
حج دخوله المسجد بنية الفرض والاقتداء بنوب عن تحيية المسجد وانما يومر بتحيية
المسجد اذا دخله غير الصلاة انتهى واعلم ان تحيية المسجد لا تنقطع بالجلوس
عند اصحابنا رحمهم الله تعالى فانه قال في الحاشية اذا دخل المسجد بالحكم فمسوا
بالجوار عند ان شأ يصلي تحيية المسجد عند دخوله وان شأ لا شأ عند انظر فيه
فلم تنقطع بالجلوس لانها لتعظيم المسجد وحرمة فلي وقفت صلاها حصل له
المقصود من ذلك انه قال في البحر في الظهيرية ثم اختلفوا في صلاة التحيية
انه يجلس ثم يقوم ويصلي ويصلي قبل ان يجلس قال بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة
المطايخ رحمهم الله تعالى قالوا يصلي كما يدخل المسجد وهو الصحيح انتهى **قوله**
وكفوله لو قال اقتدي بهذا الخ **قوله** وفي المجنب لوقا نوبت الاقتداء بهذا
الثاب فاذا هو شيخ يجزيه بخلاف ما اذا اقتدى بالشيخ فاذا هو شاب ولو نوب
ان لا يصلي الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو غيره لا يجزيه **قوله** وفي
التيهم لقراءة القرآن روايتا الخ **قوله** انه اذا تيمم لقراءة القرآن لا يجوز به
الصلاة قال الحدادي رحمه الله تعالى في الجوهرة وفي الفتاوى لم يصح انه اذا
تيمم لقراءة القرآن لا يجوز به الصلاة انتهى قال المص رحمه الله تعالى في البحر
وصرحوا بان لو تيمم لدخول المسجد ولقراءة القرآن او لمس المصحف والزيادة
الفتور او دفن الميت والاذان والاقامة او التسليم او رده او الاسلام به
لا يجوز الصلاة بذلك التيمم عند البعض لان بعضها ليس بعبادة مقصودة
والاسلام وان كان عبادة مقصودة لكنه لا يتوقف على الطهارة وقراءة القرآن
عبادة مقصودة لكن لا يجوز بغير الطهارة هكذا اطلق في قراءة القرآن المص وفي

المحيط اطلق الجواز وفي السراج الوهاج الاصح انه لا يجوز له ان يصلي اذا نيم لقوله
 القرآن والحق فيه التفصيل فان نيم لها وهو جنب جاز ان يصلي سائر الصلوات
 كذا في البدايع وغاية البيان ولم يفصل في دخول المسجد بين ان يكون جنباً
 او محدثاً مع ان كلاهما يتبع لغيره وهو الصلاة فالاول وان يقال الشرط كون
 المنوي عبادة مقصودة او جزواً لها وهو لا يحمل الا بالظاهرة فالقرآن جزء
 من العبادة المقصودة الا انه اذا كان جنباً وجد الشرط الاخير وهو عدم حمل
 الفعل الا بالظاهرة فكل الشرط فجازت الصلاة وان محدثاً عدم الشرط
 الاخير فلم تجز الصلاة به وخرج النيم لدخول المسجد مطلقاً ان كان محدثاً
 فظاهر لغوات الشرطين واما للجناية فيقولن وجد الشرط الاخير وهو عدم الحمل
 الا انه عدم الشرط الاول وهو كونه عبادة مقصودة ولا يقال ان دخول
 المسجد عبادة وان لم يكن للصلاة بل للاغتكاك لانا نقول العبادة هي الغتكاك
 ودخول المسجد نيم لم فكان عبادة غير مقصودة ولو نيم للمسجدة الشكر
 لا يصلي المكتوبة وعند محمد رحمه الله تعالى يصلي بها على انها فريضة عند
 وعند هاليسنت بقرينة كذا في التوضيح قلت والفتوى علياً ان سجدة الشكر مشروطة
 كما في المضمرات وفي فتح القدير **فان قلت** ان نية النيم لرد السلام
 لا تصحح على ظاهر المذهب مع ان النبي صلى الله عليه وسلم نيم لرد السلام على ما
 اسلفه في الاول فالجواب ان قصد السلام لا يستلزم ان يكون نوي عند فعل
 النيم له بل يجوز كونه نوي ما يصح معه النيم ثم يرد السلام اذا صار طاهر
قلت ردها المص رحمه الله تعالى في البحر بانه يمنع عدم صحة النيم للسلام كما زعم
 لان المذهب ان النيم للصلاة صحيح وانما الكلام في جواز الصلاة به وهذا قال
 قاضي خان رحمه الله تعالى في فتاواه ولو نيم للسلام او رد لا يجوز اذا الصلاة به
 بدلت النيم ولم يقل لا يجوز نيم فعلم ان جواز الصلاة به حكم اخر لا يتعلق له
 بما فعله صلى الله عليه وسلم فان نيم للسلام عند فقد الماء فلا شك في صحته
 قال الامام النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم وهذا الحديث محمول على ان
 صلى الله عليه وسلم كان عادماً لما حال النيم فان النيم مع وجود الماء لا يجوز
 للقادر على استهالته انتهى وعلى اصولنا لا تلحقه ان يفسد الحمل فان عندنا يفتون
 لا يخلو يجوز النيم مع وجود الماء كصلاة الجنازة ولا شك ان رد السلام منه

عليه

عليه السلام بنا على انه صلى الله عليه وسلم لا يكره تعالي الا على طهارة بل عند
 ما هو اعلم من ذلك وهو انما ليست الطهارة شرطاً في فعله فانه يجوز له النيم
 مع وجود الماء لدخول المسجد للحديث وهذا قال في المبتغي بالخير المعجزة
 ويجوز النيم لدخول المسجد عند وجود الماء وكذا للغموم فيه انتهى ويجوز ان
 يكون عليه الصلاة والسلام نوي معه ما يصح به النيم خلاف الظاهر كما لا يخفى
 انتهى ثم لا يخفى ان قولهم تجوز الصلاة بالنيم كصلاة الجنازة محمول على ما
 اذا لم يكن واجداً للمالك كما فيه الخلاصة بالمسافر اذا نيم لها مع وجود الماء خوف
 الفتنة فان نيمه يبطل بفراغها وفي القنيس والمزيد نيم للجنازة ثم صلى ثم
 حضرت اخيراً ان لم يكن بينه وبينها مقداً رها يدب ويتوضأ ويحيى يجوز ان يصلي به على
 الاخرى والا فلا وعليه الفتوى **قوله** لوقال لزوجته انت علي حرام الخ **اقول**
 قال الفذوري رحمه الله تعالى واذا قال لامرأته انت علي حرام يبطل عن نية
 فان قال اردت الكذب فهو كما قال هذا في ظاهر الرواية ويكون ايلاً نوي حقيقة
 كلامه قال في البياض وهذا بائنه وبين الله تعالى ما في القضا فلا يصدق ويكون
 عينا لان الظاهر ان الحرام يمين كذا في الجوهرية وان قال نويت الطلاق فحيث
 تطليقة بائنه الا ان ينوي الثلاث لان قوله حرام كناية وكناية برجم فيها ان
 النية وان قال اردت الظاهر في موطأها وهذا عند محمد رحمه الله تعالى
 لا يكون ظهراً لعدم التشبيه بالحرام ولها انه وصفها بالتحريم وفي الظاهر نوع
 تحريم والمطلق يحمل على المقيد اذا نواه وان قال اردت التحريم او لم ارد شيئاً فهو
 يمين يصير به مولياً لان الاصل في تحريم الحلال انما هو اليمين عندنا وان قال اردت
 التحريم فقد اراد اليمين وان قال لم ارد شيئاً من ذلك لم يصدق في القضا لان
 طاهر ذلك اليمين واما ثبت انه يمين كان مولياً قال اكثر في رحمه الله تعالى اذا قال
 لها انت علي حرام وقد حرمتك وانا عليك حرام وقد حرمت نفسي عليك ثم
 وانت محرمة علي فهو كله سواء يرجع فيه الي نية فان قال اردت الطلاق فهو
 طلاق فان نوي ثلاثاً فثلاث وان نوي واحدة فواحدة وان نوي يمينتين فواحدة
 وان لم يكن له نية فهو يمين وهو مولياً اثرها اربعة اشهر بان تطليقة وان
 قال اردت الكذب فلا شيء فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في يمين يمين
 القضا كذا في الجوهرية قال المص رحمه الله تعالى في الشرح وكذب ان نوي الكذب

وقيل لا يصدق قضاءه شمس لا يمتدحسب رحمه الله تعالى بل فيما بينه وبين الله
تعالى لم يمتدحسب الله الا ان يحرم الحلال يمين بالنفس فلا يصدق قضاءه في نية خلا
الظاهر وهذا هو الصواب عليه الفتوى كما سذكره والاول قول الخلق
رحمه الله تعالى وهو ظاهر الرواية والفتوى على العرف الحادث كذا في فتح القدير
وفيه نظر لان العمل والفتوى اعم من النية لان النية لا تكون
بمقتضى النية وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى لو قال لامرأته اني انا على حرام
ان نوي الثلاث في احداها او الواحدة في الاخرين فما طالقان ثلاثا في قول الربيع
رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ما نوي وعليه الفتوى قال
مولانا رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون قول محمد رحمه الله تعالى كقول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى اصطلا المسئلة اذا نوي القدر واليمين جميعا ولو نوي الطلاق في
احدها وفي الاخرى يمين عند ابي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليهما وعنده
رحمه الله تعالى ينبغي ان يكون كما نوي ولو قال ثلاثا اني على حرام ولو نوي
الثلاث وفي واحدة وفي الثانية يمين وفي الثالثة الكذب قال طلقين ثلاثا
فان مولانا وبينهما ان يكون هذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وامامه قياس
قولهما رحمه الله تعالى فهو على ما نوي انتهى **قوله** وعند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى الخ **قوله** ذكر في جامع البرازي ويحيى بن سلمة رحمه الله تعالى الخ
لو كان عند الشروع بحال لو سجل ابي صلاة بربها حجاب على الجديمة فهي نية
تامة قال ابن ابي سلمة رحمه الله تعالى لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير
شارعا قيل هو الاصح والاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم وان العلم
يا تكفر ليس بكفرا متبعا **قوله** الا الذي فانه مصرف للفطرة الخ **قوله**
المفتي به ان صدقة الفطر والزكاة فلا يكون مصرفا لها قال في الحاوي القديسي
يجوز دفع صدقة الفطر وغير الزكاة اليه وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يعطى
الذي الزكاة ولا صدقة ولا طعام الكفارات وهو الفتوى انتهى **قوله** واما الطلاق
والعتاق الخ اقول ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى هو المعتمد قال في الجوهرية وقد
قالوا ان الطلاق يقع من الانسان وان لم يقضه مثل ان يريمان يقول لامرأته
اسقيني لما سبق لسانية فقال انت طالق وكذا العتاق في المصحيح وروي هشام
عن محمد رحمه الله تعالى انه اذا اراد ان يقول لعبد اسقني لما فقال انت حر

يعتق

يعتق بخلاف الطلاق والصحيح انه يقع فيها انتهى قلت وفي جامع البرازي رحمه الله
تعالى اراد شيئا يجري على لسانه القدر والطلاق او العتاق في القدر يلزم المقذور
بلا خلاف والطلاق والعتاق كذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعن الامام رحمه
الله تعالى يقع الطلاق لا العتاق لان العتاق لا يجزئ الا وجه واحد والطلاق
يكون عن الطلاق عن النكاح وعن الوتاف فلا بد من قصد طلاق النكاح وسبيل
الامام اسد بن عمر وعن حلفه اراد ان يقول الخبز فخرى على لسانه اللهم او
اراد زيب طالق فخرى على لسانه عمدة يقع على النية في القضا وفي الديانة
لا يقع على ولادة اما على النية فلعدم الارادة واما على النية اراد فلعدم
اللفظ انتهى **قوله** رجل قال عبدي اهل بالبحر احرا الخ **قوله** هذه الفرو
المذكورة مشكلة على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى القابل بعدم العتق لا على
قول محمد رحمه الله تعالى القابل بالعتق وجه الاشكال على القاعدة المشهورة
عند اهل الفروع والاصول وهذان الكلام داخل في عموم كلامه امر كانا ونمينا
او خبرا او استخبارا في المختار قال في شرح المبدع اختلف العلماء رحمهم الله تعالى
في ان المخاطب لم يكلم هل يدخل في عموم خطابه العام ام لا فذهب الجمهور الى انه
داخل في عموم خطابه العام سواء كان خطابه العام امرا او نمينا او خبرا فعلى
الخبر والله بكل شيء عليم فانه بمعمومه يتناول دانه تعالى وصفاته فيكون عالما بذاته
وصفاته ومثل الامر قول السقي لعهده من احسن اليك فاكرمه فانه بمعمومه
يتناول السقي فيجب عليه اكرامه اذ احسن اليه ومثل الذي قوله من احسن اليك
فلا يمتد فانه يتناول السقي ايضا وخالف الشذوذ من الناس في ذلك حيث قالوا
لا يدخل تحت عموم خطابه انتهى قلت والمختار الاول ايضا قلت وقال ابن
السكيت رحمه الله تعالى والاصح ان الامر بلفظه يتناول له داخل وقال في موضع اخر
والاصح ان المخاطب اخل ان كان خبرا واما الامر فقد اختلف ترجيح بين السكيات
رحمه الله تعالى في ان المخاطب داخل ولا في صورة الامر كما ترى في الظاهر وليس
اختلافا كما بينه في من الموانع وادبه سبحانه اعلم قلت ويمكن ان يجاب عن ابي
يوسف رحمه الله تعالى بان ابا يوسف رحمه الله تعالى عمل في هذه الفروع بقاعدة
اخرى عنده وهذان العبارة لخصوص الفرض لا بعموم اللفظ فتكون هذه القاعدة
معتمدة بتلك القاعدة كما لا يخفى لا شك ان غرضه من هذا الكلام عدم دخول

ع

ة

عنده تحت حنفية لو نواه ثلاثا بدخوله فيعتق ومثني محمد رحمه الله تعالى في
هذه الفروع **قوله** القاعدة المذكورة وقاعدته المقررة على قوله وقوله اي
حنيفة رحمه الله تعالى من ان العبرة لعموم اللفظ دون خصوص الفرض
والاشارة اللفظ هنا عام كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم
وقد اتفقوا هنا على ترجيح قولنا يوسف رحمه الله تعالى ولم ارا احدا
علمت ترجيح قول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسائل وقد اختلف ترجيح المشايخ
رحمهم الله تعالى في ان العبرة لعموم اللفظ او لخصوص الفرض فترجح بعضهم
قوله اي يوسف رحمه الله تعالى قال في الخلاصة والبرازنة وعليه الفتوى ورجح
بعضهم قوله اي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى من ان العبرة لعموم اللفظ
دون خصوص الفرض قال في المضمرات وعليه الفتوى **قلت** وحينئذ فينبغي
ان يكون في هذه المسائل قد اختلفا لترجيح بناء على ما ذكرنا ذلك فمن رجح قول
اي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في القاعدة المذكورة لم يرد ترجيح قول
محمد رحمه الله تعالى في هذه المسائل ولم يوجب لاي حنيفة رحمه الله تعالى
هذا قول فيما علمت وقد علمت ما ذكرنا ان قياس قوله ان يكون كقول محمد
رحمهم الله تعالى **فان قلت** فما الفرق على قولنا اي يوسف رحمه الله تعالى
بين هذه المسائل وسبيل الدار حيث يعتق في مسيلة الدار **قلت** الفرق له
ان في مسيلة الدار لم يكن عرضه خروج عده اذا كان فيها طائفة فيبقى مجردا
على القاعدة الاولى لا يخفى **فان قلت** ففما الفرق على قول محمد رحمه
الله تعالى بين قوله ولما دام كلمهم احرار من ان لا يعتق عده عنده في هذه المسو
وبين قوله كل عبد مالا لارض او كل عبد في الدنبا من ان لا يعتق عده في قوله فيعتق
ما تقر ان يعتق في الصورة الاولى **قلت** انما لم يعتق عده في صورة الا ادا دام
كلمهم احرارا لان هذا الكلام غير مطابق للواقع فيلحقوا كلامه خصوصاً وقد اكره
بقوله كلمهم احرارا يعتق عده بخلافه في قوله كل عبد في الارض من ان لا يعتق
لا مكان تصحيحه صاخذة له باقزاره اذ عده من جملة العبيد الذين في الارض
وقد اشار في الاخير الى هذا في موضعين من كتابه لعنتق والله سبحانه اعلم
قوله قالت تزوجت علي فقال كل امرأة الح **قوله** مشى كل من اي حنيفة
واي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قاعدته واصله المقررة فقال اي يوسف

رحمهم الله تعالى بعدم وقوع الطلاق عليها عملاً بخصوص غرض الخالف ونحوهم
لفظه وقال رحمه الله تعالى بوقوع الطلاق عليها عملاً بعموم لفظه **قلت**
وقد اختلف ترجيح المشايخ رحمهم الله تعالى في بعضهم قال الفتوى على قول ابو
وبعضهم قال لا فتوى على قولها رحمه الله تعالى وبيان ذلك ما قاله في الخلاصة
ولو قال اكرهوا كي حرام ثم فانت طالق فابانها فاجامعها في العدة طلقت عند
لانها يعتبر ان عموم اللفظ وايوسف رحمه الله تعالى يعتبر الفرض فعلى قياس
اي يوسف رحمه الله تعالى لا تطلق وعليه الفتوى ومثله في البرازنة وفي جامع
المضمرات والمشكلات رجل قال لامرأته اكرهوا كي حرام كني فانت طالق ثلاثا
ثم طلقتها واحدة بانية ثم جاع معها في عدتها على قياس قول اي حنيفة ومحمد رحمه
الله تعالى لا يقع وهذا الاختلاف بناء على ان ابا حنيفة ومحمد يعتبران عموم اللفظ
وايوسف رحمه الله تعالى يعتبر الفرض من اليمين فعلى ما مع غيره اذ الحامل
على اليمين الغيرة والفتوى على قولها رحمه الله تعالى انتهى وذكر في الغاية
معزيا الي الاخير الاولي حكيم الخا ان كان قد جري بينهما مشاجرة وخصومة
نزل على عنقه من ايقع الطلاق عليها ايضا وان لم يكن كذلك لا يقع انتهى
قلت يريد على قولها ما في فنية الفتاوى بعلامه له ان دفعت شيئا غير
اذ في فانت طالق دفعت من مال نفسه بغير اذن لم يقع وجه الايراد ان شيئا غير
في سياق الشرط قطع لا شيء فكان مقتضى قولها ان يقع وظاهر ما في الفينة
ان عدم الوقوع منقطع عليه فقد اعتبر خصوص الفرض **قلت** هذا غير وارد
لانه يؤخذ من الكلام معنى تخصيصه بما يؤخذ منه معنى يمينه وهنا اخذ
تخصيصه بماله من قوله بغير اذن لانه انما يملك الاذن في ماله خاصة دون
مال الزوجة فتخصص بماله فكانه قال ان دفعت شيئا من مالي بغير اذن
وهو ما دفعت من ماله فلم يملك يقع وهذا ظاهر لا خفا فيه والله سبحانه اعلم
قلت وانما يعتبر عموم اللفظ عند ما رحمه الله تعالى مالم يرد الديل
على ارادة الخصوص ما اذا دل فنعتبر قال في فنية الفتاوى بعلامه تقع
ان قلت احدا فامرأته طالق ثلاثا لا يجتنب بنقض امرأته اذا كان الخلف
لما ذكرتها في تقييد غيرها انتهى وهذا الخذر من خواص هذا الكتاب والله سبحانه
والتعالى اعلم بالصواب فانتم هذا الدرر العجايب **قوله** ولو قيل له كل

هـ

نه

الحمد لله تعالى في الجردان اكل ولم يثبت له قبل بغيره احتياطاً وصحة
وصحة في غاية البيان فان لا عن الصحة وعالي طاهر الرواية قبل لا قضا
عليه وصحة في الايضاح لان البيهقي لا يزول الا بمثلها والليل اصل ثابت
بيهقي **قوله** ولو ظن انه اكل الخ **اقول** ما ذكره المص رحمه الله تعالى
صحة في الفقة حيث قال ظن ان الفطر طالع فاكل وكذا ظن كفر لا كفارة
عليه عند الاصل انه لا كفارة عليه انتهى وصحة مقابله كما سببان في ظن
طلوع الشمس فاكل فاذا هو طالع فالاصح وجوب الكفارة انتهى **قلت** يفتي
الكلام فيما هو الارجح منه ما والذي ينبغي اعتاده الوجوب لموافقته قاعدة
ان الظن معتبر الا اذا ثبت خطاؤه فانه لا عبرة بالظن اليقين خطاؤه وهنا
تبين في جوابه لا يجيب **قوله** ولو شك في الغروب الخ **اقول** قال في
البدائع وان كان غالب رايه ان ظاهراً تغرب فلا شك في وجوب القضاء واختلف
المشايخ رحمهم الله تعالى في وجوب الكفارة عليه فقال بعضهم بخت وقال بعضهم
لا تجب وهو الصحيح لان احتمال الغروب قائم فكانت الشهادة ثابتة وهذا
الكفارة لا تجب مع الشهادة **قوله** ولو اختلف المتبايعان الخ **اقول**
وكذا الحكم في الصحيح والافترار قال في الخاتمة واذا ادعى احدهما البيع عن الطوع
والاخر عن اكره اختلفوا فيه والصحيح ان القول قول الطوع والبيعة بيعة
الاخر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بيعة الطوع اوليا انتهى واعلم
ان المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والفساد بشرط فاسدا واجل فاسدا كانت
القول قول الصحة والبيعة بيعة مدعي الفساد بالتفاوت روايات وان كان
مدعي الفساد لصلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من الخمر
والاخر يدعي البيع بالف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في
ظاهر الرواية القول قول مدعي الصحة ايضا والبيعة بيعة الاخر كما في الوجه
الاول وفي رواية القول قول مدعي الفساد كذا في الخاتمة **قلت** وفي الفقة
بعلامته متولي لوقف اذا ادعى علي وارث واقفما الذي في يد المحدث دانه وقف
عليه كذا وفقا صحيحا واقام بيعة علي فسادا لوقف فان الفساد بشرط مفسد
في لوقف فيبيته الفساد ولي لا نه اكثر اثباتا وان المعنى في المحل او غيره فيبيته
الصحة اولى وعليه هذا المقتضى اذا اختلفا البايع والمشتري في صحة البيع وفساده

انتهى

انتهى **قوله** ولو لم يقف من المتلوات الخ **اقول** الصحيح انه يجوز الا بعد
صلاة الفجر والعصر قال في المصنفات في العتباتية وعن ابن نصر رحمه الله تعالى
فيمن يقضي صلاة عمره من غير ان فاته شيء يريد الاحتياط فان كان له
لنقصان او كراهية تحسن وان لم يكن كذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز
الا بعد صلاة العصر والفجر فقد فصل ذلك كثير من المتكلمين رحمهم الله تعالى
لشبهة النقصان في الظهيرة رجل يقضي صلاة عمره مع انه لم يقف شيء منها
احتياطاً قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا بكرة ولكن لا يقضي بعد صلاة
الفجر والعصر بقدر الركعات كلها الفاقة مع السورة والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** حلف ونسي ان ياد الله العظيم سبحانه الخ **اقول**
في الفقة نسب هذا الى نصر رحمه الله تعالى حيث قال فيها بعلامة عن قال
انه كره خلفا مطلقا بشرط فذو حد ولكن لا اعرف اكان بالله تعالى امره
بالطلاق يحل علي البيهقي بالله تعالى ان يول نصر رحمه الله تعالى خلفه باطل
انتهى **قلت** وفي البرازية ايضا حلف بالطلاق وقال لا ادري اكنت
مدركا او لا حنت ومقتضى ما نقله عنه المص رحمه الله تعالى ان لا يجنب
هنا ويبطل البيهقي ولهذا قال في الفقا وبما للظهيرنة وسيل محمد بن شعاع
رحمه الله تعالى عن بقول حلفت بالطلاق ولا ادري اكنت مدركا حالة البيهقي
او غير مدرك قال لا حنت عليه ما لم يعلم انه مدرك اذ ذلك انتهى به
وبينها اعتاده دون ما في البرازية لان الشار وقع في صحة البيهقي والنكاح
ثابت بيهقي ولا يزول الا بمثلها والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** والذي
يؤكد ان الذي في الظهيرة هو المعتمد دون ما في البرازية ان القاضي الاطام
محمد الدين قاضي خان رحمه الله تعالى يحرم به في فتاويه المشهورة حيث
قال رجل بعلمه انه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يورثه ان كان
بالغا وقت البيهقي او لم يكن فتر وجها مرة لا يجنب في جميعه لانه شك في
صحة البيهقي فلا يجنب بالشك انتهى **قلت** ويظهر تزجيح ما في البرازية
على ما في الفقة بان الاصل هو براءة الذمة فلا يستعمل بكفارة البيهقي بالشك
الا ان يقال انما اوجبت كفارة البيهقي مراعاة لتحقيق حلفه والاصل فيه ان
يكون باسم من اسمائه تعالى وبصفة من صفاته لقوله عليه الصلاة والسلام

من كان حالاً فليخلف بآله أو بغيره ولهذا كره عامة علماءنا رحمهم الله تعالى
 الخلف بغير الله تعالى من طلاق أو نحو ذلك فهو مقدر في محله **قوله**
 ليس لعدم مطلق الخ **اقول** خرج عن هذا الأصل ما لو قال لها ان لم تدخل
 الدار اليوم فانت طالق فقالت لم ادخلها وقال ان زوجي دخلها فاقول قوله
 ولو قال ان لم اجامعك في جيبك فاقول له انه جامعها مع انه يدعي صفة
 عارضة والأصل عدمها كالأبحفي وكان علماءهم رحمه الله تعالى ان يتركها
 خرج عن هذا الأصل كما هو دأبه والله سبحانه وتعالى **قوله** وعلى هذا
 الفرع لو قال كل مملوك الخ **اقول** قال المص رحمه الله تعالى في شرح
 المحال عليه وفيه يعني لكاح من احراز ايمان لو قال كل امرأة ليجرة الامهات
 اولاد بيمينهم ادعى موثقة التولد او بعضها لا يصدق سواء كان معهم ولد
 ولا والاصل ان المستبدا اذا اوجب العتق بلفظ عام واستثنى بوصف خاص
 ثم ادعى وجود ذلك فان الوصف عارضاً يقتل قوله وان كان اصلياً قتل
 قوله لان القول قول من يثبت به بالأصل وان اوجب العتق بلفظ خاص ثم
 انكر وجود ذلك فالقول قوله لانه ينكر لا عتاق اصلاً وهذا اوجب العتق بلفظ
 عام واستثنى بوصف خاص عارضاً فكان مدعياً ابطال العتق الثابت اصلاً
 فام يصدق وفيام التولد لا يدل على صدق دعواه ولا احتمال ان يكون من
 غيره ولكن يثبت نسباً لولد منه لم يولد له دعوة في ملكه وعتق الولد ولم
 تنه الامهات ولم يلد لهن ما عرفت بالاجاب العام ولو عرف دعوى النسب من
 المولى قتل الخصومة واختلفوا فقال المولى كنت ادعيت قتل اليمين ولم
 يعتق الامهات وقالت الامهات ادعيت بعد اليمين وقد عتقت فالقول للمولى لان
 موثقة التولد تثبت في الحال والحال يدل على ما قبله لما عرفت **وان قيل**
 لانه ظاهر اخر وهو ان الأصل عدم موثقة التولد **قلت** ان يظاهرها تثبت
 الاشتقاق وهو بدفع ولو قال لا ذلك لا يصدق ولو قال الامهات خذوه ثم
 اشتريتم من زيدوا وكنتما البارحة او لا ثبها وادعوا ذلك لا يصدق لان
 هذه صفة عارضة لكن القاضي يرى ان النسأ فان قلل ثبب لا يعتق ويخلف
 المستبد لان شهادتهن ضعيفة وثلاثة من موبد وهو حلف المولى وان قلن بكر
 واشكل عليهن عتقت لا يجاب العام لعدم بثوت صفة المستثنى وان كانت ثبها

وخامس واختلفوا فقال اصبتها قبل الخلف وقالت اصبتني بعد الخلف فالقول
 له لان الحال يدل على ما قبله وكذا لو قال الامهات بكر واشتريتم من فلان
 اولم اطاهها البارحة او الاخرى سايبه ثم ادعوا ذلك فالقول قوله لان
 هذه صفة اصلية مقارنته لحدث الذات ولو قال كل امهات لي بكر او ثيب
 او اشتريتم من فلان اولم اشتريتمها او نكحتها البارحة او ولدن مني اولم
 نكدا وخبازة او غير خبازة فهي حرة ثم انكر هذه الاوصاف فالقول قوله
 لانه انكر العتق بلفظ خاص ثم انكر وجود ذلك الوصف فكان القول قوله
 انتهى ويجري هذا في الطلاق ايضا فلو قال كل امرأة لي طالق الا امرأة
 خبازة او وطيئتها البارحة او نحو ذلك الى اخر المسائل انتهى وسمي لهذا
 مزيد بيان في العتق والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وقد عمل الشيوخ
 رحمهم الله تعالى **اقول** قول الشيوخ رحمهم الله قياس لان اليقين لم
 لا يزول بالشر لا بالتفتن بطمارة ما فيها مضي وقد شك في النجاسة لا خفا
 انهما ماتت في غير البير ثم اتقاها الرجح العاصف فيهما او بعض الصبيان
 في بعض السفها او بعض الطيور كما حكى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 انه كان يقول بقول ابي حنيفة حتى رأى حواء في منقارها فاره مبهمة فالتفت
 الى البير فخرج عن قوله ان هذا القول وفيما ساء عليا النجاسة اذ اوجد بها
 في ثوبه وعلى ما اذا رأت المرأة في كرسفها دها لا تدرى سني ترك وعلى
 ما لو ماتت المسلم ولم امرأه نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت
 قبل موته وقالت الورثة بعده فالقول لهم والجامع بينهما ان الحادث
 يضاف الي اقرب اوقاته ولا يبر حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاستحسان
 ان الاحالة على السبب الظاهر واجب عند حفا السبب والكون في المك
 قد تحقق وتوجب ظاهر الموت ما لو تفت في نفس الامر قد حفر فيجب
 اعتبار احالة على السبب الظاهر عند حفا السبب ولهذا يهيى على الفتر
 الى ثلاثة ايام على ما قيل غير ان الانتفاخ دليل التقادم فيقف بربا ثلاث
 دون الموهوم وهو الموت بسبب اخر كمن جرح انسانا ولم يزل صاحب فرا
 حتى مات يضاف موته الى الجرح حتى يجيب القصاص وان احتمل موته بسبب
 اخر وكذا اذا وجد قتيلا في محلة يضاف القتل اليها حتى يختب الفسامة

والدنيا عليهم وان احتمل انه قتل في موضع اخر وعدم الانتفاخ دليل قديم
 العبد فقدرناه بيوم ليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها
 لتفاوتها واما في مسئلة النجاسة فاعلمنا على خلاف يحمي مسئلة فان كانت
 بيايسة بعيد صلاة يوم وليلة عند فلا يحتاج الى الفرت ولو سلم الفاعل
 الوفاة وهو الاصح والفرق لا يبي حنيفة رحمه الله تعالى وافصح وهو ان
 الثوب يملأ عيونه بفتح عليه بصر فلو كانت النجاسة اصابته قبل ذلك لعلم
 بها بخلاف البير فاعلمنا غايبة عن بصر فلا يصح الفحاش والنجاسة الميراث
 والمرأة محتاجة الى الاستحقاق والظاهر لا يصح حجة لها وانما يصح كذا
 والورثة هم المفعول وفي الصحيح قال الشيخ فاسم رحمه الله تعالى وفي
 فتاوى العتبات رحمه الله تعالى المختار حولها قلت وهو مخالف لعامة الكتب
 فقدر حجة ليلة في كثير من كتب المذهب وقالوا انه الاحتياط فكان الفصل
 عليه وذكرنا سبيلنا رحمه الله تعالى ان ما عجز به قال بعضهم يلحق بال
 الكلاب وقال بعضهم تغلف بها المواشي وقال بعضهم يباع من شافعي
 المذهب اودا وودي المذهب انتهى **قوله** ولو اقر الوارث ثم الاخيرة
اقول هذه المسئلة مشككة على مسئلة ما لو وهبت ميراثا لزوجها
 وماتت فقال كانت في الصحة والورثة كانت في المرض فالقول للزوج به
 كما في اكثر وغيره ومقتضاها ان يكون في مسئلة الاقرار الحكم كذلك اوبالعكس
قلت ثم ان رأيت في لفتية ما نصه قال فيها بعلامة ثم اختلف المذهب له
 الوارث مع وارث اخر ان الهمية كانت في الصحة ام في المرض فالقول لقول من يدعي
 الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما تنقص بعد الموت وقد اختلف فيه فالقول
 لمن يدعي التقصير وهكذا فرسي وقيل القول لمن يدعي المرض لانه ينكر لزوم العقد
 والملازمي وعليه فينبغي ان يكون في مسئلة الاقرار ذلك الاختلاف لكن الظاهر
 ان المعتمد في مسئلة الهمية ان القول قول من يدعي الصحة لانه في بين اكثر والمتقن
 غالباً تكون ظاهراً الرواية وهي مقدمة في مسئلة الاقرار لم ارجع في ان القول
 قول مدعي المرض فيبقى الاشكال على حاله **قلت** ثم رأيت في فتاوى قاضي خان
 رحمه الله تعالى انصرح بان المعتمد ان القول قول الورثة لا الزوج فيندفع
 الاشكال ويصير الحكم فيما عدا منوال قال رجل مات وترك مالا فادعي بعض

الورثة فيما من الحيوان التركة ان المورث ولهم منه وقبضه وبقيته الورثة
 قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهمية في المرض
 وان اقاموا الهمية فالهمية بينة من يدعي الهمية في الصحة كذا في الجامع به
 الصغير وذكرنا في نسخة رحمه الله تعالى في الفتاوى امرأة ماتت واخلت الزوج
 وورثتها في ميراثها الذي كان عليه فادعي الزوج اعلمنا وصحت منه في صحة ما
 وادعي الورثة ان الهمية كانت في مرض موثقاً قال يكون القول قول الزوج لانه
 ينكر الاستحقاق ورثة المرأة على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتاً
 فيكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك
 الرواية لانهم تصادقوا ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان
 القول قول منكر السقوط لان الهمية حادثة والاصل في الجواهر ان يقال ان
 اضرب الاوقات انتهى **قوله** وتحتاج من السائل الى **اقول** صرح الم
 رحمه الله تعالى في الشرح بما يجب به عن ذلك حيث قال ثم اعلم ان الاصل ان
 المقر اذا استند اقراره الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه
 شيء مما ذكرناه ومنها لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبد
 وقال المقر له بل قطعت يدك وانت حر فالقول للعبد ومنها لو قال المولى لعبد
 قد اعنته اخذت من ان غلة ثمر خمسة دراهم وانت عبد فقال المحقق لخذتها
 بعد العتق كان القول للمولى وفيها الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل
 العزل وقال المولى بعد العزل فالقول للوكيل ان كان البيع مستنداً الى
 وان كان قائماً فالقول للمولى لانه اخبر بما لا يملك الاثبات فكذا في مسئلة الغلة
 لا يصدق في الغلة القائمة لانه اقر بالاخذ وبالإضافة يدعي عليه التملك ومنها
 لو قال الوصي بعد ما بلغ اليتم انفق عليك كذا وكذا من المال وذكرنا في البيع
 كان القول قول الوصي لانه استند الى حالة منافية للضمان واورد في انهما
 على هذا الاصل ما اذا اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك وانت امير فقالت
 له قطعت يدك وانا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء اخذه منها عند بيع خفيفة
 رحمه الله تعالى واري يوسف مما انه منكر للضمان باستناد الفعل الى حاله
 منافية للضمان واجاب بالفرق من حيث ان المولى اقر باخذ ما له اثم اذ على التملك
 لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك له وكذا لو قال

بني

قوله بحث
الاشياء
الحق في الالباح
او الوقت

لرجل اكلت طعامك باذنك فانكر الاذن بضم الميم وكذا الشارح الربيع رحمه الله
تعالى ان هذا الفرق غير مخلص وهو كما قال لانه يقال في جواب العبد كذا قال
وخروج هذا الفرق ونحوه بما رآه علي القاعدة من قولنا من كل وجه لان كونها
امة له لا ينفى الضمان عنه من كل وجه لانه بضم فيما لو كانت مرسومة او ماذونة
مدبونة فلم ترد انتهى **قوله** وقد ابدى مع المختار ان الاحكام الخ **اقول**
هذه المسئلة متفرعة عما بان المحسن والقيح ذاتا وشريعا ولا بأس بذكر ذلك
تتميم الفائدة فاعلم ان العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في الاعمال الاختيارية
فيلو ورد الشرع هل لها حكم ولا فذهب جمعي موالا شاعرة رحمهم الله تعالى
وهو المختار عند ابن الساعاتي رحمه الله تعالى ان لها احكام فيما قبل الشرع
واختار بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى فيما لو وقف وفسر الوقت بان دونه تعالى
حكا ثابتا في الازل من الحل والحرق وغيرهما لكن لا دليل على تعيينه اذا العقل لا
يستقل بما رآه والشرع لم يرد به فيستوقف فيه لعدم الدليل على تعيينه لا بعد
الحاكم ونقل الا شرعي رحمه الله تعالى الوقت واعلم ان في كلام المص رحمه
الله تعالى شوا مطاويبا تقديره ان يقال اذا كان الحاكم قدركم اربابا ثابتا
قبل الشرع فكيف يصح قولكم لاحكام قبل الشرع وتقدير الجواب بان نفس
الحاكم وان كان اربابا عندنا لكن تعلقه بالتخييري بافعال المكلفين ليس به
بازي والمعاد بقولنا هاهنا بان الاحكام قبل الشرع هو عدم تعلقه بالتخييري
بالفعل لعدم تعلقه العلم فان ارباب عندنا وانما كان التعلق بالتخييري
منفيا قبل الشرع لعدم الفائدة لانه لو تعلق فتعلقه اما لفائدة الاداء وهو
غير ممكن قبل الشرع لانه عبارة عن الانتيان بعين ما امر به في وقت وذلك
موقوف على العلم به وبكيفية ولا علم بشي من ذلك قبل الشرع واما لفائدة
ترتيب العقاب عليها لترك وهو سفيها ايضا قبل الشرع لقوله تعالى وما كنا
معديين حتى نبعث رسولا فانتهى التعلق لعدم الفائدة والمعتزلة قسموا
الفعل الاختياري قبل الشرع الى ما حسنه العقل والى ما قبحه والى ما لم يقض
للعقل فيه يحصل ولا يفتح لعدم اهتدائه الرشي منها فان حسنه العقل فعلا
واستوى فعله وتركه في النفع والضر فمباح وان تركه فعلة على تركه على
وجه يذم فاعله اي يعاقب بحكم العقل فواجب وان لم يذم تاركه فمذروب وان

ففيه

ففيه العقل على وجه يذم فاعله اي يعاقب بحكم العقل فواجب وان لم يذم تاركه فمذروب وان
وان خلا عنها اي العقل عن تحسين الفعل وتقييده ولم يقصر فيه بحسن ولا قبح
فقد اختلفوا فيه فقيل بالخط وهو مذهب معتزلة بغداد وبعض الشافعية
وقيل بالاباحة وهو مذهب معتزلة البصرة وما يفتي من فقهاينا والشافعية
رحمهم الله تعالى وقيل بالوقف وهو مذهب ابي الحسن الاشعري رحمه الله تعالى
وضده بعدم الحكم ومذهب بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى وضده بما مر
من وجود الحكم وعدم العلم بتعيينه والمسئلة طويلة الذبول فمن اراد زيادة
فعلية بكتب الاصول **قوله** هذا اذا لم يحيز بذلك احد الخ **اقول** هذا من
باب الديانات فلهذا قيل فيه خبر الواحد العدل وقيل فيه العدل سواء كان
رجلا او امرأة خيرا او عدوا وامة قال الامام احمد بن محمد بن سليمان العلالي
رحمه الله تعالى في الفصول من تزوج امرأة فاحبها عدل حراما او حرة
عبد او امة انها آخنة من الرضاع فلا احيان ينتزعه ويطلقها احتياطا لمكان
حرمة الوطى ويعطى نصف المهر ان لم يدخل بها وكل المهر ان دخل بها فان كان
المستتر زانيا على مهر مثلها نذوب لها ان لا تأخذ منه شيئا ان كان الطلاق قبل
الدخول وان كان الطلاق بعد الدخول لا تأخذ الزواجر نذوبا لان الزيادة من
علمي مهر المثل انما يجب بحكم النكاح وذا محتمل وان لم ينتزعه ولم يطلقها
وسعه ذلك لان الرضاع لا يثبت بشهادة الفرد انتهى **قوله** رجل ملأ
امراة فقال له عدلا عما اختلفت نسبا او رضاعا او نكاحا اصل او معتقة
او ام ولد او مدبرة او مغمومة عند المملوك فالامتناع عن وطئها اولي به
وان لم يمتنع لا بأس به لان ملك البهي لا يبطل بحرام الفرد فان قال له ذلك
فقبل ان يتكلمها فلا حيب ان لا يقبلها بشرا او غيره وان انكر ذواليد قول
العدل فان تمكها ولم يلتفت الى قول العدل حل له وطئها لان ملك البهي
لا يبطل بقول العدل الفرد رجل تزوج رضية فقات عنها فاحبها ثقة
بانها ارتضعت من املك او اختلف او زوجت لا خريا واحبها بان زوجها
المشتبه فلهذا ابان اوابا لا وقبلها احدها او نسبا بشبهة او احبها غير
ثقة بذلك لكن غالب رايه انه صادق في ذلك وجب قبوله حتى جاز له ان يتزوج
اخيها او ارجاسواها وكذا لو غاب عن زوجته فاحبها مسلم ثقة ان زوجته

مانت او ارتدت او اخبره غير ثقة بذلك وغالب رايه انه صادق في ذلك فلم ان
 يتزوج اختها ولا اربعها سواها لان خبر الفاسق لا يعارض اكبر الراي وكذا
 للمرأة ان تعتد وتتزوج باحد ان اخبرها ثقة ان زوجها ارتد عابدا صحيح
 او ان زوجها الغائب قد مات او طلقها بايضا او جاهلا غير ثقة بكتاب زوجها
 ان كان غالب رايها انه صادق وهذا كتاب زوجها وان اخبرها ثقة بان اصل
 نكاحها فاسد وكان زوجها مرتدا وقت العقد واخاها رضاعا او نسبيا
 فلا يجوز لها ان تنكح زوجها اخرجني شهيد عدلان بذلك **قوله** ولتختلف
 في ولد البنت الخ **اقول** ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يذكره بلفظ
 الأفراد او الجمع مقتضا على لطيفة الاولى او غير مقتضى فائدة اربع صور
الاول ان يذكر الموقوف عليه مقتضا على الدرجة الاولى **الثانية** ان
 يذكره غير مقتضى على الدرجة الاولى وكل من هذين الوجهين على صورتين
 احدهما ان يذكر الموقوف عليه بصيغة الفرد وتاينها ان يذكر بصيغة
 الجمع فتحت الصورة اربع الصور الاولى وقتت على ولاديه وصورة الثا
 وقتت على ولاديه وصورة الثالثة وقتت على ولاديه ولاديه ولاديه
 وصورة الرابعة وقتت على ولاديه ولاديه ولاديه ولاديه ولاديه
 من صورتي الوجه الاول فما ذكره الامام فخر الدين رحمه الله تعالى
 بعد تصوير المسئلة على الصورة الاولى من الوجه الاول لا يدخل فيه ولد
 البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رحمه الله تعالى وذكر الخصام رحمه
 الله تعالى انه يدخل فيه اولاد البنات والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد
 البنات ينسبون اليها بايمهم لا ابايهم انهم بخلاف ولد الابن وامان الصورة
 الثانية فكما ذكره صاحب ذخيرة رحمه الله تعالى حيث قال اذا وقف على
 اولاده يدخل في الوقف بنوا البنين ويدخل فيه بنوا البنات فيه روايتان
 وكذا الخلاف قايم في الصورة الاولى من الوجه الثاني فان عليا الرازي رحمه
 الله تعالى خالف في الصورة الاولى وفيه هلال رحمه الله تعالى على ما ذكر
 الامام فخر الدين قاضي خان رحمه الله تعالى حيث قال في فتاويه بعد تصوير
 المسئلة على الصورة المذكورة هل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رحمه الله
 تعالى يدخل وقال علي الرازي رحمه الله تعالى لا يدخل والصحيح قول هلال

رحمه الله تعالى لان اسم الولد يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات واما الصور
 الاخيرة من الوجه الثاني وهي اربعة الصور الاربع المذكورة فلهذا خلاف
 فرد خول ولد البنت في الموقوف عليه على تلك الصورة كما دل عليه عبارة
 قاضي خان رحمه الله تعالى حيث ذكر ما يبرر الصور على الخلاف وذكرها بالاختلاف
 حيث قال في الفتاوى ولو قال علي ولاديه واولاد اولاديه كان ذلك للحكم
 بدخول فيه ولد البنت ووافق صاحب تحفة الفقهاء وصاحب الخلاصة به
 رحمه الله تعالى وعدم دخوله ولد البنت فيه على ظاهر الرواية انما هو
 في صورتي الوجه الاول على ما يفصح عنه ما نقلناه سابقا عن الامام
 قاضي خان رحمه الله تعالى ويشهد على ذلك ما ذكره في معرض الضمان بقوله
 لان اولاد البنات ينسبون اليها بايمهم لا ابايهم فان النسبة في الحكم
 المذكور انما هو في صورتي الوجه الاول واما في الوجه الثاني فالحكم بالدخول
 بمقتضى العبارة على حسب الدلالة اللغوية على ما افصح به شمس الاعنة
 السرخسي رحمه الله تعالى ان كذا حقه مولانا خاتمة المحققين بن كازي
 رحمه الله تعالى ومن اراد زيادة على ذلك فليرجع اليه فانه منهم وانه سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** شك مسافرا وصل ببلده الخ **اقول** الظاهر ان يفيق
 مسافرا حتى يتحقق وصوله ببلده فيترخص لان سفره ثابت بيقين فلا يزول
 بالشك وانما يزول بيقين لان ما ثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله كما هو
 ظاهر وادله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** شك مسافرا وصل ببلده الخ **اقول**
 الظاهر ان يفيق مسافرا حتى يتحقق بولي الاقامة لان سفره ثابت بيقين
 فلا يزول الا بمطله كالذي قبله **قوله** وما استدرك به المصنف
 رحمه الله تعالى من فرع التنازع بينه فليفس فيه ما يدل عليه ما ارعاه
 لانه لم يتيقن بحاله والاصل الاقامة فلهذا حمل عليها كما لا يخفى ولو استقص
 المص رحمه الله تعالى القاعدة المذكورة من ان اليقين لا يزول بالشك لحزم
 بما قلناه ولا عرض عما قاله رحمه الله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** في الكلام في المسئلة
 التي بعده كاللزام هنا فيبينها ان نصي الصلاة هنا كما لا يخفى والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** وفي البرازية صب دهنها لانسات الخ **اقول** ظاهر
 هذا الكلام ان لا يضمن بالدهن مطلقا وهو مشكل اذا الدهن المتخصص به

ما لا يدل على جوارحه فهو ما لا قابل للمثل والمثل فيكون مضمونا والله
 سبحانه وتعالى أعلم **قلت** ونقل في البرازية في موضع آخر الصانع حيث قال
 ارا فزيت مسلم او سمنه وقد وقعت فيه فارة بضمن فممتا ثماني وان راى
 ان هذا الكلام تناقض بحسب الظاهر كما لا يخفى والله أعلم **قلت**
 الذم على طهر ليا انه لا تناقض في كلامه لو جوب حمل الصانع على المنفى وكلامه
 على صانع المثل لانه غير واجب في الصورة المذكورة لانه المتبادر عند الاطلاع
 الصانع في المثليات وجوب الصانع فيما هو صانع فيتمتها وهو ما صدر به
 في الموضع الثاني غير نفع التناقض بذلك وهو جحد الله في نفي حسن يعتر به
قلت ولو خذ من هذا ليقيد حسن فقوله المثل ما حصره كبل او وزان
 وكان على الصفة الاصلية من الطهارة فان خرج عنها بالتنجيس صار قبيحا
 كما هو صريح كلام البرازية ثانيا وهذا الخبر من خواص هذا الكتاب فان
 لم ارا احدا يله عليه ما ذكرت فاعترضه والله سبحانه وتعالى أعلم وفي فضول العلامة
 وان اختلف زيت غيره في السوف او سمنه او خله او خذ ذلك فقال ان لفته لكونه
 نجسا لانه ما انت فيه فارة فالقول قوله لانه النجس ونحوه فزياد في السوف
 وان اختلف لحم القصاب في السوف فقال ان لفته لانه ميتة ضمن لان الميتة لا تنفع
 في السوف فجاز للشهود ان يشهدوا على انما ذكره **قوله** دم البرافيت **اقول**
 طاهر عبارة انه نجس لكونه معفو عنه وليس كذلك بل هو طاهر قال في الجوهر
 دم البرافيت والفيل والبق طاهر وان كثرا لانه غير مسفوح انتهى **قوله**
 وطين السوارع **اقول** الصحيح ان طين الطريق ان كان فيه نجاسة فهو
 نجس والا فلا كما ذكره في السراج الوهاج **ف** مسألة الميت ان كان على
 بدنه نجاسة فهي نجسة والاضرب طاهرة كالجسم السراج الوهاج **قوله** وبول
 سنور في غير اوان الخ **اقول** ذكر المص رحمه الله تعالى ان التصحيح قد
 اختلف في طهارة بول الهرة ونجاسته كما سياتي **قوله** وخرد الطيور المحرمة
 الخ **اقول** الطيور المحرمة كالباسق والصقر وغيرها قد اختلف فيه الامامان
 الهندوان والكرخي رحمهم الله تعالى فيما نقلنا عن ابي جهم رحمه الله تعالى في ذك
 الكرخي رحمه الله انه يخفف عند الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى مغلظ عند
 محمد رحمه الله تعالى واما ابو يوسف رحمه الله تعالى فله ثلاث روايات الطهارة

والتخفيف

والتخفيف والتقليط واما ابو حنيفة رحمه الله تعالى فروايتان التخفيف والطهارة
 واما التقليط فلم يصح عنه وصححوا رضي خات رحمه الله تعالى في شرح الجامع
 الصغير انه نجس عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو وقع في الماء
 القليل فسدده وقيل لا يفسد من التذرع صون الا وابي عنه وصحح الزيلعي
 رحمه الله تعالى وجماعة رواية الهندوان بالتخفيف عند العموم البلوي
 وهي موجبة للتخفيف واما التقليط عند بها فاستشكله الشارح الزيلعي رحمه
 الله تعالى بان اختلاف العلماء رحمهم الله تعالى يورث التخفيف عندهما
 وقد وجدنا طاهر في رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 تعالى فكان للاختلاف فيه مساعا انتهى وقد يجاب عنه بضعف رواية في
 الطهارة كما قد مضى وان صحح بعضهم كما سياتي فلم يعد فيه اختلاف
 قاله المص رحمه الله تعالى في البحر **قلت** فيه نظر لانا لانسان ضعفا
 يكونها مصححة في احد كنه طاهر الرواية وهو الميسوط ولوسام قد وجد
 الاختلاف المقتضي للتخفيف عندهما كما لا يخفى وصحح صاحب الميسوط
 رحمه الله تعالى رواية الكرخي رحمه الله تعالى رواية الكرخي رحمه الله
 تعالى وهي الطهارة عندهم وكذا صححها في الخفاف والاولى ما عتاد التصحيح
 الاول لموافقة طائفة المتون ولهذا قال شارح المسئلة في تحفة المحقق ابن
 الهمام رحمه الله تعالى تصحيح النجاسة اوجه وجهه المحقق رحمه الله
 تعالى في فتح القدير بان الضرورة لا تؤثر اكثر من ذلك فان قل ان
 يصل الي ان نجس انتهى قاله في البحر **قوله** وقيل الدخان الخ **اقول**
 هذا بما علم ان دخان النجاسة نجس وهو قول والمعتمد خلافه والله
 المص رحمه الله تعالى في شرح الكثر ودخان النجاسة اذا اصاب الثوب او
 ابدن فيه لصاق والتصحيح انه لا ينجسه **قوله** والعفو عن الرجح
 الخ **اقول** طاهره ان عين الرجح نجسة وهو قول والمختار خلافه وهو
 انه ليس بنجس صرح به المص رحمه الله تعالى في الشرح وطاهره انه لا فرق
 بين ان يكون مستنجيا بالماء او بالمجر وقد قال في البرازية استنجي بالماء
 واشتل السراويل بالماء او بالمرف ثم فساغامة المشايخ رحمهم الله تعالى
 عليا انه لا ينجس وقال الامام الحنواني رحمه الله تعالى انه ينجس ولو كان ده

فيه

بالاجار ثم نسا وقد اقبل السراويل بيجس في المختار انتهى **قول** ومن ذلك
قولنا في المختار الخ **قول** هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى واما
عند ابي يوسف رحمه الله تعالى فلا يظن قاله في مينة المصالي حتى لو وقع رما
العدرة في المختار هو الصحيح وفي المصبرات نقلا عن الخلاصة والنصاب
خمسة اصنافها بخاسة فاحترقت او سرقين احترق فصار رما اذا وقع رما
في ما قبل بنفسه الما وكذلك المختار اذا مات في الممحنة وصار على ما لم يوكلا المخرج
وهذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لان الرما من اجزاء ذلك الخمسة فبقيت
النجاسة في وجهه فالتحق بالنجاسة احتياطا وعند محمد رحمه الله تعالى يصير
طاهرا حتى لو وقع في الما القليل لا يفسده كالخمر صا رخلا وعليه الفتوى انتهى
قال المص رحمه الله تعالى من المصبرات انقلب بالعين فان كان في الخمر فله خلاف
في الطهارة وان كان في غيره كالخمر بر والمينة يقع في الممحنة فيصير مسلحا بوجوه
والسرقين والعدرة بغير رما اذا بغير رما عند محمد رحمه الله تعالى
خلا فالابي يوسف رحمه الله تعالى وضم الي محمد ابا حنيفة له رحمه الله تعالى في
المحيط وكثير من المشايخ رحمه الله تعالى اختاروا قول محمد رحمه الله تعالى
وعليه الفتوى وفي فتح القدير انه المختار لان المشرع رتب وصف النجاسة
على ثلث الحقيقة وتتقن تلك الحقيقة بان تقا بعض اجزا مفهومها فليكن
بالكل فان المالح غير العظم والدم فاذا صار مسلحا ترتب حكم المالح ونظيره
في الشرع النطفة بخسة وتصير علقة وهر خسة وتصير مضغة فتطهر
والعصير طاهر فيصير خرا فينجس ويصير خلا فيطهر فعرفنا ان استحالة
العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها وعليه قول محمد رحمه الله تعالى
فرعوا الحكم بطهارة صابون من رتب نجس وفي المجتبى جعل الدهن النجس
وصابون يفتى بطهارته لانه تغير والتغير يظن عند محمد رحمه الله تعالى
ويفتى به للملوكي انتهى **قلت** وفي الفتاوى في الطهارة الفتوى على قول ابي
يوسف رحمه الله تعالى لكن عكس فيها الحكم فنقل عن ابي يوسف رحمه
الله تعالى الطهارة وعن محمد بن قيس رما اذا سرق طاهر عند ابي يوسف
رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول ابي يوسف رحمه
الله تعالى كذا في نسختي من الظهيرية ورايت في التتارخانية نقلا عن الظهيرية

وقال

وقال ابي يوسف رحمه الله تعالى هو نجس وعليه الفتوى **قلت** فتخرج ران عن
كل من ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى روايتين وان الفتوى على ما يظهر
وهو ان طاهرا لا ينجس وان مقابلته مصحح ايضا والله اعلم **قول** والتراب
الطاهر اذا عجز طينا الخ **قول** ما ذكره المص رحمه الله تعالى اخذه من
البرازية حيث قال الما والتراب اذا كان احدهما طاهرا والاخر نجسا احتلطا
وجعلنا طينا اختار الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى ان العبرة للمختار ترجحا
للمحرمه وقال محمد بن سنان رحمه الله تعالى العبرة للطاهر لانه صار شيئا
اخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى وقال
المص رحمه الله تعالى في المشرع والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالما النجس
او بالعكس الصحيح ان المطين نجس اما كان نجسا انتهى **قلت** اخذه من
المبسوط وفتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى **فرع** ان لطيفان الاو
اذا بسط الثوب الطاهر ليا بس على نجس من نجسه مبتدئ نظير ابتداء في الثوب
لكن لم يصير طيا ولا بحال او عسر سبل منه شيء متقاطر لكن موضع الذروة
يعرف من صابر المواضع الصحيح لا يصير نجسا الثاني لو وقع الثوب النجس
في ثوب طاهر لكن لم يصير بحال او عسر سبل منه شيء متقاطر لا يصير نجسا
عليه المصنف **قول** ومشر وعينه الاستحبابا المختار **قول** فله وقع به
اختلاف في ران المص مطهرا ومخفف والمختار الثاني في المولى رحمه الله تعالى
في الشرع في مسألة البير حيط وفيها مسئلة بعضهم بان لا يكون استنجي
بالاجار ومفهومه انه لو كان مستنجيا بالاجار ينجس الما اتفاقا لكن لهذا
مبطلان في الخبر الاستحبابا مخفف لا مطهر وفيه خلاف ذكره في التتبيين
وذكر ان المختار انه مخفف لا مطهر انتهى **قلت** وفي التتارخانية ما يد
عليه انه مطهر في الاصح حيث قال واذا استنجى بالاجار ثم شرع في ما قليل
او جلس فوطت ما ذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى في عمري الرواية
ان قتل لا ينجس فله وجه في جامع الجوامع وهو الاصح وان قيل ينجس
فله رده قال وهو الاصح انتهى **قلت** فتخرج ران في كون الحجر مخففا او
مطهرا اختلافا واختلاف في صحيح كما ترى فالنقيض المذكور من بعضهم
بناء على احد التصحيحين لكن ينبغي اعترا دكونه مخففا لثايبه على مقابله

بأننا مختار ولا نأكل أكثر نكلوا انما يخص في الصحيح كما في المصنوع والله اعلم
قول ووسع في الجاه ففوضه اليه **قول** هذه هي مسيلة المالك المشر
والفرق بينه وبين القليل وما ذكره رحمه الله تعالى هو الصحيح قال المص
رحم الله تعالى وقال ركن الاسلام ابو الفضل عبد الرحمن الكرماني رحمه الله
تعالى في شرح الايضاح واختلفت الروايات في رتبة المالك الكثير والقليل
ان محمد بن رحمه الله تعالى انه عشر في عشر والصحيح عن ابي حنيفة رحمه الله
تعالى انه لم يوقت فيه ان بشي وانما هو موكول الى غلبة الظن في خلوص له
النجاسة وقال الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في الكافي الذي هو جمع كلام محمد
ابن الحسن رحمه الله تعالى بوقت عشرة في عشرة ثم رجع الى قول ابي حنيفة
رحم الله تعالى وقال لا وقت فيه شيئا انتهى وقال الاسيحي رحمه الله تعالى
في شرح مختصر الطحاوي رحمه الله تعالى ثم اخذ الفاصل بين الكثير والقليل عند
اصحابنا رحمه الله تعالى هو الخلوص وهو ان يخلص بعضه من جانب الجانب
ولم يفسر الخلوص في رواية الاصول وسئل محمد رحمه الله تعالى عن خلوص
الخلوص فقال مقدار مسجد في هذا قدر عود فوجدوه ثمانية في ثمانية وبه
اخذ محمد بن سلمه رحمه الله تعالى وقال بعضهم مسحوا مسجد محمد رحمه
الله تعالى فكان داخله ثمانية في ثمانية وخارجهم عشر في عشر ثم رجع الى قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا وقت فيه شيئا انتهى وفي معراج الدرا
الصحيح عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لم يقدر في ذلك شيئا وانما هو موكول
الى غلبة الظن في خلوص النجاسة من طرف الى طرف وهذا اقرب الى التحقيق
لان الغلبة في عدم وصول النجاسة وغلبة الظن ان ذلك يخرج في مجرى
اليقين في وجوب العمل كما اذا اخبر واحد بنجاسة الما وجب العمل بقوله
وذلك يختلف بحسب اجتهاد الراي وظنه انتهى وكذا في شرح المجمع والمجتبى
وفي الغاية فانها الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى باعتباره بغلبة
الظن وهو الاصح انتهى وفي البياض قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في
الغدير العظيم هو الذي لا يخلص بعضه الى بعض ولم يفسره في ظاهر
الرواية وفوضه الى الراي المتأخر به وهو الصحيح وبه اخذ اكثر اخذ رحمه
الله تعالى انتهى ومثله كثير في كتب المذهب المعتمدة قال المص رحمه الله تعالى

في الشرح

في الشرح ثبتت بهذا القول عن مشايخنا المعتمدة من رحمهم الله تعالى هذا
اما ما لا اعظم ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فتعين المصير
اليه اما ما اختاره كثير من مشايخنا المتأخرين رحمهم الله تعالى بل عانهم كما
نقله في معراج الدراية عليا اعتبارا للصحة في العشرة فقد علمت انه ليس
مذهب اصحابنا رحمه الله تعالى وان محمد بن رحمه الله تعالى وان كان قد ربه
رجع عنه كما نقله الامنة الثقة رحمه الله الذين هم اعلم بمذهب اصحابنا به
رحمهم الله تعالى **فان قلت** ان في الهداية واكثر كتب علماء بني ارحمهم
الله تعالى ان الفتوى عليا التقدير بعشر في عشر واختاره اصحاب المتن
رحمهم الله تعالى وكيف ساء لهم ترجيح غير المذهب **قلت** لما كان مذهب
ابي حنيفة رحمه الله تعالى التقوي بغير الراي المتأخر وكان الراي مختلفا بل من
الناس من لا راى له اعتبارا المتأخر رحمه الله تعالى في العشرة في العشرة تسعة
وتفسيره اعيا الناس فان قلقت هل يعمل بما صح من المذهب او الفتوى المتأخر
رحمهم الله تعالى قلت يعمل بما صح من المذهب فقد قال الامام ابو الليث
رحمهم الله تعالى في نوازله سئل ابو نصر رحمه الله تعالى عن مسيلة وردت
عليه ما تقول بوجه من الله وفقت عندنا كتب الربعة كتاب ابراهيم بن
رستم وادب القضاء عند الخصماء وكتاب الميزان وكتاب النوادر من حجة
هشام رحمه الله تعالى هذا يجوز لنا ان نقول سرهما او لا وسئل الكتب محمود
عندك فقال ما صح عن اصحابنا رحمه الله تعالى فذلك علم محبوب مرغوب
فيه مرضي به واما الفتيا فان لا راى لاحد ان تقضي بغيره ولا يجزى
اثقال الناس فان كانت مسايل فذا شئت وظهرت وانجلى عن اصحابنا
رحمهم الله تعالى رجوت ان يسبح الاعتماد عليهما في النوازل انتهى ومن اراد
زيادة على ذلك فليرجع الى المطولات **قول** واسفط نظم لقران عن الخ
قول المعتمدة رجع عن هذا وقال لا يجوز في حالة العذر وهو قولهما
والصحيح ان القران اسم للنظم والمعنى قال السراج المصدي رحمه الله تعالى
والاصح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اي القران عبارة عن مجموع
النظم اي النظم العربي وهو الذي نزل به جبريل عليه السلام علي النبي صلى
الله عليه وسلم والمعنى وهو مدلول تلك العبارة لا عن المعنى وحده وهذا

إشارة المراد من رجم من المشايخ رحمهم الله تعالى ان مذهبهم ان القرآن عبارة
 عن المعنى وحده بدليل جواز القراءة بالفارسية بغير عذر عنده مع ان المأمور
 به قراءة القرآن هو لو لم يكن المعنى وحده قرأنا لما جاز رجوعنا للصلاة بها واشار
 بقوله وهو رجوع ابي حنيفة رحمه الله تعالى عن الاجترار اي الاكتفاء بالمعنى
 في الصلاة الى الجواب عن هذا الاستدلال لانه لما رجع عنه لايصح الاستدلال
 به عليا انه مذهبهم ثم اشار الى سبب رجوعه بقوله بوجوب القراءة في الصلاة
 بقوله تعالى فاقرا ما ينيس من القرآن ولا ينطق خدا القرآن علي المعنى
 وحده بل علي المجموع فيكون القول بجواز الصلاة بالمعنى وحده مخالفا
 للنص فخرج ابي ما بواقفة روي الرجوع عنه نوح بن مريم رحمه الله تعالى
 وعليه الفتوى والخلاف قبل الرجوع فيتم بشي من البدع ولم يحتل
 نظم القرآن بان قرا مكان معيشة صنكا تنكا وكان جزءا بما كسب شرا
 واجاب بعضهم علي استدلال من زعم ان مذهبهم ان المعنى وحده قرآن بالانية
 المذكورة بان لم يقل بالجواز بالمعنى وحده بناء علي ان النظم ليس ركنا من القرآن
 عنده واخاف ان ذلك بناء علي انه لم يجعل النظم ركنا لازما في حق جواز الصلاة
 بما لا ح له من الدليل والمص رحمه الله تعالى رد هذا الجواب بقوله وقولهم النظم
 ركن رابع كلام غير محصل اي غير صحيح لاحاصل له لان كونه رابع اعلي الماهية
 مع الدخول فيها غير معقول وهذا الاعتراض انما يتوجه عليهم لو قالوا بزيادة
 علي الماهية مع الدخول فيها اما لو ارادوا به زيادته علي ما يتعلق به جواز
 الصلاة مع دخوله في ما هيئة القرآن او رايه علي ما يتصل به جواز الصلاة
 انتهى **قلت** وفي المضمرات تقلا عن النصاب والخصاصة الصحيح عن ابي
 حنيفة هو الرجوع عن القول بجواز الصلاة بالفارسية وعليه الامعة ادم
قلت وعلي القول بالرجوع عنه لا فرق بين الفارسية وغيرها من سائر اللسن
 علي الصحيح وقيل خاص بالفارسية والسبلة مشهورة طويلة الدنول اصولا
 وفيها والله اعلم **قوله** وسقوط القضاء عن المعنى عليه **قوله**
 والجنون كالأغما علي الصحيح نص عليه المص رحمه الله تعالى في البحر فقيه بالمعنى عليه
 لان النائم لا يسقط عنه القضاء مطلقا وظاهر كلامه رحمه الله تعالى الاطلاق
 وذلك وانه سواء افاق في المدة او لا سواء كان لافاقته وقت معلوم والا وليس

كذلك

كذا بل انه اذا افاق في المدة فان كان لافاقته معلوم مثله يخضعه المرض
 عند الصبح مثلا فيبقى فيلما ثم يعاوده فيبقى عليه فتعتبر هذه الافاقه فيبطل
 ما قبلها من حكم الاغما اذا كان لاقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت
 معلوم لكنه يفيق بغتة فينكلم بكلام الاصحاء ثم يعنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقه
 واطلق في الاغما فمثل ما اذا كان بسبب فزع من سبغ او خوف عدو فلا يجب
 القضاء اذا امتد اجاعا لان الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض بخلاف ما اذا
 اعنى عليه بسبب شرب الدوا او البسج فلا يسقط عنه القضاء في قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى لان النص ورد في الاغما باقة سماوية فلا يكون واردا في اغما
 حصل بصنع العباد لانه العذر اذا اجاز من جهة غير من له الحق لا يسقط
 الحق وقال محمد رحمه الله تعالى يسقط القضاء اذا اكثر لانه انما حصل بما هو
 مباح كذا في المحيط فكان علي المص رحمه الله تعالى ان يفيد ذلك بغير فصل
 عنه فيقول وسقوط القضاء عن المعنى عليه بغير فعله الخ الا ان يكون قد
 اعتمد قول محمد رحمه الله تعالى والظاهر اعتنا بقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم واعلم ان الزيادة تعتبر من حيث الصلوات
 فالزيادة علي يوم وليلة ست صلوات فاكثروا وهو قول محمد رحمه الله
 تعالى ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاصح وعند ابي يوسف
 رحمه الله تعالى وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لعبرة للزيادة
 من حيث الساعات وقايدته تظهر فيما اذا اعني عليه قبل الزوال ثم افاق من
 الغد بعد الزوال فعند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يجب القضاء وعند محمد رحمه
 الله تعالى يجب القضاء اذا افاق قبل خروج وقت الظهر والله اعلم **قوله**
 وعن المريض العاجز عن الاغما الخ **اقول** ما ذكره المص رحمه الله تعالى
 احداثا حرج ثلاثة في المسئلة والاول باعتماد هذا التقصيل وهو انه اذا كان
 ست صلوات فاكثرا لا يجب القضاء والا فيجب وهو الاصح في اكثر كتبه المذ
 المعتمدة كما سنده وهو اولها فيه من اعمال القولين مع مناسية التوزيع
 كما لا يخفى قال المص رحمه الله تعالى في البحر شرح النثر ان لم يقدم علي الاغما
 بالراس اخرت الصلاة وفي الهداية وفي قوله اخرت عنها إشارة الى انه لا
 يسقط الصلاة عنه وان كان الحجز اكثر من يوم وليلة اذا كان مفيقا وهو

لهب

الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المسمى عليه انتهى وذهب شيخ الاسلام
 وقاضي خان رحمه الله تعالى ان الصحيح هو السقوط عند الكثرة لا القلة
 وفي المضمرات وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الخلاصة وهو المختار
 لان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب وصحة فيما يندفع ووجه في فتح القدير
 بالقياس على المسمى عليه انتهى **قلت** وفي المضمرات الاصح انه اذا اراد عاب
 يوم وليلة لم يقضى وصحة ايضا في الصغرى والتمتة والكرى والاحتياط
 والتمتة خاتمة ومختارات الفوارق وغير ذلك من كتب المطالب العتمة
 واما مقابل ما ذكره المص رحمه الله تعالى من تصحيح السقوط او عدمه
 مطلقا فصرح في الترخا نيه حيث قال وقال التمر تاشي رحمه الله تعالى
 فان عجز عن الايمان هل يسقط الفرض عنه ام يقضى اذا عجز اختلفوا فيه والاصح
 انه لا يسقط ذكر البزدوي رحمه الله تعالى الاصح انه لا يقضى لما قال وقيل
 ان دام العجز اكثر من يوم وليلة لا قضا وان كان دونه يقضى كالحجوة
 والاغا قال بكر رحمه الله تعالى وهذا الصح انتهى **قوله** فمن هذا القبيل
 بيع الامانة الم **اقول** بيع الوفاية ثمانية اقوال صح بعضها قال
 في الجواهر بيع الوفا ان يقول بعته ذلك عليا ان يبيع مني حيث بالحن
 قال رضي الله عنه هذا البيع باطل وهو مرهون وحكم حكم الرهن كذا ذكر
 وهو الصحيح وذكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هكذا وقيل البيع
 فاسد بوجوب الملك اذا انفصل به الفيلض والاصح ان يبي عن علامة سمرقنة
 مولانا صاحب الظاهرية المنظومة رحمه الله تعالى قال انفق مباح الربا
 واجرم الله تعالى على صحة هذا البيع لانه تلفظا بلفظ البيع ولا غيره مجرد
 النية بلا لفظ الثالث ما ذكره القاضي رحمه الله تعالى قال الصحيح انه اذا
 اجري بلفظ البيع لا يكون رهنه انما فسخا ثم ان شرط فسخ البيع في
 العقد او تلفظا بلفظ البيع بشرط او تلفظا بالبيع وعند هم هذا البيع غير
 لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواع
 جاز البيع والوفاء قد يلزم الوعد الحاجة الناس اليه الرابع انه بيع
 فاسد وقد سبق الخامس انه اذا اطلق البيع لكن وكل المشتري وكذا يفسخ
 البيع اذا حضر البايع الثمن او عهدا ما اذا وضا ففسخ البيع والثن لا يعادل

المبيع

المبيع وفيه عين فاحش او وضع المشتري على اصل المال بجا بان وضع على
 مائة عشرين دينارا فلهن وان كان بلا وضع ربح بمثل الثمن او عين يسير
 فبات بشرط ان يعام البايع بالعين الفاحش ما اذا ظن انه اذا عدل لكنه
 بالعين الفاحش في الواقع فاذا ظن المعادلة وباع بالعين الفاحش فبات
 لانا انما يجعله رهنا بظاهر حاله لانه لا يقصد البات عالم بالعين الفاحش
 وليس بمعهور ووضعه ربح الثمن في البات وفي قينة الفتاوى في باب بيع
 الوفا الفتوى عليا ان البيع اذا اطلق ولم يشترط فيه الوفا لا يكون رهنا
 الا اذا المشتري وكل بعد العقد وكذا يفسخه مع البايع عندما دام مثل الثمن
 فهو بيع بات لا رهن اذا كان البيع بمثل الثمن او بعين يسير وان كان
 بعين فاحش فهو رهن لكن بشرط مشروطا حسنا وهو ان يعلم بالعين
 وقت البيع فاما اذا ظن وقت البيع بعشرين ان قيمته عشرين وهو يساوي
 ما يتبين فهو بيع بات لانه انما يجعل البيع بعين فاحش رهنا بظاهر حاله
 انه لا يقصد البات مع علمه بالعين الفاحش فاذا لم يعلم به فظاهر
 حاله لا يفسد ذلك الخ انتهى ولقار هو لانا خاتم المجتهدين سيف الدين رحمه
 الله تعالى انه رهن السادس ما اختاره البعض واختاره الشيخ الامام
 الزاهد رحمه الله تعالى ان الشرط اذا لم يذكر في البيع صحه صحيحا وفي المشتري
 حتى مزل الابدال ورفعا في حق البايع فلم يملك المشتري تحويل يده به
 وماله الرغرة واخبره عليا الرد اذا حضر الدين لانه كالزراقة مركبة من البيع
 والرهن فكثير من الاحكام لم يحكم كما في حالة المرض وشروط العوض
 جعلناه كنه تلك الحاجة الناس اليه فزارا من الربا فبالحاجة والدين
 والجاراة وهي لا تصح في الكرم وبخاري الاجارة الطويلة ولا يمكن تلك في
 المشجار والهنطة والاب يبيعها وفا وما ضاف عليا الناس امره استع حكمه
 وقد نص في غريب الرواية عن الامام رحمه الله تعالى انه البيع لا يكون م
 تاجمة حتى ينص عليها في العقد وهو الوفا واحد السابع ما اجاب به على
 الدين بدينهم انه تعالى لا يصح وعليه هذا اختيار صاحب المهرانية واولاد
 وشاخي زمانا رحمه الله تعالى وعليه الفتوى على لا يملك المشتري بيعه
 من الغير كاي بيع المكره كالباع الفاسد بفسخ بعد القبض وسيل الصدر الشبهة

ي

رحمه الله تعالى عنه بانه يجعله فاسدا او يمنع من الاسترداد بعد البيع من غير
 لا فاسدا ان قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المكره قيل فان اكل المشتري
 غلة المكره والدار قال حكمه حكم الزواجر في بيع الفاسد يعني ان يضمنه
 ان استندك ولا يغير من ان هذا كزواجر المصوب وفي العارية وسبيل
 الصدم التي يبيعها محصا م الدين رحمه الله تعالى عن البيع بشرط او فاسد
 يبيعها جازا او يبيعها فاسدا فان كان فاسدا فيمنع ان توفرو عليه احكام
 العقود الفاسدة حتى لو باع المشترك من غيره يجوز ان كان يبيع
 جازا فيبقي ان لا يفسد لصاحبه حتى النقض عند احوال قضاء بينه الذي
 جعله ثمنا اجاب الفتوى على ان هذا البيع فاسد وتوفر عليه احكام
 البيع الفاسد ولكن اذا باع المشترك من غيره يبقى للبايع حتى الاسترداد
 فكذا هذا الثامن الخلق لبعض المحققين رحمهم الله تعالى انه وفي حق
 بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل
 الاثرال ومنافع المبيع ورهن في حق بعض الاحكام حتى لم يملك المشترك
 ببيع من اخذ ورهنه ولم يملك في حق الشجر والاهدم البناء وسقط الدين
 كهلاكه وانضم اليه ان دخله نقصان كما في الرهن قلت لهذا العقد
 مركب من العقود الثلاثة كالزرافة لها صفة البعير والبقر والتمر
 جوار الحاجة الناسا ليم بشرط سلامة البدلين لصاحبه انتهى ومن اراد
 زيادة الكلام على هذه المسئلة فليرجع الى الترازية ومفصول العادي
 رحمه الله تعالى **باب** وفي المفصول العارية وذكر في مجموع النوازل
 اذا اختلف المتبايعان فقال المشتري اشتريته فرباياتا وقال البايع بيع
 الوفا فان القول قول البايع لان المشتري يدعي زوال عينه باليات
 ومدعي الوفا ينكر الزوال فيكون القول قوله وذكر السيد الامام الشهيد
 ناصر الدين ابوالقاسم رحمه الله تعالى في اخر بيوع الجامع في الفتاوى
 وفي هذه المسئلة ان عندنا في هذا الخلاف القول قول من يدعي اليات اذالم
 يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن نقصانا كثيرا الا اذا تغير السعر
 وتيسر قتاوي الديناري رحمه الله تعالى تغير السعر هل عندنا ان يجعل

الحال حكم الجواب بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ببيعهم واحاله الى الرديات
 المحسوبة الى القاضي الامام فمحمدا المرعيا بن سرحه الله تعالى سبيل جدي
 رحمه الله تعالى اذا ادعى البايع بيعا جازا والمشتري بيعا بائنا او ادعى على
 العكس القول لمن يكون اجاب لمن يدعي اليات قال وكنت اقول من ابتدا
 ان القول قول من يدعي بيعا جازا وله وجه حسن الا ان ائمة بخاري رحمهم
 الله تعالى حكوا اجابوا فوافقهم انتهى وفيها ايضا باع داره ببيع جازا
 وقبض مال الوفا ثم باعها من اخر قبله الفساح الاول ببيع جازا وقبض
 الثمن ايضا ثم باعها من ثالث كذلك ثم قضى من الاول والثاني ولم يقض
 مال الثالث حتى باعها من غيره ببيع بائنا بشرطه هل يتوقف نفاذه به
 على اجازة المشتري ثالثا ام لا اجيب لا والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا
 لو باعها ثانيا او ثالثا بائنا وقضى الثمن الاول لا يعود اليات نافذا ما لم
 يجزه المشتري ووافقه اذنك في الجاز الذي دونه انتهى **قوله** ومن هذا
 اقول المتأخرون رحمهم الله تعالى **اقول** مسئلة الرد بسبب العين
 الفاحش فيها اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى واختلاف ترجيحهم به
 كما ستركه قال الم رحمه الله تعالى في الشرح معناه العين في اللغة قال في
 المصباح عينه في البيع والشرا عينا من باب ضرب مثل غنمه فان عينه وعينه
 بفضه والقيمة اسم منه انتهى وفي القيمة من اشترى شيئا وعين فيه عينا
 فاحشا فله ان يرده على البايع بحكم العين وفيه روايتان وبقي بالرد رقا
 بالناس ثم رقه الاخر وقع البيع بعين فاحش ذكر اختلافه وهو ابو بكر
 الدار رحمه الله تعالى في افعالة ان المشتري ان يرد والبايع ان يسترد
 وهو اختيار ابي بكر الرازي رحمه الله تعالى والقاضي جلال الدين رحمه الله
 تعالى واكثر روايات المضاربة الرد بالعين الفاحش وبه يفتي ورفعه
 الاخر ليس له الرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية وبه افتى بعضهم
 ورفعه الاخر ان المشتري البايع فله ان يسترد ولذا ان عند البايع المشتري
 له ان يرد ثم رقه الاخر قال البايع للمشتري قيمته كذا فاشتراه ثم طهر
 انها قل فله الرد وان لم يقل فله رد به افتى صمد الاسلام رحمه الله تعالى
 ثم رقه الاخر فلو لم يعزه البايع ولكن عزمه الدلالة فله الرد ولو اشترى

فيقول الابريص خارج البلد ممن لم يكن عالما بسعير البلد بعين فاحش فلما باع
 ان يرجع على المشتري بالثمن فمثل في حق المشتري حال الغزال لا معرفة
 لب بالغزل فافتي بغزله اشتريه فابى رجل هذا الغزال ولم يعلم المشتري
 فحعل نفسه دلا لا بينهما واشترى ذلك الغزل بار من عنده بالمثل وهو
 المشتري بعضه لاجته وبستره جميع الثمن كمن اشترى بيتا حملوا من
 فاذا فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن فمثل اثنان من عيونه
 وبعد برء الباي ومثل ما اتفق وبستره الثمن كما ذكره ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى فتقرر ان المذهب عدم الرد بعين فاحش ولكن
 بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى افتى بالرد وفي خزانة الفتاوى جند
 بعين فاحش فالمذهب ليس له الرد وقال ابو بكر رحمهما الله تعالى بفتي بالرد
 وبعضهم افتى به وبه يفتيان غيره الاخذ وبعضهم افتى بظاهر الرواية
 من عدم الرد مطلقا وفي المصنفية اختار عماد الدين رحمه الله تعالى
 الرد بالعين الفاحش اذ لم يعلم به المشتري وكذا في واقعات الخصاص
 رحمه الله تعالى وعليه اكثر وايات المصنفية وبه يفتي واقطاره السلف
 ولوا النبي رحمهما الله تعالى وقال الامام جلال الدين جدي رحمه الله تعالى
 ان غرضه في الرد والافلا وهو الصحيح كما في شرح الكفر ويغيرا عناده
 كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصحيح ان ما يدخل تحت تقويم
 المفهومين فيسبر وما لا فافا حشاشا كما يكون المشتري معصوما مغرورا
 يكون انما باع كذا في فتاوى قاري الهداية رحمه الله تعالى فثبت
 قلت قوله وسر وعية التحبير في نذر مطلق **قوله** هذا التفصيل
 وان كان قولنا المحققين رحمهم الله تعالى فليس له اصل في الرواية
 والفتوى كعلي التحبير مطلقا قال المص رحمه الله تعالى في الشرح بعد
 ان ذكر ان التفصيل هو الصحيح ثم علم ان هذا التفصيل وان كان قول
 المحققين فليس له اصل في الرواية لانه المذكور في ظاهر الرواية لزوم
 انقضاء الوفا بالمدور عينا بتخييرا او معلقا وفي رواية النوادر جدير بها
 بينا الوفا بين كفارة اليمين قال في الخلاصة وبه يفتي فتحصل ان الفتوى على
 التحبير مطلقا وكذا عرخص في الفتاوى في العناية بتصحيح الهداية انتهى قال في

المضرات في فتاوى الجاه رحمه الله تعالى ذكر في الخبر ما لم يصدق في هذا علي
 ما يجب فيه الزكاة وما لا زكاة فيه لا يدخل تحت اللام استفتنا ان كان قد انصاف
 ليس بشرط ولو نوي جميع ما يملك صحت نيته وروي عن ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى يخرج عن عهد الغنم بالكفارة وعن محمد رحمه الله تعالى هكذا وهو
 مذهب الشافعي رضي الله عنه وعليه الفتوى ولو قال ان فعلت كذا فعلى
 حجة وان فعلت كذا فالحال في المساكين صدقة وان فعلت كذا فعلى صوم سنة
 فقال يجب عليه هذه الاشياء عندنا وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى
 عليه كفارة اليمين وروي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال موجب الغنم
 الكفارة وعليه الفتوى **قوله** وسعنا الامر في الوصية وجوزناها
 الخ **قوله** اطلاقه في المعلوم غير صحيح بل هو في معدوم خاص وهو المهر
 ونحوها مما يقبل التملك بعقد من العقود اما لو اوصى بما لا يملكه
 لا يجوز استحقاقا قال في النهاية شرح الهداية في كتاب الوصايا واما
 شرابا بطرا فكثيرة منها كون الموصي به بعد موت الموصي شيئا قابلا للتملك
 من الغير بعقد من العقود حال حياة الموصي سواء كان الوصي به موجودا
 في الحال او معدوما ولهذا قلنا بان الوصية بما يثمر تملكه العام وابدأ
 يجوز ان كان الموصي به معدوما لانه يقبل التملك من غيره حال حياة
 الموصي بعقد من العقود وهو عقد المعاملة فلذلك جازت وصيته وقلنا
 بان الوصية بما لا يملكه لا يجوز استحقاقا لانه لا يقبل التملك حال
 حياة الموصي انتهى فلو قال المص رحمه الله تعالى وجوزناها معدوم يقبل
 التملك بعقد لمسلم من ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ويكره الجوا
 عنه بان الالف واللام في المعدوم للمعهد الذهني والمعهود عند علمائنا
 رحمهم الله تعالى هو ما ذكرناه والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وقال ان فسق
 الخ **قوله** هذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا رحمهم الله تعالى قال
 المص رحمه الله تعالى ولو كان عدلا ففسق لا يعزل ويسحق العزل ان فسق
 باخذ الرشوة او غيرها من الزنا وشرب الخمر وما ذكره المص رحمه الله تعالى
 من صحة تولية الفاسق وعدم عزله لو فسق هو ظاهر المذهب كما في الهداية
 وقول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وهو الصحيح كما في الخاتمة وعن علمائنا

الثلاثة رحمهم الله تعالى في النوازل لا يجوز قضاؤه وقال بعض المشايخ رحمهم الله
 تعالى إذا قلنا لفا سق ابتداء يصح ولو قلنا وهو عدل بغيره لا يفسق وفيه أيضا
 الأصلاحة وعليه الفتوى انتهى وهو غريب انتهى **قلت** نقله ابن ملك رحمه الله
 تعالى في شرح المجموع أيضا والمعتمد خلافه لأن المقدرا عند عدالة فلهم يكن
 راضيا بدونها وهذا كالأدب فيه إلا بهذا السهل من البقا ولم يظهر مذکور في
 المهرج لو أبى المأذون فيخرج ولو أدن لا يبق يصح وقدر في الثانية بما في بين
 عكس السائر مما يستتبع الفقهاء رحمهم الله تعالى وهو أن البقا السهل من الابتداء
 وإنما كان كذلك لوجود دليل يقتضيه وهو أن المقدرا عند عدالة فيستفيد
 التقليد بحال عدالة الراعي في النهاية ولو سطر في التقليد أنه متى فسق
 بغيره انزلنا انتهى **فكر** أو تولى القضاء لرشوة أي بحال دفعه
 لتوليته لم يصح توليته وهو الصحيح ولو قضى لم يفسد به يفتي كذا في
 البحر **قوله** ولم يوجب تركه الخ **أقول** وقال أبو يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى بسبيل عن الشهود سرا وعلانية فيسأ ببر الحقوق لأن القضا
 مبني على الحجة وهي شهادة العدول فيستفاد عند العدالة وفيه صون قضا
 عن البطلان وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة
 في المسامح ولا يسأل حتى يطمئن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول
 بعضهم على بعض إلا محمدا وما في قذف ومثل ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه
 لأن الظاهر هو ألا نرجح من محرم دينه وبإظهار كفايته إذا لا وصول
 للقطع إلا في الحدود والنقصان فأنهم سئل عنهم للأخيار في استقامتها فيستقيم
 ولأن الشهادة دأيرة **والخاص** أنه إذا طعن الخصم سئل عنهم في الكل
 ولا يسأل في الحدود والنقصان وفي غيرها محل الاختلاف قيل هذا اختلاف
 عصر زمان والفتوى على قولها في هذا الزمان كذا في الدرر ومحل السوا
 على قولها عند جمل القاضيين بحالها ولذا قال في المنتقى القاضي إذا عرف
 الشهود محرم أو عدالة لا يسأل عنهم انتهى وفي المصنفات الفتوى على أنه
 يكفي تركية السر في زماننا وعن محمد رحمه الله تعالى تركية العلانية بخلاف
 فتية انتهى **قوله** وجوز كتابا لقاضي القضا الخ **أقول** أعاجبه إذا
 كان بحيث لو ذهب إلى القاضي لا يمكن الرجوع إلى منزله في يومه ذلك وقد اطلق

لهم رحمهم الله تعالى وهو المفتي به قال في السراجية كتاب القاضيين في ما دون
 مسيرة سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن
 كان بحال لو عدل إلى باب القاضي لا يمكن الرجوع إلى منزله في يومه ذلك يفتي
 وعليه الفتوى **قلت** وفي البرازنة على أصل الرواية لا يقبل الكتاب
 في المفتولات بأسرها وعن الثاني رحمه الله تعالى يجوز في العبد لعلبة
 الأبا في الأمانة وعنه الجواز في لكل والمتقدمون لم يأخذوا بقول الإمام
 الثاني وعمل الفقهاء اليوم على التجويز في لكل الحاجة حال لا سيما باب
 رحمه الله تعالى وعليه الفتوى انتهى **قوله** وصحح الوقف على النفس بد
أقول الفتوى على قوله ترغيبا للناس في الوقف وفي المصنفات في ملحق
 المختص وقفا رضى وشرط لنفسه شيئا ما دام حيا على قول من لا يصح
 عند هذا الشرط يبطل الوقف والفتوى على أنه يجوز ولا جيل للواقف أن ياكل
 من وقفه إلا أن يشترط لنفسه شيئا منه وعليه الفتوى وفي الذخيرة إذا نه
 وقف أرضا أو شيئا آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط لنفسه ما دام حيا
 وبعد له الفقهاء الوقف باطل عند محمد ودلال الرازي رحمه الله تعالى
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى صحيح ومشاخي بالخ رحمه الله تعالى أخذوا
 بقوله وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في المصنفات والنصاب
 في الخلاصة والخاتمة والبرازنة والفتوى على قوله ترغيبا للناس في الوقف
قوله وعلى جهة تنقطع **أقول** لم يبين المهم رحمه الله تعالى أن بعد
 انقطاعه لم يكن الوقف للفقراء ويعود إلى أصل الواقف للاختلاف في ذلك قال
 في الخوصرة في شرح قول القدوري رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه
 الله تعالى إذا سمي جهة تنقطع جاز وصار بعد لها للفقراء وإن لم يسمهم وهذا
 مثل أن يقول جعلتها صدقة موقوفة على ولدي فلان وولده ولم يذكر
 الفقهاء ولا المساكين وذلك لأنه جعلها لله تعالى فقدا بدلا أن ما يكون
 لله تعالى يصرف إلى المساكين فقصارها لو دبرهم وقيل إن القابض بشرط
 بالإجماع إلا أن محمد بن يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذكر الثانية لأن
 ذكر لفظ الوقف الصدقة يفي عنه لا ينافي له الملك بدون التملك
 كما لعنق ولهذا ذكر في الكتاب في بيان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

وصار بعد هذا للمفكر وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح الى اخره انتهى في غاية
البيان وذكر القاضى رحمه الله تعالى في الاجناس عن شروط محمد بن قناتل
رحمه الله تعالى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا وقف على رجل بعينه جازم
واذا مات الموقوف عليه يرجع الى ورثته الواقف وعليه الفتوى وقال
ابن ابراهيم قال ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا مات الموقوف عليهم بصرف
الموقوف الى المساكين فحصل عندهم واثبات الى هنا لفظ كتاب الاجناس انتهى
قول ووقف المشاع **قول** لم يجوز محمد وسيله وقف المشاع
مبنية على سبيلة اشتراط التسليم الى المتول فام بشرطه ابو يوسف رحمه
الله تعالى وصحح اكثرهم قوله يجوز وقف المشاع واشترطه محمد رحمه الله تعالى
فام يجوز وقف المشايخ واختلف في صحيح المشايخ رحمه الله تعالى فصحح
بعضهم قوله ابو يوسف رحمه الله تعالى وصحح اكثرهم قوله محمد رحمه الله
تعالى وهذا في مشاع يجتمع الفسحة واما ما لا يجوزها فيجوز اجماعا والمراد
بالشيوخ هنا الفقهاء اما الشيوخ الطائفة فلا يفسد الوقف الا في المسجد
فانه كالمقارن كذا في المصنوع لاجل اعادة **فان قلت** هذا مشكل اذ قضية
ما قالوه من ان الاوصاف الراجعة الى الحال يستوي فيها الابتداء والبقاء
ان يكون الشيوخ الطائفة كالمقارن في منقصة الصفة كما قالوه من ان الشيوخ
الطائفة مفسدة للرهن على الصحيح فينبغي ان يكون هذا كالمثل **قلت**
والجواب ان الضابط المذكور محله في الامانات فان لبقاها حكم ابتداء
اما الوقف ونحوه فلا لانه ليس من الامانات كذا ذكره في النهاية والفرق
بين وبين الرهن ان غير الرهن امانة بدليل وجوب كف عن الرهن
على الراهن والمضون انما هو الماينة وتنتكلم على هذا باري من هذا
قال في المضرات ارض يبي شر يكتن وقف احما شر يكتن نصيبه مشاعا
جاز عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وبه اخذ مشايخ باج رحمه الله تعالى
وعند قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وبه اخذ مشايخ بخاري رحمه الله تعالى
وعليه الفتوى وفي المتن خاتمة واما الشيوخ فيما يجتمع الفسحة هل يجمع
صحة الوقف خلاف على قوله محمد رحمه الله تعالى منع وفي الكبري وبه
ينبغي ونقل في الصحيح ان الفتوى على قوله محمد رحمه الله تعالى من لبت

عديدة وصحح بعضهم قوله ابو يوسف رحمه الله تعالى وهو الاوجه عند المحققين
رحمهم الله تعالى كذا في فتح القدير وفي السراجية وقف المشاع المختل للقسمة
لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه اخذ مشايخ بخاري رحمه الله تعالى وعليه
الفتوى وبه يفتي كما في البرازية والخلامة والفضول قال في لواقعات بعلا
الواو رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء وسلمها الى المتول ثم اخذ
من يده وزرعها بغيره فقال زرعتها لنفسى وقال اهل الوقف زرعتها
للموقف فالقول قوله والزرع له لان المذرك لم يبيح له الزرع لم فلا يستحق
عليه بلا شرط وهو منكرفان سأل اهل الوقف من القاضيات يخرجها من
يدها ان كان يزرعها لنفسه قال هذا لا يخرج فان فعل ذلك المتول يخرج
من يده ويضمن ما نقص لكن هذا الفرق عسي يتأني على قول من لا يشترط
التسليم الى المتول اما على من يشترط التسليم وهو المختار للفتوى لا ينافي
ويخرج من يده انتهى وفي شرح المجمع رحمه الله تعالى واكثر فقهاء الاما
رحمهم الله تعالى على قوله محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في انفع
الوسايل **قول** ووقف كثير من المشايخ والبر الخ **قول** الصحيح
انه لا فرق بينهما قال المص رحمه الله تعالى في شرح قوله اكثر لا يجرى في ايل
وعنه اي لا يخرج ما البير بوقوع بغيره ايل وعنه فيها وهذا استخصان
والفاسد انه يتجسر لما مطلقا بوقوع التجاسة في ايل القليل كالان
وه كذا استخصان وطريقا الاول واختارها صاحب الهداية رحمه الله
تعالى مقتصر عليها لان الابار في القلوات ليس لها روست حاجرة والموا
نصر حوله او يلقبها المرحم فيها تجعل عفوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير
ولا فرق على هذا بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والبقر
والخثولان الضرورة تشمل الكل وقد صرح في غاية البيان بانه ظاهر
الرواية وبما روى ما ذكره السرخسي رحمه الله تعالى ان الروث والمنكسر
من البقر مضمومة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان قليل
عفوه وهو الاوجه وظاهر هذه الطريقة ان هذا الحكم مختص بابار القلوات
واجابا بالبار التي في المص فتجسس بالقليل منه لان لها روست حاجرة
فيقع الامن من الوقوع فيها وقد صرح به في الامايع لكن في غاية البيان

مة
ها

له

ل

ع

ذكر انه لا فرق بين ما علمي هذه الطريقة قال واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في المير
 اذا كانت في المير والصحيح عدم الفرق لشمول الضرورة في الجملة انتهى فاعتبر
 الضرورة في الجملة وكذا في التبيين الطريقة الثانية ان ليا يسر صلاية فلا
 يمتثل سمي من اجزائه باجزاء الخمسة ثم هذه تقتضي ان الرطب والمنكسر والرو
 والخشب ينحسر لما قلنا نهرها عدم الفرق بين ابار العلوات والامصار كما هو
 مذکور في البداية وكذا ظاهرها ان الكثير من اليا يسر الصحيح لا ينحسر القليل
 وبه قال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى يكن الصحيح ان المنكسر ينحسر ماء
 البحر على الطريقة فثبت ما علمي الاول فلما بينا انه لا ضرورة في الكثير وما علمي
 الثانية فلا علمي انما اذا كثرت تقع محاسنة بينهما فيحصل البعض البعض
 فتقت اجزاءها فتختص واليه اشار في البداية وظاهر ايضا انه لا فرق
 بين الابار والانا في عدم المنحسر بالقليل وعلى الاول بينهما فرق لان الضرورة
 في المير لا في الانا هكذا في الكافي والفرق بين الكثير والقليل سببه كره المؤلف
 رحمه الله تعالى فيما ياتي في الخلاصة في الجامع الصغير الصحيح انه لا فرق
 بين الصحيح والمنكسر والرطب واليا يسر انتهى **قوله** وفيما اعتاد حانوت
 للطبخ الخ **قوله** قال في البرازية وذكر المصنف رحمه الله تعالى
 اراد ان يبين تنورا للخبر الطيب ما يلو في يد كايين ارجح الطين ومدة
 القصار من لم يحز قال المصنف رحمه الله تعالى وكان والدك رحمه
 الله تعالى يعني باب الضرر لعلها بالمنع وعليه الفتوي وهذا جوابه وجواب
 ظاهر الرواية عدم المنع انتهى وقال في الفصول وقال في الذخيرة حكى عن
 بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ان الدار اذا كانت مجاورة لله والدار
 صاحبه الدار ان يبي فيهما تنورا للخبر الدرام او رجا الطين او مدقة
 المقصار من يمنعه منه لانه يتضرر به جيرانه ضررا فاحشا وعن ابو يوسف
 رحمه الله تعالى فيمن اتخذ دارها ما وناذي الجيران من دخان فلم يمنع
 الا ان يكون دخان الجيران مثل دخان الحمام وقيل كان ابو عبد الله رحمه
 الله تعالى اذا استقطن تحت اراجبان يمين في ملكه تنورا للخبر الدرام في وسط
 البراز من تارة كان يعني بان ليس له ذلك وفي اجار ان النوار اذا اراد ان
 يتخذ رجا في يمينه ويحضر ذلك بدار جاره ضررا لبيها بان كان يعلم بان دورا

الرجي او رجا دورا له من بن الجار يمنع من ذلك هكذا اجاب ابو القاسم
 رحمه الله تعالى فانه وان كان يتصرف في خالص ملكه لكن يضرب جاره ضررا
 بينا وكثير من مشايخ بلخ وبخاري رحمهم الله تعالى وافقوه في هذا الجواب
الحاصل ان هذه المسائل واجبا سيما القياس ان كل من تصرف في خالص
 ملكه لا يمنع منه في الحكم وان كان يلحقه ضررا بالغير لكن ترك القياس
 في موضع يتعدى تصرفه الي غيره ضررا بينا بالمنع وبه اخذ كثير من مشايخنا
 رحمهم الله تعالى وعليه الفتوي انتهى **قوله** بيننا لكلام فيما
 لو اشتمت هل يضرا ولا ما الحكم فيه **قوله** بيننا لا يمنع قياسا على مسئلة
 السفلى عنه الامام بلا اشكال اذا اضرا احاد لم يضرا واشكل في الرواية عنه
 وقد اختلفت والاحتار انه اذا لم يضر مطلقا وان اشكل لا يملك انتم وهو المختار
 للفتوي كما في فتاوي قاضي خان رحمه الله تعالى فليكن تصرفه في ملكه على
 هذا اذا اضرب جاره ضررا بينا بمنع وان اشكل كذلك بمنع وان لم يضر لم يمنع
 ولم ار احدا منه على ذلك فليقتنم هذا الخبر برأيه من خواص هذا الكتاب
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وفيما النظر بخمس دينه الى اخره
قوله في الاستحسان الدرام والدرام من رجل واحد في هذا الحكم به
 والصحيح خلافه قال في الخاتمة رجل له عرابي رجل دراهم ففقره بدرام
 مدبونه كان له ان ياخذ دراهم المدبونه اذا لم تكن دراهم المدبونه اجود
 ولم يكن موحلا وان ظهر به نادر مدبونه في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذ
 الدنانير وذكر في كتاب العيب والدين انه لم ان ياخذ والصحيح هو الاول
 انتهى وفي الفينة وعنايب بكر الرازي رحمه الله تعالى له اجدر الدنانير بالدرام
 وكذا اخذ الدرام بالدنانير استحضانا لاقياسا انتهى **قوله** قالوا
 يختلف ما لو انزلت لولو الخ **قوله** فلا نضره ان ما ذكره في الرواية
 عن محمد رحمه الله تعالى ومقتضى ما علم به انه لو انزلت دنانير لا يشق والمفتوي
 خلافا قال في البرازية مات رجل وقفا بثلث لولو غيره او دنانيره تشق
 بطنة ثم قال وعن محمد رحمه الله تعالى اذا مات المثلث ولم يدع مالا لا تشق
 بطنة لودره وعليه الفينة لان الدرّة تقصد فيه فلا يفيد الشق والدنانير
 لا تقصد انتهى **قوله** فقدا فاد رحمه الله تعالى انه تشق بطنة في اللولو

بيننا

والدنا بغير وان عدم الشوق في الخلوة انما هو رواية عن مجمل رحمه الله تعالى
وظاهره ان المعتمد ما تقدم وادبه سمعانه ونحوه اعلم **قلت** القائل
ان المهم رحمه الله تعالى لم يحضره ما في البرازية الخ يكون مذهبنا كذهب
الشافعي رحمه الله تعالى في جواب الشوق في ما في الولد والولادة والله سبحانه
ونحوه اعلم **قوله** ومنه ما طلب صاحب الاكثر الخ **اقول** لم يبين المهم
رحمه الله تعالى ما لو طلب صاحب القليل وهو لا يتنفع به بعد القسمة لوجود
الاختلاف في ذلك قال البرازي رحمه الله تعالى في الجامع بين ما دار لاحدهما
قليل والاخر كثير لا يتنفع صاحب القليل بخصته بعد ما يقسم لطلب صاحب
الكثير اجماعا وطلب صاحب القليل لا ذكره السرخسي والفقير رحمه الله
تعالى جعل لهذا قول اصحابنا رحمهم الله تعالى وقال بكر رحمه الله تعالى
يقسم قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى انتهى وصح الاول
ايضا في الكافي وغيره قال الشيخ قاسم رحمه الله تعالى قال في الهداية وشرح
الزاكري الاصح ما ذكره في الكتاب يعني انه لا يقسم وهو القول الاول وعليه
مشي شمس الائمة البرهان وصدر الشريعة وغيرهم **قلت** في فتاوى
قاض خان رحمه الله تعالى اذا مشتركة بين رجلين نصيب احدهما اكثر فطلب
صاحب الاكثر القسمة واما الاخر فان القاض يقسم عندهما لكل وان طلب صاحب
القليل القسمة فكذلك وهو اختيار الامام المعروف بجواهر رآه رحمه الله
تعالى وعليه الفتوى وفي البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل
لا يتنفع بتخصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم
قالا لفقهاء بوالبيت رحمه الله تعالى في الدرر اذا طلب صاحب القليل القسمة
لا يقسم ايضا وهو قولنا لكرخي وقول شمس الائمة السرخسي والفاطمي
المقتضب الى اسبغ باب رحمهم الله تعالى وذكر الحنفية رحمه الله تعالى دار
بين رجلين نصيب كل واحد منهما لا يتنفع به بعد القسمة وطلب من القاض
القسمة فان القاض يقسم وان طلب احدهما واما الاخر لا يقسم لان الطالب
منعه الابي وان كان ضررا لقسمة على احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر
يتنفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة واما الاخر فان القاض يقسم
وان صاحب القليل لا يقسم وحكي عن الحنفية رحمه الله تعالى عكس هذا انتهى

قال

قال الشيخ قاسم رحمه الله تعالى بعد ان ذكر كلام قاضي خان رحمه الله تعالى
قلت وهو يقتضي ان يكون صاحب القليل يتنفع بتخصيبه بعد القسمة
وهو اول ما ذكره في الكبري ان الفتوى بان صاحب القليل الذي
لا يتنفع به بعد القسمة يقسم لطلبه انتهى **قوله** فحينئذ نصير الصور
ثلاثا الاولى ان كل منهما يتنفع بعد القسمة فيجاب وكذا الثانية لو كان كل
منهما لا يتنفع فطلبها يقسم وان طلب احدهما والثالثة احدهما يتنفع
والاخر لا يتنفع يقسم بطلب صاحب الكثير لا بطلب صاحب القليل الذي
لا يتنفع على الارح المعتمد والله سبحانه ونحوه اعلم **قوله** ومن هذا
القليل ما ذكره في الخلاصة لو كان الخ **اقول** لم ارفعا في الخلاصة
الفتاوى وانما رأت فيها عين ما نقله عن شرح الميمنة ولعله اراد خلاصة
الدلائل وهو بعيد ولم اقف عليها قال في خلاصة الفتاوى في باب صلا
المريض قالوا ان المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج
الى الجماعة لا يستطيع القيام يصلي في بيته قائما قال شمس الائمة الاول
رحمه الله تعالى يخرج الى الجماعة لكن يكبر فاما ثم يقعد ثم يقوم عند
الركوع والاول اصح وبه يقين انتهى **قوله** وما عزا المهم رحمه
الله تعالى هذا الى الخلاصة نقله في شرحه عن المحتسب في صفة الصلاة
ونقل عن الخلاصة مثل ما عن شرح الميمنة حيث قال ومنها ما في الخلاصة
وغيرها لو كان بحال لو صلى في بيته بقدر عابى القيام ولو صلى مع الامام
لا يقدر فانه يخرج ويصلي قاعدا وهو الاصح كافي الجنبي لانه عاجز عن القيام
حالة الاداء ولها معتبرة وصح في الخلاصة انه يصلي في بيته قائما قال
وبه يقين واختاره في شرح مينة المصلي القول الثالث وهو ان يشرع
قائما ثم يقعد فاذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع والاشبه ما صح في الخلاصة
لان القيام فرض لا يجوز تركه لاجل الجماعة التي هي سنة بل بعد هذا عذرا
في حقها وتركها انتهى **قلت** وقال في صلاة المريض ايضا واختلف المشايخ
رحمهم الله تعالى فيها اذا كان يستطيع القيام لو صلى في بيته ولو خرج الى
الجماعة لعجز عن القيام فالاصح انه يخرج الى الجماعة ويصلي قاعدا كذا في
الولوية وقد عرفت في صفة الصلاة ان الفتوى على خلافه انتهى فيتم

انما وقع هنا من خطأ الكاتب وانما المص رحمه الله تعالى عزاه اليه لولوا الحجة
 والمجنبي والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ومنه الكذب مفسده محرمة
 الخ **اقول** هذا محمول على النفي بغير لا الكذب الصريح فانه لا يجوز فيه
 كما لا يجوز في غيرها قال في البرازية يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح
 بين الناس وفي الحرب ومع امراته قال في الذخيرة اراد به الممارضة لا الكذب
 الخالص **قلت** وفي الميسوط في آخر كتاب الجبل وذكر عن محمد بن الخطاب رضي
 الله عنه انه قال في معارضة الكلام ما يعني المسلم عن الكذب قال وفيه
 دليل على انه لا بأس باستعمال الممارضة للمختر عن الكذب فان الكذب حرام
 لا رخصة فيه والذي يروى بنو علقمة عن ابن مغيط رضي الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رخص في الكذب في ثلاثة مواضع في الرجل يصلح به
 بين الناس والرجل يكذب لاسرته والكذب في الحرب ما يله في استعمال معار
 الكلام فان صرح الكذب لا يحل هنا كما لا يحل في غيره من المواضع التي يه
قوله والاصح ان اكثر الخ **اقول** هذا التصحيح اول من غيره في
 خصوص ما على قولنا في حبيفة رضي الله تعالى عنه من تقويض مثله في الراي
 دليله يقتضي التقدير في الترخايبه ومنهم من قال ان كان كل دلو لا يخلو
 عن بعره فهو كثير وان كان يخلو فهو قليل وفي السفن في وهو الصحيح ان
 قال المص رحمه الله تعالى في الشرح وصح في التدايع والكاي وكثير من الكتب
 انه ما يستكثره الناظر والقليل ما يستقله وفي معراج الهداية والدراية
 وهو المختار في الهداية وعليه الاعتماد قال في الفتاوية وانما قال وعليه
 الاعتماد لان ابا حنيفة رحمه الله تعالى لا يقدر شيئا بالراي في مثل هذه المسائل
 التي تحتاج الى التقدير فكان هذا موافقا لمذهبه انتهى والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قوله** والعارية اذا شرط الخ **اقول** هذه احاديث الروايتين
 والاخرى لا يضمن وبينهما ان تكون هي المعتمدة لان اشتراط الضمان على الامين
 باطل هاهنا في الجواهر اعمار شيئا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا هو
 الصحيح وقد جزم بعدم الضمان في البرازية حيث قال قال في الاخر اعرب في ثوبك
 فان ضاع فاني ضامن فضاء لا يضمن انتهى **قلت** وبه جزم قاضي خات
 رحمه الله تعالى في فتاويه حيث قال رجل اعار شيئا وشرط ان يكون المستعير

ضامنا

ضامنا ههنا في بيع لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا انتم فقد افاد
 ان مدعيه عدم الضمان فقد حيث قال عندنا واما رواية الضمان فضعيفة
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** ويؤيده ما قلنا من ان عدم الضمان اذا
 شرط هو المعتمد وان مقابله ضعيف وما في خلاصة الفتاوى من الاجارة رجل
 دخل الحمام وقال لصاحبه لحفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لاضمان
 على صاحب الحمام ان سرق او ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان
 اذا هلك يضمن في قولهم جميعا لان الاجير انما لا يضمن عندنا بر حبيقة رحمه
 الله تعالى اذ لم يشترط عليه الضمان ما اذا شرط يضمن قاله الفقهاء ابو
 الليث رحمه الله تعالى الشرط وعدمه سواء لانه امين واشتراط الضمان
 على الامين باطل وبه يقتضي في شرح المجمع لابن الملك رحمه الله تعالى
 وعليه الفتوى وعزاه للخاتمة والتخمينية وفي البرازية والفتوى على انه
 لا اثر له واشتراطه وعدمه سواء لانه امين انتهى **قلت** فقد مر ان
 انهم علموا في عدم ضمان الاجير فيما اذا شرط عليه الضمان بان اشتراط
 الضمانات في الامانات باطل فكذا في مسئلتنا لانه امين وبه صرح في
 الترخايبه حيث قال في المنتقى قال لغيره اعرب في ثوبك فاذا ضلح فاننا
 ضامن فلا ضمان عليه فكذا في الشرط باطل وكذا في الحكم في سائر الامانات
 نحو الودائع وغيرها انتهى **قوله** ومما تفرع عن المشروط المعروف
 كالشرط الخ **اقول** هذا مفرد بما اذا كان لا بد من الكرامة اما لو
 جرت العادة بدفع البعوض دون البعض فلا وهذا التقييد لطيف حسن
 نص عليه في جامع المصنفات والمشكلات حيث قال في فتاوى الحجة الرجل اذا
 زوج بنته ودفع عليها الجاهز فماتت البنت وادعى الزوج النصب من ميراثها
 فقالت ابوا البنت انما دفعت لها الجاهز عارية لم ادفع اليها ملكا وادعى الزوج
 الملك فالقول قول الزوج لان ظاهر الحال ان الاب يدفع بوجه التخليك فلا
 يصدق الا بالايمنية عادة لانه فصار كمن دفع الثوب الى القصار ليقصمه
 ولم يذكر اجر اهل على الاجارة عملا بشهادة الظاهر وفي الفتاوى والبيئنة
 الصحيحة ان تشهد بهذه التسليم اليه فماتت البنت فماتت ابنتي هذه الاشياء
 بطريق العارية وان يكتسب نسخة معلومة ويشهد عليها فزارها ان جميع

نما

ما في هذه النسخة ملك والدي ويبري عارية واذا اقام الاب مثل هذه البيعة
 ثبت دعواه ولو كان في الاقضية اشياء اشترها الاب ببيعة في الصفر فمدا
 الاقرار الذي اقرت البيعة ان ما في هذه النسخة عارية ملك والدي لا يبيع
 لاسيما لانها كذبت في هذا والاحتياط ان يشترى الاب ما في النسخة منها ويشهد
 على ذلك ثم يتراعن الشئ قال الامام الاجل الشريف رحمه الله تعالى المختار
 للمفتوي ان يحكم بهذا الجواز لا عارية لان الظاهر ان الغالب ان يتجهز الجاني
 على ميسل التملك وهو ليل المدرك الا في بلد حرت العادة برفع الكل عارية
 وما اذا جرد في بعض الاقضية في الجواز تركه بتعلق بمحقق الورثة وهو
 الصحيح انتهى قلت قد ظهر من حسن التقييد المذكور والظاهر ان في حال
 الحياة لو ادعت البيعة انه دفع ملكا والاب عارية لذلك والله اعلم **قوله**
 وفيه ان دخول البرذعة الخ **قوله** في جامع البرازي رحمه الله تعالى ولا
 يدخل الاكاف في بيع الجار موكفا يدخل الاكاف والبرذعة تحت البيع وان كان
 غير موكف فذلك هو المختار انتهى وفيما لصيرورة بعلامة له لو اشترى جارا
 عربيا لا يدخل البرذعة هو المختار **قلت** وعلى القول بدخول الاكاف
 والبرذعة فالمراد انه يدخل اكاف وبرذعة مثل هذا الخارفان شا البائع
 اعطى ذلك الذي عليه وان شاع اعطى غير ذلك وقد صرح بذلك في الفتاوى
 الفهريه حيث قال واذا باع جارا موكفا يدخل الاكاف والبرذعة في البيع
 وان كان غير موكف كذا هو المختار لكن اذا دخل في برذعة واي اكاف يدخل
 فيه والجواب فيه كما الجواب في الجارية انتهى كذا في الجواب في الجارية كما ذكر
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وما يفوه في العرف الخ **قوله**
 ولما لو استاجر رقيقا استوفى قال في البرازي رحمه الله تعالى في الاستوفاء او اكثر الله
 استاجروا عارضا وكراه الباقون يجوز وبوخذا لا جرم من الدلائل انتهى **قوله**
 ولو دفع غزلا الى جاري الخ **قوله** الفتوي على عدم جوازه لانه في معنى
 فقير الطيان قال في المضمرات في كبرى دفع غزلا الى راساج يبيعه بالثلث
 او بالربيع مجواب الكتاب انما اجازة فاسفة كفقير الطيان ان راساج يبيعه بالثلث
 بلخ رحمه الله تعالى جوازها لتعامل الناس وبه اخذ الفقيه وبعض مشايخ
 بخاري رحمه الله تعالى منهما لفقير النصف والخلوان والحاكم عبد الرحمن

وهكذا

وهكذا ذكره في فتاوى محمد بن محمد بن الحسن البصري ومحمد بن سيرين رحمهم
 الله تعالى ان يجوز كالمزارعة والمضاربة قال القاضى خراساني رحمه الله تعالى
 والفتوي على جواب الكتاب لانه لا ضرر ولا فساد في بيعه وهو في معنى ما تناولته
 ومثله في البرازي وفي المضمرات ايضا في النصاب لانه يبيعه بالثلث
 او بالربيع مثلا يجزى المتقدمون رحمهم الله تعالى لا يجوز ذلك ومشايخ
 بلخ رحمه الله تعالى استحسنوا ذلك لتعامل الناس قال الفقيه السيد
 المكي رحمه الله تعالى وبه تأخذ انتهى **قوله** ومن هذا النوع لو وقف
 بلد على الحرم الخ **قوله** وكذا ص حوا بالثاني وقيل يعتبر النظام به
 والاستعداد فمدا ثلاثة اقوال فينبغي ان يحكم بالاختلاف ايضا في مسائل قال
 في الفصول القاضى ان النصب وصية في تركه ايتام لم يكونوا في ولايته والتر
 ليست في ولايته وكانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا في ولايته او كان
 بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس الايمه الخلواني
 رحمه الله تعالى يصح النصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد ويصير
 الوصي وصيا في جميع التركة ايها كانت التركة وكان ركن الاسلام على السفة
 رحمه الله تعالى يقول لانه اذا كان كل من اليتيم والتركة في ولايته يصير وصيا
 والا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم والتركة في ولايته يصير وصيا
 التركة في ولايته ولو نصب متوليا في وقف لم يكن الوقف والموقوف عليه
 في ولايته قال شمس الايمه الخلواني رحمه الله تعالى اذا وقعت المطالبة في
 مجلسه صح وقال ركن الاسلام رحمه الله تعالى لا يصح ان كان الموقوف عليه
 في ولايته ولم تكن الضيعة في ولايته بان كان على طلبة العلم او رباط او مسجد
 في مصره ولم تكن ضيعة الموقوف في ولايته وقال شمس الايمه رحمه الله تعالى
 تعتبر النظام والاستعداد وقال ركن الاسلام رحمه الله تعالى اذا كان الموقوف
 عليه حاضرا يجوز وذكروا في مجموع النوازل قاضى محمد بن محمد بن
 وقف بخاري والمدعي عليه بغير قند صح الدعوى والسجل الى اخر ما ذكره فيها
 انتهى **قلت** وما جثمة المولف رحمه الله تعالى موافق لقول ركن الاسلام رحمه
 الله تعالى فينبغي اعتناؤه والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ولم ار ان حكم
 ما اذا استاجر نساجا يبيعه الخ **قوله** صرح بالمسألة في خزانة الاكل فقال

اسم غزلا اليه لينسجه له سبع في اربع فحاله اكبر منه او اصغر فهو بالخيار ان
شاف منه مثل غزله وسداه الثوب وان شاف اخذ ثوبه واعطاه الاجر الا في النقصان
فانه يعطيه الاجر بحسابه ولا يجاوز ما سمي وكذا لو شرطه ثوبا فحاله رفيقا
او عريضه فله اجر مثله لا يجاوز ما سمي وفي جامع النصارى رحمه الله
نحو ان دفع الى جارية غزلا لينسجه سبع في اربع ففسخه ثلاثا في اربع ان
شاف منه مثل غزله والثوب للحايل واخذ الثوب واعطاه الاجر قال
شمس الامية رحمه الله تعالى الاصح عندي ان يعطيه اجر مثله لا يتجاوز على
ثلاثة اسباع المسمى وفي رواية اجر المثل لا يجاوز ما سمي انتهى وفي الخلاصة
وهذا الاصل اذا دفع الى جارية ثوبا من غزله وامره ان ينسج منه ثوبا
سبع في اربع ففسخه ثلاثا في اربع ان شاف منه مثل غزله والثوب للحايل
وان شاف اخذ الثوب واعطاه الاجر قال الشيخ الامام شمس الامية السرخسي
رحمه الله تعالى والاصح عندي ان يعطيه اجر مثله لا يتجاوز ثلاثة اسباع المسمى
انتهى فوالسيد الصباغ اذا خالف فصبغ الاصفر مكانا لا حصر ان شاف منه
قيمة الثوب ابيض وان شاف اخذه واعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ
رديا ولم يكن فاحشا لا يضمن ولو كان فاحشا بحيث يقول اهل تلك الصنعة
انه فاحش يضمن قيمة الثوب الابيض وفي المحيط ولو امره ان يصبغه برعفن
او بغيره فصبغه بغير ما سمي وبما سمي الا انه لم يصبغ صبغه وقدمه صلب
الثوب ان يصبغه فانما ذلك بالخيار ان شاف منه قيمة الثوب ابيض وسلم له
الثوب وابتاع اخذه واعطاه اجر مثله لا يتجاوز ما سمي انتهى كذا في خلاصة
التاويك **قوله** ومنها الشهادة فاذا اجمع الخ **قوله** هذه المسئلة فرع
القاعدة التي سبقت كرها المص رحمه الله تعالى من ان الشهادة اذا بطلت لا يصفى
بطلت في الكل وكما مر هنا صرح في ذلك علي قول محمد رحمه الله تعالى خلافا
لابي يوسف رحمه الله تعالى وسبأ فيهما تحرير ان شاء الله تعالى قال في
الفصول ولو شهد انه وقف علي فقرا جيرانه وهما من الخيل ان الفقرا
جارت شهدا بينهما لان الجواز لا يلزم وكذا لو شهدا انه وقف علي فقرا مسجدا
وهما من فقرا مسجدين جارت شهدا بينهما وكذا لو شهدا اهل مدرسة بوقف
المدرسة تقبل شهدا دتمم ولوا وقف كرا سم علي مسجد لقلة القران

او علي اهل المسجد وشهدا هل ذلك المسجد علي وقف كرا سم هذه المسئلة
نظير اهل المدرسة علي وقف ذلك المدرسة وشهدا اهل المحلة علي وقف
تلك المحلة والمساكن رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب حقيقة لو افي شهدا اهل
المدرسة ان كانوا يخذون الاوطاف من ذلك الموقف لا تقبل شهدا دتمم
وان كانوا لا يخذون تقبل وكذا قالوا في اهل المحلة هكذا وكذا الشهادة علي
مكتب وللشاهد صبي في المكتف لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو
الصحيح لان كون الفقير في المدرسة والرجل في المحلة ليس بلام بل قد
يقبل وشهدا اهل المسجد تقبل لانهم لا يجرون لانفسهم بهذه الشهادة
شيئا انتهى وفي القنية بعلامة بما ادعى محمد ودان يد رجل انه وقف علي هذا
المسجد فشهد بعض اهل محلة هذا المسجد تقبل شهدا دتمم هو المحقق انتهى
قال المؤلف رحمه الله تعالى في الشرح وشهدا اهل الفقهاء علي وقف علي
مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة والشهادة علي وقف المدرسة والحا
وكذا بنا السبيل اذا شهدوا بوقف علي بنا السبيل فالمعتد لقبول في الكل
وذكر ابن الشحنة رحمه الله تعالى بعد تنبيهه ومن هذا النمط قضاء القاضي
في وقف تحت نظره او هو مستحق فيه انتهى قلت تنبيه الكلام كله في شهادة
الفقهاء باصل الوقف لقولهم شهادة الفقهاء علي وقف ما شهادة
المستحق فيما يرجع اليه لعل كثر ما دتم باجازه وبحولها لم تقبل لانه حقا
بالشهود به فكان منها وكما كان داخل في شهادة الشريك فيكون نظير
شهادة احد الدائنين لشريكه بدین مشترك بينهما وقد كتبت في خواشني جامع
الفصولين الثالث عشر ان شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف
الشهادة بما يرجع من الغلة غير مقبول لما ذكرنا وكونه قاضي قرره
شاهدا موافقا للشرط لا يوجب قبولها **قوله** تحينه لا فائدة به
لوظيفة لان المقول مقبول القول في الدخول والخروج بما بينا وقد قد ضاع
لا تقبل شهدا به فيما يرجع اليه لعل **قوله** فابدينه استقاط الممنعة عن المقول
اذا شهد له الشاهد بالدخول والخروج فلا يخلو القاضي ويقويه قولهم ان
البينة تقبل لاستقاط البينة كالمودع اذا ادعى لعدا والهداك فالقول قوله
مع البين فان برهن فلا يمين انتهى **قوله** ومنها اذا استأجني لبول بحجر

قول قال المؤلف رحمه الله تعالى في الشرح وظاهر المتن الاطلاق اعني سوا
 بال واستثنى ولم يستثنى بالما فانه يظن بالما وبالفرق لانه مغلوب مستثنى
 كالمذبح ولم ينفذ في المذبح الا لكونه مستثنى لاجل الضرورة انتهى **قلت**
 وهذا ينبغي ان يكون الحجر مخففا لا مطهرا واما عليا فنقول بان مظهر فلا وقد
 قد هذا الكلام عليه وارجم اليه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** ولو استشهد
 جنب فانه الخ **قول** وكذا الحائض والنفساء على المعتمد قال في الشرح
 المؤلف اذ استشهد الحائض والنفساء هل يغسلان عند هلاوه عند ابراهيم
 رحمه الله تعالى واثبات في رواية نعم وفي رواية لا هو الصحيح انهما يغسلان
 انتهى **قلت** فظاهره انه لا فرق فيه بعد الطهارة او قبل الانقطاع وهو
 كذلك قال في الشرح وعليه هذا الخلاف الحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل
 الانقطاع هو الصحيح من الرواية كذا في الهداية انتهى وقال ايضا علي هذا
 الحال المجنون وقد يقال ينبغي تخصيصه بجنون بلغ مجنونا اما من بلغ عاونا
 ثم جن فبجناحه الى ما يطهره اذ ذنوبه الماضية لم تنقطع عنه بجنونه الا ان يقال
 المجنون اذا استمر عاونا بجنونه حتى مات لم يواخذ بما مضى لانه لا قدرة له على
 التوبة ولم يرتق لا في هذا الحكم انتهى **قول** وقد روي نحو المانع علي المقتضى
 في مسئلة الخ **قول** المختار في مسئلة العلوان ان كان يضر تصرفه بغيره
 ضررا يبيح يمينه وكذا ان اشكل وان لا يضر لا يمين قال في البرازية لا يمين
 صاحب العلوان يمين في علوه او يستد فيه بلارضى صاحب السفلي عن
 الامام رحمه الله تعالى بلا اشكال اذا اضر ما اذا لم يضر او اشكل والرواية
 عنه اختلفت والمختار انه اذا لم يضر يمين وان اشكل لا يمين انتهى ومثله في
 الفصول وغيرها **قول** واليسقط بموت الاصل الخ **قول** قال المؤلف
 رحمه الله تعالى في الشرح ثم اعلم ان ظاهر المتن ان الذراري يعطون بعد
 موت ابايهم كما يعطون في حياتهم وتغلب المشايخ رحمه الله تعالى بذلك
 عليا في مخصوص حياة ابايهم تقلا صحيحا في الاعطاء بعد موت ابايهم حال الصغر
 انتهى **قول** الاخرى يلزمه الخ **قول** هذا قول والصحيح انه لا يجب عليه
 تحريك اللسان قال المصنف رحمه الله تعالى في الشرح وفي الحديث الاخر والامي
 افتتحها بالنية اجزاها لانها اثنا باقضى ما في وسعها وفي شرح منية المصنف

ولهذا

ولا يجب عليهما تحريك اللسان وهو الصحيح **فكر** قديرة الاقتراح
 شرة في صحيح الرواية كذا في الحاوي القديسي قال المؤلف رحمه الله تعالى في الشرح
 وجعله في البمايع قولنا المحققين وفي غايه البيان قول عامة المشايخ رحمه الله
 تعالى وهو الاصح واختار بعض مشايخنا منهم عصام بن يوسف والطحاوي
 رحمه الله تعالى وهو انما ركن انتهى والربيل من الجانبين مستوف في
قول ومنها فصول زوجة الخ **قول** ان الفصول في النكاح لا
 يبدل الفسخ قبل الاجارة وفي باب البيع بمان وفي شرحه الطحاوي رحمه الله
 والفرق ان في البيع تنسخه العهدة فيثبت له الرجوع كذا يقتضيه بخلاف
 النكاح فان الحقوق فيه ترجع الى الموقوف كذا في الفصول **قلت** والوكيل
 في النكاح الموقوف بملك الرجوع قولنا وفعل رجل وكل رجلا بان يزوجه امرأة
 فزوجه امرأة بالغة بغير اذنها او زوجها فلهما بولها فلم يبلغها احثي نقضه الوكيل
 قولنا او فعلا بان يزوجه اختها ولو كان فصوليا والمسئلة بخلافها لا يملك
 فروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في قوله الاول الفصول بملك الرجوع
 ايضا والفصول في باب البيع بملك الرجوع اجماعا لان الرجوع فزارعنا العهدة
 في باب البيع بخلاف النكاح وفي وجه الوكيل بملك الفسخ قولنا لا فعلا بان
 وكله بان يزوجه امرأة بغير رضاها صلات الوكيل نقضه قولنا
 لا فعلا لانه وكيل فيه ولا يملك نقضه فعلا حتى لو تزوجه اختها لا يفتقر نكاح او
 لانه فصولي في نكاح الثانية وفي وجه بمان الفسخ فعلا قولنا بخلافه
 رجلا بان يزوجه واجاز الوكيل الموكل نكاحا ما شره فبذل ذلك صحيحا استخسانا
 ولا يملك نقض هذا النكاح قولنا لانه كان فصوليا حيا عقدته وبذلك نقضه فعلا
 بان يزوجه اختها من غير رضاها لانه وكيل في العقد الثاني فحاصله ان كل عقد
 صدر من الفصول في النكاح فانه لا يملك نقضه قولنا ولا فعلا لانه لا عمدة عليه
 لينتقل منها الا اذا صار وكيل بعده فلم نقضه فعلا لا مثقال ضرورة وكل فيه
 وانما مال الوكيل والموقوف الفسخ مع انه لا عمدة عليه ينتج من مراد الموكل فانه
 لم يحصل مراده بالموقوف فلو قيل الانتقال منه الي غيره وانما لم يجز له الفسخ
 فعلا في المسئلة الثالثة لان الموكل بزوجها معينة فحيث تزوجه لم انتهت وكما
 فلم يملك تزويجها اخذ وكذا كان فصوليا في الثاني انتهى **قول** ومنه اذا الوكيل

ب

لنه

بالبيع لا يملك **قلت** ظاهر إطلاقه يشهد بصورتي ما إذا باعه المفضل بحضرة
 الوكيل وأما إذا باعه بغيره الوكيل فله خلاصة الفتاوى فلو وكل رجلا ولم
 يقل أعمل برأيه لا يصح فلو باع الوكيل الثاني مع هذا باع محضرة
 الوكيل جاز في الجامع الصغير والعقد على الوكيل الثاني في الجدل والوكيل الأول
 لو باع محضرة الموكل فالعقد على الوكيل وحضرة الموكل وغيثه سوا ولو باع
 الوكيل الثاني بغيره الوكيل الأول ولم يقل الموكل له أعمل فيه أجاز الوكيل
 جاز وأما لم يجز أن بين الثمن جاز والأفلا ومثله في البرازنة **قلت**
 والمراد من الموكل في كل منها هو الوكيل الأول لأنه موكل الثاني فهو الموكل له
 لكنه بعيد جدا وخارج عن سياق الكلام ولكن يجب فهمه لذلك لما صرح به
 الإمام فانه جاز بعهده تعالى في الفتاوى حيث قال وذكره الشيخ الأصم
 المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى أن الوكيل بالبيع والإجارة إذا وكل
 غير فباع الثاني وأجره الأول حاضرا وغائبا فجاز الوكيل الأول جاز
 بشرط إجازة الوكيل في الحالتين وذكر الشيخ المعروف بخوارزمي أنه
 عن أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين
 لكن ما ذكره في بعض المواضع أن الثاني إذا باع بحضرة الوكيل الأول
 جاز يحمل على ما إذا أجاز الأول وعليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى
 لأن الموكل إذا لم يقل لوكيله ما صنعت من شيء فهو جازم بين الثاني ووكيله
 أو كان بمنزلة المفضل فلا يجوز عقده إلا بإجازة المالك انتهى **قوله**
 الرابعة عشر سكوت البائع **قوله** هذا الذي ذكره في البيع الصحيح خلافا
 لظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يكون سكوتة إذا ناله بالقبض قال في
 غايه البيان وقال في شرح الطحاوي أيضا ولو باع ببيع جازي بمن حال
 قبض المشتري لم يبيع محض من البائع وسكت البائع لا يكون إذا ناله بالقبض
 ولم إذا استردده في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يكون
 إذا ناله من قبض قبضه ساعيا لعقد الفاسد انتهى **قوله** السادس عشر
 سكوت المولى **قوله** أي في غير هذا البيع إجماع هذا البيع يكون ما دون فيه
 والفرق فيه أنه يصير ما دون في غير هذا وأما في هذا لا يجوز أنه انما لم يجز ذلك
 النقص في سكوت المولى إنما تصرف في ذلك المصالح الذي باع يقع على طرف الوكيل

والوكيل

والوكيل لا يثبتما السكوت لكن يقتضيان في الأنواع كلها لا هذا أما إذا
 راي المولى بعد المصالح يشترى شيئا بالخبر أو بالخبر فسكت يصير العبد
 ما دون في التجارة وإن كان لا يصح هذا الشرا كذاها هنا انتهى **قوله** البر
 والعشر من سكوتة عند الخ **قوله** صحيح في الحائنة أنه تستمع دعوة المرأة والمحقق
 أنه لم يكن له رأي يفتي بأعمال تستمع فقال رجل باع عقارا وسلم وامرأته أو ولده
 أو بعض أقاربه حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى غايي المشتري من كان حاضرا وقت
 البيع أن العقار كان له اختلفا المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخهم قد
 رحمهم الله تعالى لا تستمع دعواه وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى تستمع فينظر
 المفتي في ذلك إن كان رايه أنه لا تستمع هذه الدعوى وافق به كان حسنا سدا
 لباب التزوير وإن لم يكن له رأي في ذلك يفتي بقوله مشايخنا رحمهم الله تعالى
 انتهى وذكر في موضع آخر إذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهو ساكتة
 وأدعت بعد ذلك أنه لها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم
 لا تستمع دعواها والمعجم أنها تستمع انتهى وفي البرازية باع شيئا وزوجته
 أو بعض أقاربه حاضر وهو ساكت ثم ادعى لا تستمع واختلف القاضى رحمه
 الله تعالى في فتاويه ما فيها تستمع في الزوجة لا في غيرها واختلفا رامة خوارزم
 رحمهم الله تعالى ما ذكرناه بخلاف الأجنبي فان سكوتة وقت البيع والتسليم
 ولو جاز لا يكون بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
 فيه ذريعا وبما حيث سقط دعواه على ما عليه الفتوى فظاهر إطلاق الفاسد
 انتهى **قوله** وخبر عن هذه المسئلة والقاعدة مساييل كثيرة الخ **قوله**
 ردت على ذلك مسئلة السكوت والإجارة فنقول أو رضي ومن وزعم قال
 الطحاوي لا أرضى بالمسمى وإنما أرضى بكذا فسكت لزومه المسمى وما لو قال لسا
 داره أسكنه بكذا أو لافا تنقل فسكن لزومه المسمى ذكره المؤلف رحمه الله تعالى
 فيما يأتي في النوايد وزدت سكوت المولى في قول دلالة انتهى قال المحقق رحمه
 الله تعالى في الشرح سكوتة عند وضعه بين يديه فانه فنقول دلالة انتهى **قوله**
 الثاني لو صدي في ثوبه وعند الخ **قوله** ذكر في السراج الوهاج أنه يجوز
 صلته فقال ولوان رجلا صاب وفي ظنه أن علي ثوبه أكثر من قدمي لدرهم
 فصلي ثم ظهر أنها أقل ولم تكن فان صلته جازية انتهى **قلت** وهذا

بعض

كن

اول ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى لموافقته للقاعدة المذكورة انتهى **قوله**
 ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر الخ **قوله** لم يستثن المص رحمه الله تعالى من هذه
 القاعدة شيئا وهذا مستثني منها اربع مسائل الاولى لو قال لامرأة انت طالق
 واحدة ان شئت فقل انت شئت نصف واحدة لا تطاق قاله قاضي خان رحمه الله
 تعالى ومقتضى القاعدة ان تطلق لان ذكر نصف الطلقة ذكرها كلها فمما
 ما خرجت عنها الثانية لو قال انت طالق نصف واحدة تطلق واحدة عاب
 الصحيح قال في الجوهر وان قال نصف واحدة وقع شتان عند ابي يوسف
 رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى واحدة وهو الصحيح كذا في الكرخي
 الثالثة لو قال لله تعالى عليا اصابني ركعة لا يلزمه شي في قوله اي كيفية
 رحمه الله تعالى وهو المختار كما في الواقعات وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 يلزمه ركعتان عاب قوله محمد رحمه الله تعالى ويرجح في الخلاصة قوله ابي يوسف
 فيكون هذا هو المعتمد كما هو الاصل قال في الخلاصة ولو قال لله تعالى اصابني
 ركعة يلزمه ركعتان ولو قال ثلاث ركعات يلزمه اربع ركعات ولو قال
 نصف ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار
 وقال في الواقعات اذا قال لله تعالى عليا اصابني ركعة يلزمه ركعتان
 لان الشفع في كونه صلاة عبادة لا يتجزى فذكر بعض ما لا يتجزى كذكر الخ
 وكذا اذا قال لله تعالى عليا اصابني ركعة يلزمه ركعتان وكذا لو قال عاب
 لنصف ركعة يلزمه ركعة تامة وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ما عاب
 فله محمد رحمه الله تعالى لا شيء عليه هو المختار انتهى **قلت** تقول ابي يوسف
 رحمه الله تعالى ينبغي ان يكون هو المعتمد لموافقته للقاعدة المذكورة والله
 سبحانه اعلم الراية لو قال لله عاب يوم نصف يوم لا يصح بخلاف نصف
 ركعة حيث يصح عند محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر قلت وزدت خامسة
 وهي لو اضيف النكاح الى نصف المرأة ففيها نقض للنكاح وروايات بالصحيح
 انه لا ينفق كل في الثانية وستنكح عليه والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت**
 وما ذكره من ان لا يتجزى كذكر الخ هذا في جانب الايقاع واما في جانب
 الاستثنا فلا عاب المعتمد وكلام المص رحمه الله تعالى ظاهر انه لا فرق بينها
 وهو ما عن ابي يوسف رحمه الله تعالى والفرق بينهما على قول محمد رحمه الله

تعالى وهو المعتمد المختار كما سنده فذكره فكان عابا لمؤلف رحمه الله تعالى ان يبيحه
 عاب هذا والله اعلم قال في الفتاوى في الظهيرية لو قال انت طالق ثلاثا لا نصف
 تطليقة فيلزم عند ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقع شتان لان التطليقة
 كما لا يتجزى في الايقاع لا يتجزى في الاستثنا فله قال الا واحدة وعن محمد
 رحمه الله تعالى يقع الثلاث لان النصف من الطلاق لا يتجزى في الايقاع
 ولا في الاستثنا ولو قال انت طالق تطليقة لا نصفها يقع واحدة وهذه
 اشارة الى قول محمد رحمه الله تعالى انتهى **قلت** والمعتمد قول محمد رحمه
 الله تعالى قال المص رحمه الله تعالى في الشرح لو قال انت طالق ثلاثا لا
 نصف واحدة لا يصح الاستثنا ويقع الطلاق ثلاثا انتهى وفي فتاوى قاضي
 خان رحمه الله تعالى لو قال الرجل لامرأته انت طالق ثلاثا لا نصفها يقع
 شتان ولو قال الا انصا فمن يقع الثلاث انتهى **قوله** وذكر ان الكلام
 ان الفتوى الخ **قوله** وكذا ابن الملك في شرح المجموع والصحيح وظاهر
 المذهب انه يستحق العزل ولا يعزل وقد متنا الكلام عليها ثم يخرج الى
 الفرق بين مسئلة القضا المذكورة عاب قوله هو لا المشايخ رحمهم الله تعالى
 وبين الامامة والامارة لما ان الامام او الامير اذا كان عدلا وقت التقليد
 ثم فسق لا يخرج عن الامامة والامارة والفرق ان مبيحا لامارة عاب
 السلفنة والقهر والغلبة الاثر بيان من الامر من فزعلب وجاز فاجاز
 احكامه والصحاب رضوا لله تعالى عنهم ثقله والاعمال منه وصلوا خلفه
 وامام مبيحا القضا عاب الامانة والعدالة فاذا بطلت العدالة بطل القضا
 ضرورة واليه هذا اشار في ذخيرة النبي كذا في النهاية **قوله** الاول يجوز
 القضا بعينه فيما لقضا الخ **قوله** اطلاقه في الحد ود غير مقاسب لحدود
 حد القذف تخمها والحكم بخلاف ما ذكره لان يقال انه ذكر الحد ود مطلقا
 وهو يصر فابا لكامل وهو الحد ود الحاصلة لله تعالى فلا يرد حد القذف
 لان فيه حفا للبعد وهل لعاب فيه حق الله او حق العبد فيه اختلاف
 واختلاف نصحيح والمقاضي يقتضي بعينه في حد القذف كما في البرازة وغير
قوله الخامسة الاقنا بنصين الساع الخ **قوله** فيده الشيخ سراج
 الدين قاري الهداية بما اذا كان عادة النظام ان من رفع اليه ونعاون عنه

ع

وا

ها

فيه ان يأخذ منه ما لا مصادرة بضم السين في هذه الصورة ما اخذ المظالم
 فقد هو الحق في افتقار من المتأخرين من علماءنا رحمهم الله تعالى انتهى وزاد في
 السراجية ان تكون السعاية بغير حق من كل وجه وعلى الفتوى وقيد في الحاشية
 بان لا تكون محسوبة ولا منتظمة والى هذا الاشارة بقوله في السراجية بغير حق
 من كل وجه والله اعلم **قوله** قال ابو سفيان الخ **اقول** هذا قول محمد
 رحمه الله تعالى وهو الاستغسان قال في الجوهرية واذا اختلف الاول والخاف
 فقال هو الذي اسفد بنفسه قال في قول الخاف استغسانا وفي الجند
 وهذا قول محمد رحمه الله تعالى **قوله** وقطع جبل القنديل **قوله**
 جعل المص رحمه الله تعالى مسيلة قطع جبل القنديل على الخلاف غير ظاهر
 بل هو اتفاقه قال في الخلاصة وجميعوا انه لو سق الزرق فسال الدهن والد
 سائل او قطع الجبل حتى تلفا القنديل بضم النون وفي الخلاصة وان حار رباط
 زرق او شفه وفيه شيء ما يع فسال ما فيه او قطع جبل القنديل حتى تلف
 القنديل بضم النون وفي العلامة وان حار رباط زرق بضم النون اتفاقا انتهى
قلت وما نقله المص رحمه الله تعالى من الخلاف في هذه المسئلة لم اراه غير ان
 لغيره والله اعلم **قوله** وذلك انقل بالارض الخ **اقول** ظاهره ان هذه الاشياء
 تظهر حقيقة حتى لو عادها المالا تعود بخسة وهو لذي على القول الصحيح
 وقيل ان الخاسة لم تزل وانما قلت فكون طهارتها حكمية وصحة بعضهم **قلت**
 والاولا وبها يفيد اطلاق اصحاب المتن الظاهرة في الكل ولا بأس بسوق
 كلامهم فذكر في قول قال لبرازي رحمه الله تعالى في الجامع جف الارض الخمس
 وفرك الثوب من الخبز وحدث الخمس من الخف ثم اصاب هو الى المختار انه لا ينجس
 انتهى وفي الجوهرية في مسئلة الخف اذا دل من قال لا يطهر حقيقة وانما قول
 عنه معظم الخاسة وهذا لو عاوده الما بعد وحدث الخمس انما هو الصحيح وكذا اذا وقع
 في ما ينجسه والى هذا القول ذهب الشيخ وصاحب الوجيز رحمه الله تعالى وبهم
 من قال بظهارته وهو احتيا لا سيما بوجه الله تعالى انتهى وفي الخلاصة الارض
 اذا اصابتهما الخاسة وذهب وبسبب وذهب ثراها نظير الاجر المفسر في
 الدار اذا نجتس بالما الخمس وذهب اثره بظهارتها وفي الارض اذا جفت طهرت
 سواء كان في الارض حشيش لا ين او لم يكن وفي الشجر اذا اصابها المطر تطهر

ايضا

كتاب الطهارة

ايضا وان لم يصيب ما اختلفوا في الشجر مادام قابلا على الارض والمختار انه
 يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يظهر الا بالفضل انتهى ثم قال فلو اصابها ما
 فيه روايات والمختار انها تعود بخسة والمخي اذا فرك عن الثوب وذهب
 اثره فاصابه ما اختلفوا فيه روايات والمختار انه لا يعود بخسا وفي الخبر
 في الثوب اذا اصابه ما ينجس وكذا الخف اذا حرك ثم اصابه ما وكذا الارض
 على الروايات المشهورة انتهى وقال المص رحمه الله تعالى ايضا ثم اعلم ان
 ما حكم بظهارته بظهارته لما يقع اذا اصابه ما هل يعود بخسا فذكر
 الشارح الرئيح رحمه الله تعالى ان فيها روايتين وانما ظاهرهما ان الخاسة
 تعود بنا على ان الخاسة قلت ولم تزل وحالي خمس مسائل ان المخي اذا
 فرك والخف اذا دلت والارض اذا جفت مع ذهاب الاثر وجعل المبيته اذ اربع
 دباغ حكيم بالفتري والتشميس والبير اذا غار ما وها وذا اختلف الفقهاء
 في بعضها ولا بأس بسوق عباراتهم فاما مسئلة المخي فقال قاضي خان رحمه
 الله تعالى في فتاواه المص رحمه الله تعالى يعود بخسا وفي الخلاصة المختار انه لا يعود بخسا
 واما مسئلة الخف فقال في الخلاصة هو كالمخي في الثوب يعني المختار عدم عود
 الخاسة **قوله** فلو نقل المص رحمه الله تعالى كلام البرازي فكان اول واظهر
 كما نقلناه انقا والله سبحانه وتعالى اعلم واما مسئلة الارض فقال قاضي
 خان رحمه الله تعالى في فتاواه المص رحمه الله تعالى يعود بخسة وفي المختار الصحيح
 عدم عود الخاسة انتهى **قلت** الذي في فتاوي قاضي خان رحمه الله تعالى
 انما هو عدم عود الخاسة في الصحيح فهو متوافقا في المختار ونص عبارته
 والارض اذا اصابتهما الخاسة نجفت وذهب ثراها ثم اصابها الما بعد ذلك الصحيح
 انما لا تعود بخسة وكذا لو جفت الارض وذهب اثر الخاسة ثم رش عليها الما
 وجلس عليها لا بأس به واما مسئلة جلد الميتة اذا دبح واصابه الما فاذا اشار
 انما على الروايتين **قلت** لم يذكر فيها نصا صريحا وكما لم يره وقال في جامع
 المضمرات والمشكلات في النصاب روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في جلد
 الميتة اذا يمس بالشعر ان تراب صار دباغ حكيم ولو وقع في الما لا يفسده
 تراهم الروايتين انتهى قال المص رحمه الله تعالى في المحيط الارض اذا اصابتهما
 الخاسة فيلست وذهب ثراها ثم اصابها الما والمخي واحد والمخي اذا فرك

اعلم المتصفح

في كتاب
الحيات
التي
فيها
الحياة
والحيات
التي
فيها
الحياة

والخف اذا دلك والحب اذا غار ما وهما ثم عاد فيه روايات في رواية يعبد بخس
وهو الاصح انتهى والحاصل ان الصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسئلة منها اكثر
فلا ويراعى اعتبارا لطهارة في كل كما يفيد اطلاق اصحاب الثوب رحمهم الله تعالى
حيث صرحوا بالطهارة في الكل وملاقة الماء الطاهر للمطهر لا يوجب التخييس
وقد اختاره في فتح القدير **قوله** الثوب يطهر بالفرك فيه اشارة
ان البدن اذا اصابه من لا يطهر بالفرك وهو رواية وظاهر الرواية ان
البدن يطهر منه بالفرك كما ثوب للبلوي وعدم الطهارة رواية عن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى لوطيته كذا في شرح الجمع وظاهره انه لا فرق بين من الرجل
والمرأة وهو الصحيح كافي الحاشية وقال لم رحمه الله تعالى في الشرح واطلق
في الثوب فمثل الخريد والغسيل يطهر كل منهما بالفرك وفيه في غاية ابي
يكون الثوب غسلا اخترازا عن الخريد فانه لا يطهر بالفرك ولم اراه فيما عند
من الكتب لغيرة وهو بعيد كما لا يخفى انتهى واما مسئلة ما لو سبقه بول
فتدق من الكلام عليها فلا يفيد والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الخراء
يفصل من الحي كما لا **قوله** ما ذكره رحمه الله تعالى هو المعتقد فقد
قال في الترخاينة وفي العيون عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قطع رجل
اذنه او قلع سنه واعاد ذلك الرمكة فوضي مع ذلك او ضاى واذنه
المقطوعة او سنه المقلوع تركه فصلا نه تامة وانما كان اكثر من قدر
الدرهم ووقفا وي الخلاصة وفي ظاهر الرواية وفي العتاسه وهو المختار
انتهى **فان قلت** ان الحي في ظاهر كلامه ظاهره يشمل الحي صورة لاحكام
والحكم فيه انه ظاهره لاجل اكله من حيوان ما كوله **قلت** لا يشمل لان الحي
في كلامه مطلق ينصرف الى كامل والحي لكا مل هو الحي صورة وحكم لا الحي
صورة لاحكام وبه صرح علماء ونا رحمه الله تعالى في كتاب الصيد قال الشيخ
فخر الدين رحمه الله تعالى في شرح التتروا في صيد فاكل منه عضوا
اي قطع فاكل الصيد لا العضو لما قوله صاحي الله عليه وسلم ما قطع من يمينه
وهو حية فهو حية رواه ابن ماجه رحمه الله تعالى ذكر الحي مطلقا فينصرف
الى الحي حقيقة وحكم والعضوا المبان منه هذه الصفة لان المبان منه حي
لقيام الحياة فيه وكذا حكم لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة ولهم ائتمروا

هذه

هذا المقدر من الحياة حتى لو وقع في الماء وفيه قدر هذا من الحياة يحرم بخلاف
ما اذا انزل في كاه اختياره لان المبان منه ميت حكما لا نرى انه لو وقع في هذه الحيا
في الماء او نزل في الجبل لا يحرم لان موته قد حصل بالابانة حكم فلا يضاه
الحي غيره من الحي حقيقة وحكم لا يحل والمبان من الحي صورة لاحكام بان يبقى في
المبان منه حياة بقدر ما يكون في المذبح فانه حي صورة لاحكام بدليل ما دللنا
من الاحكام من انه لا يوشرفه وقوعه في هذه الحالة وكذا يحل في هذه الحالة
وان كان يكره لما فيها من زيادة الالم بقطع لحمه ولا كذلك المبان منه بالاصطفا
لانه حي حقيقة وحكم حتى لا يثبت له شيء من هذه الاحكام انتهى وقال في غاية
البيان قال ابو الحسن المرحوم رحمه الله تعالى في مختصره روي عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال ما بان من الحي فهو ميتة ولا اعلم لاحد من هذا العلم
خلافها فان رجلا لو قطع من الميتة شاة قطعة او من فخذها انه لا يحل اكل
ذلك قالوا لقد روي رحمه الله تعالى في شرحه وهذا امر كانت تفعل الحيا
كما لو يقطعون قطعة من الميتة الشاة ومن سقام البعير فياكلونها فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ما بان من الحي فهو ميتة فذلك دل على تحريمه
لان الميتة حرام والتحقيق في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحي
المطلق والمطلق ينصرف الى كامل والحي المطلق هو الحي صورة وحكم
واما الحي صورة لاحكام فليس بحي كامل لانه حي من وجه دون وجه فصا ربه
الاصلي فاما ان المبان من الحي وهو حي صورة وحكم احرام اما المبان من
الحي وهو حي صورة لقيام الحياة فيه لكنه ليس بحي حكما لانه لا يتوهم
سلامته بعد القطع فانه بيا انه اذا قطع راس الصيد او اكثر الصيد ونصف
الرأس او قطعة نصفين او قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤول الى المبان
والحيات منه جميعا لانه لا يتوهم سلامته الصيد بعد مثل هذا القطع وكان
ذلك مبنا من الحي صورة لاحكام ولهذا وقع في الماء او نزل في الجبل لم يحرم
في هذه الحالة واذا قطع فخذ الصيد او بطن او رجله او الثلث مما يلي الفخذ
او قطع اقل من نصف الرأس يحرم المبان لانه مبنا من حي صورة وحكم لانه
يتوهم سلامته المبان منه بعد مثل هذا القطع ولهذا وقع في الماء او نزل في
من الجبل يحرم فصارت تفسير الحديث ما ابي من الحي صورة وحكم في يوميت لا يحل

نه

هـ

د

عليه

ر

انتهى **قوله** الرجاجة اذا دعت الخ **اقول** في قطع القدير ولو القيت د حاحد
 حال الغلبات في الما قبل ان يمشق بطنها المتفقا لربيش قبل الغسل لانظير ابا
 يكن على قولنا ان يكون رحمه الله تعالى جيب ان نظير هادي قانون ما تقدم في الحكم
 قلت والله اعلم وهو مغلل بنشر بها الجاسنة المتخللة بواسطة الغلبات
 ولهذا استمررت الحكم التسميط بمصر بخس لا يطرر لكن العلة المذكورة لا تثبت
 حتى فصل الما الرجاجة الغلبات او يكت فيه الحكم بعد ذلك زمانا يقع في مثل النشر
 والدخول في باطن الحكم وكذا من الامر غير متحقق في السميطة الواقع حيث
 لا يصل الما الرجاجة الغلبات ولا يترك فيه الامتداد ما يصل الحرارة الى راسه سطح
 الجلد فتخل مسام السميطة عن الصوف بل ذلك الترك يمنع من وجوده فتقلاع
 الشعر فالاولى ان السميطة يطهر بالغسل لتفليس سطح الجلد بذلك الما فانهم لا
 يكترمون عن عين الخس وقد قال شرف الامامة المولى رحمه الله تعالى هذا في
 الرجاجة والكرش والسميطة مثلها انتهى **قوله** فيصيح اقتدا الرجل بالخصي
 الخ **اقول** هذا هو الصحيح لان نبية الامامة في حق الرجل ليست بشرط
 حتى لو نوبى ان لا يوم فلانا نجافلان واقتردي به جاز ولا عبرة للنبية قال
 ابو جعفر الكبير والكرش رحمه الله تعالى بانه لا بد من النبوة لانه يلزمه الضمان
 فلا يلزمه الا بالنبوة كما في النسب او الصحيح هو الاول وقد مر الكلام على ذلك
قوله او خلا في الصحرا يسبح الخ **اقول** هذا هو المقتضى به كما في التجنيس
 والمريد في قوله في الصحرا اشارة الى ان الخلا الذي يسبح صعب في البيت
 لا يصح صحة الاقتدا وهو المعتمد قال في قبينة الفتاوى في علامة على صلي جاعة
 في خان القاضيا والخان المسبل والباب مغلق يجوز الاقتدا بالامام فيه وان لم
 تنقل الصوف وهو جواب القاضى الحكيم بخاري لو لا يجوز حج قبل المسافة المذكورة
 تمنع الاقتدا في الصحرا تمنعه في البيت والاصح انه يجوز في البيت لا المسجد وهو يوجب
 جواب عن الثاني وفي جواب الفتاوى يسئل قاضي خان عن الدار الها حكم المسجد
 او حكم الصحرا في اتخاذ المكان واخذ لافه قالوا اختلفوا فيه بعضهم قالوا في سنتين
 ذراعا في سنتين ذراعا بذراع الشاميات فهي كبيرة والاف صغيرة وبعضهم قالوا
 ان كانت اربعين ذراعا في ربيع ذراعا كبيرة والاف صغيرة وهذا هو المختار
 انتهى **قوله** ولو كان المرفق او حرم الخ **اقول** المعتمد في المذهب غير هذا الاصح

كتاب الصلاة

وقد مر

وقد مر الكلام على هذه المسئلة فارحم الله والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 واختلفوا في مديريات قام الخ **اقول** هذا الذي ذكره المص رحمه الله تعالى اخذه
 من الفقيه حيث قال فيها بعامة شير مديريه لوصلي قاعدا امكنه سنا لقلة
 ولو صلي قاعدا بعامة لا يصح انه بفعله مست قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى
 انه لو قام لم يزد على قوله الحمد لله رب العالمين وان فقد قدر على الفاعلة
 والسورة فحدها فربما يس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الاقايما وقا
 محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الاقايما لانه لا يصح فرض القراءة انتهى **قوله**
 ولا يجوز الاقتدا بالشافعي في الوتر الخ **اقول** الصحيح هو الجواز ان لم يسلم
 على راس الركعتين وان سلم فلا ومعنى الجواز لغة الصحة لا الخلق قال الشيخ
 تحر الدين رحمه الله تعالى في شرح قول الكنتروينهم الموت فاست الوتر لا يفقد
 ودلت المسئلة على جواز الاقتدا بالشافعية اذا كانت بخلاف موضع الخلاف
 بان كان يجزى لو ضومس المجامعة والفصد ويعمل ثوبه من المني ولا يكون
 شاك في ايمانه بان شاء الله تعالى ولا مستحرفا عن القبلة ولا يقطع وتره
 بالسلام هو الصحيح وان كرا بوبكر الرازي رحمه الله تعالى اقتدي الخضر عن
 يسلم على ركعتين في الوتر يجوز وبصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج
 بسلامه عنده لانه مجتهد فيه كالقندي بالامام الراعي فعلى مقتضى الجواز
 اذ صحت الصلاة على زعم الامام وان لم يصح على زعم المقتدي وقيل اذا سلم
 الامام على راس الركعتين قام المقتدي واتم الوتر وحده وقال صاحب الارشاد
 رحمه الله تعالى لا يجوز الاقتدا بالشافعية في الوتر باجماع اصحابنا لانه اقتدا
 المفترض بالمستقل لا بالعقائد الوجوب ليس بواجب على الخفي ولو علم به
 المقتدي من الامام ما يفيد الصلاة على زعم الامام كتمس المرأة والذكر
 وما اشبه ذلك والامام لا يدري بذلك يجوز صلاته على قولنا لا يتركه قال
 بعضهم لا يجوز يسلم المحدث وان رحمه الله تعالى لان الامام يدرك بطلان
 هذه الصلاة فتصل صلاة المقتدي بمجاء وجه الاول وهو الاصح ان المقتدي
 يركي جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها
 انتهى **قوله** القرائن يخرج عن الخ **اقول** هذا هو الصحيح الروايات عن
 قال في خلاصة الفتاوى ويخرج من صلاة اية تامة وما دونه لا يخرج هو

الصحيح وهذا اذا قرأ على قصد قراءة القرآن ما لو قرأ على قصد الشا والقسا
 امر لا يمنع في صحيح الروايات انتهى **قلت** ما صحيح من الجواز في بادون الالية
 لسببه الزا لغيري رحمه الله تعالى لا اكثر لكن الكرخ رحمه الله تعالى قال بالمنع
 في الالية وما دونها وصححه في التخييس وقاض خان في شرح الجامع الصغير
 والواو الحى وصاحب البدايع والتبيين رحمهم الله تعالى في المصنعات وغير ذلك
 من كتب المذهب كانت معتمدة في هذه المسألة ونحوها **قوله** القراءة في الحمام
 جبر الخ **اقول** هكذا في خلاصة الفتاوى والبرازية وغيرهما وقيل في المنطق
 بما اذا كان الموضع طائفا بالعمارة مستورة ونحو عبارته في كتاب الصلاة
 قراءة القرآن في الحمام بصوت رفيع بكرة وبصوت خفي لا بكرة ولا بكرة التشبيح
 وان رفع صوته ثم قال بعد ورقة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه كره قراءة
 القرآن في المخرج والحمام وكذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى
 لا بأس بقراءة القرآن في الحمام وعليه الفتوى ان كان الموضع طائفا بالعمارة
 مستورة انتهى **قلت** والمراد بالجهر ان يسمع غيره لان نفسه فقط قال في
 الصغير فيه القراءة في الحمام بحيث لا يسمع غيره وهو المختار انتهى **قلت**
 ووقع اختلاف واختلاف ترجيح في جهر الجهر والاختلاف في القراءة وفي كل حكم يتعلق
 بالنطق كالاستسمية على الذبيحة وجوب السجدة بالثلاثة والعتاف والطلافة
 والاستثناء قال المص رحمه الله تعالى في الشرح ولم يبين المص رحمه الله تعالى
 جهر الجهر والاختلاف مع اختلاف النصيحة فذهب الكرخ رحمه الله تعالى
 الى ان في الجهر ان يسمع نفسه وادنى المخافة تصحيح الحروف وفي البدايع
 وما قاله الكرخ رحمه الله تعالى في نفسه وأصح في كتاب الصلاة لمحمد رحمه الله
 تعالى في شارة اليه فانه قال ان شأنا قرأوا سمع نفسه انتهى وأكثر المشايخ رحمهم
 الله تعالى على ان الصحيح ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه
 وهو قولنا المذهب واني رحمه الله تعالى وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلافة
 والعتاف والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف وفي
 الخلاصة الامام اذا قرأ في سجدة المخافة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون
 جهر الجهر ان يسمع الكل انتهى **قوله** والوقف **اقول** قال في البرازية لا يجوز
 صرف الفارة الى اليد والظفار والقبلة وحزب الصبيد وعشر الارض وغلة الوقف

يسمع

ال

الى بني هاشم انتهى وهو بخلاف ما هنا انتهى **قلت** ويمكن التوفيق بينهما بان
 كلام المص رحمه الله تعالى على ما اذا شرط له الواقف فيجوز وصاحب البرازية يقول
 على ما اذا لم يشترط الواقف لهم لا يجوز وقد رتب ذلك بعينه في الجوهرة حيث قال
 ولذا يجوز من صدقة الاوقف اليهم اذا سماهم الواقف في الوقف لانها ليست بعتا
 اذا لم يبتع بها فمضروا ما اذا لم يسمهم الواقف ولا يجوز لانه اذا سماهم كما حكم ذلك
 حكم التطوع بدلالة انه يجوز لواقف ان يشترطه فلا غيبا فكذا بنى هاشم كذا في الكرخ
 واما اذا اطلق لم يجز لانها تكون صدقة واجبة **قلت** وهذا بناء على القول بجواز الوقف
 على اقربا الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الرأى المعتمد في المذهب اما على ما
 فمقابلته فلا قال في التترخاينه وذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرح
 كتاب الوقف ان الوقف على اقربا الرسول صلى الله عليه وسلم جائز وان كانت
 الصدقة لا تدخل لهم وفي القباينة وهو المختار انتهى **قلت** وفي البحر في حرم
 الامام السر خصي رحمه الله تعالى من كتاب الكائنات وتكلم الناس في حق صاحب
 الانبياء عليهم وعلى بنينا افضل الصلاة والسلام تدخل لهم الصدقة ام لا فمنهم
 من كان يقول ما كان يحل اخذ الصدقة لساير الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 ايضا وكانت تدخل لقرايائهم ثم اذا الله تعالى بكرم بنينا صلى الله عليه وسلم بان حرم
 الصدقة على قرايئته اظها بالفضيلة عليه الصلاة والسلام وقيل بل كانت الصدقة
 تدخل لساير الانبياء عليهم وعلى بنينا افضل الصلاة والسلام وهذه خصوصية
 لينا صلى الله عليه وسلم انتهى وذكر فائدة جلية والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله دين العباد ما نفع من الخ **اقول** دين العباد ما نفع من وجوب الزكاة كذا
 في البرازية والحاصل ان دين له مطالب من العباد سواء كان لله تعالى كالزكاة
 والعشر والخراج او للعباد كالثمن والاجرة ونفقة الخراج وما لا مطالب له كالمندور
 والنفارة والحق لا يمنع انتهى **قلت** فلو قال المص رحمه الله تعالى وكذا دين له مطالب
 من العباد ما نفع من وجوبه بالكان او لم يسم له القسمين كالانجفي والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** انفق على قاريه بنية الزكاة الخ **اقول** ما ذكره المص رحمه الله
 تعالى اخذه من التمهيد قال في المصنعات نقل عنه ولوا نفق على قاريه بنية الزكاة
 جاز الا اذا حكم بنفقة من انتهى **قلت** وفي جامع البرازية فنفي عليه بنفقة ذوي
 رحمه المحرم فكساه واطعمه ينوي بالزكاة صحت عند الثاني رحمه الله تعالى وفي الخاتمة

دين العباد ما نفع
 من وجوب
 الزكاة

رجل له اخ قصير لقا صبي عليه بنفقة ونساءه واطعمه بنوك الزكاة جهازا في كسوة
 ولا يجوز في الاطعام وقولنا ابي يوسف رحمه الله تعالى في الاطعام ظاهر الرواية انتهى
 وفي شرح منظومة ابن وهبان للشيخ عبد البر بن الشحنة رحمه الله تعالى بعد
 ان نقل كلام الحائفة وفي الزخيرة اذا قام الرجل بعول يتجمل بكسوة ويضعه ويره
 مع يده ويحبس ما ياكل عنده وينوي من زكاة المال لا شاة ان الكسوة تجوز بطريق
 القيمة لان ما هو الزكاة وهو التملك يتحقق فيما **قلت** وفي المختار وعليه الفتوى
 والله سبحانه وتعالى اعلم واما الطعام فمما يكره اليه يجوز بطريق القيمة ايضا فكذا
 وما ياكل معه بطريق الاباحة والتمكين تعالى قولنا ابي يوسف رحمه الله تعالى
 لا يجوز ذلك قولنا ابي يوسف رحمه الله تعالى في نوادر رخصته رحمه الله تعالى قال
 في الزيادة في حق وجبت عليه الزكاة ما شترى فيها ما ودعي المساكين وعذا هم
 وعشا لهم لم يجز ذلك من الزكاة ولم يجز خلافه قال ابو عبد الله الجرجاني
 رحمه الله تعالى عن يري ان قولنا محمد بن احمد بن يحيى واما في قولنا ابي حنيفة وان يركب
 رحمه الله تعالى يجوز كانه فاس الزكاة في صدقة الفطر فان الاطعام جائز فيما
 عندهما رحمه الله تعالى **قلت** ونقد امشكلا لا شترى اطعمهم التملك في الزكاة كما قال
 في الكسوة في الزكاة وهي تملك المال من فقير مقام غيرها شترى فقطع المنفعة
 عن المملك من كل وجه منه تعالى انتهى فيترجح بهذا عدم الاجزاء في صورة الاباحة
 كما هو ظاهر رواية سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وكذا صدر ما بان الفتوى عليه في
 المضمرات فقال في المختار قالنا ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز من الزكاة تسوة
 البنيان واطعامه وان كان فرعا له وقال محمد بن احمد رحمه الله تعالى لا يجوز في الاطعام
 ويجوز في الكسوة وعليه الفتوى **قلت** كان هو المصنف لما وافقته لسمعون والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وصدقة الفطر اقول هذا هو الراجح وهذا
 اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى وجزم به قال في المضمرات وان اخروها عن يوم
 الفطر لم ينسقط عنهم وكان عليهم اخراجها وقال الحسن بن زياد تسقط بعض
 يوم الاصح ما قلنا لان هذه صدقة مالية لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء
 وان طالت هذه الزكاة بخلاف الاصححة لانها تكون قربة في زمان مخصوص
 واما التصديق بالمال فهو قربة في الا سائر اجمع **قلت** ومراذه بالزكاة المشبه
 بما دام باقيا والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** او واجبا على المصنف اقول

هذا

كتاب
المصنف

لم يبين

لم يبين المصنف رحمه الله تعالى انه هل يقع عن ذلك الواجب او لا للاختلاف والمعتد
 انه في ذلك يقع عن ذلك الواجب قال الشيخ محمد بن احمد رحمه الله تعالى في شرح
 قوله الكسوة لا يصام يوم الفطر الا تطوعا والثاني ان بنوي واجبا اخر وهم
 مكروه ايضا لما روينا الا انه دون الاول في الكسوة ثم ان ظمرا منه من رمضان
 يجزى لوجود اصل القيمة على ما بينا وان ظمرا منه من شعبان فقد قيل انه يكون
 تطوعا لانه منهي عنه فلا ينادي به انكامل من الواجب وقيل يجزى عن الذي
 نواه وهو الاصح لان المصنف عنه انما هو المتقدم بمصوم رمضان على ما بيناه
 بخلاف مصوم يوم العيد لان النبي لا جل ترك اجابة الدعوة وهو يرازم كل صوم
 وادكر الله تعالى صورة النبي لا غير وقد بينا ان المراد به التطوع انتهى **قوله**
 اذا ادعاه واحد من اخوانه الى **قوله** اخلفا المشايخ رحمه الله تعالى وان القضا
 هل يجب عذرها او قيل نعم وقيل لا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده الا اذا كانت
 في عدم الفطر عتوق لاحد الوالد بن لا غيرها حتى لو حلف عليه رجل بالطلاق
 الثلاث ليضطره وقيل ان كان صاحب الطعام يرضى بغيره حضوره وان لم
 ياكل لا يباح الفطر وان كان ينادي بذلك يضر كذا في نسخة القدير ولم يصح
 شيئا كما ترك في القناويي الظهيرية والصحيح عن المذهب انه ينظر في
 ذلك ما كان صاحب الدعوة يرضى بغيره حضوره ولا ينادي بتركه الا فطر
 لا يضر وقال شمس الامية الحلواني رحمه الله تعالى احسن ما قيل في هذا
 الباب انه ان كان يثق من نفسه القضا بغيره فعلا لا بد من اخيه المصوم وان
 كان لا يثق من نفسه القضا لا يضر بغيره ان يكون القضا الجواب على هذا
 التفصيل انتهى وفي موضع اخر منها ان كان صاحبها عن قضا بغيره ان يضر
 لان له حكم رمضان انتهى وفي النهاية الاظهر ان الضيافة عذر وفي الجواز
 لو حلف بطلاق امراته ان لم يضر ان نفلا اضطر وان قضا لا والاعتماد على
 انه يضر فيها ولا يحنثه فاذا قلنا بان الضيافة عذر تكون عذرا في حق الضيف
 والمضيف كذا في شرح الوقاية انتهى **قوله** راي صاحبنا ياكل الخ **قوله** ظاهر
 ما في الجوزة انه يجزى مطلقا على المختار حيث قالوا ان راي صاحبنا ياكل الخ
 اصل بسعه ان لا يذكره ان راي غيره قوة محتملة ان ينهم الصيام الى الليل ذكره والا
 فلا والمختار ان يذكره كذا في المواضع ان انتهى **قلت** والمختار والمعتد ما ذكره المصنف

قوة

ية

يا

رحمة الله تعالى قال في المضمرات في أكبر رجل نظر إلى صايم يأكل ناسيا يصل
يسعه ان لا يذكره ان رأي بينه قوة يمكنه ان ينجم الصوم ان لم يزل تكلموا فيه
والمختار انه يذكره ان لا يجزئه حتى يجوز صومه عند الكل وان كان بحال يضعف
بالصوم واذا اكل يتقوى به على سائر الاعمال يصبر بسببه ان لا يجزئه لان ما يفعله
الصايم ليس بمعصية عند اكثر العلماء رحمهم الله تعالى فالكسوف فيه لا يكون
معصية **فرد** رجل اكل ناسيا فقبل له ان ذلك صايم وهو لا يذكر كان عليه
الفقهاء وهو المختار في النصاب رجل اكل ناسيا في شهر رمضان فقبل له ان ذلك
صايم فاكل كذلك وهو لا يذكر الصوم كان عليه القضاء لا كفارة عليه وهو
المختار لان قول الواحد في باب الدبائات حجة في حق القضاء وان الكفارة
استحب **قوله** المسافر يعطي صدقة فطره **الح** **اقول** هذا قول ابي يوسف رحمه
الله تعالى وعنده محمد رحمه الله تعالى يعطى حيث هو وقد اختلف ترجيح
المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة اعني مسئلة صدقة فطره واذا
واعلى زكاة المال والمخير مكانه الذي هو فيه في الروايات كلها وفي صدقة
الفطر مكان الراس المخرج عنه في الصحاح مراعات لا يجاب الحاكم في محل
وجوده كذا في فتح القدير وصح في الحديث انه في صدقة الفطر يودي
حيث هو ولا يعتبر مكان الراس من العبد والولد لان الواجب في ذمة
المولى حتى لو سفلنا لعبد لم تسقط عنه فاختلف الصحاح في تركي فوجب له
الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليه والمنقول معزيا الى الميسر وان
العبرة بمكان من يجب عليه لا بمكان المخرج عنه موافقا للصحاح المحيط به
فكان هو المذهب وهذا اختاره القاضي خان رحمه الله تعالى في منظر عليه
وحكى خلاف في البداية مع محمد رحمه الله تعالى يودي عن عبيده حيث هو
وهو الاصح وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى حيث هم وحكى في شرح مختصر
الشيخ ابي رحمه الله تعالى ان ابا حنيفة مع ابي يوسف رحمه الله تعالى اتى
كذا في الموطأ رحمه الله تعالى في الشرح **قالت** وتأثير ما ذكرناه المذهب عاين
مقابله بان الفتوى عليه قال في المضمرات ادا وجبت عليه صدقة الفطر
بسبب واداه ورفيقه محمد رحمه الله تعالى رجم محل الوجوب وعليه الفتوى
انتهى وفي التبيين وهو الصحيح **مسألة** اختلف في صدقة الفطر يجب على الفور

وعاين لخرافي فقبل نجيب وجوباً حقيقياً في يوم الفطر عينا وقبل نجيب موصفاً
في العهد الزكاة وصح في البداية مع مطلقا بان الامر في ادائها مطلق عن الوقت
فلا يضيئ الا في الضرورة المحقق رحمه الله تعالى بان من قبل المقيدين الوقت
لا مطلقا لقوله عليه الصلاة والسلام ما غنواهم في مثل هذا اليوم عن المسئلة
فبعده قضاء والراجح القول الثاني والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** من طوع
الفطر **الح** **اقول** تقدمنا المسئلة ونقدم كلاما عليها وان الاصح عمل وعدم وجوبها
فان اردته فارجع اليه **قوله** **الح** تطوعا افضل من الصدقة **اقول** هذا هو المختار
وهو الذي قاله ابو حنيفة رحمه الله تعالى حين حج وعرف مشاف الحج وكانا ولا
يقول بافضلية الصدقة فترى في الحج قال البرازي رحمه الله تعالى في الجامع الصد
افضل من الحج كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لكنه لما حج وعرف المشقة
التي في الحج فبين بان الحج افضل ومداه انه لو حج نفلا وانفق انفاقا لم تصدق
بهذه الالف عليا ويجوز ان يكون صدقة لانه يكون فليس افضل
من انفاق الف في سبل الله والمشقة في الحج لما كانت عابدة في المال والبدن جميعا
ففضل في المختار عليا الصدقة انتهى **قلت** وبج في الموازنة ان الصدقة افضل
فقول وسئل ابو جعفر رحمه الله تعالى عن رجل حج مرة فاراد ان يحج مرة اخرى
الحج افضل ام ربا الرباط قال بنا الرباط في الموضع الذي يتوقع به المسحون افضل
قال وروي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يبري الصدقة افضل من الحج
التطوع فراجح وراجح مشقة الناس في طريق الحج فراجح افضل قال وروي
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان الصدقة افضل قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله تعالى وبه نأخذ انتهى وقد صرحوا بان قولهم وبه نأخذ من اللفاظ المعتمد
بها على الاقناع في المضمرات وفي الترخايم المختار ان الصدقة افضل لكن المعتمد
الاول والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** والمقبوض على يوم النكاح **الح** **اقول** يعني
لو قبض جارية غيره ليتزوجها بان مولاها في ملكك في يد يضمن فيعتا صرح به
في الفصول العبادية **قلت** طاهره انه لا فرق بين ان يكون المهر مسمى قاسا عاين
المقبوض على يوم الشرافة يكون مضمونا لا بعد تسمية المهر على ما عليه الفتوى
فيكون المقبوض على يوم النكاح مضمونا اذا كان المهر مسمى لا فلا ولم ار
في المسئلة نقلا عن ابي الفصول يقتضي ان مطلقا الا ان يوجد نقل مرجح

تأني

تأني
النكاح

بخلافه وعليه يحتاج الى الفرق بين المقتضى على سؤم الشرافة لا يضمن
 الا بعد تسمية التمث وكذا المقتضى على سؤم الرهن فانه لا يكون مضمونا
 الا اذا سمي قابله من به وبين المقتضى على سؤم النكاح من انه مضمون
 مطلقا كما هو ظاهر اطلاق المصنف **قلت** وقد ظهر من الفرق بين المقتضى
 على سؤم الشراء والمقتضى على سؤم الرهن وبين المقتضى على سؤم النكاح
 وهو ان المهر مقدس شرعا من حيث هو والمقتدر شرعا مسمى شرعا والمسمى
 شرعا معتبر مطلقا الا ترى انه لو تزوج عليا بكذا لا مهر صح ويجوز
 المثل ولو اشترى بكذا لا ثمن كان باطلا اعتبارا للتمسك الشرعية في المهر
 فلم يكن كذا المقتضى على سؤم النكاح مضمونا سمي المهر والا لانه
 مسمى شرعا فاعتبر ذلك لوجوب الضمان فيما فاقه المقتضى على سؤم
 الشراء والرهن والمقتضى على سؤم النكاح هذا ما ظهر لي وهو من خواص
 هذا الكتاب فاعتنمه والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ولا مهران تزوج به
 عبده **الح** **اقول** هذا هو الصحيح قال في القفاوي لا يبر فيه زوج امته بعد
 كتم مسمى وغاب العبد فاراد المولى ان يجامع امته ليس له ذلك والحيلة فيه
 ان يزوجه عبده رضيعه فارضعت الامه الصغيرة فيجرح ما ان عليا لعبد
 ثم يخل بالمولى وفي وجوب المهر على العبد اختلاف والصحيح انه لا يجب
 لانه لا يدين لوجوب المهر عليه انتهى وقال المولى رحمه الله تعالى فيما ياتي
 تزوجه عبده من امته فالاصح لا مهر عليه وقيل يجب المهر ثم يسقط لان
 وجوبه حق الشروع ومنهم من قال لا يجب وهذا اصح وان كان حق الله تعالى
 فانما يجب للمولى ولو جاز وجوبه للمولى ساعة لجاز وجوبه اكثر من ساعة
 كذا في الولو الجية ولم ار من ذكر مثله لهذا الاختلاف ويمكن ان يقال
 انما يظهر فيما لو تزوج الاب امته ابنة الصغير من عبده فعلى قوله من قال
 يجب ثم يسقط قال بالهبة وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ومن
 قال بعدم الوجوب اصلا قال بعدم ما وهو قولها وقد جزم بعدمها في
 الولو الجية من المادون معللا بان نكاح الامه بغير مهر لعدم وجوبه
 على العبد في كسبه لانه قال المولى رحمه الله تعالى **قلت** وذكر في تناوبي
 قاضي خان رحمه الله تعالى سبالة يمكن ان تظهر فيها ثمة الاختلاف فقال

المولى لا يستوجب مهره ديناه

رجل اشترى عبدا وجازية فزوج الجارية من العبد ثم وجد بها عيبا لا يمكن الرد
 لانه النكاح عيب فيهما فانما اباها قبل لدخول كان له ان يرد بها لان العيب الجاد
 قد زال ولا يقال بان النكاح حرام زالت فقد بقي المهر والمهر زيادة بعد
 منقضية فيمتنع الرد بالعيب لانه نقول اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه
 قال مشي لا يمتنع الشرعي رحمه الله تعالى لا يجب للمهر بهذا العقد لانه لو وجب
 يجب للمولى والمولى لا يستوجب على عبده دينيا قال الشيخ المعروف بخواهر
 رحمه الله تعالى يجب المهر ويستقط من ساعته لا يصنع لشرعي فيكون له ان
 يرد كما لو اشترى جارية فولدت ولدا ثم وجد بها عيبا لا يبره فان مات المولى
 كان له ان يرد الجارية انتهى **شرح** تزوجه عبدا بغير اذن مولاه ثم اذنه
 بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا استحضانا كما في الحضرات **قوله** النكاح يقبل
 الفسخ **الح** **اقول** قد ردت مسألة اخرى تقبل الفسخ فيما بعد النكاح وهو ما يراه
 عند الامام فانه فيمنع القفاوي وهو بعد النكاح قال المهر رحمه الله تعالى في الشرع
 والحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد ما يقتضيه شرعا انتهى **قوله** يكمل
 المهر باربعة **الح** **اقول** وتجاء به ايضا لم يذكره المولى رحمه الله تعالى وهو
 ما اذا اراد بكارتها بحجر ونحوه فان لها كالا للمهر كما هو جوابه بخلاف ما اذا
 اراد بها بدفعه فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول قال المولى رحمه الله تعالى
 في الشرح **قوله** يتحقق النكاح بما اذا **الح** **اقول** يدخل فيه الفرض لدخوله في ملك
 المستقرض يدل عليه جواز بيع المستقرض اجماعا ذكره المهر رحمه الله تعالى فيما
 ياتي **قوله** وهو كذلك ينقذه النكاح قبل الاصح كما في القفاوي لا يصير فبسته
 وذكر المهر رحمه الله تعالى في الشرح انه لا ينقذه النكاح وصححه نقلا عن
 اكشف والولو الجية وهو ظاهر ما نقله المهر رحمه الله تعالى من ان الفرض
 متى يملكه المستقرض فقال اختلافوا في الفرض هل يملكه المستقرض بالقبض
 او بالتصرف فيه **الح** وعليه فلا شك ان الاعلى قولنا الثاني كما هو ظاهر **قوله**
 يشكك على هذا الاختلاف ما قالوه من ان المستقرض يملك بالتصرف في الفرض
 قبل قبضه على الصحيح مع انه لم يملكه على كلا القولين المذكورين هنا كما هو
 ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** والظاهر انه يفتقر ملكا بعين الحال
 كما ذكره المهر رحمه الله تعالى فيخرج بذلك تنظيرا لصير فيه على نصيب الولو الجية

والله سبحانه وتعالى اعلم وسبحانه لعلنا نزيد كلامه بعدا بية الملك العلام به
 فيعتقد النكاح بلفظ الرتبة والصلية والصدقة والملك والتمليك والمحل
 والبيع والشرا على الاصح وما بلفظ السام فان جعلت المرأة راسا ما السام
 فانه ينعقد اجماعا وان جعلت المرأة مسما فبها ففيه اختلاف قليل لا ينعقد
 لان السام في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه يثبت به ملك الرتبة والسام في
 الحيوان ينعقد حتى لو انفصل به الفتيان فانه ينفذ ملك الرتبة ملكا فاسدا
 وليس كل ما يفسد الحق يفسد مجازيه ويرجحه في فتح القدير وهو مقتضى
 ما في المتن وفي الصرف واثبات وقولان وقيل لا ينعقد به لانه وضع لاثبات
 ملك ما لا يتعين من النقد بل المقود عليه متعين وقيل ينعقد به لانه يثبت
 به ملك العبد في الجملة وينبغي ترجيحه لدخوله تحت الكلية التي في المختصر انتهى
 قال المص رحمه الله تعالى في الشرح **قلت** كان المص رحمه الله تعالى لم ينفذ على
 ترجيحه صريحا وقد وفقت عليه قال الشيخ قاسم رحمه الله تعالى في الحاشية
 الثالثة ما فيه اختلاف والصحيح الاعتقاد وهو لفظ البيع والشرا والسام
 والصرف والقرض والصحيح انتهى وعلم منه ايضا فصحيح ما رجحه في فتح القدير
 وكان المص رحمه الله تعالى لم يجزه ما في هذه الحاشية **م** وفي اعتقاد
 النكاح بلفظ المراجعة اختلاف واختار الاعتقاد قال في التترخا بيه وفي فتاوى
 الشيخ الامام ابي دلت رحمه الله تعالى اذا قال لامرأة تجزى من الشهود به
 راجعتك فقالت المرأة رضيت يكون نكاحا ثانيا المجتاز في النكاح بلفظ المراجعة
 يصح انتهى **قلت** وهذه المسئلة تخرج من الضابط المذكور لان لفظ المراجعة
 لا يفيد ملك العبد في الحال فيقتضي الضابط المذكور عدم الصحة فيها والمفهوم
 الصحة اللهم الا ان يقال انما يقيد لاعتداء استبداد الملك القائم في اعادة
 ضم مفيدة للملك في الجملة كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم واما المراجعة
 بلفظ النكاح فاختلف فيها ترجيح المشايخ رحمهم الله تعالى فرجح بعضهم الصحة
 قال الشيخ قاسم رحمه الله تعالى في شرح النقاية ولو قال لهما نكحتا وتزوجا
 كانت حجة في ظاهر الرواية وفي البيهيم وعليه الفتوى وفي لواقعات
 وهو المختار وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكون رجعة انتهى
 ورجح بعضهم عدم الصحة قال في التترخا بيه واما المراجعة بلفظ النكاح

المختار انما لا يصح نص في الجامع ان من قال لمطلقته طلاقا باينا او ثلاثا ان
 راجعتك فعبدى حريمى فالنكاح وفرجنا من لنا طفى رحمه الله تعالى
 انه اطلق امرأته طلاقا باينا او ثلاثا ثم قال لهما ان راجعتك عليا وكذا وضعت
 المرأة بذلك وكان ذلك بحضور من الشهود كان نكاحا صحيحا وان لم يذكر الملك قال
 اجمعا على ان الزوج اراد به الفكاك كان نكاحا ثانيا ولا وثيق بما ذكره في
 الاجناس ان ما ذكر في الفتاوى يجوز على ما اذا ذكر الملك او اقربان الزوج اراد
 بذلك النكاح انتهى **قلت** وينبغي اعتقاد الاول لانه ظاهر الرواية وهي مقدمة
 كما صرحوا به وثنا يده على مقابلة بان الفتوى على ما هو ظاهر الرواية سبحانه
 وتعالى اعلم **ف** لطيف في اعتقاد النكاح اذا اضيف اليه نصف المرأة اختلاف
 واختلاف ترجيح فقال في الفتاوى لصير فية اذا قالت زوجت نفسي منك بكذا
 الاصح انه ينعقد انتهى وفي الحاشية ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه رواية
 والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فترجح الحرم
 انتهى ومثله في الظهيرية **قلت** وينبغي اعتقاد الاول وينرجح بان ذكر بعض
 ما لا يتخير كذكر كلمة لطلاق نصفها ونحوه وبوبه ايضا ما ذكره في النخبة
 من النكاح حيث قال واذا اضاف النكاح الى ظهيرا امرأة وبطنها ذكر شخص
 الامنة المحلواني رحمه الله تعالى لاشبه بمذهب اصحابنا رحمهم الله تعالى ينعقد
 النكاح وذكرنا في الامام ركن الاسلام السفدي وشمس الامنة السرخسي
 رحمه الله تعالى انه لا ينعقد انتهى **قلت** وقد تقررت معني قولهم الاشبه
 اي بالمنقول رواية ودراية فيكون عليه الفتوى كما هو ظاهر روايته سبحانه
 وتعالى اعلم **ف** في حاشية شرح المجم لا ينعقد ايمان النكاح بلا خلاف
 وهو لفظ الاباحة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع انتهى **قلت** في نقله عدم
 الخلاف في الرهن نظرا لاختلاف موجود فيه قال في التترخا بيه وفي الرهن والقرض
 اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وفي لولا الجملة الصحيح انه لا ينعقد انتهى
قوله الوطى في دار الاسلام **اقول** زاد المص رحمه الله تعالى في سنن مسابيل اخراجه
 لوزوج عبد من مائة وقد قدمناها وما اذا وطئ لعبد حبيبة بشبهة وما اذا وطئ
 حريميه وما اذا وطئ الموقوفة عليه وما اذا وطئ المرتبة جارية الرهن بادن الرهن
 طنانا الحل وما اذا نكحت الزميمة بخير مهر ثم اسلمها وكانوا يدينون ان لا مهر **قوله**

وقررنا اننا ومكاننا بنظر الحق **اقول** هذا هو الراجح المعتمد قال في دفع السائل
الرجح براسا بل وفي الواقعات تزوجها على مهر فارادت ان تمنع نفسها
حيث تلحق المستمى كله ليس لها ذلك في عرفنا لان البعض معجل والبعض موجل
وفي عرفنا والمعرف كالمشروط فينظر لم يكون المعجل هذه المرأة ولم يكون
الموجل فيقبض بالعرف الا ان يشترط تعجيل الكل في العقد وفي مجموع النواز
يقضي لها بنصف المهر معجلا وهو عرف اهل سمرة فتراهم يجعلون النصف
والصحيح الاول وذكر في خلاصة الفتاوى قال رجل تزوج امرأة غريبة
معلوم و ارادت ان تمنع نفسها منه حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك
ولكن ينظر الى المستمى والى المرأة ان مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى لم يكن منه
معجلا ولم يكن منه موجلا في العرف فيقبض بالعرف ويسمى هذا بالفارسية
فترادست تعان كذا اختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى
ولو شرط تعجيله في العقد تعجل انتهى ثم قال وذكر في سنية الفقيه في الفتاوى
قال للمرأة ان تمنع نفسها حتى يقبض مهرها او نصفه والا فهي حتى يقبض
معجل مثارها من مثله فان عين المعجل فذلك كذا المشروط عادة فان شرطوا
ان لا يدفع منه لا يجب فان سكتوا يجب ما تحقق في العرف لمثلها والعرف الضعيف
لا يلحق المسكوت بالمشروط انتهى **قوله** الفقير لا يكون كقول الخ **اقول** الفقير
هذا هو الذي لا يملك المهر لنفسه لان يساويها في الغنى على المعتمد واما النفقة
فاذا كانت قادرا بالكسب كمن دار على المعتمد خلافا لمن عجز مقدار قال في المحرم
في الدخيرة وعن ابي قاسم عن نصر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان المال
لا يعتبر في الكفاية ويعتبر في النفقة وهذا القول احب الي وبه ناخذ والمختبر
ظاهر الرواية القدرة على النفقة والمهر فلا يعتبر الزيادة على ذلك حتى
ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان بها كفوا وان كانت صاحبة اموال
كبيرة هو الصحيح وان كان قادرا على المهر ويكتسب كل يوم ما يتقنه عليها
ومن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه كفوا هو الصحيح لان المال عا د و راجح
ولا تعتبر الزيادة وان كان يقدر على تقميتها بالكسب ولا يقدر على مهرها
اخلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه واكثرهم انه لا يكون كفوا لها وذكر هشام
رحمه الله تعالى انه يكون كفوا وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى وروى عن

ابن يوسف

ابن يوسف رحمه الله تعالى رواية اخرى انه اذا كان يقدر على المعجل فهو كفوا لها
قال شيخ الاسلام وهو الصحيح وروي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيه رواية
ذكره الفقهاء رحمه الله تعالى في فتاوى ابي القاسم رحمه الله تعالى في الشرح
واما الخامن فانما اطلقتها فان لا بد من التساوي فيه وهو قول ابي بكر
الاسكاف رحمه الله تعالى قال في النواز له عنه اذا كان له عشرة الاف درهم يريد
ان يتزوج امرأة لها مائة الف واخوها لا يرخص بذلك قال لا يخفى ان يمنعها
من ذلك ولا يكون كفوا وجعله في المجنبين قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وقينه في الهداية بان يكون مالها المهر والنفقة في ظاهر الرواية حتى ان
من لا يملكها ولا يملك احد لها لا يكون كفولا للمهر بل البضع فلا بد
من ابقائه والنفقة قوام الارز واجود ودامه والمراد بالمهر قدس ما تعارفوا
تعجيله لانها وراه موجل في وصحة في التبيين ودخل في النفقة الكسوة
كما في النكاحية واختلفوا في قدر النفقة فتبيل تعتبر نفقة سنة اشهر وقيل
نفقة شهر وصحة في المجنبين وفي المجنبين والصحيح انه اذا كان قادرا على
النفقة على طريقة الاكساب كان كفوا انتهى فقد اختلفا في الصحيح كما ترى به
وتصحيح المجنبين اظهر كالا يخفى وفي الدخيرة اذا كان يجيد تقميتها ولا يجيد نفقة
نفسه يكون كفوا وان لم يجيد تقميتها لا يكون كفوا وان كانت فقيرة انتهى **قلت**
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في نواز له وسئل ابو القاسم رحمه الله
تعالى عن رجل تزوج امرأة وهو كفوا لها في الكسب غير انه لا يقدر على مهرها
وتقمتها هل للورثان يفرق بينهما قال الرواية المشهورة عن اصحابنا رحمهم
الله تعالى في كتاب النكاح ان من لا يملك المهر والنفقة لا يكون كفوا وروي
نصر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يعتبر في الكفاية ماله المهر ويعتبر النفقة
قال وهذا القول احب الي وبه ناخذ انتهى **قلت** انما اشترط قدرته على النفقة
اذا كانت مطبقة للوطي اما اذا كانت صغيرة لا تطبق فلا يشترط قدرته عليها
لعدم وجوبها بخلاف المهر لانه بدل البضع كما هو مقرر في محله والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** ما دعت بعد الزفاف الخ **قوله** لم يبين المهر رحمه الله تعالى
ما اذا برهننا بان كانت رد تم قبل الزفاف هذا قبل برهانها او لا لا اختلاف
فيه واخذت الف الصحيح قال في البرازية الاب اذا تزوج البائعة وسلمها الى

الزوج ودخل بها الزوج ثم برهنه عليها بما كانت ردته النكاح قبل اجازتها
 فالمدكور في الكتاب انما تقبل قال صاحب الواقيات رحمه الله تعالى والصحيح
 عدم القبول لانها متناقضة في الدعوى والبيينة ترتب علي الدعوى والصحيح
 القبول كما في الكتاب وان ابطال الدعوى والبيينة لا يبطل لانها قامت علي تحرر
 فدرج المرأة وانما عليه مقبول بلاد دعوى غاية الامرات الشهود ثم ردوا علي
 ردها العقد كما سمعت وتصادف الزوج والزوجة علي الاجارة فانه يحكم بالنفسا
 العقد لتضمنه حرمة الفرج والفسوخ لا تلحقه الاجارة انتهى **قلت** وقد الف
 شيخنا العلامة شيخ الاسلام والمسلمين الشيخ علي بن عثمان المقدسي رحمه الله تعالى
 في هذه المسئلة رسالته اعتمد فيها تصحيح القبول لسد لامة ما ورد علي تصحيح
 ضمن من ان هذه العلة غير مطردة لوجود التناقض مع صحة الدعوى في مسائل
 منها ما ذكره فخر الدين قاضي فان رحمه الله تعالى قد ارجل ما سمعت
 زوجته واولاده الميراث وهم كبار كلهم واقر وانما زوجته ثم وجدوا شهودا
 ان زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث وكذلك
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى في امرأة اختلعت من زوجها بما
 ثم اقامت البيينة انه طلقها ثلاثا قبل الخلع وكذلك الرجل اذا قاسم اخا امراته
 ميراثا وهذا اخاه وارثها وامراتها هذا اخ وهذا زوج ثم اقام الاخ
 بيينة ان الزوج كان طلقها ثلاثا جازا ويرجع الاخ فيها اخذا للزوج ومنها
 امرأة ادعت علي رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعي لنكاح بعد ذلك
 ما قام البيينة فالبيينة بيئته بخلاف البيعة ومنها رجل ادعي انه تزوج هذه المرأة
 فانكرت ثم ماتت الرجل فجات تدعي ميراثه كان لها الميراث وكذلك لو كانت المرأة
 ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الميراث وزعم انه كان زوجها
 كان له الميراث فكذا عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في النكاح كذلك في الخائنة
 ومنها لو باع عبدا ولد عبد وباعه المشتري من اخر ثم ادعاه الباع الاول
 لنسبه دعواه ويبطل الشرا الاول والثاني ذكره العيني رحمه الله تعالى ومنها
 ما في الفينة المصنوع لو باع ثم ادعي انه باع بعين فاحش نصح وادعاه علي
 البيع لا يمين دعوى الفساد وكذا منولها الوقف وكل من باع ثم ادعي فساد
 نصح وتناقضه هذا لا يمين ويترجم تصحيح القبول علي مقابله بامور منها

انه قال

انه قال اول المدكور في الكتاب القبول فيقيدها تصحيح عدم القبول المختص
 به الصمد الشريد رحمه الله تعالى مع شهرة خلافه في الكتب ومنها ان القبول
 الاخير يكون هو المعتمد لانه كالتاسخ لما قبله ومنها ان ما علق به من ان
 هذه شهادة علي تحريم الفرج علة مطردة لا تقض علي ما بوجه من الوجوه
 وقد علمت ما تقض به خلاصة ومنها ان هذا القول متفق عليه الاثنية الاربعة
 المشهور فضاهم والمقتدي بهم رحمهم الله تعالى **قوله** السكران كالصاحي الخ
اقول ظاهر كلامه انه لو زوج بنته الصغيرة ونقض من مهرها نقضا فافا
 جاز وليس كذلك قال المص رحمه الله تعالى في المشرح وفيه ان الاب يكون
 صاحبا لان السكران اذا قصر في مهر ابنته بما لا يتقاسم الناس فيه فانه لا
 لا يجوز ابطا والصاحي يجوز لان الظاهر من حال السكران ان لا يتقاسم اذا
 ليس له رأي كامل فيقبل التقضات ضررا بمصدا والظاهر من حال الصاحي انه
 يتقاسم كذا في الذخيرة وظاهره ايضا انه لا فرق بين ان يكون سكر من
 الخمر والاشربة المتخذة من الحبوب والفواكه والعسل وفي ذلك اختلاف
 المشايخ رحمهم الله تعالى وهو كما اختلافهم في وجوب الحد من قال بوجوب
 الحد من قال بالسكر من هذه الاشربة يقول بيفقه تصرفاته ليكون زجرا له
 ومن قال لا يجب في هذه الاشربة وهو الفقيه ابو جعفر وشمس الاثنية السر
 رحمه الله تعالى يقول لا ينفذ تصرفاته لان نقاذ النصف كان للزجر
 فاذا لم يجب الحد عندهما زجرا له لا ينفذ تصرفاته انتهى **قلت** والمختار وجوب
 الحد قال في البرازنة ولو سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل المختار
 في زماننا لزوم الحد لان الفساف يجتمعون عليه وكذا المختار في وقوع الطلاق
 لان الحد مختار لدريته والطلاق مختار فيه فلما وجب ما يختار لان يقع ما
 يختار او لا يمتي وقال المص رحمه الله تعالى في الشرح ان تصرفات من المتخذ
 من الحبوب والفواكه الصحيح انما لا تنفذ كما لا تنفذ من النبي زالعقله
 بالبيع **قلت** وعليه فيقيده كلامه هنا بالسكران من غير الحبوب والفواكه
 كما هو ظاهر ويبلغ اعتماد الاول والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وظاهره
 سواء كان طايغا في شرب السكر ومكرها وهو قول في وقوع الطلاق فيما سكر
 بالشرب مكرها والصحيح المعتمد عدم الوقوع قال في الخائنة فان شرب مكرها

كما اطلاق
 حشا

خشي
 سئل

ق

فقطنا خلفا المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه لا يقع لا يجب عليه
لحم ومن محمد رحمه الله تعالى يقع والصحيح هو الاول وصح في غاية البيان
والجودة والبرازة وغيرها من كتب المذهب المعتمدة وعليه فيبقى بالسكران
طابا لا مكرها وصح في شرح الجمع القول الاخر فقال لو اكره على شرب
الخير فشر بوسكر وطلق امرانه فيه وايضا والاصح الوقوع في الشرب
قلت واختلفوا في معرفة السكران قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو من لا
يعرف السماء من الارض ولا الرجل من المرأة وقال لا رحمه الله تعالى هو ان
يجهل كلامه الهذيان والفتوى على قولها كذا في شرح المنظومة
قلت وطاهر كلامه ان تصرفا من سكر من البخ نافذة لانه داخل تحت محوم
السكران وليس كذلك على ما صح في فتاوي قاضي خان رحمه الله تعالى
حيث قال اذا سكر من البخ اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه لا يجب
ولا يصح طلاقه ولا عقاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا ارادته ان يني
وعليه فيبقى كلامه بالسكران من غير البخ **قلت** وفي تصحيح الشيخ قاسم
رحمه الله تعالى نقلا عن الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر من البخ يقع طلاقه
زجراله ويجد شاربه زجراله وعليه الفتوى وفي النهاية الفتوى في زماننا
على ان من سكر من البخ يقع طلاقه ويجد شاربه نفسون هذا الفعل بين الناس
انتهى وعليه فلا يحتاج كلامه الى التقييد المذكور وهو ظاهر فينبغي اعتناؤه
لا سيما الشرح مقدمة على الفتاوى وتايد على مقابله بان الفتوى عليه
وقد صرح الحادي رحمه الله تعالى بحرقه اكل البخ فيظهر الزاجر فيه كذلك
وفي الفتاوى الظهيرية مثل ما في فتاوي قاضي خان رحمه الله تعالى **قلت**
والجواب عن المص رحمه الله تعالى انما اطلق في ذلك هذا اعتمادا على ما سياتي
في احكام السكران وانما اوردنا ذلك هنا ليقاطع لمن يقول عما سياتي والله
سبحانه ونعالى اعلم **مسألة** الشرب المعتد من الحبوب والنقواء والخميط
والشعير والدره والاحاص ونحوها مادام خلوا بحل شربه ما اذا غلا وقذف
بالزبد فان كان مطبوخا ادب طبخه حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى بمنزلة تقيع الدبيب والتمر الخا طبخا ادب طبخه واختلف
المشايخ رحمهم الله تعالى على قول محمد رحمه الله تعالى عند البعض بحل شربه

الا القدر المسكر والصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى انه يكره شربه هذا
اذا كان مطبوخا ادب طبخه فان لم يطبخ واشتد وغلا وقذف بالزبد عن ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وايضا والصحيح انه يحل شربه
الا القدر المسكر والسكر حرام بالاجماع انتهى كذا في الخاتمة وفي البرازة
والاشربة من الشعير والذرة والقمح والعسل اذا اشتد وهو مطبوخ
ادب طبخه يجوز شربه مادون السكر عنده لا سامين رحمهما الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى يحرم قليله وكثيره قالوا وبه نأخذ انتهى **قلت**
وفي شرح الكتر الامام الزليخ والعيني رحمهما الله تعالى والفتوى
على قول محمد رحمه الله تعالى وفي شرح الجمع والفتوى على قول محمد
رحمه الله تعالى فكل ما سكر كثره فقليله حرام وهذا قول محمد رحمه
الله تعالى والائمة الثلاثة رحمهم الله تعالى وهو المختار في المذهب
خصر من هذا الزمان والله سبحانه ونعالى اعلم **قوله** اذا قال
لعبد انت حر عتاقه **اقول** قد وقع في اوقاف الامام الحنفية رحمه
الله تعالى على سبيل الاستسقاء بها يخالف هذا حيث قال لا تربيته لو
قال لعبد انت حر لا يملك له ان يبيعه ويجزجه عن ملكه قتل را
الشهر لانه لم يثبت عتقه الخ انتهى وطاهر انه حكم متفق عليه وهو مخالف
لما ذكره المص رحمه الله تعالى ولما صرح به الاصحاب رحمهم الله تعالى من
ان المضاف ينبغي سببا للحال بخلاف المعلق بالشرط حتى قالوا لو نذر قدرا
مضافا الى وقته ثم عجله قبل مجيئه جاز قال في البحر ولو نذر صوما في رجب
او صلاة فيه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لانه اضافه خلافا
لمحمد رحمه الله تعالى وان كان معلقا بالشرط بان قال اذا جاء شهر رجب فعلى
ان الصوم لا يجوز قبله لانه المعلق بالشرط لا يكون سببا قبل الشرط ويجوز
تججيل الصدقة المضافة الى وقت كالزكاة انتهى **قلت** وقد وقع بين وبين
بعض طلبة العلم في هذه المسئلة الكلام فاوردت كلام الامام الحنفية رحمه
الله تعالى مع ما ذكره المص رحمه الله تعالى ثم ارسل لي بالكتابة ان ما ذكره الحنفية
رحمهم الله تعالى في الاوقاف هو قوله واختياره لا قول اهل المذهب واختيارهم
وما نقل ذلك عنه نقلا وانما قاله اخذ من هذا الفرع وهذا كلام ساقط لا اعتبار

به لان صريح المنع المضاف رحمهم الله تعالى في الاوقاف انه نقل المذهب حيث جعله
 اصلا وقاس عليه مسئلة الوقف وقد عسر الجواب عنه في مقابلة الطائفة
 المشهورة ويكون في النقا عدة خلاف وبدل عليه كلام المص رحمه الله تعالى
 الذي نقلناه انما والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ومن فروع اصل المسئلة
 ما في ايمان الجاهل مع الحق **قول** لها بعد ان اذا الشرط لا للموقف وهو قول والقول
 الاخر انما للموقف وعليه الفتوى فيمنع من ان لا يجزئ **قلت** وينبغي ان يثبت
 فيما لم خلاف ان لا يجزئ ثم قال لها انك طالوت فخلت الدار فذكره المصنف
 رحمه الله تعالى من انه لو خلاف ان لا يجزئ حيث بالتعليق لا بالاضافة وهذا
 التعليق لا يجزئ والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** يصح اضافة منسج الاجارة
 الحق **قول** ما ذكره رحمه الله تعالى هو المعتمد المقتضى قال في الحاشية ولو اجر
 داره كل شهر بكذا ثم قال اذا اجر راسا لثمنه فقد بطلت الاجارة والله الفقيه
 ابو بكر المص رحمه الله تعالى كما نصح تعليق الاجارة بمجي الشهر يصح تعليق
 منسجها بمجي الشهر وغيره من الاوقات ومسئلة المنتقل تعليق بطلان
 الخبر ان ثوبه قوله وقال شمس الامية السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض اصحابنا
 رحمه الله تعالى اضافة المنسج الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق
 المنسج بمجي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قولنا انتهى **فروع**
 رجل قال لغيره اجر لك اربعة غدا من عديتم ثم اجرها اليوم من غيره
 الى ثلاثة ايام في الغد واذا المتأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية
 وبه اخذ صاحب رحمه الله تعالى وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ الفقيه
 ابو جعفر والفقيه ابو الليث وشمس الامية الخاسرات وهو قول عيسى بن
 ابيان رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الامية السرخسي
 رحمه الله تعالى الاصح عندنا ان الاجارة المضافة لازمة قتل وقتل لا تفسخ
 الثانية في حق الاول وسنذكر على مسئلة الاجارة المضافة والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** القول له ان اخذنا في وجود الشرط الحق **قول** كتب ما يقع
 ان المديون بعين طلاق زوجته عابد فمع الدين كله او بعضه في يوم معين
 فيمضي ذلك اليوم فيمدى المديون المدفع ويبيكره رب الدين فيحقق ما ذكره
 المؤلف رحمه الله تعالى وغيره من هذا الاصل ان نقل قوله لكن بالنسبة الى

يكذا

عدم وفوق الطلاق لا بالنسبة الى برائة من الدين **قلت** وفي جامع الترمذي
 رحمه الله تعالى جعل امرها بغيرها ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلف
 في الاعطاء والقول له في عدم الطلاق ولها في عدم اخذ ذلك الشيء كذا في
 الذخيرة وفي المستقبات لم اذكر اليه عشرين يوما فامرها بغيرها بغير من وقت
 التكمال فاذا اختلف في الاثبات وعدمه فالقول له لانه لا يكون الا امر بغيرها
 وذكر محمد رحمه الله تعالى ما يدل على ان القول لها انتهى ومثله في الفصول
 العمادية والله اعلم **قلت** ومسئلة الفقة التي ذكرها المص رحمه الله تعالى
 مقتضاها ان لا يقبل قول المديون في الحادثة المذكورة ويكون القول قول
 رب الدين في حق المال والطلاق في الصحيح وروع الفقة المذكورة بخلاف
 الاصل المشهور عند علماءنا رحمهم الله تعالى وحيث خالف الاصل المشهور
 فلا يثبت به غيره لمخالفة للاصل المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت**
 وذكر المص رحمه الله تعالى في الشرح حكم الطيفاء فقال خلف بالطلاق ليدود بين
 له اليوم كذا فجز عن الادا بان لم يكن معه شيء ولا وجد من يقضيه فالجواب
 ان قوله في الفقة انه مني يجز عن الموقوف عليه واليمين موقفة فانهما يتطل
 يقتضى به انهما في الحادثة الا ان يوجه نقل صريح بخلافه انتهى **قلت** وما ذكره
 رحمه الله تعالى على مسئلة قائمها في شرح المنظومة بعد ان ذكر الفرق
 بين مسئلة ما لو قال ان سكنت هذا الدار اليوم فخرج وبينا ان لم اخرج اليوم
 فخرج من عدم الخنث في الاول والخنث في الثاني **قلت** وهذا معنيها ما قاله بعض
 علماءنا رحمه الله تعالى في هذا الباب ان كان شرط الخنث عدمها ويجز عن
 مباشرة فالحق والخنث وان كان وجودها ويجز عن مباشرة فالحق
 عدم الخنث انتهى **قوله** والفرق في غاية البيان **قول** قاله فيها من الاستيلاء
 كما لو استترك اخاه من الزنا لا يعنف عليه لان الاخ يفسد لياخيه بواسطة
 نسبة الوالد ونسبة الوالد منقطع فلا تقرب الاخوة فانها هذا اذا كان
 اخاه من ابيه اما اذا كان اخاه من امه وقد ولدته امه زنية تعنف عليه اذا
 ملكه لان نسبة الولد الى الام لا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة فيعتق بالملك
 انتهى **قوله** ولا يبطلم الجنون الحق **قول** لم يبين المص رحمه الله تعالى في هذا الحق
 المبطل للتوصية وفيه اختلاف قال الامام ابو الوالي رحمه الله تعالى في الفتاوى

الفتاوى

رجل اوصى بوصايا ثم جن روي عنها ابن يوسف رحمه الله تعالى انه قدره بشهر
حتى لو طبق شهر اثم افاق فالوصية بذلك باطلة ولو افاق قبل ذلك فالوصية
عليها جائزة وروي عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى انه قدره بستة اشهر وروي
بسته انتهى **قلت** ولم يذكر ترجيح قول من الاقوال المذكورة وينبغي اعتماد القول
الاول من انه مقدر بشهر قياسا على بطلان الوكالة وهو مقدر بشهر على
المفتي به كما في المصنعات وقدره محمد رحمه الله تعالى فيها بسنة وصحة في الجوهر
والتمحيص وغيرهما وقدره في باب نكاح الجنونة بشهر قال المص رحمه الله تعالى
في الشرح وعليها الفتوى وفي البرازيل وبه يعني **قلت** وصرح في الخاتمة بذلك
فقال في الشهادات رجل تزوج امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة ان زوجها
قد خلف قتل ان يتزوجها بطلاق كل امدة يتزوجها ثلاثا وطلبت من القاضي
ان ينصب والذوي وجها ليقض لها بالطلاق قال محمد رحمه الله تعالى ان كان جنونا
مطبوقا جعل والده خصما قال هشام رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى
اذا راي القاضي ان هذا القول ليس بشي فابطل القول وامضى النكاح ثم صح
الزوج ومن راي ان الطلاق واقع على سبعة المقام معها قال محمد رحمه الله تعالى
يسعه ذلك قلت له وما به على خلاف ذلك قال لان القاضي لما قضى وسعه
ذلك وعن ابن يوسف عن الامام رحمه الله تعالى لا يسعه المقام معها وكذلك المولى
وهذا حكم لا يجزى حراما ولا يحرم حلالا وهذا بناء على ما تقدم ان راي الزوج به
اذا كان هو المخرمه ووقوع الطلاق لا يتفقد القضاء في حقه ثم شرط محمد رحمه
الله تعالى للثبوت الواجب ان يكون جنونا الزوج مطبوقا واختلفت الروايات
في المطبق وانفقت الروايات الظاهرة ان الجنون اذا كان بوجاهة او بوجع لا
يعتبر ولا يكون خصما ونفذ نفي فانه في حال الافاقة كلف الاغما وما المطبق
في ظاهر الروايتين عن ابن يوسف رحمه الله تعالى يقدر باكثر السنة وفي رواية
عنه يقدر باكثر من يوم وبيلة وعن محمد رحمه الله تعالى انه قدره ولا الجنون
المطبوق بشهر ثم رجع وقدره بسنة كاحلة وذكرنا طائفة الشيخ الاسام المعروفة
بجنون الزاده رحمه الله تعالى ان الجنون المطبق في قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى
مقدر بشهر وعليه الفتوى انتهى **قلت** وفوضه بعضهم في الوصية ابراهيم
القاضي وعليه الفتوى قال في جامع المصنعات والمشكلات في الوصية ان المطبق

عليه

عليه الجنون حتى بلغ ستة اشهر فوصيته باطلة وان افاق قبل ذلك فحكمه
على حاله فما اوصى على حاله وروي عنه انه قال ان افاق قبل السنة فهو كالمو
كان صحيحا وعنه ابن يوسف رحمه الله تعالى انه قدره بشهر والفتوى على
انه لا يوقت فيه بل يفوض ذلك الى الراي بما لقاضي كما هو قول ابن حنيفة رحمه
الله تعالى فان مسست الحاجة الى التوقيف فالفتوى في حق التصرفات
تقدر بسنة لانه لما حال عليه الفضول الاربعة ولم يقف على استحكام
جنونه انتهى **قوله** والخلع على المصحيح فلا يلحق **اقول** فيه اشعار بوقوع الطلاق
في الخلع المذكور وان لم يلزمه المال لا يلزم من عدم لزوم المال عدم
وقوع الطلاق لانه لا تلازم بينهما لوجود وقوع الطلاق بالخلع من غير
لزوم المال لا تربي انما لو انقضا على الخلع وقالت بغير جعل فالقول بها
وما اشهر به كلامه قول المفتي به انه لا يصح الخلع كما سمين فلوقال المص
رحمه الله تعالى والخلع على المصحيح فلا يصح واقتصر على قوله والخلع على
المصحيح لكان اظهر واوضح بالمقصود كما لا يخفى ولا بأس بنقل علمائنا
رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة فتقول قال في جامع البرازيل رحمه الله
تعالى لقته الطلاق بالعربي وهو لا يعلم او الغتاف او التدبير او لقته
الزوج الا برأ عن المهر ونفقة العدة بالعربي وهي لا تعلم قال الفقيه ابو
الملك رحمه الله تعالى لا يقع دياتة وقال مشايخنا وزجده رحمهم الله تعالى
لا يقع اصلا هيئة لاملالك الناس عن الابطال بالثبيل وكذا اذا باع
واشتري بالعربي وهو لا يعلم وبعضهم فرقوا بين البيع والشراء والطلاق
والغتاف والخلع والهيئة عامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتعليم وكذا لو
لقت الخلع وهي لا تعلم قيل يصح الخلع لقبولها والمختار ما ذكرنا وكذا لو
لقت المديون الراين الا برأ عن الدين بلسان لا يعرفه الراين لا قدر فيها
عليه الفتوى نص عليه في هيئة النوازل انتهى وقال في فصل الخلع ايضا
لقته الخلع بالعربي وهي لا تعلم فقالت قبلت ذكرنا ان الفتوى على انه لا
يقع كذا اختاره في المصنف انتهى **قلت** وقالوا فقات بعد ان ذكر كلاما طويلا
يطول ذكره والمختار ما ذهب اليه بعض المشايخ رحمهم الله تعالى انه لا
يصح الخلع والابرام ما لم تعلم المرأة بذلك انتهى وقال المص رحمه الله تعالى

في الشرح ويشرط في قبولها علمها بمعناه فلو قال لها اختلعي وهي لا تقام بذلك
 فالصحيح انه لا يصح الخلع ما لم تعلم المرأة بذلك لانه معاوضة كالبيع بخلاف
 الطلاق والعقد فان استغناط محض لا استغناط يصح مع الجهل كما في المحيط انتهى
قوله والابرا عن الدين **اقول** هو صادق بالمهر وهو كذلك علمي لمقتضى به وما ذكره
 المص رحمه الله تعالى في الشرح من ان الابرا عن المهر كالطلاق وغيره في البراءة
 فخلافا للمعتمد فيما ذهب قال في خلاصة الفتاوى من الخلع رجل قال لاسرأتي
 اختلعي نفسك بمهرتك ونفقة عرفت ونفقتها بالعمية حتى قال في اختلعت
 منك بالمهر ونفقة العدة وابرأك منهم من قال لا يصح كالبيع فادى المهر
 الشهد به رحمه الله تعالى في الفتاوى وبه يقتضى وكذا لو قلنا ان زير كمال زوج
 من المهر ونفقة التتبع **قوله** ونماه في بيان الكافي **اقول** قد ذكرنا ما في الكافي
 فيما تقدم عند قوله وليس الاصل عدم مطلقا بل في المصنفات لعارضه فارجع
 اليه فانه مهم بجنتي به والله سبحانه وتعالى عام **قلت** فاهر في الخلاصة بل
 صرح بان الاعتماد على الدخول قال فيها رجل قال لاسرأتي ان دخلت الدار لك
 فكل امرأة اتزوجها فهي طالق فدخلت دارا بيها ثم اتها فمعت عليه فزوجها
 لا تطلق بذلك البيه لانها معرفة باضافة اليه اليها فلا تدخل تحت الذكره هذا
 في مجموع النوازل وفي النوازل رجل قال لاسرأتي ان دخلت الدار ففساى طوالق
 فدخلت الدار ووقع عليها الطلاق وعلم غيرها قال رحمه الله تعالى والاعتماد
 على هذا وانما ذكره في مجموع النوازل انتهى **قلت** وكان علمي لمص رحمه الله تعالى
 ان يبينه على هذا اذ كلامه مشتمل بعدم الخلاف في المسئلة وقد علمت ما فيه وان المعتمد
 خلاصه **قلت** ثم رايته في جامع البرازي رحمه الله تعالى مسئلة بالفارسية ذكر فيها
 ان الصحيح عدم الدخول ونصر عبارته قال سابع الكوسس از بين كبر رازيان
 ارده ردم ربايد سرينم فاسرأتي طالق ان جود را زياد كرد فالصحيح انه
 لا تطلق لان البيه منكر وامرأة معرفة فلا تدخل تحت البيه كمن حلف ان دخل
 دارك هذه احد قد دخل بنفسه فان كانت معرفة بدخولها في الجزا او فحق الشرط
 منكر والبيه مركب من الشرط والجزا فاذا عرفها في طرف فهي معرفة فحق هذا
 البيه قال القاضي رحمه الله تعالى وفيه نظر لان قوله ان دخل دارك هذه
 احد فلما دخلت هي طلقته وان عرفت في الجزا وكذا لو قال لامرأتي ان خلقت

قبا
 الابان

بطلاق

بطلاق امرأة منك فمده طالق لاحد لها بعينها ثم حلف بطلاقها حث في بيته
 اما المعرفة فالشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزا فلو قال ان دخل دارك
 صار هو معرفة فالشرط فلا يدخل تحت النكرة في الجزا انتهى واما دخول
 المعرفة تحت النكرة اذا كانت في الجزا فهي ايضا مسئلة مختلف فيها ومن فروعا
 ما لو قال لاسرأتي اسرسي بي يدك او قال لها طلقا اي امرأة شئت لا تملك
 تطبيق نفسها وفي المقتضى بها ان تطلق نفسها وكذا من شئت من نسايه بخلاف
 ما لو قال لها ان دخلت الدار ففساى طوالق فدخلت ووقع عليها الطلاق
 وعلم غيرها انتهى **قلت** وهذه واحدة على مص رحمه الله تعالى فان هذه
 معرفة في الشرط ودخلت تحت النكرة في الجزا فهذا بولد ترجيح الخلاصة
 من الدخول ومن فروع المسئلة ما في جامع البرازي رحمه الله تعالى قال
 لامرأتي ان طلقك فكل امرأة لي تزوجها فهي طالق ثم طلقها وتزوجها
 لا يقع وكذا لو قال ان زويت بفلاتة فكل امرأة اتزوجها او قال لها مخاطبا
 ان زويت بان فزيت بها ثم تزوجها لا يقع قال لاسرأتي كل امرأة اتزوجها سهل
 فهي طالق ثم طلقها وتزوجها لا يقع تطلق وان نواها عند البيه انتهى
قلت وهذه المسائل ترد على ترجيح صاحب الخلاصة والله سبحانه وتعالى
 وتعالى عام **قوله** يجب الدخول بواحدة الخ **اقول** ان قال قائل فلما هو
 النهر نفرا لواحدة في بين اللغو مطلقا سواء كان بالله تعالى او بغيره من
 طلاقا وعنا فلا يفعل بمنزلة النكرة والنكرة في سياق النفي للعموم
 فكذا الفعل الذي هو بمنزلة النكرة في سياق النفي للعموم
 لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم يقال له الآية مسوقة لبيان حكم البيه بالله
 تعالى لغوا ومنعقدة لان المشرع هو الحلف بالله تعالى باسمه او بصفته به
 كما علم في محله بدليل قوله تعالى ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته الخ
 فمذهبه المواخذة في البيه بالله تعالى بذلك غايان عدم المواخذة في بين اللغو
 فيما اذا كان بالله تعالى واما اذا كانت بطلاقا وعنا في لينة دلالة على
 عدم المواخذة فيها لان الآية انما هي في البيه بالله تعالى لغوا ومنعقدة كما قاله
 قوله تعالى ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان الخ واما الطلاق والعنا فلا لغو
 فيها فان قلت يرد عليك ان صاحب الخلاصة رحمه الله تعالى قال واللغو

لا يوافق فيه صاحبه الا في طلاق والعقاق والنذر قلت لا يرد لان هذا مستثنا
منقطع فهو من غير المستثنى منه قال في شرحهم المجمع وفي قوله بالخلاف فائدة
وهو عار وحي من محمد رحمه الله تعالى ان اللغو لا يكون الا في اليمين بالله تعالى
لان اللغو وقع في المحلوف عليه فيبقى قوله والله فلا يلزمه شيء وكذا اللغو في
اليمين بغير الله تعالى كما اذا قال ان كنت رايتني فبدي يخر علي فلانة لم يرد به
ويبقى قوله عدي يخر فلانة متى عديته انتهى وهذا ما ظهر لي في هذا المحل
والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** لا يكون المجمع للمواحد الا في مسائل وقف على اولاد
الحق **قوله** ينبغي ان يكون هذا الفرع غير معتد لما قلناه لا يصل المشهور والمأمور
به الامام في الدين فاصح ما ذكره رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة ولو قال
وقف علي ولدي ولد واحد وقت وجود الخالة كان نصف الخالة له
والنصف للفقراء ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولد الابن بمنزلة ولد
انتهى **قلت** ولهذا ولي ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى لما قدمناه والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** لا يكلم اخوة فلان الحق **قوله** محله فيما اذا علم انه ليس له الا اخ
واحد ما اذا لم يعلم فلا حرج وكذا في مسألة الارغفة قال في جامع البراري
رحمه الله تعالى جاز لا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد فكله ان كان يعلم جاز
والا فلا كمن حلف لا ياكل من هذا الجراب ثلاثة ارغفة وامس فيه الارغيف واحد
وهو لا يعلم به انتهى **قوله** لا يكلم زوجاته فلان الحق **قوله** الاصل ان كل من كان له
مفسوب الى فلان بغير الحد يراعى وجود هذه المسئلة وقت اليمين حين لو لم
تكن زوجته وقت الحلف صارت زوجته ثم كلفها لا يجتنب الا كالمعبد كقوله
علي ثلاثة لا يكلم لا يجتنب الا كالمعبد كقوله في كل شيء من هذه اعني صديق فلان او
زوجته او ابنه فهو علي ثلاثة الا الاخوة والاعمام والبنين فان ذلك يطلق علي
البنين منهم لا يكلم فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه في ثلثة وان
كان في صلب فلان اكثر من ذلك بخلاف اولاد فلان واخوته او زوجاته او اصدقائه
حيث لا يجتنب الا بكلام الموصوفين بصفة تنسب الي فلان وقت اليمين
وعن الثاني رحمه الله تعالى لو قال لا اكلم عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمع
بسلام واحد عادة لا يجتنب حتى يكلمهم وان كانوا محالا بسلام عبيد مثلهم في العادة
مرة بان كانوا مائة واكثر حيث يكلم واحد منهم ومن حلف لا يكلم عبيد فلان وله

ثلاثة اعينه لحلفه علي كلام الكل ولو كلف واحد منهم لا يجتنب ولو حلف لا يركب دواب
فلان ولا يلبس ثيابه يجتنب لو حلف بواحد ثم قال كل شيء سموي ابن آدم فهو علي واحد
في بناء م عاين ثلثة في الكل من البراري **قوله** لا يجتنب الخالف بفعل بعض
الحق **قوله** صريحه انه لا فرق بين ان يعين المحلوف عليه بالامارة كما في مسألة
المطعام او لا لو حلف لا ينام علي فراشين ولم يعين لم يجتنب الا بالجمع **قلت**
وفي جامع البراري رحمه الله تعالى ما يفيد تقييد الضار بالمذكور بما اذا لم يعين
اما اذا عين فاجتنب حيث قال لا ينام علي هذين الفراشين يجتنب بالجمع والتفريق
ولو لم يعين لا يجتنب الا بالجمع انتهى وينبغي ان يكون المعتد الاطلاق لما قاله
شيخنا العلامة الشيخ الامام عالم علماء الانام العتيق علي بن غانم المقدسي
رحمه الله تعالى العلام في بعض مولفاته ومنها اذا وجد حاكم في المسئلة والكتب المختار
والحق المنداوله ووجد في غيرهما يخالفه لا يلتفت اليه ولا يعتد عليه ولا يول
كلامهما احله ولا يترك محملها لفصله انتهى **قلت** حلف لا يجتنب حث بالتعليق
قلت صريحه انه لا يجزى الفسخ منه يجتنب وهو كذلك لان التعليق عين فوجد
الشرط فيوجد المشروط **قلت** وظاهر طلاقه في التعليق يشمل التعليق في
بالمسئلة لله تعالى وهو المستثنى ولو كلف في قول ابن يوسف رحمه الله تعالى
لانه عمن وقال محمد رحمه الله تعالى بطلان فلا يجتنب في حلفه لا يجتنب
فما حلف ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان الطلاق الموقوف بالاستئذان
في موضع يباح فيه الاستئذان هل يكون يمينا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
يكون يمينا حتى لو قال ان حلفت بطلاقك فبدي يخر علي فلانة لم يمتطابق
ان شاء الله تعالى حتى يصح الاستئذان يجتنب في قول ابن يوسف رحمه الله تعالى به
وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون يمينا فلا يجتنب انتهى **قلت** والفقوي علي قول
ابن يوسف رحمه الله تعالى فيه خلد له في قول المص رحمه الله تعالى وقد بينا
المسئلة بجميع ما فيها في كتابنا المرسوم بتخوير الافكار في مسألة الاقرار فان
اردت ان تارجع اليه فان فيه وادبهم جليله والله سبحانه وتعالى
اعلم قال العلامة قاسم الحسين ابو عبد الله رحمه الله تعالى في كتابه اختلاف
الايمه والمذاهب في الفقه من كتاب الايمان ما نصه وما يفصل بين اليمين به
والايقاع فانه علي وجهين احدهما ما يكون مقيدا باذا والثاني ما يكون مقيدا

بان لم يكون مقبلا باذا فانه ايقاع وليس يمين والمعاد فيه الوقت لا الشرط
 وهو ان يقول الرجل لا امرأته ان حلفت بطلاق فان طلق ثم يقول الرجل
 لا امرأته بعد ذلك اذا مرضت انا فان طلق وان مرضت انت فان طلق
 واذا مرض فلان فان طلق فان طلق فان طلق فان طلق فان طلق ولا
 بحيث في اليمين ان يقول لا امرأته ان حلفت بطلاق فان طلق ثم يقول
 بعد ذلك للمرأة ان دخلت انا دار فلان فان طلق وان دخلت انت دار فلان
 فان طلق وان دخل فلان دار فلان فان طلق فاذا فرغ من الكلام طلق
 المرأة لانه يمين لا ايقاع والمعاد فيه الشرط لا الوقت والشرط هو اليمين فاذا
 ثبت اليمين وقم بطلاق فدخلوا تلك الدار ولا يدخلون وكذا في ما اشبهها
 انتهى **قلت** ويستثنى مسألة الخزي وهو ما اذا قال حلف لا يحلف ثم قال
 لها ان دخلت الدار لا يجيئ قال اللهم رحمهم الله تعالى ومن فروع أصل المسئلة
 اي مسألة ان المعنى بالشرط لا يتوقف سببا للمحال بخلاف المضاف كما ذكره قبل
 والله سبحانه اعلم **قلت** وهو ما اذا ذكره في اختلاف الامة والمذهب
 ولما ذكره المحقق رحمه الله تعالى في هذا الفرع الاول فيمكن تخرجه على قول
 من يقول بان الشرط وهو قول كما قدمناه فيظهر وجه الحث على هذا القول
 واما على قول من يقول بان الوقت لا الشرط فيبطل ان لا يجيئ واما الفرع
 الثاني فيستحل خطها لغة للمقواعد والاصول فيبين ان يفتي عليه بالضعف
 كما لا يخفى وقد سمعنا كلام علي ما ذكره المحقق رحمه الله تعالى فيما تقدم والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** الشرط متى اعترضه على الشرط الخ **قوله** اعترضه على الشرط
 هو دخول حلة شرعية على مثلها سواء كانت اداة الشرط متعينة كان وان او متعينة
 كان وانما اطلاقه لانه لا فرق بين ان يكون ذلك في العربية او الفارسية وهو
 خلافا لمذهب في المذهب بل ان هذا خاص بالعربية والافعال في المقدم مقدم
 والمؤخر مؤخر قال في جامع البراري رحمه الله تعالى ان دخلت الدار ان كنت فلانا
 فعدي حد فدخل الدار ثم كلم فلانا لم يجز وعلى المجلس بحيث وهو المسئلة المعبر
 بغير المؤخر وهو مؤخر المقدم وفي الفارسية المقدم مقدم والمؤخر مؤخر انتهى **قلت**
 وظاهره ايضا انه لا فرق في ذلك بين كون الشرط الاول وقت حلالا ولا وليس كذلك
 بل هو خاص بما اذا لم يقع الاولي خلافا وان وقعت اخر كل في موضعه نحو ان ليست

طليسا

طليسا ان اتيتني وان ركب العاينة ان اتيتني فانه يقر كل في موضعه كما سئل
 انفا **قلت** قال المحقق رحمه الله تعالى في البحر بعد ان ذكر كلاهما بطول
 ذكره في مسألة اعترض الشرط على الشرط وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترنا على
 الاول فان كان كذلك كان كل شرط في موضعه نحو ان اكلت ان شربت فان كنت كذا
 كان الاكل مقدما والشرب مؤخرا حتى اذا شرب ثم اكل لا يعتق واما اكل ثم شرب
 اعتق ولو قال ان شربت ان اكلت يؤخر الشرط الاول ولو قال ان ليست طليسا ان
 اتيتني يقر كل في موضعه ولو قال ان اتيتني ان ليست طليسا ان يؤخر لا يثبت
 ولو قال ان ركب العاينة ان اتيتني يقر كل في موضعه بخلاف ان اتيتني ان ركب
 الخ كما ذكره والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** انه لا يثبت اليمين اذا اثنى مرتين
 حتى لو قدم واخر لا يجزئ كما قال عليا ونا رحمهم الله تعالى انه لو علق طلاق
 زوجته على دخولها الدار مثلا ثم طلقها وانقضت عدتها فدخلت الدار ثم اثنى
 تزوجها ثم دخلت الدار لا يثبت لا تحلل اليمين فكذلك هاهنا **قلت** وقد قال
 باختلافها الشافعية قاله المالكي والاسنوي رحمه الله تعالى في كتابه الكواكب
 اعترض الشرط على الشرط هو دخول حلة شرعية على مثلها كقوله تعالى وامرأة
 مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها وقوله تعالى ولا ينقضهم
 عهودهم ان اردت ان انفك كنتم ان كان الله يريد وكقول القائل ان اكلت ان دخلت
 فان طلق ففقه من ذهب ان احدهما وهو ما جزم به ابن مالك رحمه الله تعالى
 في شرحه كما فيه الشرط الثاني في موضع نصب على الحال والثاني ما صححه
 في الارشاد ان المذكورين ثانيا في تقدم على الشرط والشرط الثاني قد جعل
 شرطا لجميع ما قبله ومن جملة ذلك الشرط الاول والاية السابقة قد علم لان
 الشرط الثاني وهو اداة الله تعالى سابقة على اداة المخلوقين لانها قدعية وراية
 في كلام بعضهم مذهبنا اننا نعلم ان الفارسية الله تعالى ان كان بينهما ترتيب في العادة
 كالاكل مع الشرب تقدم المعتاد تقدمه وان لم يكن فالمقدم هو الثاني فاذا علمت
 ذلك فقد اختلفا صحاحنا رحمهم الله تعالى في المسئلة على ثلاثة اوجه وقد بسطنا في
 رحمه الله تعالى في كلامه على ذلك في تعليق الطلاق فقال في كلامه الذي ذكره
 الجمهور لانه لا بد من تقدم الثاني على الاول سواء كانا متقدمين او متاخرين او متعاقبين
 وسواء كانا متعاقبين او متقدمين كان واذا اود ليله الاية السابقة ولا ينفكهم ولا يفتق

ففي

بقول التطبيق فعلمنا ان اوله لم يثبت قال في التهمة وتدخل اليه لانها التهمة
عليها مرة الاولى انتهى **قلت** وظاهر اطلاقه ايضا انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم
الجزء على الشرطين او يخرجهما او يتوسط بينهما وليس كذلك بل ذلك خاص بما اذا
قدم عليهما واخرجهما واما لو توسط بينهما فانه يفرض كل منهما في موضعه قال المص
رحمه الله تعالى في البحر وذكر في المحيط انهما على ثلاثة اوجه احدها اذا اختلف الجزاء عن
الشرطين والثاني اذا قدم والثالث اذا وسطهما ما الاول والثاني فعليا للتقديم
والثالث وما الثالث يفرض كل شرط في موضعه ولا يكون من المسائل المعترضة
لانه لا حاجة الي التقديم والثالث لا تدخل الجزاء بين الشرطين بحرف الوصل وهو
الفا فيكون الاول شرطا للتعقاد اي بين والثاني شرط الحث انتهى **قلت**
وفي خلاصة الفتاوى وفي البحر لو قال لا سوانة ان دخلت الدار فانت طالق
ان كلمت فلانا لا بد من اعتبار الحث عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول
لم تدخل الدار وهي في لعمري ثم كلمت فلانا وهي في لعمري انتهى فهذا ايضا
صريح في بقاء كل شرط في موضعه كما ذكره المص رحمه الله تعالى عن المحيط
م وهذه مسئلة فرعية مخوية وافق فيها التفرع الفتي على ارجح
القولين في العامين قالوا السبب جلال الدين استوفى رحمه الله تعالى في
بعض كتبه المخوية وان نوال شرطان فصاعدا من غير عطف فالاصح انه الجواب
للسابق ويجوز جواب ما بعده لانه الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل
الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجواب الشرط الثاني
الثالث وجوابه وهكذا على ما صار اذا قال ان جازي يدان اكل ان ضحك
فعنده حرف فاعلى الاصح الضحك او لا ثم اكل ثم الضحك فاذا وقعت على هذا
الترتيب ثبت عتقه وعلى مقابلة عكسه فاذا وقع المحي ثم اكل ثم الضحك
لزم العتق فان كان عطف والجواب لهما معا ومنه وان تومنوا وتتنقوا
بوتكم الابه والاصح انه المحسن محي فعل الشرط الثاني ما ضيا على الجواب
للسابق وان جواب الثاني محذوف لما مر انه لا يجوز جواب الشرط
في الاختيار حتى يكون فعله ما ضيا وعلى الجواب لهما خذ لا يحتاج الي
ذلك لانه غير محذوف في الجواب والاصح انه اي الشرط الثاني مقيد للاول
تقييده الحالف الوافعه موقعه قاله ابن مالك رحمه الله تعالى فتقول من

اجابني

اجابني ان دعوتك استفتا اليه في تقديم من اجابني داعيا له انتهى **قوله** في لفظ
الجزء **قوله** كلمة في موضوعه للظرفية حقيقة كانت نحو لما في الكون او مجازية
نحو نظرت في العلم واعلم ان الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى
في ان طالق غدا بدون كلمة في وقوله انت طالق في غدا كالكلمة في قفلا رحمها
الله تعالى حذفها وانما في واحد في الحكم حتى لو قال في قوله في غدا نوبت لغير انهما
لا يصدق قضاء ويصدق ديانة كما لا يصدق قضاء في قوله غدا ويصدق ديانة
ديانة وذلك لان المفهوم في التصورين الظرفية وكلمة في مضمرة في قوله
غدا اختصارا في اللفظ مع ارادة معناها بحذفها وذكرها في المعنى سواء
من غير افتراق بينهما ووفق ابو حنيفة رحمه الله تعالى بان افتراق حرف
من الخبر يوجب اتصال الطلاق بالغد نفسه وهو عبارة عن مجموع
فيقتضي استيعابه لانه جيلية يجعل الظرف مشبه المفعول به لصيرورته
منصوبا بالفعل معمولة له بلا واسطة وانما على نفسه الذي هو عبارة عن
المجموع لان المفعول به لا يكون نفس الذي يتعدي الفعل اليه فيقع في كله
فتقيد اول الغد للوقوع فيحقق الوقوع في كلهم فام يصدق قضاء في الأخير
اذا نوبت للوقوع في الأخير لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه ولكنه
يصدق ديانة لكونه محتلا كلامه وانما ان حرف في في الخبر او جبا اتصال
الطلاق بجزء من الغد لان اثباته نضح نظر حقيقته والظرف لا يستوجب
المظروف فيقع في جزء من الغد والبيان ان من اعم كما لو طلق احدا في هذا
قال نوبت به اخر النهار يصدق لانه ان يما في ولايته من ابيات فلا يكون
خلاف الظاهر واما اذا لم يتوسط فيقع في الجزء الاول من الغد لعدم الحرف
والمسبوق فيكون اولا ومثل قوله غدا في غدا قوله انصت الدهر وان
صمت في الدهر فكذا في لفظ المذكور يبيح حذف في او ثانيا فالاول وهو
صوم الدهر فيقع على لا بد حتى كانت شرط حقيقته صوم جميع والثاني يقع على
ساعة حتى لو نوى الصوم في وقتة الى الليل ثم افطر بعد ما شرع فيه حث
قلت وفي قوله وتجعل شرطه للتقديم في ظاهره اذ يقتضي ان يقع الشرط
عنده كما هو حاكم الشرط مع الشرط وليس كذلك بل يقع معه كما هو حاكم
المضاف ولو قال المص رحمه الله تعالى وتجعل محي الشرط لكان اولي والظاهر

حم

واسم كما لا يخفى قال السراج المندرج رحمه الله تعالى في بعض مولفاته الاصول
 ونسبها للمعينة اي كلمة في تستعمل بمعنى مع مجازا اذا نسب الى الفعل المص
 بان جعلت من شرطه كل في قولك انت طالق في دخول الدار لان الدخول لا
 يصلح طرفا له لكونه عرضا لا يفيق فاما مع حيلها على حقيقة ما تخيلت على مجازها
 وهل المعينة والمعينة الجوز لهذه الاستعارة وجودها في الطرف من معنى
 المعينة فان الطرف يعان المطرف ويحتوي عليه فوجد الانفعال المضمون
 في كلمة في والمعينة وهو من الجوزات فكان بمعنى الشرط حينئذ لتعلق الطلاق
 بالدخول وتوقفه عليه اذا المقارنة مع الشرط لا يمكن الا عند وجوده واذا
 توقف عليه كان كالشرط فلم تطلق قبله وانما قال بمعنى الشرط ولم يقل وكان
 شرطا لانه ليس بمترتبة محض الشرط فان الطلاق يقع معه لا بعده ولو كان
 شرطا محضا لوقع بعده ويتفرع على استعمالها بمعنى مع مسايل منها لو قال
 الرجل لامرأة انت طالق في مشيئة الله تعالى او ارادته او محبته لا يقع الطلاق
 لا متناع حيلها على حقيقة الا ان هذه الافعال لا تصلح طرفا له فيجعل على المقارنة
 فيصير تعليفا بها ولو علق بها حقيقة الشرط بان قال انت طالق ان شاء الله
 تعالى او اراد الله تعالى كان ابطالا لا يجاب فكذا التعليق بمعناه فيطل اليجاب
 ولم يقع ومنها لو قال انت طالق في الدار فطلقت في الحال لانه كان يصلح طرفا
 للطلاق لعدم تخصيصه به فان الواقع في مكان واقع في الاماكن كلها واذا لم
 يكن مخصصا لم لا يصلح ان يجعل بمعنى الشرط ايضا لان الشرط مخصص فكان
 تقييد فوقع في الحال ولو جعل بمعنى الشرط ايضا لوقع في الحال لانه تعليق بامر
 كائن وهو الدار وهو تقييد بخلاف اضافة الزمان فانه يتعلق لانه يصلح
 ان يكون مخصصا لاحتمال ان يقع الطلاق في زمان دون زمان فاما من
 جعله بمعنى الشرط فان الزمان المضاف اليه معدوم في الحال فيتوقف على مجيئه
 وان اراد بقوله في الدار الدخول في الدار باصمارة فانه حينئذ يصدق ديانة
 فيتعلق الطلاق بالدخول ويصير كالشرط لما تقدم لانه نوي مختل كلامه بالطلاق
 المحل لارادة الفعل الحال فيه وهو من طرف المجاز لكونه خلافا لظاهر فلا يصح
 التاخير ومنها اذا قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة بلزمه عشرة دراهم
 بهذا الاقرار لعدم امكان حال كلمة في على الظرف فيه التي هي حقيقة ما فان

العدد لا يصلح طرفا لمثله ولا يمكن حمله على المجاز بلا ضرورة لنقد رحمة المجاز
 فانها قد تارة بمعنى على ومن كما في قوله تعالى وارزقوهم فيها اي منيها
 وبمعنى مع كما تقدم وليس احدا لوجوده اولى من الباقي فيصير اول كلامه
 فيلزمه عشرة ويلغوا اخره الا اذا وجدت القرينة المخصصة لاحد الوجوه
 بان ينوي المعينة وقال عبيد الله عشرة مع عشرة فحينئذ يلزمه عشرة
 لانه نوي مختل كلامه وفيه تشدد بدعي نفسه فلا يتم فيه قيل لا يستقيم حمله
 على من وعلم اذا لا يقال على عشرة على عشرة ولا عشرة من عشرة فينتعين
 معنى المعينة فيجوز الحمل عليها بلانية كما قال رضي رحمه الله تعالى اجيب بانه
 يمكن حمله على تكثير الاجزاء فلا ينعين معنى المعينة بل يجهل والاصل براءة الزم
 فلا يجيب لزيد بالسك وقال رضي رحمه الله تعالى لما امتنع الخمار على الحقيقة
 حال علي واوال عطف او مع اذ فيه معنى المقارنة قال الله تعالى فادخني في عباد
 ابي مع عبادي فيخبر عشرة وادخلها بكل حال وقال الحسن بن زياد رحمه الله
 تعالى يلزمه زيادة المال فان وزن العشرة لا يصير اكثر منها بتكثير اجزائها
 فلا يوجب الحمل على الضرب الذي هو متعارف الحساب الزيادة عليها ومنها
 اذا قال انت طالق فاحد في واحد يقع واحد مطلقا سواء كانت المرأة مدخولا
 بها ولا ما صرنا لا يمكن الحمل على الحقيقة وعدم تعين المجاز فيعتبر اول كلامه
 ويلغوا اخره فان نوي بكلمة في معنى مع قبل الدخول يصدق لعدم
 التهمة فيقع الطلقات معها وكذا بعد الدخول بالطريق الاولى وان عني
 به معنى التوا وقبل الدخول يقع واحدة لان الثانية صادفت بعد البيوتة
 فلم تنق تحللها فيلغوا وان نوي به الواو بعد الدخول يقع ثقتان كما لو
 صدر ح به ولم يجليبه والله سبحانه وتعالى عام **قوله** او في النفي نعم الخ
اقول وكذا نعم في الاباحة قال في المأثور في استنصار المصوم فيصير بمعنى واو
 العطف لا معنى وذلك اذا كانت في موضع النفي وفي موضع الاباحة بقوله
 والله لا احلهم فلانا او فلا ما حلت اذ اكلم احدها بيمينه وتوكلهما الخ انتهي به
 واعلم ان عموم او حيا يقع والنفي لا يحل فيمن انما هو على سبيل الافراد
 وهو تناول لكل من عاين الافراد بمنزلة ما لم يكن معهم غيره لان اصلها موصوف
 لشيء واحد المذكورين والعموم لعموم وضائق ان النفي وليس من ضرورة العموم

الاجتماع لتحقيقه بدونه كلفه كل وهو اقرب الى حقيقة ما يجب القول به رعاية
 الحقيقة بقدر الامكان فيكون كل من ادخل تحت البمين عليا فزاده في حيث
 بالكلام معه لتحقيق التمام به وليس تناوله لهما على سبيل الاستعارة
 الى الاجتماع والاضام وهو تناوله مجموعهما دفعة فلا يتوقف الخلف على الكلام
 معها بخلاف الواو فان عومل على سبيل الاستعارة والاجتماع دون الانفاد
 لان اصلها لا يجمع فكل ذلك توقف الخلف فيها على الكلام معها فلا يبحث بكلام
 مع احدها على لما را لان ينوبه والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وفي الفصول
 العادية وترد بمعنى حتى مجازا في اختلاف جهة العطف تقيا واثباتا وسبق
 المفرد بلي افاية كذا اثار **قلت** ولا تقتضي حتى ولا ادخل هذه الدار
 او ادخل هذه الدار الاخرى اي حتى ادخلها فان ادخل الاول تحت والثانية به
 انتمت البمين كذا في البداية وانه سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وفي فصول
 العاديين رحمه الله تعالى قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في هذه
 الاستعارة معنى لعطف فان غاية الشيء يتصل كما يتصل المعطوف بالمعطوف
 عليه وعلى هذا قال في الجامع اذا قال والله لا ادخل هذه الدار اليوم او
 لا ادخل هذه الدار في الدارين يدخل بغير يمينه لان ادخل ذكر كلمة كذا
 او في موضع الاثبات مقتضي لتخبر في شرط البر ولو قال لا ادخل هذه
 الدار ولا ادخل هذه الدار الاخرى فان ادخل الاول تحت في يمينه وان ادخل
 الثانية ولا بغير يمينه حتى لو دخل الاول بعد ذلك بحيث في يمينه غير
 لا ادخل هذه الدار حتى ادخل هذه الدار فكان دخول الاخرى غاية ليمينه
 فاذا دخلها انتمت البمين واذا لم يدخلها حتى ادخل الاول حيث لو جود
 الشرط في حالة بقا البمين وانما جعلنا هكذا لانه يتعد اعتبار معنى التخيير
 فيه للمنفى في احد الحالتين ويتعدرا اثبات معنى العطف لعدم المجانسة
 بين المذكورين فتجمل بمعنى الغاية لان جرمة الدخول ثابت باليمين به
 يحتمل الامتناع فخلق به ذكر الغاية كما في قوله تعالى ليس لك من الامر شيء
 او ينوب عليهم فانه لا يمكن حمل الكلمة على العطف اذا لعقل لا يعطف على الاسم
 والمستقبل لا يعطف على الماضي ونحو الامر يحتمل الامتناع فيجعل قوله او
 ينوب بمعنى غاية هذا ما ذكره شمس الائمة رحمه الله تعالى في اصول الفقه

وذكر

وذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الاخر من ايمان الجامع كله او اذا دخل بين
 اثبات ونفي يكون بمعنى حتى ان امكن ووجه ذلك ان تنظر فان كان حال لو ظهر
 كلمة حتى مكانا وبفتح التمام ويكون مستقيا تكون او بمعنى حتى ولا فيكون
 للتخيير الاخر ما ذكره وهذه طويلة لا يقول اصولا وفروغا والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** وفي الصفح الكفر شيء عظيم **الح** **اقول** اعلم انه اذا كان في الصلاة
 وجوه توجب التكفير ووجه لا بوجبه فعلى المفتي ان يميل الى ما لا يوجب
 التكفير قال في الفصول ثم اعلم انه اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير
 ووجه واحد يجمع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي يجمع تخفيا
 للفطن بالمسامحة ان كانت بينة القابل ذلك فهو مسلم وان كانت بينة الوجه الذي
 بوجب الكفر لا ينفعه حمل المفتي كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر ويوسر
 بالثبوت والرجوع عن ذلك وينتج بدالكاج بعدا لسلامة ثم ان اتى بكلمة
 الشهادة على وجه العادة لا يرتفع الظن انتم **قلت** وهذا هو المختار نظر عليه
 في المقنا وكذا في بنية **قوله** وبالسحر والزندقه **الح** **اقول** ما ذكره المص رحمه الله
 تعالى في الزندقه محله ما اذا كان مسلما فترد في الزندقه ثلاثه زندقه اصل
 فانه يترك على حاله ان كان من العجم وزندقه غير اصلها ان كان مسلما فترد
 فانه يعرض عليه الاسلام فانه اسلام والا قتل لانه مرتد وزندقه تزدق بعد
 ان كان ذميا فانه يترك على حاله لان الكفر كله مله واحدة كذا في المقتضات وما
 ذكره المص رحمه الله تعالى فهو المفتي به قال الامام احمد بن محمد بن سليمان العلالي
 رحمه الله تعالى في قنا وبه والسحر حرام بكفر فاعلم ان اعتقد ان نفسه ضالغ
 لما فعله فان تاب عن ذلك ويقول خالف كل شيء هو الله تعالى يقبل توبته به
 وان لم يقبل ولم يقل ذلك بقتل كفا وان حجد السحر ولم يدم ما يفعله ثم ظهر منه
 السحر قالوا بقتل ولا يستتاب وقيل يستتاب وهو الا حوط وقال الفقهاء ابو
 الليث رحمه الله تعالى فاخذ الساحر ثم تاب لا يستتاب بل يقتل وان تاب ثم
 اخذ يستتاب ولا يقتل وكذا الزندقه الباعث والقوي على هذا القول انتم
 وفي شرح شعره الاسلام وفي الحديث من انكر امامة السلطان فهو زندق
 الى اخذ الحديث وعنده الفقهاء رحمهم الله تعالى من يبطن الكفر مع الاصل وعليه
 وفيه الامان واختلفوا في قول توبته والاصح عند الحنفية انما تقبل قبل

كتاب
 السنين
 باب لرقه

الطاهر وبعبده لا تقبل كالمساحر والراعي الى الاتحاد والا باحي كذا في الدرر
 شرح الغرر انتهى **شرح** استعمل السحر بخبريه او امتحانا لا اعتقادا
 ليس بكفر انتهى **قوله** استعمل اللواط بزوجته **الحق** **اقول** هذا قول والمعتد خلا
 وهو عدم الكفر بالمواظبة بامرأة مستحلا قال في خلاصة الفتاوى وفي كتاب
 الحبيص للامام السرخسي رحمه الله تعالى لو استحل وطئ امرأته الحايض بغير
 وكذا لو استحل اللواط من امرأته وفي النوادر عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى لا يكفر
 في المسكيات هو الصحيح انتهى **قلت** وهذا في جامع البرازي رحمه الله تعالى
 اخذه من فتيحة الفتاوى حيث قال فيها ذكر ابو بكر الرازي رحمه الله تعالى في احكام
 القران ان قول ما لان رحمه الله تعالى انه يحل اثباتها في غير ما تاتها وقطع عن
 علي ذلك قال وان قطع وعني عنه ذلك عند اصحابه رحمهم الله تعالى وعندهنا
 لا يحل وقال ابو د ر رحمه الله تعالى لا يكفر مستحله بخلاف محكي فيه والله اعلم
 بحال في المسقط وعن ابن نصر الصفا ر رحمه الله تعالى من استحل اللواط
 بامرأته كوفي عنه جميعا هو والعالم رحمهم الله تعالى **قوله** وكذا لو تزنا في **اقول**
 قال في جامع البرازي رحمه الله تعالى وان شدا الزنا ودخل دار الحرب لم يقات
 الاستمرار سني رحمه الله تعالى ان فعل ذلك لا يخلو الا سيرا لا يكفر وان دخل به
 للتجارة يكفر وقيل في مسألة القلمسوه ان وضعه على راسه لا يفسده
 لا لخطيئة الدين الا به لا يكفر وكذا لو لبسه لدفع البرد والتمتار به لا يكفر لان دفع
 البرد يمكن بالنسب بعد التزني فلا ضرورة الراس على تلك الهيئة ولو شد على
 ونسجه صلا وقال هذا زنا لا يكفر واكثرهم على انه يكفر لانه نصريح بالكفر بخلاف
 الاول ولو وضع على راسه مثقبه قلنسوة الجوس العامة لم يقاتل لعدم الكفر انتهى
قلت وينبغي ان يفتي بما اذا لم يصرح بانما قلنسوة الجوس فان صرح كبرك التي قبلها
 والله سبحانه وتعالى اعلم **شرح** الخروج الى نيروز الجوس والمواقفة معهم
 فيما يفعلونه في ذلك اليوم كمن واكثر ما يفعل ذلك من اسام منهم فيخرج في ذلك اليوم
 وبواقف معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم فيصير بذلك كاضرا ولا يشعرك كذا في جامع
 البرازي رحمه الله تعالى **قوله** لا تجوز شركه الا **قوله** **الحق** هكذا صرح به في الترخا
 وينبغي ان يكون هذا بناء على قول المتقدمين بعدم جواز الاستنجاء على قراءة القران
 واما على قول المتأخرين رحمهم الله تعالى جميعا القائلين بالصحة فينبغي جواز

الاشترار

كتاب
الشرك

الاشترار في ذلك وقول المتأخرين رحمهم الله تعالى هو الحق به **قلت** وفي
 جامع المصنفات والمشكلات في الدخيرة والنصاب معالم اشتركا لم يخطه
 الصبيان وتعليم القران والكتابة فغلب ما اخترنا من الجواب في الاجازة صحت
 الشكره في الخلاصة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى هو المختار وقال
 في البرازي معالم اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقران المختار
 الجواز انتهى **قوله** ولو شرط ان يقرأ على قبره **الحق** **اقول** هكذا وقع في الفتيحة
 وضم بعضهم من هذه المسئلة انه لا يبيح المكان الذي عينه الواقف فلولم يبا
 فيه لا يعطى المشروط لما قاله في شرح المنظومة اما بشرط الواقف فيحيي بانه
 وبالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف فلولم يبا بشرطه لا يعطى المشروط
 لما قاله في شرح المنظومة بموت عمره من احيا تلك البقعة والنظر ان الذي
 ذكره في الفتيحة مبني على قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى من كراهية
 قراءة القران عند الموتور والله سبحانه وتعالى اعلم فكذا والله اعلم بطل
 النجيب والصحيح المختار فيفتوي بقول محمد بن محمد رحمه الله تعالى من عدم كراهية
 قراءة القران عند الموتور كما في كتب من كتب المذهب المحقة فعليه فلا يبطل
 التبيين كما هو ظاهر وما يولد علمي النجيب وما ذكره في الفتيحة سبيل عن مصنف
 في مسجد بعينه لقراءة القران ليس له بعد ذلك ان يدفعه الى اخر من غير اهل
 تلك المحلة فيمداد ليل على ما ذكرنا وقد بينا هذه المسئلة في كتابنا المسمى
 بالدررة السنية في استحقاق الجاهلية فارجم اليه فان فيه فوايد مهم والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الواقف اذا عثر العاقل **قلت** هذه المسئلة به
 مبنية على ان المتولي وكيل الواقف او الفقير فقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 بالاول وقال محمد رحمه الله تعالى بالثاني وذلك مبني على ان التسليم
 الى المتولي بشرط عند محمد وليس بشرط عند ابي يوسف حتى لو لم يسلم الواقف
 الى المتولي جاز نصر عليه في التسليم الكبير لان هذا الشرط لا يحل بشرط الواقف
 فلولم بشرط الولاية لنفسه واخرجه من يده قال محمد رحمه الله تعالى
 لا ولاية له والولاية للقيم وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لولاية الواقف
 وله ان يعزل القيم لرجحانه وادامات الواقف بطل ولاية القيم لانه بمنزلة
 الوكيل عنده وهذا الاختلاف بناء على ان عند محمد رحمه الله تعالى لا يصح الوقف

كتاب
الوقف

شر

و

ير

لا بالتسليم اليه القيم فله يكون له ولاية وعنده يري يوسف رحمه الله تعالى يصح غير
 التسليم اليه القيم فاذا سلم اليه القيم كان القيم كالوصي له فله الموت الا اذا
 جعله فيما في حياته وبعد وفاته فحينئذ يصير واليا والقنوي علي قوله محمد
 رحمه الله تعالى **قلت** ناظر الوقف له شيان شبيه بالوصي فاحتملنا شيئا لو قيل
 محتملا ما يشترط به كلام المؤلف رحمه الله تعالى وشبه بالوصي فاحتملنا شيئا لو قيل
 وقلنا انه ينعزل بعزل الوافد بدون شرط وموته وهذا ظاهر علي قول
 ابي يوسف رحمه الله تعالى واما عند محمد رحمه الله تعالى فالحكم معلوم مما تقدم
 وانه لا يملك تقويض النظر الي غيره في حال صحته كالوصي واما لما يشترطه
 بالوصي وقلنا بانه يملك التقويض الي غيره في حال موته كالوصي يملك
 التقويض الي غيره في هذه الحالة وذكر في نسخة الفتاوى وقال المتولي
 ان اذا يقوض الي غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي
 عند الموت والوصي ان يقوض الي غيره واذا اراد ان يقيم غيره في مقامه
 نفسه في حياته وصحته لا يجوز ذلك الا اذا كان التقويض اليه علي سبيل
 العيوض وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى من قول الوقف اذا قرب موته
 وقوض لتولية الي غيره جائز لانه بمنزلة الوصي والوصي ان يقوض الي غيره
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** اذا لاحق لهم في غلة الحق **اقول** يستثنى من
 ذلك مسيلة فان فيها المستحق تقدم علي العارية وهي ما قال الامام الخضا
 رحمه الله تعالى في الاوقاف فيها بقوله ان كان الوقف قال تكون غلة هذه
 الوقف في الارض ثقلان سنة ثم من بعد ذلك ثقلان لرجل اخر اذ ما بقي
 ثم بعد الثاني عاين مساكين فاحتاجت الارض الي العارية في السنة الاولى
 فان عمرت من ثقلان في السنة الاولى لم يقض من ثقلان شي فان استحسن
 ان اخرج عمارتها حتى تضي هذه السنة وباخذ صاحب السنة غلتها تلك
 السنة فاذا صار ثانيا الي اخر عمرت من ثقلان لاننا خير العارية ستة لبيس
 يخرجها عن حال الوقف وهذا الثاني الذي يصير اليه الوقف غلتها لم ما عاش
 فان فائده سنة كانت له غلة ذلك في المستقبل انتهى **قوله** وقد استفيد منه
 ان الوقف اذا اخرج **قوله** الفول المختار للفقير ابي الليث رحمه الله تعالى في القول
 المعتمد المختار للقنوي في لذهب فقد قال في جامع المصنفات في ملحقه المختص

وقف علي مسجد ضيعه علي ان ما فضل عن العارية فهو للفقراء اذا اجتمعوا
 الغلة والمسجد لا يحتاج اليها هل تصرف تلك الغلة للفقراء انكسوا فيه والحقنا
 للقنوي انه لو اجتمع من الغلة ما لو احتاج المسجد والضيعة الي العارية يمكن
 العارية منها وزادت صرفت الزيادة للفقراء انتهى **قلت** ومثله في التخصيص
 والربط لصاحب الهداية رحمه الله تعالى وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله
 تعالى ضيعة موقوفة علي مسجد علي ان ما يفضل من عارية المسجد فهو للفقراء
 فاجتمع الغلة والمسجد لا يحتاج الي العارية للحال هل يصرف شيء من تلك
 الغلة للفقراء انكسوا في ذلك والصحيح ما قاله ابو الليث رحمه الله تعالى ان
 انما ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضيعة والمسجد الي العارية فيكون العارية
 منها ويبقى شيء تصرف تلك الزيادة الي الفقراء انتهى **قوله** ولو جعل رجلا وصيا
 بعد اخ قوله قد جعل المتقوله فوجدنا الامام الخضا رحمه الله تعالى صرح
 في الاوقاف بانها يكونان ناظرين حيث قال قلو وقف ارضي لي كذا ارضي لي
 علي قوم باعيا ثم جعل كل ارض الي رجل سماه ثم اوصي بعد ذلك الي رجل
 قال فالوصية ان يتولي كل وقف وفقه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية ذلك
 الوقف **قلت** فان اوصي بهذا الوصي الي رجل فالوصية من ذلك مثل ان
 كان الي الوصي انتهى فان الامام الطرسوسي رحمه الله تعالى في توجيه الشق
 الاول ووجه ذلك ان الوصاية خلافة وكانت الواقف يملك الكلام في
 الوقف مع كل ناظر منه فكذا الخليفة انتهى وفي توجيه الثاني وجهه ظاهر
 ايضا لان الوصي الثاني بمنزلة وصي الواقف لانه خليفة فكان له ما كان
 للذي وصي اليه الا نزيات وصي الواقف اذا اوصي الي رجل في ماله او اولاده
 فانه يكون وصيا في ذلك كله وفي نزكاة الموصي الذي اوصي اليه هذا الوصي ايضا
 قلنا نظرا لوقف المعين الذي قدمنا وهو حكم قريب ولم يقع الي ان انتهى
 قلنا ظاهر كلام الخضا رحمه الله تعالى انه حكم متفق عليه وليس الامر كذلك
 بل ذلك مختلف فيه وكذا ظاهر كلام الطرسوسي رحمه الله تعالى وظاهر ما في
 الفتاوى ايضا انه حكم متفق عليه وليس الامر كذلك بل ذلك متفق بين ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى بناء علي مسيلة اشتراط التسليم الي المتولي من شرطه وهو
 محمد رحمه الله تعالى قال لا ولاية للواقف في ذلك وكذلك وصيه لانه قائم مقامه

فانه لم يكن للاصل ولا لاية فكذا خلقه ومن لم يشترطه وهو ابو يوسف رحمه
 الله تعالى قال للواقف ولا لاية النكاح في الوقف مع الناظر فكذا خلقه قال الشيخ
 زين الدين قاسم رحمه الله تعالى في التصحيح رجل وقف ضيعة له واخرجها
 من بين يديه لقيم ثم اراد ان ياخذها منه فعلى وجه من اما ان يشترط لنفسه
 في الوقف ان الية في العزل والاخراج من بين يديه لقيم او لم يشترط ففي الوجه الاول
 له ذلك وفي الوجه الثاني على قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي قول
 يوسف رحمه الله تعالى له ذلك بناء على ان الوقف لا يصح الا بالنسبة الي المتولي عند
 محمد رحمه الله تعالى وعند ابو يوسف رحمه الله تعالى يصح فيكون المتولي وكيل
 الواقف فله ان يعزله عن الوكالة ومشاخي بالخبر رحمه الله تعالى يفتون
 بقول ابو يوسف رحمه الله تعالى واخذ به الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى ومشاخي
 بخبري رحمه الله تعالى يفتون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يفتي لان الواقف
 اذا شرط في الوقف الولاية لنفسه او لولده في عزل القوام والاستبدال
 لم يمانع من عليه في السير الكبر فلو لم يشترط قال محمد رحمه الله تعالى ولا لاية
 له والولاية للقيم ولو سوانت لولاية الوصية وعند ابو يوسف رحمه الله تعالى
 الوقف يصح بدون التسليم فاذا ساهم كان وكيل لا يعزل بموته الا اذا جعله قما
 في حياته وبعد وفاته فحينئذ يصير فيما والفتوي على قول محمد رحمه الله
 تعالى يفتي وقال في خلاصة الفتاوى الواقف اذا شرط في الوقف الولاية
 لنفسه او لولده في عزل القيم واستبدال ما هو من نوع الولاية واخرجه من
 بين يديه المتولي جاز ولو لم يشترط الولاية لنفسه واخرجه من بين يديه قال محمد
 رحمه الله تعالى ولا لاية للواقف والولاية للقيم في حياته واذا مات الواقف
 بطلت الاية لقيم بناء على مسألة التسليم للمتولي فانه اذا شرط الواقف
 ان يكون هو المتولي فعند ابو يوسف رحمه الله تعالى الشرط والوقف كلاهما صحيح
 وعند محمد وهلال رحمه الله تعالى الوقف والشرط كلاهما باطلان ومشاخي
 تمام هذا في الفصل الثالث فان جعله فيما في حياته وبعد وفاته فحينئذ يصير
 وصيا ومشاخي بالخبر رحمه الله تعالى يفتون بقول ابو يوسف رحمه الله
 تعالى وقاد الصديقي الشريف رحمه الله تعالى الفتوي على قول محمد رحمه الله
 تعالى قلت ومثله في المصبرات والواقفات وغير ذلك من كتب المذهب المعتمدة

والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** فما في الغنابة قول محمد رحمه الله تعالى وما في وقفا
 الخصا في رحمه الله تعالى وانفع الوسايل التي تخرجها المسائل قول ابو يوسف رحمه الله
 تعالى وقد علمت ان الفتوي على قول محمد رحمه الله تعالى والله المعتمد غير حاصر
 وقول المص رحمه الله تعالى انه لم ينظر له وجه ما في الغنابة مما لا ينبغي ان يصدر
 عن مثل هذا الخرافات وجهه ظاهر جلي جدا بناء على مسألة التسليم للمتولي هل
 هو شرط لصحة الوقف وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو المقتضى الاول وهو
 قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وقد الفت رسالة مستقلة على هذا المحل
 فان اردت زيادة على هذا فارجع اليها فان فيها فوائد مهمة والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** ولا تتبع امة الخ **اقول** ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى من ان
 الولد لا يتبع امة في الجناية فلا يرفع معها عوماء كره في المحيط وهي مسألة
 الجامع الصغير وحكي عن القاضي الاصل حال الدين الرقعة مؤيد رحمه الله
 تعالى وهو كان خال صاحب المحيط رحمه الله تعالى انه قال ذكر الحاكم الشريف
 رحمه الله تعالى في المختصر ان حكم الجناية يسري من الام الى الولد واسان محمد رحمه
 الله تعالى في باب الرهن من الجامع ان حق المجني عليه يسري الى ولده الجاني
 ذكر صاحب المحيط رحمه الله تعالى في اذخيرة **قلت** ولم يذكر المص رحمه الله تعالى
 ضابطا في سرانية الحق الثابت في الام الى الولد والارض فتقول الاصل في ذلك ان
 الحق في العين اذا كانت مستقرا يسري الى الولد والارض كذا في البيع القاسم فانه
 لما كان حق البائع في شتره اذا لم يبيع بملكه فباعتق الحق لو اراد المشتري
 ان ينقل حقه الى غيره لا يقدر على ذلك شري الى الولد والارض واذا
 كان الحق في العين غير مستقرا لا يسري الى الولد والارض كما في الهبة لان الحارثة
 اذا ولدت ولد في يدها الموهوب له او قطعت يدها واخذ الموهوب له الارش
 ثم رجع الواهب قبل الهبة فانه لا سبيل له على الولد ولا على الارش جميعا واذا كان
 مستقرا من وجه دون وجه فانه يسري الى الولد والارض كما في مسألة
 المالك القديم قال محمد رحمه الله تعالى ولو ان حارثا اشترى حمارا من العبد
 بدارهم فدخل مساهم دارهم فاستوهبوا فوهبها له واخرجها اليه ارا سلام
 فالملك القديم ياخذها ببقية ما يوم القبض بحكم الهبة ولا يطرح شي فية
 بسبب قطع اليد ثم لا سبيل للمالك القديم على الارش فيكون الارش ساهما للموهوب

في البيع

له ولو كانت ولدته في غير الموهوب له ولذا قال مالك القديم ياخذها بقيمة ما ياخذ
ولديها ايضا معها وان اردت زيادة الكلام في هذا المقام وتفصيل الاحكام ومبادئ
او غيرها بالاحكام فارجع الى فصول الامام العبادي فهو فيه على طرق العام والله
سبحانه ونعالي اعلم **قلت** الاول لا يمكنه في بيع الهمازل **قلت** لان الهمازل يتر
حيا والتمتاع يبيع لا يثبت بالبيع هازل الملك للمشتري وان انفصل به القبض كما
لا يثبت الملك بالبيع الذي اشترط فيه خيار المتبايعين وان انفصل القبض به
والجامع بينهما عدم اختيارهم الحكم بالهزل والشرط فيتوقف الملك عن اختيارها
له بدفع الهزل والشرط بخلاف ما لو كانت البيع فاسدا من وجه اخر حيث يثبت
المالك به بالقبض لوجود الرضي بالحكم فيه وذا الهزل والله سبحانه ونعالي
اعلم **قلت** وصرح كلام المؤلف رحمه الله تعالى في بيع الهمازل فاسدا وبشكل
على كونه فاسدا ان القول قول مدعي الهزل لو اختلفا فيه فمدعي الجدة
و مقتضى كونه فاسدا ان يكون القول قول مدعي الجدة لكونه مدعي الصحة
وذا كمدعي الفساد والحكم عند اختلافهما في الصحة والفساد ان يكون القول
قول مدعي الصحة قال في الخلاصة لو ادعى احد همازا فاسدا العقد واحدهما الصحة
فالقول قول مدعي الصحة ولو اقاما البيينة فبيدة مدعي الفساد او لا تثبت
قلت وفي بعض كتب الاصول لو اختلفا في بناء البيع على الهزل وعدمه القول
لمدعي الصحة فقولها ببي حنيفة رحمه الله تعالى والقول لمدعي الهزل
على قولها استصحابا ولذلك اذا قدم الاشكال المذكور على قولها ببي حنيفة
رحمه الله تعالى لا على قولها والله سبحانه ونعالي اعلم **قلت** وعرفنا وسب
قاضي خان رحمه الله تعالى بصرح بان بيع الهمازل باطل حيث قال وانه اختلفا
فانما جازها اذا البيع كما انما جازها بالاحكام لا يقبل قول مدعي
الناجحة الا ببينة وصورة الناجحة ان يقول الرجل لعبد اني ابيع دارك
منك بكذا وليس ذاك بيع في الحقيقة بل هو ناجحة ويشهد على ذلك بيع
في لظاهري من غير شرط فمدعي البيع يكون باطلا بمخرلة بيع الهمازل وعن
محمد رحمه الله تعالى في بيع الناجحة اذا قدم المشتري العبد فاعتقه به
لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكره لانه في الحكم بمخرلة بيع بشرط
الخيار لها ان يثبت **قلت** وعلى هذا فيبيعان يكون القول قول مدعي الهزل

انها فلو كانت بيعا باطلا وهما لو اختلفا في صحة العقد وبطلانه فالقول لمدعي
البطلان كما في الخلاصة والبرازية والله اعلم **قلت** قول قاضي خان رحمه الله تعالى
انه باطل مستدل بالفساد ذكره علماءنا رحمه الله تعالى في الميوع من التفرقة
بين الصحيح والباطل والفاصد من ان الباطل هو الذي لم يكن منعقدا
باصله لا بوصفه وبيع الهمازل منعقد باصله لان اصله مال مباح غير منعقد
بوصفه لان الهزل بمخرلة خيار المتبايعين وهو شرط فيه منقعة لهما فيكون
فاسدا والله سبحانه ونعالي اعلم **قلت** وما يدل على ان هرا قاضي خان
رحمه الله تعالى بالبطلان في عبارة الفساده ما صدر به علماءنا رحمه الله
تعالى من انه لو نقض بيع الهزل احداهما انتقض وان اجازة جاز لا ارتفاع
الفساد باختيارهما الحكم فانفساد كما ان عدم الاختيار وان اجازة احداهما
توقف على اجازة الاخر لان الهزل بمخرلة خيار الشرط لهما فلا يلزم من سقوط
خيار احداهما سقوط خيار الاخر لعدم ولايته عليه ولو كان باطلا لحقيقة
كما قال قاضي خان رحمه الله تعالى باجازة انما اذا بيع الباطل لا تحفة
الاجازة والله اعلم **قلت** ان الفاسد لا تحفة الاجازة فكيف تحفة
لنا **قلت** انما تحفة الاجازة لهما لشيء بهما والمتبايعين لا كونه فاسدا
فلا اجازة لحقة لانه في الحكم بمخرلة البيع بخيار الشرط والله اعلم **قلت** وقد
صدر السراج الهندكي رحمه الله تعالى في شرح السباع بان بيع الهمازل
فاسد وهو الموافق للموافاق المذمومة وعلى ما قلنا لا يبيح بينة وبين
ما في فتاوي قاضي خان رحمه الله تعالى مخالفة لانا لمراد بالباطل في عبارة
هو الفاسد الذي صرح به غير واحد من علماءنا رحمه الله تعالى اصولا والله
اعلم **قوله** الثالث لو كانت مقبوضا في يده الخ **قوله** نقل المؤلف رحمه الله
تعالى في شرح الكتر خلاف هذا فقال في شرح قول الكتر قبض المشتري
المبيع في بيع الفاسد باعرا لبيع الخ اشار المؤلف رحمه الله تعالى بذكر
القبض لان لا يبيح مقبوضا في يده ولو كان مقبوضا في يده وبيعة ملكه
بحد القول كما في فتح القدر **قوله** المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد
الخ **قوله** هذا قول مشايخ بلخ رحمه الله تعالى وهو الاصح وقال مشايخ
الحرق رحمه الله تعالى لا يملك لعين وانما يملك النصف فيما قال في الفصول

لعمري انما اختلف المناظر ومن اصحابنا رحمهم الله تعالى في تفسير قوله عليه السلام
 رحمهم الله تعالى ان تصرف المشتري شرا فاسد راجا بغيره للمشتري قال بعض
 اصحابنا رحمهم الله تعالى المشتري لا يملك البيع العين بل يملك التصرف وهو
 قول اهل العلم رحمهم الله تعالى ولا يملك التصرف في ملك غيره بل يملك التصرف في ملكه
 ما كولا شرا فاسدا لا يملك له له اكله وكذلك لو اشترى جارية لا يملك له وطبها
 وانما سنها وانما اشترى جارية شرا فاسدا لا يشفعه وبها الشافعية والحنابلة
 جازيعة لا لا البايع سلطة على البايع وعلى قول مشايخ بلخ رحمهم الله
 تعالى المشتري يملك البيع العين وهو الاصح فانه نص محمد رحمه الله تعالى
 في كتاب الشهادات انما اذا ادعى عليه فهو خصم فيه لانه يملك الرقبة ويملك
 عليه شواهد الاصول وهو ان المشتري اذا اعتق ثبت الولاء منه دون البايع
 ولو لم يكن مالكا للرقبة لما ثبت الولاء منه ولو باعه المشتري فالتمس له
 وعليه القيمة لبايعه ولو كان تصرفه بتسليط البايع فكان يرتفع عنه
 الضمان والتمس بكون البايع الاول وكذلك لو اشترى دارا شرا فاسدا
 وخبضها وبيعت دار اخرى كان المشتري شرا فاسدا ان باخه ذلك الدار
 بالشفعة لنفسه وبها البايع ولو كان عبدا فاعتقه لبايع لا ينفقه عتقه
 فيه ولو اشترى جارية شرا فاسدا وقبضها ثم ردها لم يملك البايع وجب
 عايبا لبايع الا شتر داد ولو باع الاب او الوصي عبدا لبايع يباع فاسدا
 وفيه المشتري جازيعة ولو كان بيع المشتري عايب وجه التسليط لما جاز
 وانما لا يملك له وطبها جارية لان الحل والحرمة ليست من الملك في شيء الا ترك
 انه لا يملك له ربح ما يفتن ومع ذلك يملكه الا تركه لو اشترى جارية وهي
 اخيه من الرضاع او بينه حرمة المصاهرة فانه يملكها ولا يملك له وطبها
 وانما لا تحب الشفعة للتشفيح لان حق البايع لم يقطع عنها والشفعة انما
 تحب بانقطاع حق البايع الاثريان من اقر بيع داره تحب الشفعة وان كان
 المشتري جازيا وذكرا سمسرا لايمة رحمه الله تعالى في الباب الخامس مراد ب
 القاضية ان يكره له الوطي ولا يحرم بعض هذه المسائل في الصغير وبعضها
 في شرح الطحاوي وفي موايد صاحب الحجة رحمه الله تعالى في البيع الفاسد
 قبل بكرة ولا يكون حراما وقيل يحرم وذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى

اذا وطئ المشتراة شرا فاسدا تحب منه صارت ام ولده وعليه قيمته دون غيرها
 وفي رواية كتاب البيوع والشرب يعزم قيمتها وعقرها وقال بعض المشايخ
 رحمهم الله تعالى كل تصرف يتبرك فيه الاباحة فلا يشتري ان يتصرف وكل تصرف
 لا يتبرك فيه الاباحة لا يجوز له ان يتصرف فيه وفي المسائل افترا بونصه
 محمد بن سلام رحمه الله تعالى انه يحل للمشتري التصرف في البيع الفاسد ولا يحل
 له المباشرة كما انه يحل له بيع العصير التي وقعت فيه الفارة ولا يحل المباشرة
 بالاكل ونحوه انتهى **قوله** الحقوق المجردة لا يجوز الخ **اقول** اي لا يصح وما ذكره
 في الشفعة والكفالة هو ما صححه المصنف رحمه الله تعالى في شرح قول الكثر
 وبالصالح والكفالة بالنفس في هذه المخرجة الشفعة في رواية وفي رواية
 اخرى لا تطلق الكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذا حتى لا يجب
 المال ولا يطل الشفعة وقيل هي رواية في الكفالة والاصح ان الكفالة
 والشفعة يسقطان ولا يجب المال اذ كان بعد البيع وما قبل البيع فلا يسقط
 لان اسقاط الحق قبل وجوده لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط انتهى **قلت**
 وفي جامع البراري رحمه الله تعالى في الصحيح عن الشفعة باطل وتبطل الشفعة
 وفي الكفالة بالنفس روايات في ابطال في رواية ابي حفص رحمه الله تعالى
 تبطل وبه يفتي انتهى **قلت** وصحح انه يجوز الاعتياض عن الكفالة بالنفس
 قال في المصنوعات الكفيل بالنفس اذا صالح لم يصح في رواية ابي سليمان رحمه
 الله تعالى وفي رواية ابي جعفر رحمه الله تعالى يصح وعليه الفتوى **قلت**
 وفي قوله الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض اشارة الى انه يجوز الصالح عن
 دعواها ويكون افتدا للبيمين وهو كذلك على الاصح قال المصنف رحمه الله تعالى
 في الشرح والصالح عن دعوى حق الشرب او حق الشفعة او حق ومنع الخدوع
 ونحوه يجوز عايبا لاصح لان الاصل انه مني توجهت البيمين نحو الشخص في
 حق كان فاقضه في البيمين بدلا من يجوز وكذا لو ادعي قبله تغريبا بان قال
 كبرني ارضه لاني ورما به **نحوه** حتى توجهت البيمين نحوه فاقضها
 يجوز عايبا لاصح وكذا لو صالحه من بيعة عايب عشرة او من دعواه الكل من الجنيبي
قوله والفتوض عايب يوم الشرا **قوله** وكذا الفتوض عايب يوم الغرض نه
 والرهن واذا بين بما برهن به في الاصح غير ان الفتوض عايب يوم الشرا مضمون

ب

بالقيمة ما بلغت والمقبوض على يسوم الرهن يجب باسمه لا القيمة والفرق
 بين ان ضمان الرهن ضمان استيفاء الدين وليس بضمان عتق فباعتبار الدين
 ضرورة وضمان البيع ضمان عتق فوجب بالعقد ان ليس على بايع والمشتري
 شيء قبل البيع واعلم ان الذي ذكره المص رحمه الله تعالى من ان المقبوض على
 يسوم الشرا انما يضمن اذا بين هو المقبض فانه في البرازية والمقبوض على يسوم
 انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على شيء فيجعل مضمونا بالقيمة عند تقدير ايجاب
 المستحق كضمان العصب والمقبوض من الرهن على فرض فاسد يكون مضمونا
 ايضا وصورت ان العبد اذا جرد اخذ رهنا بشي لغيره فمضاه الرهن
 عنده فالصمد ضمان القيمة الرهن وان كان فرضه فاسدا لان العبد لا يملك
 الا فرض كذا ذكره الامام المحبوب كذا في النهاية وعليه الفتوى انتهى وفي المص
 في الضمان المقبوض على يسوم الشرا انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى عليه
 ذكر عليه الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى فانه ذكره وقال لو قال اذهب بهذا
 الثوب فان رخصته اشترى به عشرة لا يضمن وان رخصته فبقيمة وعليه
 الفتوى كما ينبغي ومثله في كثير من كتب المذهب المعتمدة والله سبحانه وتعالى
 اعلم وقال الطرسوسي رحمه الله تعالى في نفع الوكيل في غزير المسائل
 فتحرر لنا من هذا كله ان المقبوض على يسوم الشرا مضمون بالقيمة اذا ذكر
 في حالة المساومة الثمن والمراد بذلك الثمن فيه ذكر الثمن من جانب المشتري
 لا من جانب بايع وحده انتهى **قلت** ورد المص رحمه الله تعالى في الشرح
 فقال بعد اذا ذكر نفق لا كثيرة فنبت بهذه القول من ان كتب العقدة انه لا فرق
 في المقبوض على يسوم الشرا بين بيان الثمن من المشتري ومن بايع وحده
 ثم قال والظاهر من كلامهم انه لا فرق بين الملاك والاسم بل قال وما
 ذكره الطرسوسي رحمه الله تعالى من انه ان هلك فبضمونه بالقيمة وان هلك
 فبضمونه بالثمن غير صحيح لما في الخاتمة اذا اخذ ثوبا على وجه المساومة به
 بعد بيان الثمن فذلك في يده كان عليه ضمانه وكذا لو اشتري ملكه وارث المشتري
 انتهى **قوله** الا اذا اخذ بنفسه فلان الرهن على بايع بعده **الحق** **اقول**
 والفتوى على ظاهر الرواية وفي جامع البرازي رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه
 الله تعالى كفل بنفسه الرهن على بايع يبرك اذا مضى شهر فمضى لم يضمن شيئا

الثمن

كتاب
 الكفالة
 والحولة

قال الفقيه

قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى الفتوى على ما نه لا يصبر كفلا وفي الوافاة
 الفتوى على ما نه يصبر كفلا انتهى **قلت** ينبغي ان لا يكون له طهر الرواية
 وهي مقدمة على غيرهما والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** ولو كلفه العشرة
 ايام مثلا لا يصبر كفلا فيها وانما يصبر كفلا بعد طهر الرواية وبشكل
 عليه ما لو وكله العشرة ايام لا يفتي وكما انه يفتي العشرة في الاصح فيحتاج
 الى الفرق بين الوكالة العشرة ايام والوكالة العشرة من ايام في الوكالة
 يصبر وكبلا في العشرة وفي الوكالة لا يصبر كفلا في العشرة في طهر الرواية
 وعليه الفتوى **قلت** قال في البرازية والوكالة تقبل الناقبة حتى لو تصرف
 بعد الوقت لا يصح وفي رواية يصبر وكبلا بعد مضى المدة وفي رواية يصبر
 وكبلا مطلقا **قلت** والصحيح الاول كما في الخاتمة وسنطيل الكلام على ذلك
 في الوكالة فيما بيننا والله اعلم **قوله** يوم الموت لا يدخل الحق **اقول** الفرق بينهما
 تعلق حكم من وجوب القصاص والدية بالقتل لا بالموت قال في الخاتمة ادعي
 الابن ان فلانا قتل باه واقام البيعة وارحوا له قتله في يوم كذا من شهر كذا
 من سنة كذا ثم اقامت امرأة البيعة انه تزوجها يوم كذا بعد ذلك اليوم لا يقضي
 ببيعة المرأة هذا لان وقت القتل يدخل في القضا لان المقتول يستحق شيئا على
 القاتل اما القصاص واما الدية فاذا قضى بقتله وبوجوب الدية والقصاص
 في ذلك الوقت لا تقبل البيعة على النكاح بعده بخلاف الموت فان الميت لا يستحق
 شيئا على احد فان لم يدخل وقت الموت في القضا لعدم تعلق الحكم بطل التارك
 الا ترى ان امرأة لو اقامت بيعة على باه تزوجها يوم النحر بالكوقة واقامت
 امرأة اخرى انه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فانه لا يقبل بيعة
 اخرى **قوله** الا في مسئلة في الوكالية الحق **اقول** ايضا في الخاتمة قال في
 من الدعوى ولو ادعى رجل على رجل انه قتل باه عدا بالسيف منه عشر سنين
 سنة واحدة لا وارث له غيره وجات امرأة ومعهما ولد واقامت البيعة ان والده
 هذا زوجها منذ خمس عشرة سنة وان هذا منه وارثه مع ابنة هذا قال ابو
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحسن في هذا ان اجبر ببيعة المرأة وان ثبت نسب الابن
 ولا يبطل بيعة الابن على القتل ولو اقامت المرأة البيعة على النكاح ولم تات
 بولد فالبيعة ببيعة الابن والميراث له دون المرأة ويقتل القاتل انتهى

شك في القضا

قلت كيف قبلت ما يشون النكاح فيها اذا كانت معها ولد وهو لو قامت عليه ولا ولد معها لا تقبل **قلت** ثبت فتولها عليه فمما ثبتت النسب ونسبها وكم من شئ يثبت صفا ونسبا ولا يثبت فصدرا واستقلالها قالوا في شركة المفاوضة اقتضت وكالة وكفالة وهما الجوهل لا يصحان احبب بشونهما ضمنهما لعقد الشر وان لم يجز بشونهما فصدرا ويعتقر في الضميمة ما لا يعتقر في المقصديات **قوله** في العينة من باب الرد **قوله** قال في العينة بعلامة فهو ادعى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه منذ عشرين شهرا فقال عمر الحافظ رحمه الله تعالى لا نسلم قال رحمه الله تعالى والصواب جواب الحافظ رحمه الله تعالى فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء وهي في طي الشهادات والدعوى **قلت** وفي جامع البراري رحمه الله تعالى مسئلة اخرى وهما ادعى عليا حرم صبغة بانها كانت لفلان مات فلان وتركها ميراثا لفلان لا وارث له غيرهما ثم ان فلانة ماتت وتركتهما ميراثا لي ولا وارث غيري وقضى القاضي بالصبغة فقال المقتضى عليه دعوا لدعوى ان فلانة الذي الذي يدعى الارث عنها النفساء مبنية قبل فلان الذي يدعى عنه الارث لفلانة اختلفوا فيه بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء انتهى ثم قال فقد علمت ما في الظهيرية استنبأ مسئلة من قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فانه انتهى على قول البعض واستنبأ مسئلة من قولهم يوم القتل يدخل تحت القضاء فانه انتهى والمستنبأ من يوم القتل مسئلة انتهى معها ولد لها المذكورة في الاولانية والظهيرية وهو في الظهيرية كما نقله في الشرح ثم نقل عن العينة المسئلة المذكورة ايضا من ان الصواب انما لا نسلم وهو ثابته تستثنى من قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء وفي جزئنا الاكل رحمه الله تعالى بعد ما ذكرنا يوم الموت لا يدخل تحت يوم القتل يدخل فانه ولو اقام رجل البيعة ان هذا قتل في يوم الخرمكة ما قام اخو المدعى البيعة على رجل اخر انه قتل في يوم الخرمكة جازت وحكم لكل واحد منهما بنصف الدية اما لو كان القاتل واحدا والمقتول اثنين لم تقبل ذكره في قول ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى انتهى ثم قال ولو اقام رجل البيعة انه قتل اربعة سنة

واقام المشهود عليه ان اياه مدعيها لتمام جميعه الماضية قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لاخذ بالاحداث اولي وان كان شيئا مشهورا انتهى **قوله** الشهادة اذا بطلت في البعض **قوله** قال في عينة المفاوضة بعلامة مع ذلك اخذت ادعى الرضا وشهد زوجها ورجل اخر ترد شهادتهما في حق الا والاخذ فان الشهادة متى رد بعضها رد كلها وفيه وضحة الفتنة اذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة ولا غيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاقتاف به واختلف في حق الآخر فقبل بطل وقيل لا بطل انتهى **قوله** ويستثنى مسائل اخر رد ثما على ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى الاول قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر وقال ثانيا ان دخل هذه الدار فامرأته طالق فشهد بفساد ثانيا ان غلب دخول الدار ان العبد مشرعا لا تقبل وان كانا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لوقال ان استقرضت من فلان فغدي حرم فشهد رجل ما بوالعبد انه استقرض من فلان والمخالف بغير تقبل في حق المال لا في حق عتق العبد لان فيها شهادة الاب لابن الثالثة لوقال ان اشترت الخمر فعبد حرم فشهد رجل وامرأتان عليه بشربه تقبل في حق العتق في حق لزوم الحد الرابعة لوقال ان سرق فتعبد حرم فشهد رجل وامرأتان عليه تقبل في حق العتق لا في حق القطع الكل من البراري **قلت** ثم رأت مسئلة اخرى فرد ثما وهي الخامسة لوقال لها ان ذكرت ان سميت طلاقا ان كنت به فعبد حرم فشهد ثما هداية طلقها اليوم والاخر على طلقها الا سمى به يقع الطلاق لا العتاق وهي من البراري ايضا **قوله** اذا شهد انه قال المسيح الخ **قوله** لو شهد انه قال المسيح بن الله تعالى ولم يسمع منه عيم ذلك لم تقبل والفريق بينهما والله اعلم هو ترتيب حاكم على الاول من بينونة امرائه دون الثاني لوانه قال قولنا لنصارى والنكاح ثابت بيقين وكذا العصة فلا يرتفعان بالاحتمال والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** والوقوف **قوله** هكذا وقع في كثير من كتب المذهب لعنده قال في جامع المصنفات في الكبرى باع امرأ ثم ادعى ان كانت وقفتها او انها وقفت عريان لم يقم البيعة واراد تخليف المدعي عليه ليس له ذلك لان التخليف بناء على المدعى والمدعى والمدعى لم تصح مكان الشا قرض وان اقام البيعة نكاحا والمختار انه لشع البيعة لان اكثر ما في الجواب

ان الدعوي لم تصح لمكان التناقض والشهادة على الوقف تقبل من غير
الدعوي كاشهادة غيره عنق الامة ومن قبلت بعض البيوع اتى وشتم
ومثله في الخلاصة وغيرها **قلت** وفي البيوع الصواب عدم القبول
وهذا لقناوي الفقيه رجل باع عقارا ثم ادعى على المشتري انه باع ماله
وقف عليه اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه لا يسمع بخلاف
ما لو اشترى عقارا ثم ادعى انه خرجت شفعة دعوي المشتري لان الوقف
لا يزيل المالك ولا يخرج عنه ان لا يكون محلا للبيع اما الحر ليس محلا للبيع
فلماذا لا يزيل فكان المشتري مدعيا دينا على البايع ولهذا لو جمع بين الوقف
وعقار الوقف وباع الكل صفقة واحدة جازا لبيع غير الوقف ولو جمع
بين حر وعقار وباعها صفقة واحدة لا يجوز لبيع في التناهي **قلت**
فيغيرا عما ذهبا خصوصا وقد صححه القاضي خان رحمه الله تعالى وهو
كما قال الشيخ قاسم رحمه الله تعالى انه من احق من يعمد على تصحيحه
واما سحابة وتعالى عام **قلت** وفي جامع البرازي رحمه الله تعالى
وفي الملقط باع ارضا ثم ادعى ان كانت وقفها وفي الذخيرة لو كانت
وقفها عليه فان لم يكن له بيعة واراد تخليفا لمشتري لا يخلف لعدم صحة
الدعوي للتناقض قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى وان برهن بطل
البيع لعدم اشتراط الدعوي في الوقف في عنق الامة وبه اخذ المصنف
الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح ان الجواب على الملاحقة غير مرضي فان
الوقف لو حققه تعالى فالجواب ما قاله وان حق العبد لايه فيه من الدعوي
انتبه وفي جامع المضمرة وقد ذكرنا ان الشهادة على الوقف صحيحة
بدون الدعوي مطلقا وهذا الجواب على الاطلاقات غير صحيح انما الصحيح
ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوي
وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوي وفي الفصول
بعد ان ذكر مسألة البيع المذكورة وقبل ينبغي ان يكون الجواب عما التفصيل
ان كان الوقف على قوم باعبا عنهم لا تقبل البيعة بدون الدعوي هذا المذكور ان
كان على فقرا او مسجدا عند من تقبل فعندما يبر حقيقته رحمه الله تعالى لا
تقبل ذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام

المفضل رحمه الله تعالى وهو المختار وهو مقتوي برفا المفضل لكره ان رحمه الله
تعالى انتبه وذكر المص رحمه الله تعالى في بعض مولفاته الفقهاء ان بعض
التفصيل هو المعتمد في المذهب وحديثه يظهر ذلك صحة ما قال في البيوع
انه الصواب لكونه حق العبد في الصورة المذكورة فيكون هو المعتمد والله
سبحانه وتعالى اعلم **قلت** والدعوي انما تكون مسموعة من المتولي للوقف
لان المتوقف عليه على المقتضى به وقد علق فيما تقدم ان الدعوي لم يسمع
لمكان التناقض فاصح كلامه ان دعوي الموقوف عليه الوقف مسموعة
وهذا قول غير مختار في المذهب بل الاصح عدم سماع الدعوي من الموقوف
عليه كما استدركه قال في البرازي انه ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا يسمع
وانما يسمع من المتولي وقبل يسمع والفتوي على الاول واشار الخفاف
رحمه الله تعالى في مسائل ان الدعوي من المتوقف عليه صحيحة من ما
ارخص فيه برعا صوابا ادعى بعض اصنافه ان فلانا وقفها علينا ومات
وهو يملكها يقضى بالملك لا بالوقف على وقال انه لا يجوز ان يملكها بعد
ما وقفها ولم يعمل بان الدعوي لا تصح لانصح لعدم ولاية الدعوي ومنها
قوم ادعوا ارضا بانه وقف فلان علينا لا يسمع لان الامانة يقف على
بطلان ولم يعمل لعدم صحة الدعوي **قلت** وصح في الفصول عدم الصحة
فقال وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى في فتاواه ادعى الموقوف عليه ان
لهذا وقف عليه ان كان دعواه بان القاضي صحف بالانقاف وبغير ادان فيه
روايات ولا يصح ان لا يصح لان حقنا في الغلة لا غير فلا يكون خصما
في شيء اخر انتهى **قلت** وصح في الفصول عدم الصحة فقال وذكر رشيد
الدين رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون هذا فيما اذا كان المتوقف عليه غير
الواقف ما لو كانت غلة الوقف شرطها الواقف لنفسه ولم يشترطها قبله
ان يسمع دعواه خصوصا على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لان المتولي
وكيل الواقف عنده فاذا كان تصح دعوي وكيله في الموكل بالاول وايضا
قال الواقف ولاية التكليف في الوقف مع المتولي وكل شرطه شرطه الواقف
لا يمتثل من ماله ايضا كما نص عليه الخفاف رحمه الله تعالى في الاوقاف
واعلم على قول محمد رحمه الله تعالى فيغير ان لا يسمع الدعوي من الواقف

إذا لم يكن شرط لنفسه التمس في الوقف لما علم من أنه لا ولاية له في الوقف مع الموقوف
 في أمرا الوقف دون الشرط لكون الموقوف عنده وكيل الوقف وقد وضعا ذلك
 فيما تقدم والله سبحانه وتعالى عالم **قلت** وإذا كان الوقف على رجل معين ينبغي
 أن يتمتع الدعوى منه ويكون له ولاية الدعوى لأن الحق له من غير مشاركة
 أحده في الغلة فيكون متوليا مود الوقف من غير أن ينصب متوليا لا لا يجوز
 لكن ما عطل به في الفصول من أن له حقا في الغلة لا غير بقبضتها لا لا يتمتع
 ولو كان الوقف عليه لا يجوز كما لا يجوز ثم إن رواية في الفصول الحادية
 ما هو صريح في ذلك حيث قال ذكر في فتاوى ربهما الدين رحمه الله تعالى
 إذا كان الوقف على رجل معين قال بعض الشايع رحمه الله تعالى يجوز أن
 يكون هو المتول بغير إذن القاضي لأن الحق له لا بعد ورواية الفتنى على أنه
 لا يصح لأنه لا حق له في التصرف في الوقف وإنما حقه في أخذ الغلة ولو عصب
 الوقف أحد لا يكون لأحد من الموقوف عليهم حق الخصومة بدون إذن
 القاضي انتهى **قلت** فتقر بأن الفتنى على أنه لا يصح دعوى الوقف من
 الموقوف عليهم سواء كان على رجل معين أو لا والله سبحانه وتعالى عالم
شرح تقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهادتين دون شرائطه في الصحيح
 قال في جامع البرازي رحمه الله تعالى وفي الوقف الصحيح أنه يقبل بالتسا
 على أصله لا شرائطه لأنه يبقى على الأصل لا شرائطه وكلما يتعلق به صحة
 الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف عليه الصحيح فهو من
 الشرائط ونص الفصيح رحمه الله تعالى أنه لا يصح فيما لو قلنا الشهادة به
 بالشهادتين واختار السرخسي رحمه الله تعالى جوازها على أصله لا على شرائطه
 بأن يقول أنه وقف على هذا المسجدا وآخر جده أما إذا لم يذكر ذلك أنه
 لا تقبل والمعاد من الشرائط أن يقولوا أن قدرا من الغلة تكفي ثم يصرف
 الفضل كذلك بعد بيان الجهة فلو ذكر هذا لا يقبل انتهى **قلت** وفي
 المجتبى المختار جواز الشهادة بالشهادتين مع على شرائطه أيضا ووجه التحقيق
 هو ما رحمه الله تعالى في شرح الهداية ولكن أكثره صاحب المجتبى رحمه الله
 تعالى على أنه لا والله تعالى هو العبد والله سبحانه وتعالى عالم **قلت** وبخلاف
 الوكالة عن غائب المأقول البرازي رحمه الله تعالى في الفتاوى بخلافه

تعالى وفي الوكالة إذا غاب المالك وكلفه القاضي مدونه وأدعى رجل الوكالة
 منه وبرهن وقضا القضاة أيضا الذين يجوز قضاءه وإن بعد لانه عاملا
 لنفسه لا يتأتى برأيه انتهى وفي خلاصة الفتاوى ومثل ما ذكره المحقق رحمه الله
 تعالى حيث قال وفي الوكالة لو غاب الذي له على القاضي دين فحاز رجل
 وأدعى ابنه الدين وكلفه بقبضه من القاضي وأقام البيعة ثم قضى بوكالته
 لا يجوز لأن القاضي لا يملك نصيبا لو قيل انتهى **قلت** ما عطل به في البرازي
 من أنه عامل لنفسه في التصرف في الثانية أظهر وأبين مما عطل في الخلاصة
 من أنه لا يملك نصيبا لو قيل لأن هذا ليس من قبيل نصيب لو قيل عن الغائب
 الذي منعه المشايخ رحمه الله تعالى هو ظاهر فيمنعها اعتمادها في البرازي
 ويصير الحاكم في الوكالة بمنزلة الحاكم في الوصاية وبمنزلة ما لو كان القاضي
 مديون الميث ثم قضى بكونه ابن الميث ثم أوفاه الدين يجوز ولو أوفاه ثم
 قضى بكونه ابن الميث لا يجوز لأنه يصير عاملا لنفسه ومنع على القاضي
 بقضائه لنفسه فهو غير جائز والله سبحانه وتعالى عالم **قوله** لا تثبت اليد
 في العقار **القول** أجول هذا بناء على الرواية القائلة بأن علم القاضي حجه
 وقال المحقق رحمه الله تعالى الفتنى على القاضي لا يقضى بعلمه قال في البرازي
 وعلم القاضي باليد فيه كالتشهاد على رواية التي علمه حجة انتهى قال المحقق
 رحمه الله تعالى في الشرح وفي دعوى البرازي معنى إلى الصغير يدعي على آخر
 ضيقة بأنه ما قدر المدعي عليه أنها في يده وبرهن المدعي على أنها ملكه
 بحكم الحاكم له بالملك لا يصح ما لم تثبت اليد بالبيعة أو بعلم الحاكم وفيه قال
 المدعي عليه ليس للعقار يد يد بملكه حتى يقر فإذا أقر باليد بملكه انصا
 ليست ملكه حتى يقر بالملك للمدعي فإن أقر أنه يترك التقرض لكن إذا أراد
 أن يبرهن أنها ملكه لا بد من تقديم البيعة على أنها في يده لأن الملك قد يبعد
 عن العقار عادة فامكن أن يتواضع اثنا ويقر أحدهما باليد ويبرهن الآخر
 عليه بالملك وبما صح في الشهود ثم دفع المالك معلقا بحكم الحاكم وهذه
 التهمة في المنقول متفقية لأن اليد المالك لا تنقطع عن المنقول عادة بل يكون
 في يده فأن دفع ما قاله في شرح الوقاية تامة المواضع ثابتة في الموضعين
 على السواء فيقضى في المنقول باليد باقرا به كما صرح به جميع الكتب انتهى

وهكذا في الخاتمة وبمعنى ان ثبوت البينة بالبينة والعلم في العقار انما هو لصحة
القضاء بالمات بالبينة لا بصحة الدعوى كما هو ظاهر المتن ولو كان لهام بجلف
قبله كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وشاهد الزور اذ كان الخ **قوله** وكذا اذا كان
مستورا والمفتي في القول قال المص رحمه الله تعالى في الشرح ما لو قل انه
شهادة زور لا يختلف في قبول شهادته اذ اناب قالوا ان كان فاسقا يقبل
لان الحامل له عليها فسمعه وان مستورا لا يقبل ابا وعزاي يوسف رحمه
الله تعالى قبولها وبه يفتي واختلفوا في فقدان ردة توبته والصحيح الفتوى
البرائة نقضها انتهى **قلت** وفي الخاتمة المحررة بالعدالة اذا قرأه
شهادة زور عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل شهادته لانه لا يعرف توبته
وروي الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه يقبل وعليه الاعتماد انتهى فلو
صدر المص رحمه الله تعالى بان المحقق هو القول لان عبارته تؤيد المعتمد
عدم القول لتقدم اياه والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الشهادة اذا راققت
الدعوى الخ **قوله** هذا اذا كانت الدعوى شرطا فيه فاما ما لبسنا الدعوى
شرطا فيه فلا يشترط الموافقة قال المؤلف رحمه الله تعالى في الشرح اذ علم ان
مولاي اعتقني وشهدا انه حررت لانه ادعى حرية عارضة وشهدا بحرية
مطلقة فيصرف الى حرية الاصل وهي رابطة عارية ما ادعاه وقبل تقبل لانها
ما شهدا انه حررتا بنفس الحرية قال والامة لو ادعتا ان فلانا اعتقني
وشهدا انها حرة تقبل اذ الدعوى ليست شرطا هنا فعلى هذا ينبغي ان يكون
الخلاف المذكور في الفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واما على قولها
فقبل رواية واحدة كمال الامة اذ الدعوى ليست بشرط في الفتن عندنا
رحمهما الله تعالى لانما شهدا باقل ما ادعاه انتهى وبمعنى ان المطابقة بين
الدعوى والشهادة انما هي بشرط فيما كانت الدعوى فيه شرطا والا فلا انتهى
قوله ما اذا شهدا على خصم بحق وذكروا اسمه الخ **قوله** المنقول في هذه المسئلة
انه لا يثبت النسب وما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بحسب قال في الفصول العاديه
ذكر في باب دعوى النسب من فتاوى شيخ الدين رحمه الله تعالى ادعيان لي
علي احمد بن محمد بن احمد كذا من المات وهو هذا فتشهادا لشمسود عليان هذا
احمد بن محمد بن احمد وان له عليه كذا يثبت المات ولا يثبت النسب لان المدعي

والشهود ليسوا اخصا في اثبات النسب كمن يثبت المات بوجود الاشارة اليه
ثم قال وعليه مسئلة اخرى وهذان من ادعيان له علي فلان دينار له
وانه مات وانت وارثه فانت ابنة واسم ابنتك كذا وانتم جدك كذا واقام
بينة فاقبل ويقبل النسب فينبغي ان يكون هذا كذلك انتهى **قلت**
وفرق بين المسائلتين في جامع الفصولين فقال بعد ان ذكر ما ذكره العاديه
رحمهما الله تعالى اقول يمكن الفرق بينهما بان الاشارة هنا تفيد ثبوت
نسبه اذ الحق يثبت عليه بالاشارة وان لم يثبت نسبه واما ثمة فلا يمكن
ثبوت حقه عليه الا بثبوت نسبه اذ المات على الميت فلا يقبل المدعي عليه
الا بكونه وارثا له فافرقا والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** شهدا علي
انه مات وهما مرانه الخ **قوله** هذا قول محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه
علي السفي رحمه الله تعالى شهادة الطلاقا ولي وقيل ان الفتوى على قول
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت المرأة او ورثتها يدعون عقد بين
والا فعليه قول السفي رحمه الله تعالى قال في الفصول العاديه الخبر
صار عددا ويا وموزونا فخرج من ان يكون وكبلا من كل وجه والخطبة
مكيلييه وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا خير فيه والفتوى على الاول
وهذا اذا كانا تقديرا فان كانت الخطبة نسبية جاز ايضا وان كان الخبر
نسبية جاز عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا في السام
جائز في الصحيح انتهى **قلت** وفي البيهقي الفتوى على قول ابي يوسف رحمه
الله تعالى من انه يجوز قرض الفتوى بآب الخبر وزنا لا عددا وعليه الفتوى
كما في الصحيح وفي شرح الجمع الفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى انه
يجوز زنا وعددا **قلت** وزنت علي ما ذكره مصابيل الاول او ادعي علي رجل
شيا واراد استخلاصه فقال المدعي عليه هو لا يبي الصفي ولا يجلف وفي
فتاوى الفضل رحمه الله تعالى عليه اليه في قولهم جميعا فاذا استخلف
فكل المدعيان رض بيقضي بالارض للمدعي ثم ينظر بلوغ الصبيان
هذه فتاوى المدعيان كما قال وان كان فيهم ضمن الولد قيمة الارض وتوجيه الارض
من المدعي وتوقع للصبي وهذا بخبره ما لو اقرا الغائب لم يظهر حوجه
ولا تصديقه لا ينفذ عنه اليه في هذا كذا في الفتاوى **قلت** ويمكن علي الاوك

رجوع هذه الصورة إلى قول المص رحمه الله تعالى ولا يستخلف الأب في مال الصبي
لأنه لما اقترن بها للصبي ظهر أنها من ماله وفيه تأصل والله سبحانه وتعالى عالم
قلت لو اشترى دارا فحضر الشفع فأنكر المشتري الشرا قال في النوارذ ولو كان
رجلا اشترى دارا فحضر الشفع فأنكر المشتري الشرا وأقر أن الدار لابنه
الصغير ولا بينة فلم يمين عاين المشتري لأنه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز
الاقرار بخبره بعد ذلك انتهى لقائله لو كان في يد رجل غلام أو جار ثيابا وثوب
أو عاء رجلان فهدماه إليه لقاضي فحلفه أحدهما فتنكر عن اليمين بقبضه لم يبر
القاضي ثم أراد الآخر تخليفه فأنادى بملكها مرسلًا أو شرا من جهته لم يكن
له أن يحلف فأنادى عن عليه العصب فله أن يحلفه لأنه لو أقر بالعصب يجب
عليه الضمان كما في النوارذ الرابع لو اشترى الأب لابنه الصغير دارا ثم
اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للأب بالإيمين كذا في كثير من كتب
المذهب المعتمدة الخامسة لو ادعى السارق أن استعملت المسروق ورث المال
المسروق فأنه قايماً عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه قال الفقهاء أبو
الحسين رحمه الله تعالى في النوارذ وسبيل أبو القاسم رحمه الله تعالى في السارق
إذا استعملت المسروق بعد ما قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوى حكمه
فيما إذا استعمله قبل القطع وبعد القطع قيل له فأن قال السارق فذا استعمله
وقال صاحبه لم يملكه وهو عندك قايماً هل يحلف قال يجب أن يكون
القول قول السارق ولا يمين عليه انتهى السادسة إذا وهب لرجل شيئاً
وآراد الرجوع فادعى الوهب له هلاك الوهب فالقول قوله ولا يمين
عليه كإحدى الثانية وغيرها السابعة إذا ادعى عليه أنك وصي فلان فانكر
لا يحلف الثامنة إذا ادعى عليه أنك وكيل فلان فانكر لا يحلف وهو في البرازة
التي سمعها لو قال الوأهب اشترطت العوض وقال الوهب لم يشترط
فالقول له بالإيمين العاشرة اشترى عبد شيئاً فقال أبايع أنت محجور
فقال له بعد أنا صاذون فالقول له بلا بدون اليمين الحادية عشر
اشترى عبد من عبد فقال أحدهما أنا محجور وقال الآخر أنا وأنت صاذون
لنا فالقول له دون اليمين الثانية عشر باع القاضي مالا بيمين فبرده له
المشتري عليه بعيب فقال القاضي إنني منه فالقول قوله بالإيمين

وكذا

وكذا لو ادعى رجل قبله جارة أرضه البيتم وأراد تخليفه لم يحلف لأن قوله
علي وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعي عليه الثالثة عشر لو طالب أبو الزو
زوجها بالمهر فله ذلك أن كانت صغيرة أو كبيرة بل وألو اختلف الأب
والزوج في بكارتها ولا بينة للزوج والتمس من القاضي تخليفه على العلم
بذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يحلف وذكر الخضاة رحمه الله
تعالى أنه لا يحلف أو وكيل بقبض الدارين إذا ادعى المدعيون أن صاحبا الدارين
أبراه وانكر الوكيل لا يحلف الوكيل كذلك لها من كذا في الظهيرة وهذا
الخبر من خواص هذا الكتاب فاعتن به من يعتني به والله سبحانه
وتعالى عالم **قوله** دعوى القضاء والشهادة عليه **قوله** مذكوره المؤلف
رحمه الله تعالى من الضابط المذكور مختلف فيه وأدلة الكتب متعارضة
فيه وأما ما استشهد من الضابط صرحوا بأنه دليل مقابله وهو عدم اشتراط
تسمية القاضي كما سجد علي بن تميم قال في الفصول العارضة فالحاصل
أن دعوى الفعل والشهادة عاين الفعل هل يشترط تسمية الفاعل فيه اختلاف
المشايخ رحمه الله تعالى وأدلة الكتب فيه متعارضة ذكر محمد رحمه الله
تعالى في كتاب الحدود أن المدعي عليه إذا أقام البينة أن شهود المدعي به
محمد ودرت في القذف ولا بد أن يسموا من أحدهم في هذه المسئلة وما ذكر
شمسها لائمة رحمه الله تعالى في إيجاب القاضي دليل علي أن تسمية الفاعل
شروط وذكر محمد رحمه الله تعالى في الزايات إذا ادعى عاين رجل أنه وارث
فلان الميت وإن قاضي بلد كذا شهدنا على قضاية أن هذا الرجل وارث
فلان الميت لا وارث له غيره فالقاضي يجعله وارثاً ولم يشترط تسمية ذلك
القاضي وذكر في دعوى الأصل آخر باب دعوى النكاح إذا ادعى رجل أنه
في يد رجل رجلاً شهوداً شهدوا أن قاضي بلد كذا قضى بهذه الأمة كى صحيح ولم
يشترط تسمية القاضي وذكر في نظار المتقيا دعوى دار في يد رجل أنما
اشترى ثياباً من وكيلك بألف درهم ولم يسم الوكيل وشهد الشهود على الشرا
ولم يسموا الوكيل فتصح دعواه وشهادته شهود هذه الجملة في الخبر
وهذه المسائل قول علي بن تميم الفاعل ليس بشرط لصحة الدعوى والشا
قها صل عنها فتدعى تنب ورجاع البرازة رحمه الله تعالى بعد أن ذكر

جدة

ط

د

مسئلة الوصي والمتولي فهاهنا اذا اختلفا الى الكتابة في المجهول ان كان الوقف
ولجاجة الشارع وكنت وقضي قاض من قضاة المسلمين بصفحة جازوا له
بسم ذلك القاضي ثم قال واختار بعض المشايخ رحمهم الله تعالى عدم اشتراط
ذكر الفاعل واختار رشيد الدين الوثار رحمه الله تعالى فيه التفصيل وهو ان
القضاء متى كان سببا لثبوت الحكم بشرط ذكر ذلك القاضي الذي يحكم كالمعتمد
الثابتة باللعان والطلاق بالعتق والفرقة بطلب الادراك اذا زوجها
غير الاب والجد ومن غير كفوا والفرقة بسبب الاباء عن الاسلام فالفرقة
لما توفقت على تفرقة لا بد من ذكر القاضي ليحكم ما جاء في القضا بصفحة الوقف
لا بشرط ذكره وبغيره ذكره بسم الله المتولي وذكر وقضي قاض من قضاة
المسلمين بصفحة لان القضا بشرط اللزوم لا سبب لثبوت الوقف ففر كل
موضع القضا بسبب لا بد من ذكره كما لو جوع بالثمن عند الاستحقاق ولان
سبب الرجوع في القضا فلا بد من ذكر القاضي لانه لا بد ان يكون من معلوم
وكيفية لو برهن ان قاضيا من القضا فانهم يكون الشاهد بخلاف قد
لا يقبل ما لم يذكر القاضي بخلاف ما اذا كان الحكم شرطا لان الحكم بضاف
الي السبب لا الى الشرط الا تزيات شاهدة على ما بين بقوله ان دخلت الدار
فجدي حرو شاهدة على الشرط وهو دخول الدار لو رجعوا القضا على شهود
اليمين وذكر شمس الأئمة رحمه الله تعالى شهد ان قاضيا قضى على هذا بالف
او قاضيا الكوفة لا تقبل لان القضا عقد من العقود والشهادة بالعقد
بلاذ كما لعاقدة لا تقبل لانه مجهول فلا بد من تسمية ونسبته وليس بجيب
هذا القضا بل الحكم في كل الا فاعيل واحدا لانه لا تقبل بلا استناد الى معلوم
معروف وفيه خير اذ عير داره فقال اشترتها من وصيكم في صغر
ولم يذكر اسم الوصي ولم يسميه اختلف في قبوله وكذا لو ذكر والوقف
والتسليم الى المتولي ولم يسموا الواقف والمتولي واشترط ذكر اسم القاضي
في دعوى الفصل اختلاف وادلة الكتب متعارضة قال محمد رحمه الله تعالى
ادعيان القاضي حد شهوده في قذف وبرهن ولم يذكر اسم القاضي لا يقبل
بدون تسمية القاضي وفي الزيادة ادعيان قاضيا بالكوفا حكم بكونه وارث
الجنة وبرهن ولم يذكر اسم القاضي يقبل وفي الاصل ادعيان في يد رجل به

وبرهن

وبرهن انما له وان قاضيا حكم بانما له صحيح ولم يشترط تسمية القاضي وفي المتولي
ادعيانها ادعيانها من وكيد وبرهن ولم يسم الشهود ولا المدعى اسم
الوكيل فقلت دلت المسايل على عدم اشتراط ذكر الاسم عند الدعوى والشهادة
فيما صل عند المتولي **قلت** وظاهر كلام المص رحمه الله تعالى بما ذكره انه المعتمد
وهو ما صح في الثانية في مسئلة الوقف المذكورة وحقيقة فلا يستقبل
ذلك جار في جميع الافاعيل كما ذكره في المزارعة والله سبحانه وتعالى اعلم
قلت وبينها عتقا وترجيح ما قاله واختاره رشيد الدين الوثار رحمه الله
تعالى من التفصيل من انه ان كان سببا لثبوت الحكم بشرط وان كان شرطا
لا وهو ان لم يسم من اعمال القولين مع مناسبة في التوزيع والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** القول مذكر الاجل **الح** **اقول** ويستثنى مسئلة اخرى من كونه
في اكثر وهذا اذا قال كفلت لك عن فلان ما ية الي شهر فقال الطالب جانة
فالقول قول الضامن والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** لا يستقبل يمنع
الح **اقول** اطلق دعوى المالك فمثل ما اذا كانت دعوى المالك لنفسه
او لغيره بغير حق الوكالة او الوصاية قال في جامع العراز رحمه الله
تعالى في نوع من المساومة وشهده كالايداع والاستقارة والاستمارة
والاستيمار فادعاهما اقرا بالذي اليد ولا تستمع ادعي لغيره بالوكالة
او لنفسه المساومة ما نفع من الدعوى لنفس المساوم ولغيره انتهي
وقال بعده ايضا وذكر جلال الدين رحمه الله تعالى في ربعين لغيره
فكل لا يبدل الدعوى لنفسه لا يملك الدعوى لغيره وكالة او وصاية اما
اذا ادعى الدعوى على غيره عليه مالا بالوكالة او الوصاية تقبل انتهى
وقد سبقنا الكلام على هذه المسئلة فيما تقدم فارجع اليه فانه مهم
يعتني به والله اعلم **قوله** اذا اقام الخارج بيته على الخارج **الح** **اقول**
فما طلق المص رحمه الله تعالى به فيهم في نقد بيته ذي اليد على الخارج
في دعوى الشايع فافاد انه لا صرف في ذلك بين ادعي الخارج فاعل
ذي اليد من غضب او اجارة او عارة او ودعة او خوذ لك ولا وليس كذلك
فان ذي نقله المص رحمه الله تعالى في البحر مقتصر عليه ان بيته ذي في الشايع
مقدمة على بيته الخارج الا اذا ادعى الخارج فعلا على ذي اليد فقال وقيد

يكون كل منهما مدعيًا للملك والتنازع فقط اذ لو ادعى الخارج الفصل على
 اليد العصب والاحارة والعارية فيبيته الخارج ولي وان ادعى ذواليد
 التنازع لانه بيته الخارج في هذه الصورة اكثر اثباتا لاثباتها الفعل على
 ذكي اليد اذ هو غير ثابت اعدا كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى انتهى **قلت**
 وفي الفصول العارضية ما خلاصته ان بيته ذكي اليد على التنازع انما يرجح على
 بيته الخارج على التنازع او على مطلق الملك ان ادعى ذواليد التنازع وادعى
 الخارج التنازع او ادعى الخارج ملكا مطلقا اذ لم يدع عاين ذكي اليد
 فعلا نحو العصب او الوديعه او الاجارة او الرهن او العارية او ما اشبه
 ذلك فاما اذا ادعى الخارج فعلا على ذكي اليد فيبيته الخارج اولي كذا ذكره
 في دعوى الذخيرة وذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في باب دعوى
 التنازع من المسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دانية في يد رجل
 اقام اخر بيته اعما دانية تحت عنده فانه يقضي بها لصاحب اليد لانه
 يدعي ملك التنازع اسبق من الاعارة والاجارة والرهن فيقضي لذكي اليد
 وهو خلاف ما ذكره في الذخيرة انتهى **قلت** وقد جزم بهذا التقييد في النما
 وعذاه في الذخيرة ولم يتقل عنه فدل على انه المعتمد وكذلك في البرارة
 جزم به وفي شرح الجمع جزم به ايضا وكلام الفصول يدل على اعتماده
 وذلك جزم به في الفتاوى الظهيرية **قلت** واطراف الرهن لا فرق في
 ذلك بين ان يقع بينهما تنازع في الام او لا وليس كذلك بل محل ما ذكره اذ لم
 يقع بينهما تنازع في الام فان وقع بينهما ففيها تنازع كان الخارج اولي قال
 في جامع الفصولين برهن الخارج ان هذه عنه ولدت هذا الحق
 في ملكي وبرهن ذواليد على مثله يحكم بها له على لانها اذ عينا في الامنة
 ملكا مطلقا فيقضي بها للمدعي ثم استحق الحق تبعا انتهى قال المصنف
 رحمه الله تعالى في الشرح بعد ما ذكرنا في جامع الفصولين وفي هذا
 ظهرا ان ما يقدم ذواليد في دعوى التنازع على الخارج لو لم يتنازعا في الام
 اما لو تنازعا فيها في الملك المطلق وشهدوا به وبتنازع ولدها فانه
 لا يقدم ولده بيمين حفظها انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم فقط اطلق
 المص رحمه الله تعالى في محل التقييد وهو غير مناسب والله سبحانه وتعالى

اعلم **قوله** بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته **اقول** التذيير كالعتق فيقدم
 الخارج في دعواه نصر عليه في التذيير حيث قال لو ادعى مع التنازع فعلا
 وصورته غير ذكي يد رجل اقام رجل البيته انه ولد في ملكه وانما عتقه
 او دبره فاقام الذي في يده بيته انه عتقه ولد في ملكه فقصي به **الخارج**
 بخلاف ما لو ادعى الخارج التنازع البيع او الاجارة او الكتابة فان هناك بيته
 ذكي اليد ولي ولو ادعى الخارج العتق مع الملك المطلق ولم يدع على التنازع
 فيبيته ذكي اليد ولي ولو ادعى الخارج التذيير والاستيلاء مع التنازع ولم يدع
 ذواليد عتقا بائنا مع التنازع وكان ذواليد ولي ولو كان عاين عكس هذا كان
 الجواب على العكس انتهى وقال المص رحمه الله تعالى في البحر الرائق شرح كثر
 الدقائق وفي المحية الخارج وذا ذواليد اقاما البيته على تنازع العبد والخارج
 يدعي لا عتقا ايضا فهو اولي لان بيته التنازع مع العتق اكثر اثباتا لانه
 اثبت اولية الملك على وجه لا يستحق عليه اصلا وبيته ذكي اليد اثبتت
 الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج مع
 العتق مع مطلق ملك وذكي اليد ادعى التنازع فيبيته ذكي اليد ولي لا سيما
 لم يستوي اثبات اولية الملك لان الخارج ما اثبت الملك ولم يعتبر العتق
 للترجيح وكذا لو ادعى الخارج التذيير والاستيلاء وذواليد مع التنازع به
 عتقا بائنا مع التنازع فالخارج ولي انتهى فهو اولي ولو ادعى ذواليد
 التذيير والاستيلاء مع التنازع والخارج ادعى عتقا بائنا مع التنازع فالخارج
 اولي انتهى **قلت** فقد ظهر ان التذيير مساو للعتق في تقديم الخارج اذا
 ادعاه مع التنازع فيكون اولي مما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى لثبوت
 العتق له ولو بعد الموت لان الشارع منشوف للعتق والله سبحانه اعلم
قوله الا ان الفتوى كقول محمد رحمه الله تعالى **اقول** مع القول الاول
 في الفتاوى البدرية فقال ومنها ان المفتي به ان القاضى لا يقضي بحل
 الاما عليه في حال ولايته ومحلها اما فيما اذا علم بشي قبل الولاية او في
 الولاية في غير محل الحكم لا يقضي به انتهى وينبغي اعتماد الاول خصوصاً
 في زماننا والله سبحانه اعلم **قوله** لا يقضي بالقرينة الا ما لم **اقول** قد في
 شرحه المحال عليه من اعلم ان اصحابنا رحمهم الله تعالى عملوا في نظام في مسائل

بطلافة امراته بطلهما ثم غرله المختار انه ينبغي فقد ظهر لك ان كلام المولى
رحمه الله تعالى علي بن محمد علي المصنف رحمه الله سبحانه ونفعنا بعلمه **قوله**
وتضاد بين قولنا الخ **اقول** في خلاصة الفقاهة وكذا لو قيل بقضا الدين بغير
انتهى وظاهر اطلاق المولى رحمه الله تعالى انه لا فرق بين ان يكون مأمورا
بقضا الدين من حال نفسه لا يجبره يوم من مال الامر يجبر قال في الفصول
العمارة بنة وكذلك لا يجبر لو قيل علي بيعه وكذا المأمور بقضا الدين من نفسه
وفي منظر فان كان في الخلافة اذ قيل الانفاق وقضا الدين من نفسه
ثم امتنع لا يجبر اذ كان وتبيل بقضا الدين وقيل الوكالة انتهى ثم قال وفي
وكالاته واه ايضا رجل وكل يقض كل حتى له علي الناس وعنده نعم ومعه سم
وقرايد يرم ونبض ما يحدث له بالقسمة بين شر كايه ويجيب من يرى حليم
وبالتخليفة عنه اذا راى ذلك فليكن له في ذلك كفايا وكذا انما يحاصم ويخاصم
ثم انما يشر ما يدعون قبل الموكل ما لا هو الموكل غائب فاقرا لو قيل عند القاضي
انه وكيلهم وانكر المالك فاحضر الخصوم مشهودهم علي الموكل لا يكون لهم ان يحسموا
الوكيل لان الحبس جزا الظالم ولم ينظر منه ظالم اذ ليس في هذه الشهادة امر
الموكل باذا المالك ولا ضمانا لو قيل من الموكل فاذا لم يجب علي لو قيل اذ المالك
من مال الموكل لا يكون الوكيل طالبا باقتضائه من مال المالك فلا يجبر وهذه
المسئلة ايضا نزلت علي المأمور بقضا الدين في مال الامر يجبر علي قضا الدين
انتهى **قلت** وقد ظهر لك صحة ما قلنا وان الذي ذكره المص رحمه الله تعالى
محله ما اذا كان مأمورا بقضا الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محله
التقدير وهو غير مناسب وما ذكرنا ظاهرا للمالك الذي في خلاصة الفقاهة
محول علي ما اذا كان مأمورا بقضايه من مال الامر وجنبه فصح الحال
وانه اعلم **قوله** الا مراد ان يقتضي فيما انفصل يومان الخ **اقول** هذا قول المعتمد
عزم جوازها قال في الخاتمة رجل قال بغيره بغير عدي غدا فباعه اليوم لا يجوز
لان التوكيل مضى فالي بعد فلا يكون وكيلاه قبله وكذا لو قال اغتق عدي
غدا او طلق امراته غدا لا يملك اليوم ولو قال بغير عدي اليوم او قال اشتر
لي عدي اليوم او اغتق عدي اليوم فعقل ذلك عند نفسه روايتان بعضهم
قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى للتخييل لا

لتوقيت

لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه انتهى قال المص رحمه الله تعالى
في الشرح من الوكالة واحكامها صفة تعليلها واضافتها فنقل التقييد بالزمان
والمكان فنوقال بغير هذا لم يجز بغيره اليوم وكذا الطلاق والعنافة ولو قال
بغير اليوم فباعه غدا فيه روايتان والصحيح انما لا تبقى بعد اليوم ولو كله
بتقاضيه بينه بالشام ليس له ان يتقاضاه بالكوكة انتهى **قلت** وفي الخاتمة
الوكيل الي عشرة ايام لا تنتهي وكما ان في بعض العشرة في الاصح انتهى وهو يقتضي
ترجيح ما قاله المص رحمه الله تعالى صريحا **قلت** ويشكل علي ما ذكرنا وعالي
ما في الخاتمة ما صرح به علماءنا رحمهم الله تعالى في الكفاية من انه لو كلفه
الي عشرة ايام مثلا لا يكون كفيله في العشرة وانما يكون كفيله بعد ما في ظاهر
الرواية وعليه الفتوى انتهى وهو ظاهر المذهب وان صدر ما في الخاتمة
انه يصير وكيل في العشرة بدليل قوله لا تنتهي وكما ان في بعض العشرة فيحتاج
الي ان يفرق وقد ذكرناه انما **قلت** والجواب انما مثل الوكالة يصير كفيله في الحال
الا انه لا يطلب به الا بعد الاجل كما قال في الخاتمة بدليل انه لو سلمه في الحال
اجبر علي القبول **قوله** الدليل اذ كانت وكما ان في عامة الخ **اقول** هذا هو الحق
به قال في جامع المصنفات في كبرى قال لرجل وكلمات في جميع امور عي فقال
الرجل طلق امراتك ثلاثا او قال وقتت ارضعت منهم من قال يجوز ومنهم
من قال لا يجوز وهذا اختيارنا بما يثبت رحمه الله تعالى وبه يعني لان الظاهر
انه لا يريد تقوية ذلك اليه انتهى وقال المص رحمه الله تعالى في الشرح ولو
قال انت وكبار في كل شيء كان يتو بغير الحفظ والبيان سرائه لا يكون وكيل
لجميعه لانه لا يقتضي ان انصرافها بالحفظ ولو قال اجرت للبيع عدي هذا
انه يكون وكيل للبيع ولو زاد علي قوله انت وكبار في كل شيء جاز امرك ملك
الحفظ والبيع والشرا ويملك الهبة والصدقة حتى اذا انفق علي نفسه من ذلك
المال جاز حتى يعلم خلافه من فضاء الموكل وعن الامام رحمه الله تعالى بتخصيصه
بالمعاوضات ولا يملك الحق والشرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلق
امرأتك او وهبت او وقتت ارضعت في الاصح لا يجوز انتهى ثم قال وهو ايج
الكفيل عام وخاص فالثابت ظاهره الاول نحو ان يقول ما صنعت من شيء فهو
جائز انت وكبار في كل شيء جاز امرك علي جميع التصرفات من البيع والشرا

والهبة والصدقة والتفاسي وغير ذلك ولو طلقا مرة واحدة جاز قال الصدر الشنبري
رحمه الله تعالى وبه يعني حتى يتبين خلاصه واختار الفقهاء ابو الليث رحمه الله
تعالى انه لو طلق او وقف لم يجز كذا في الوالدية انتهى **قلت** وينبغي اعتماد
الثاني وهو اختيار الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى دون الاول وهو الاصح وانه
سبحانه وتعالى عام قلنت وينبغي اعتماد الثاني **قوله** اذا مات الموكل بطلت الخ
قوله انما يبطل الوكالة بموت الموكل اذا كان ذلك في مكانة يملك الموكل عزل الوكيل
فيه قال في جامع البرازيل رحمه الله تعالى من الوكالة وقوله لم يجز الوكيل
بموت الموكل وموته يقفه بالوضع الذي يملك الموكل عزله وكيله فاملا الر
اذا اوكل الراهن العبد او المرنين يبيع الرهن عند حلول الاجل والوكيل
بالامر باليد لا يبطل وان مات الموكل او جن والوكيل بالخصومة بالناس
لخصم يبطل بموت الموكل وموته انتهى وقال ايضا وقال ابو نصر رحمه الله
تعالى انما كانت في ذلك نفقة الوكيل بان يكون الوكيل على الموكل دين فامر
ببيع مال الامر ليستوفي دينه من ثمنه فهذا التوكيل فيه يقع لازما فلا
يجوز اخراجه انتهى وقال ايضا وكلمه بقبض الدين لا بحضرة المدين له عزله
وان بحضرة لاهام به المدين فلو دفع المدين دينه اليه بهذا الوكيل
قبل علمه عزله بغير انتهى **قلت** ولو لموكل عزله وكيله الا اذا كانت الوكالة
بالناس لخصم وغاب ولو كانت الوكالة في ربيع في الطلاق والعناق على
ما رحمه بعضهم قال في البرازيل كذا عزله فانت وكيلي ثم قال كذا عزله
وكيله فقد عزله ذلك اختلفوا والصحيح ملة عزله بحضرة الوكيل ما خلا
وكيل الطلاق والعناق فالوكيل بطلب الخصم لتعلق حق الغير قال شمس
الاشلام رحمه الله تعالى راد عزله يقول عزله عن مطلقها ورجعت
عن معلقها ببطلان وبه يعني انتهى وذكر المص رحمه الله تعالى في الشرح
ومنها لو وكل بالطلاق وقال كذا عزله فانت وكيلي فيل لا يصح والصحيح
صحته ثم قبل لا يملك عزله والصحيح انه يملك انتهى وشككتم على هذه المسئلة
في آخر الكتاب عند قول المص رحمه الله تعالى ليس هو كل عزله وكيله بالطلاق
وتزويها ايضا حاشا والله سبحانه وتعالى عام **قوله** الوكيل اذا اجاز الخ **قوله**
لم يذكر المص رحمه الله تعالى ان الصيغة تكون على من والصحيح انها على الثاني

نص عليه في قماري قاضي خان رحمه الله تعالى والشيخ **قلت** وفي قوله او حضر
نقله امام بانه ينعتد من غير اجازة بل هو محمول على ما اذا اجازة قال في قماري
قاضي خان رحمه الله تعالى وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه
الله تعالى انه يحكي عن كثر من رحمه الله تعالى انه كان يقول وفي كثر الشيخ الامام
انه ليس في المسئلة اختلاف في الروايتين لكن ما ذكره في بعض المواضع ان الثاني
اذا باع بحضرة الوكيل الاول جاز بمحمله على ما اذا اجازة الوكيل الاول وعليه
عمامة المشايخ رحمهم الله تعالى لان الموكل اذا لم يقل لوكيله ما صنعت من شيء
فهو جاز لم يكن الثاني وكذا كان بمحمله القضيوي ولا يجوز عقده الا باجازة
المالك انتهى **قلت** فلو لم يكن لوكيل الاول حاضرا وبلغه بيع الثاني
فاجازة هل يجوز **قلت** نعم يجوز باجازة وان لم يحضره وانما وهم كلام المولى
رحمه الله تعالى خلافا لهؤلاء فله باسطة اطلق في الجواز فانهم جواز باجازة
وان لم يحضره قال في الخاتمة وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه
الله تعالى ان الوكيل بالبيع او الاجازة اذا وكل غيره فباع الثاني واجز الاول
حاضر وغائب فاجاز الوكيل الاول جاز انتهى فان قلت ذكر في خلاصة الفتاوى
ولو باع الوكيل الثاني بعميه الموكل ولم يقل له اعمل بديان فيه ان اجاز الموكل
جاز وان لم يجز ان يبي الثمن جاز والا فلا انتهى ومثله في البرازيل فظاهره
انه لا يجوز باجازة الوكيل الاول بل يتوقف على اجازة الموكل الاول وهو
خلاف ما تقدم قلنت المراد من الموكل في كلامه الوكيل الاول لانه موكل الثاني
كما هو ظاهر وخليفة فلا يفتي بخلافه ما ذكرنا من الخاتمة والله سبحانه وتعالى
اعلم **قلت** برده على قوله الموكل مع ما وقفه قال قبله ولم يقل انه الموكل فيكون
الثاني عين الاول اذا القاعة المشهورة ان النكرة او المعرفة اذا عديت مع
كانت الثانية عين الاولى كما في قوله تعالى فارسلنا اليهم عوف رسولنا فعصى
فرعون الرسول **قلت** هذا هو الغالب وقد يحكى بخلافه كما في قوله تعالى الذين قال
لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم ويجهلون ان يكون لفرعون غائب توفيقا
بين كلام الاصحاب رحمهم الله تعالى وهذا التقدير من خواص هذا الكتاب اذا لم
يوجد في غيره فاعتنهم مهم بحسب الاعتياد وقد قدمنا الكلام على هذه المسئلة
فيما تقدم والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** والخطم والكتابة كالبيع **قلت** هذه

وقيل في الفصلين والمراد بالخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 رحمهم الله تعالى فعنه أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فيها عما استثنى
 خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى **قلت** ويستثنى من قبل آخر ينفر فيهما
 بالتصرف أحدا الوصيين الأولين بخير الميت الثانية شرعا لا بد منه المصغر
 كالطعام والكسوة الثالثة بيع ما يخشى عليه التلف الرابعة تنفيذ الوصية
 المعينة الخامسة قضاء دين الميت إذا كان في تركته من جيبته السادسة
 الخصومة السابعة رد المصوب الثامنة رد الوارث التاسع قبول الريبة
 العاشرة جمع الأموال الضاربة الحادية عشر إجازة الوكيل في بيع وعمل
 بتعليم الثانية عشر قسمة ما يملك ويوزن الثالثة عشر رد المشتري لثمنه
 الرابعة عشر وصي بات ينصرف على فقير يكره وعينه الخامسة عشر
 اعتاق النسمة المعينة السادسة عشر حفظ الأموال **قلت** وظاهر كلام المص
 رحمه الله تعالى أنه لا فرق بين أن يكون نصيبه الميت أو نصيبه قاض واحد
 أو نصيبه قاضين بلدين وليس كذلك فإنه في مسئلة ما لو نصب كل واحد
 منهما قاض بلدة ينفر كل منهما بالتصرف قال الفقهاء في المنتقط فيما نصب
 كل واحد منهما قاض بلدة جاز أن ينفر كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت
 لأن كل واحد من القاضيين لو تصرف **قلت** في مال الميت فلهما نصيب
 القاضيين عزل المتولي الذي نصيبه الآخر **قلت** إذا رأى المصلحة في ذلك
 انتهى فلهما تقييد بكلام المص رحمه الله تعالى أن محله فيما إذا كان وصي
 من جهة الميت أو من جهة قاض أحدهما لو كانا من جهة قاضيين من
 بلدتين فينفرد أحدهما بالتصرف والله سبحانه وتعالى أعلم **قلت** وفي قوله
 وكذا تأييده بظاهر ما علم من كلام علي بن أبي طالب رحمه الله تعالى أن وصي
 القاضين تأييد عبد الميت لأمر القاضين حتى تلتحق العدة بخلاف أمير القاض
 لأنه نائب عنه فلا تلتحق العدة ومقتضى كون وصي القاضين تأييد عنه
 إلا أن يكون القاضين محجورين عن التصرف في مال الميت كما إذا كان أمينة
 والمنقول أنه محجور عن التصرف في مال الميت مع وجود وصي ولو
 منصوب بخلافه مع أمينة والمنقول أنه محجور عن التصرف ومقتضى كون
 وصي القاضين وكذا لا يملك القاضين شيئا من مال الميت من

ولله

وصي نصيبه كما لو كان أمينة والحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب والله سبحانه
 وتعالى أعلم **قلت** والمراد من عدم الملك في كلامه عدم النفاذ قال المص
 رحمه الله تعالى في المشرح والمراد من قوله لا يتصرف يعني أحد الوكيلين
 عدم نفاذ تصرفه وحده لا عدم صحته كما في الأصل لا يتصرف أحدهما بمحضرة
 صاحبه فإن إجازة جاز والأفلا فينبغي أن يكون في أحد الوصيين كذلك
 والله سبحانه وتعالى أعلم **قلت** والظاهر أن محله ما إذا كان الناصب
 لهما قاضيا واحدا **قلت** كما في المصوب لوافقا ما لو كان كل واحد منهما منصوب
 قاضيا بلده فينفرد أحدهما بالتصرف كما في الوصيتين كما ذكرنا قال المص رحمه
 الله تعالى في المشرح وفي الثانية لو أن قاضين في وقت فقام كل قاض
 ببلده لحركي فهل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف به وبالأخر قال الشيخ الإمام
 أسامة بن عبد الله رحمه الله تعالى ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن
 واحدا من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي قامه القاض
 الآخر فإن رأي القاض المصلحة في عزله الآخر كان له ذلك والأفلا انتهى
قوله لا قرار للمجهول بأصل الآية مسئلة الخ **قوله** لا يحتاج إلى هذا الاستثنا
 لأن صحة الأمر فيهما إنما هو بالنسبة إلى المشتري وهو معلوم أما بالنسبة
 إلى المقر له فلا كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم **قلت** وظاهر إطلاقه
 في المجهول أنه لا فرق بين أن يكون جهالة متفاحشة أو لا وهذا قول
 والمعتد أن الجهالة إنما تنفع إذا كانت متفاحشة ما غير المتفاحشة فلا
 تنفع قال مولانا الشيخ عبد البر رحمه الله تعالى في مسائل الحكام وفي الخبر
 جهالة المقر له إنما تنفع صحة الأمر إذا كانت متفاحشة أما إذا لم تكن
 متفاحشة لا تنفع بات قال هذا العهد لأحد هذين الرجلين قال شمس الأمانة
 السرخسي رحمه الله تعالى بالجهالة تنفع في هذه الصورة لأنه أقر بالمجهول
 وأنه لا يفيد لأن قايده الخبر على البيان وهما لا يغير على البيان والأصح
 أنه يصح لأنه يفيد وقايده وصول الحق إلى المستحق وطريق الوصول ثابت
 لأنها لو اتفقا على أخذ فلم يأتوا حتى لاخذ فلها أصل إلا أن قرار المجهول
 لا يصح أن كانت الجهالة متفاحشة وإذا لم تكن متفاحشة يجوز أن تنهي وقال
 في عزله الأحكام ولم يصح للمجهول إذا حشمت جهالة فلو نقل المص رحمه الله تعالى

كلام الغير فكانا ولي بما ذكر وفي الدرر وهذا الصح وغيره ذلك في غيرنا والله اعلم **قوله** الاستتجار بقرار بعدم الخ **اقول** الاستتجار ونحوه اقرار منه بانه لا يملك له فيه باتفاق الروايات واما كونه اقرارا لغيره بالملك او لا فهو محل القولين فمنهما مقامات احدهما الاستتجار ونحوه اقرار بعدم الملك فيه وهذا باتفاق الروايات والمقام الثاني انه هل يكون اقراره بالملك لغيره او لا وهو الذي فيه القولات فقد استنبه عليه المص رحمه الله تعالى المقام الاول بالثاني فاجري الخلاف في الاول كالمقام الثاني وهو سهو عظيم والله سبحانه وتعالى اعلم قال في المصنوع العادة ذكر في الباب السادس من فتاوي رشيد الدين رحمه الله تعالى ان الاستتجار اقرار بالملك لغيره اليه وذكر في الصغير في الاقدام على الاستتجار والاستتجار بان يكون اقرار بالملك للبائع على رواية الجامع وعلى رواية الزيادة لا وهو الصحيح وذكر في التامع الامام علي بن ابي طالب رحمه الله تعالى في زيادته انما الصحيح رواية الجامع والاقسام على الاستتجار والاستتجار والاستتجار والاقسام على اقرار بانه لا يملك له فيه باتفاق الروايات حتى لو اقام المدعي عليه بيته ان المدعي استوجهها واستأجره او استأجره حتى يكون دائعا لدعوى المدعي ولو ادعى المدعي التوفيق وقال ملكي لكنه قبضه مني ولم يدفعه اليه فليس هذا استتجار منه لا يسمع هذا المدعي لان المناقضة ثابتة بين قول ملكي وبين قول ليس ملكي انتهى **قلت** فقد ظهر لك صحة ما قلنا والله اعلم **قلت** مما يجب حفظه هنا ان المساومة اقرار بالملك للبائع او بعدم كونه ملكا له ضمنا لا قصدا وليس كالاقرار صريحا بانه ملك للبائع والتفاوت انما يظهر فيما اذا حصل العين اليه يومه بالرد اليه البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يومه في فصل المساومة وبما انه اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابا المشتري استخفه بائرها من المشتري واحدة ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يومه بالرد اليه البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو اقر عند البيع بانه ملك للبائع ثم استخفه ابوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري هذا لا يرجع اليه البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشرا الاول لما اقر بان القضا المستحق لا يوجب فسخا لبيع قبل الرجوع

بالثمن

بالثمن انتهى كذا في جامع الجرائد رحمه الله تعالى وفي فصول العبادي رحمه الله تعالى اشترى شيئا فاستحق من يده ثم وصل اليه يوما من الدهر كما يومه بالتسليم اليه البائع لانه وان جعل مقرا بذلك للبائع وتكن يقتضي الشرا وقد انسخ الشرا بالاستتجار في نفسه اقرارا ولو اشترى شيئا قد اقرضا انه ملك للبائع ثم استحق من يده المشتري ورجع بالثمن على البائع ثم وصل اليه يوما يومه بالتسليم اليه البائع لانه اقراره بالملك لم يبطل انتهى والمصنف شجرة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الاقرار اخبار لا انشا الخ **اقول** انما يريد بالرد لوجود معنى الانشا فيه لانه اخبار محض ولا انشا محض كما ذكره وقد اختلف مشايخنا فيهم الله تعالى في الاقرار هل هو اخبار او انشا والصحيح الاول واستدل كل مسأله ذكرها محمد رحمه الله تعالى اما القائل بانه تعليق قال الاقرار بغير رد ولو لم يكن تعليق بل اخبار لما بطل بالرد ولا يصح اقراره لو ارثه في مرضه والاققرار لا يظهر في حق الروايات المستقلة حتى لا يعزم المقر ولو لا انه تعليق مقتصر لاستند قلنا لزوم ذلك لوجود معنى التعليق فيه ان يرد المدعيون او يرد المراد اذا ابرأ الميت ولم يصح تطبيقه بالشروط من جعله اخبار وهو الاوجه يستدل بصحة اقرار بالحق ولا يمتنع فيه التعليق من المسامحة بصحة اقرار المريض المذكور بجميع ماله لاجبي حيث يقع بدونه اجازة الورثة ولو تعليق كان من الثلث وبصحة اقرار العبد المأذون بعين يده مع انه ممنوع عن التعليق وبصحة الاقرار بنصف ما يقسم عند الاسام رحمه الله تعالى ايضا مع عدم صحة تعليق الشايع وبصحة الاقرار بالتمام بالاعضود والشهود ابتداء النكاح لا يصح بدونه وبصحة اقرار المريض المستغرق ولو تعليق لما صح انتهى كذا في الجرائد **قلت** ومقتضى قول المص رحمه الله تعالى انه انشا مسأله ان المقر لو قال اردت باقرا وكذا التعليق ان يصح ذلك ويكون تعليق لانه اراد معنى الاقرار فقصم ارادة وليس كذلك بل لا يصح فلا يمكنه المقر له قال في الملقطات في الشهادات وان اراد بالاقرار التعليق لا يملك لان اللفظ لا يعني عنه فصا ركن قال فم اراد القعود انتهى فظهر ان اخباره فيه معنى التعليق كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** واستتجار في الاختلاف المذكور سماع دعوى الاموال والاعيان

في عليا الاقرار وعدمها من قال انه اخبار قال لا تشع وهو الصحيح المختار كما
 ذكره ابن القزويني رحمه الله تعالى ومن قال انما انشأ قال لا تشع واماد عوي
 المذكور بن علي الاقرار في جانب الدفوع فسموعة عليا لمفتي به كاحرره في البرازيه
 والله اعلم **قوله** من ملك الانشاء ملك الحق **اقول** ويستثنى مسایل اخر الاول
 اقرار بالصغيرة بتزويجها الثابتة وكذا لو اقرار بالصغيرة بتزويجها لا يصح
 فيها وهو ملك الانشاء الثالث لو اقرار وكيل المرأة بالتزويج به لا يصح وهو يملك
 انشاء الرابع وكذا وكيل الرجل لو اقر به الخامسة وكذا لو اقر مؤثرا للبعد
 بتزويجها لا يصح وهو يملك الانشاء قال مولانا شيخ الاسلام النسفي رحمه الله
 تعالى في منظومه اذا ولي ذكرها وانثى فزيا لتزويج في مود عوي كذا الوكيل
 وكذا اصولي الذكر وصدة قوة في الادان اقرار قال الشارح رحمه الله تعالى وصور
 اذا قال ابو الصغيرة والصغيرة زوجة امس لم يصدق الا ان يشهد له
 الشهود او يدرك الصغيرة فيصدقه معناه اذا ادعى الزوج ذلك عند القاضي
 فاقتراب الاب لا يثبت النكاح باقراره الابينة وعلي هذا اذا قال المولي زوجت
 امس عبدي لم يثبت النكاح الابينة او بتصدق العبد وكذا وكيل الرجل او
 المرأة اذا اقراره زوج موكله او موكلته وانكر الموكلة او الموكلة ذلك وهو لا لانه
 اذا قال زوجتها من فلان يصدق بالاجماع ففي هذه المسایل ملك الانشاء ولا
 يملك الاخبار علي قولنا بحقيقة رحمه الله تعالى وذكر في المبسوط وانما يثبت
 هذا الخلاف فيما اذا اقر المولي عليها ثم انكرها فلذبا و اقام المدعي عليها بينة
 بعد البتة شاهد بياقرا المولي بالنكاح في الصغير او جال الشان وادعي النكاح
 علي ولي الصغير بين يدي القاضي فاقتر بذلك المولي يثبت النكاح علي قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت الا باقامة الشاهد بين القاضي ينصب
 حضما عن الصغير والصغيرة وقد ذكر المص رحمه الله تعالى هذه المسایل
 في الشرح فارجع اليه السادس وكذا يعتق عبده بعينه فقال الوكيل اعتقته
 امس وقد وكله قبل امس لا يصدق من غير بينة ولو كان في بيع او نكاح او عقد
 من العقود فانه يصدق قال رحمه الله تعالى والفرق مشكل انتهى كذا في القنية
قلت وذكر الفرق في الظاهرية فقال قال محمد رحمه الله تعالى الوكيل بالعتق
 اذا قال اعتقته امس وكذا جمل الموكل فانه لا يجوز الاعتق وفي بيع القول قول

الوكيل لا اذا لوكيل بالبيع اذا الجاز غيره يجوز والوكيل بالعتق اذا الجاز
 بيع غيره يجوز والوكيل بالعتق اذا الجاز عتقه لا يجوز انتهى **قوله**
 المقر له اذا اراد الحق **قوله** زاد المص رحمه الله تعالى عليه مسایل اخر مستثناة
 ذكرها فيما تقدم ومنها ضابط وهو ان المقر له اذا رجع اليه التصديق فان
 كان الحق فيه لواحد فانه لا ينفقه ولا ينفقه ولا شيء له بعد ذلك كالمهنة والصدقة
 والاقرار فانه لا ينفقه تصدقه بعد ذلك وان كان الحق فيه لها فانه ينفقه
 عوده اليه التصديق بشرط ان يكون ذلك قبل تصديق المقر علي رد المقر
 وذلك مثل الشراء والنكاح ونحوها وبذلك علي ما قلنا ما ذكره في خلاصة
 الفتاوي قال الاخر كنت بعثت من هذا العبد بالف درهم فقال الاخر لم اشتر
 منك فقال له لبايع حتى قال المشتري في المجلس او بعد ما افرقا بل قد اشتر
 منك بالف جانك فاما النكاح وكل شيء يكون الحق فيه لها جميعا اذا رجع
 المقر اليه التصديق قبل ان يصدقه الاخر علي انكاره فهو جائز وكل شيء
 يكون الحق فيه لواحد مثل المهنة والصدقة والاقرار لا ينفقه اقراره بعد
 انكاره انتهى وهذا ضابط مهم يعتني به وانه سبحانه وتعالى اعلم وبه علم ان
 محل ما ذكره رحمه الله تعالى فيما اذا كان الحق فيه لواحد كما ذكرنا واما اذا كان
 الحق فيها فلا وهو طلاق في محل التقييد والله اعلم **قوله** اذا اقر بالدين بعد
 الحق **اقول** في جامع الفصولين برهن انه ابرأ من هذه الدعوى ثم ادعي
 المدعي ثانيا انما اقر لي بالمال بعد ابرأ فلو قال المدعي عليه ابرأ من وقدمت
 الا برأ وقال صدقته فيه لا يصح الدفوع بعين دعوي ولو لم يقبله يصح الدفوع
 لاحتمال الدفوع والامر لذلك بالبره فيبقى المال عليه بخلاف قوله في رد
 او يرا الاستثناء ما ذكره رحمه الله تعالى وسيد كره المص رحمه الله تعالى في بيان
 الساقط لا يعود **قوله** والصالح علي انكاره بعد الحق **اقول** قال في القنية الحال
 عليها عن عثمان بن حمزة رحمه الله تعالى انما الصالح علي انكاره علي دعوي
 فاسد لا يصح ولا بد لصحة اقامته علي انكاره من صحة الدعوي قال
 استفادنا رحمه الله تعالى وضاع الدعوي علي وجهين اما المص في الدعوي
 او في المدعي علي وجه لا تشع منه اصلا كالمناقضة فيه ونحوها واما ترك المدعي
 في دعواه شيئا لم يثبت تداركه ويعيد يدعي وجه الصحة لدعوي المنقول قبل

اخضاره ودعوى العقار ان لم يذكر حده وده انما لا يصح الصالح اذا كان فساد
 الدعوى لمعنى في نفس الامر اذا كان لغيرك المدعى شرطا من شرائط
 صحة يصح فكذا اشار في حجب فحين ادعى امة وقالت انها حرة فصالحها
 منه فهو جازي فان اقامت بيعة عليها بها حرة الاصل واعتقها المصالح عام
 اول وهو يملكها بطل الصالح لانه ظهر فساد الدعوى في نفس الامر وهو حرة
 الاصل او من اقصى المدعى فيه عوايه بعد ظهور اقامته عليها لا غناق ولو
 اقامت بيعة عليها كالتامة فلا بد ان غنقها فلا بد عام اول وهو يملكها لا يبطل
 الصالح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصالح بان يقول فلان الذي
 اعتقك كان غاصبا غصبك مني حين لو اقام بيعة علي هذه الدعوى تنزع
 انتهى **قول** الصالح نقبل الاقالة **الح** **القول** هذا هو الصواب قال في الفتية
 صالح علي عشرة بخمسة ثم نقض الصالح لا ينتقض لان الصالح يخلص حقه
 استقام والساقط لا يعود قال استاذنا وهو الاستيعاب بالصواب والحق
 ان الصالح اذا كان بمحض النية بيقض بنقضها وجواب الباقي من جعل
 محمول علي هذا واذا كان بمحض استيفاء البعض واستقام البعض لا ينتقض
 بنقضها انتهى **قول** اطلقها ثم نهاه عن السفر **الح** **القول** هذا قول والراجح
 ان عليه عامل مطلقا قال في الفتاوى كمالا لظهيرية واذا اشترك المضارب
 بمال المضاربة متاعا ولم يثبت له شيئا منها ربح المال ان يخرج من البلد
 فليصرفه ان يخرج من البلد قال الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رحمه
 الله تعالى ما قبل الشرا بمال فاجواب صحيح لانه يملك ثمنه عن التصرف
 اصلا ما بقى لمال نقدا في يده واما بعد الشرا بمال فمن اصحابنا من يقول
 انما يستقيم الجواب علي الرواية التي رويت ان المضارب لا يملك المسافرة باعتبار
 هذه الزيادة وهو يملك رفع هذه الزيادة بعد العقد فكذلك يملك التقييد فيما
 هو مستفاد بهذه الزيادة علي الرواية التي قلنا واما المطلق العقد له حتى المسافرة
 بالمال فلا يستقيم الجواب لانه بعد ضرورة المال عروضا لا يملك ثمنه عما صار
 مستفادا بطلان العقد قال شمس الامية السرخسي رحمه الله تعالى والاصحاب
 يدينه عن المسافرة عامل علي الاطلاق لانه انما يملك المسافرة بدلالة اسم العقد
 والمضاربة مشتقة من الضرب في الارض عارضا وهو هذا ينعدم بالنهي عن المسافرة

نصا ولا يملك المسافرة بالمال بخلاف اصل التصرف فان حق المضارب يثبت
 بالتصرف حين صار للمال عروضا لان ربحه لا يظهر الا بالتصرف وروى المال
 لا يملك ابطال حقه واما النهي عن المسافرة فليس فيه ابطال حقه لكنه
 من التصرف فيما يملكه انتهى **قلت** ثمة المشغول لا يجوز **قلت** اطلاق المص رحمه
 الله تعالى فظاهره انه لا فرق بين ان يكون الشاغل مدرك غيره والامر ليس
 كذلك بل المانع من جواز هبة المشغول كون الشاغل مدرك الوهاب اما لو
 كان الشاغل مدرك غير الوهاب فلا يمنع من جوازها قال منع تمام الهبة
 ولا اشتغال الموهوب بملك غير الوهاب قال في الفصول العارضة والاصل
 في جبر هذا المسائل ان اشتغال الموهوب بملك غير الوهاب يمنع تمام الهبة
 ذكر صاحب المحيط رحمه الله تعالى في ابواب الاول من هبة الزبائد انه لا
 يمنع فانه قال لو اعار داره من اضاف ثم ان الصغير لو غصب متاعا
 ووضعه في الدار ثم وهب المعبر الدار من الصغير تمت الهبة في الدار وكذلك
 لو ان المعبر الذي غصب المتاع ووضعه في الدار ثم وهب الدار من الصغير
 كانت الهبة تامة ثم قال لكل جواب عرفته في هبة الدار والجواب ان بما فيها من
 المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة انتهى فقد علمت ملخص كلام المص رحمه
 الله تعالى من الاطلاق في محل التقييد والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وفي
 جامع الفصولين اعترض من كلام الفصول وسوي بينهما فكان المص رحمه الله تعالى
 اعلمه حيث اطلق والله اعلم **قلت** وانت تركت ان كلام المص رحمه الله تعالى
 يعطيان هبة المشغول فاسد وكلام الفصول انما غير تامة فيجوز ان
 في المسئلة رواية كما وقع الاختلاف في هبة المتاع المحتمل للفسخة هل هي
 فاسدة او غير تامة كذلك هذا يقال لا يصح انما غير تامة وكان ينبغي
 للمص رحمه الله تعالى ان يقول هبة المشغول بملك الوهاب ولم يكن في يد
 الموهوب له بوديعة غير تامة والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وتفيد
 ما في الفصول من ان اشتغال الموهوب بملك الوهاب يمنع بما اذا لم
 يودعه من الموهوب له اما لو اودع الشاغل منه ثم سلمه ما وهبه صححت
 الهبة وهذه جملة تجوز هبة المشغول كما لا يخفى قال في الجوهرية ولو وهب
 دارا فيها متاع للوهاب وسلم الدار لغيره او سلمها مع المتاع لم تنص لان

الدار مشغولة بالمتاع والقران شرط لصحة التسليم والجملة فيه ان يودع
المتاع او لا عند الموهوب له ويجازي بينه وبينه ثم يمسك الدار اليه تصح لا يمتنع
مشغولة بمتاع فيبيع انتهى **قلت** ويستثنى سبيلة اخرى وهي ما اذا وهبت
دارها من زوجهها وهي ساكنة معه في بيتها كافي جامع البرازي رحمه الله
تعالى فتحرر لانه الهبة المشغولة بمالك غير الوهاب تأمه فملك الوهاب لوجه
يد الموهوب له يودعة عنه كذا تأمه وهو الجملة والمشغول بملك الوهاب
ولم يكن فيه الموهوب له غير تأمه وعدم التمام هو الاصح لانها فاسدة في
المستثنى ثلاثا **صاحب** بل والله اعلم **قلت** ولم يذكر المرحوم رحمه الله تعالى ان الهبة
الفاسدة هل تقيد الملك او لا اما اعتمادا على قولهم فاسدا الحقود كصحتها
واما باختلاف ترجيح المشايخ رحمهم الله تعالى في اداء ثمنها الملك فترجح جماعة
انها تقيد اذا انفصل بها القبض واخرون انما لا تقيد فالفراجم البرازي
رحمه الله تعالى والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه في المضاربة
د وفيه اجماع الفاء وقال نصفها هبة للموهب ونصفها مضاربة فذلكت تضمن حصته
الهبة مع انما فاسدة لانها في متاع يمتثل القسمة وهل يثبت الملك بالقبض
قال الفاضل رحمه الله تعالى عند الامام رحمه الله تعالى لا تقيد الملك وفي بعض
الفتاوى يثبت القبض بغير فاسدة وبه يفتي ونص في الاصل انه لو وهب نصف
داره من اخر وسامها اليه فاعلم الموهوب له لم يجز ذلك انه يملك حيث ابط
اليوم بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار والصدقة الفاسدة كالهبة
الفاسدة فانتهى وفي الفتاوى يثبت الملك فيما بالقبض وبه يفتي والمختار
انه لا يثبت الملك فيما بالقبض هو المختار وفي الجواهر الهبة الفاسدة كالهبة
مضمونة بالقبض وقال وعهبة المتاع اذا فسدت لا تقيد الملك وان قبض
برويك ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى هو الصحيح في الخلاف لا يثبت
الملك فيها بالقبض هو المختار وفي الجواهر الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض
في المختار وفي رواية غير مضمونة قال في الفتاوى المقنونة بحكم الهبة الفاسدة
مضمون بالقيمة هكذا ذكر في جماعة الكتب وقال لا يمتنع وشي رحمه الله تعالى وقد
رايت في طريقة بعض المشايخ رحمهم الله تعالى ان في وجوب الضمان في الهبة
الفاسدة روايتين وكذا في المقنونة بحكم الصدقة الفاسدة مضمون بالقيمة

يعلم

ولا يثبت الملك في الهبة الفاسدة والصدقة الفاسدة **قلت** وانتهى على كونه
تقيد الملك ولا صحة بيع الموهوب له وعدمه ووجوب النفقة على الوهاب
او الموهوب له فمن قال بافادتها الملك قال بفساد بيع الموهوب له ووجوب
النفقة على الموهوب له ومن قال بعدم افادتها الملك قال بعدمها وفي كلامه
اشارة الى ان هبة الشاغل صحيحة وهو كذلك نص عليه في الظهيرية والله سبحانه
اعلم **قلت** وقد قال في فصول العادى رحمه الله تعالى ان التخلية في الهبة
الفاسدة ليست بقبض وفي المحببة قبض وفي فوايد بعض المشايخ رحمهم
الله تعالى الهبة الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبه يفتي ثم اذا ثبت الملك
هل يثبت ولا يثبت الرجوع للموهاب فيما اذا وهب هبة فاسدة لذى رحم محرم
منه قال كانت واقعة الفتوى وقرئت بين الهبة الصحيحة والفاسدة به
وافتي بالرجوع وهذا الجواب مستقيم لان على قول من لا يبرى الملك بالقبض
في الهبة الفاسدة ظاهره على قول من يبرى فذلك ان ايضا لان المقنونة بحكم
الهبة الفاسدة مضمون على ما مر واذا كان مضمونا بالقيمة بعنا لهدا لك
كان مستحق الرد من قبل المالك فيملك الرجوع والاسترداد انتهى
قلت هذا ظاهر رواية القابلة بضمان الهبة الفاسدة واصحاب الرواية
الاخرى لا يملك الضمان فيبني ان يملك الرجوع فيها بناء على القول بانها سم
تقيد الملك كما لا يخفى وكذا لراجح انما لا تقيد الملك فله الرجوع فيها وعلى
مقابلها فالراجح انما مضمونة فله ايضا لانه لما كان له اخذ القيمة كان له
اخذ العين بالاولى والله سبحانه وتعالى اعلم **فرد** الاول رجل لم يبر
واحدة فاراد ان يملك لها شيئا لا غرض ان يجعل لذلك مثل حفظ الانبياء
في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى يعلم بينهما
بالسوية وهو المختار والثاني رجل وهب لرجلين درهما صحيحا فكما هو عليه
قال بعضهم لا يجوز لان لتصيف الدرهم لا يضره فكان شيا عا يمتثل
القسمة والصحيح انه يجوز لان الدرهم الصحيح لا يكسر عادة فكان شيا
لا يمتثل القسمة **قوله** الا لا يتوقف الحق **قوله** الفرق بين بدل الصرف
والسلم وبين ما يرد يوث وهو ان الا براعته يوجب انفساخر عند الصرف
والسلم لانه يوجب فوات القبض المستحق بعقدها لان قبض بدل الصرف

ية

عا

ورأس ما لا يتصل في المجلس مستحق فالهمة والابرا بسقطان برهما ونحو
 النقص المستحق لوجوب بطلان العقد وادانته بطلان العقد
 والا برأيه منقضى عقد الصرف لم ينفر احد المتعاقدين به فيستوفى علي
 فنون الاخر كذا في خلاف الابرا عن سائر المدعيون لانه ليس فيه معنى
 الفسخ لعقد ثابت وانما فيه معنى التملك من وجه ومعنى الاستقاط
 من وجه علي ما ذكره المص رحمه الله تعالى وعلي هذا اذا برأ رب السلام المسلم
 اليه عن السلام فيه بنوقف علي قوله لان الابرا عن السلام فيه بوجوب
 استقاط السلام لانه بنون النقص المستحق بعقد السلام كما في الصرف كذا
 في الرجعة **قلت** ويستثنى مسئلة اخرى بنوقف الابرا فيها علي الفتوى
 حقيقة او حكم وعلي ما لو ابرأ الطالب الاصيل فانه بنوقف علي قوله
 او بنون قبل القول فيكون فتولا حكمه كذا في الاستراج الوهاب وغيره وان
 اراد الاصيل هذا الابرا رنه وفي عود الكفالة به روايات كما في الجوهرية
 والله اعلم **قوله** واستشكل بان عامل لنفسه **اقول** قال في شرحه المحال عليه
 في باب تقويض الطلاق واورد علي كونه عاملا لنفسه ما لو وكله بابرأ
 نفسه كان وكيله بديل صحة رجوعه قبل الابرا مع ان المدعيون عامل به
 لنفسه سيما في جوابه في فصل المشيئة وقوله ان يلحق رحمه الله تعالى في الوكا
 عند قوله وبطل توكيل الكفيل بما له انه تملك وليس توكيلا يقتضي ان لا
 يصح الرجوع عنه وفي الغاية ان التملك الاقرار الشرعي علي نفس التصرف
 لا ابتداءا لثار اليه في فتح القدر في اول البيع وهو الحق لانه لا معنى به
 للاقرار وعليما محل الا باعتبار التصرف فيه وفي المصراع لا يلزم من التملك
 عدم صحة الرجوع لا تنقاضه بالهمة فانه تملك ويصح الرجوع انتهى
 ثم قال في فصل المشيئة وقد علم ان الفرق بين طلقي فسخك وابرأ نفسك
 وهو انما وان اشتركا في العمل لنفسه محلكها نفسها وبراءة ذمته وتغير
 باقتضائهما الزوج والداين ولكن لما كانت الطارفة مخطورة في الجملة وامر
 بعض المحايضات بمفادته فكل في الحد لم يكن مقصود الزوج الا
 ان تكون عاملة لنفسها ففسدوا ولهمذا قالوا لا يكرهه الفقهاء وهو جايض
 ولما كانت الابرا عن الدين مستحبا سببا للثواب لم يكن مقصوده الا ان

يكون

يكون المدعيون عاملا لم لا لنفسه ليحصل الثواب لم علي فعل المستحب ففسد
 لاضمنا ومن العيب ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في الوكالة عند قوله وبطل
 توكيله الكفيل بما له ان قول الدارين ابرأه من تملك كما لو قال طلقت
 نفسي وان يلزم عليه تقييده بالمجلس وعدم صحة الرجوع عنه والقول
 خلافا ومن العيب ما في مصراع الدارين في فصل الاختيار انه لا يلزم من
 كونه تملك ان لا يصح الرجوع عنه لا تنقاضه بالهمة فانه تملك ويصح
 الرجوع عنه فانه علي تقدير التسليم يلزم عليه التقييد بالمجلس وقد قد
 انه لو امره بابرأ نفسه لا يتقيد بالمجلس وذكرنا في ربي رحمه الله تعالى في
 شرح التكميل ان الفرق في الطلاق والعناق مما تقتضي التطبيق بالشرط
 فكان التقويض بينهما تملك لا توكيلا محضا فانما يقتضي المجلس والطلاق
 والعناق مما يختلف به فكان بينهما في ذلك الرجوع عنه بخلاف التقويض
 في الابرا واخوانه لا عما لا تقتضي بالشرط فكان توكيلا محضا فام تقضي علي
 المجلس فاما من الرجوع عنه انتهى وقال المص رحمه الله تعالى في الوكالة
 فاورد توكيل المدعيون بابرأ نفسه فانه صحيح مع كونه عاملا بنفسه والتمت
 في جوابه ما في مينة المفتي من قوله ولو وكله بابرأ نفسه يصح لانه وان كان
 عاملا لنفسه بتقريع ذمته فهو عامل لرب الدين باستقاط دينه وبشرط
 الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه عاملا لنفسه انتهى **قلت** والى في النهاية
 نقلا عن شيخ الاسلام ان المدعيون لا يصح وكيله عن الطالب بابرأ نفسه
 علي خلاف المذكور هنا والمذكور هنا هو ما في الجامع الصغير فعلي ما ذكر
 شيخ الاسلام فلا كلام وعلي ما في الجامع الصغير فالفرق ما ذكرنا والسلام
قوله كل من اجله صاحبه فانه الحق **قوله** يشك علي ما ذكره في الجوهرية في
 باب السلام حيث قال ويجوز تاجيل راس مال السلام بعد الاقالة لانه دين
 لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون انتهى فان قضيته ان يصح تاجيل
 الدين عند الاقالة وبعد ما يل او بعد مقتضى كلام الفقيه عدم صحة التاجيل
 في مسئلة السلام المذكورة في الجوهرية الا ان يقال ان نقله في المسائل الثلاث
 اختلاف الروايات ولم اجد فيه علي ذلك فيما علمت وانما القبح الحكم علي
 ذلك من غير الحمل عاب اختلاف الروايات بين الفرق في ذلك عسر والله سبحانه

ينظر

ونعالي عام **قول** لا ابراهيم العام يمنع الدعوى الخ **اقول** ما ذكره في لو لو الحجة قول
 محمد رحمه الله تعالى وما في الخزانة قول ابي يوسف رحمه الله تعالى فقال في المصنفين
 الا ابراهيم العام يمنع الدعوى بحق قصدا وبياناً على مقتضى قوله قال في جامع المصنفين
 في الخلاصة والكتاب رجل قال لا اخذ حالي من كل حق عاين ففعلوا براه ان كان
 صاحب الحق عالماً به بمرى حكا بالاجماع وامار بانه عند محمد رحمه الله تعالى ابراهيم
 وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى بمرى عليه الفتوى انتهى **قوله** فان اجازها
 المالك الخ **اقول** لم يرد من المصنف رحمه الله تعالى المعتبر في المسئلة بل ربما يشترط كذا
 بتقديم قول ابي يوسف رحمه الله تعالى انه المعتبر لان الاصح كما في الفتاوى والسير
 ان يقدم قول ابي حنيفة او لا ثم قول ابي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر بن الهذيل
 والحسن رحمه الله تعالى والمعتبر المراجع في المذهب في هذه المسئلة قول محمد رحمه
 الله تعالى وهو المقتضى في قال القاصي الا امام محمد الذي قاضي خات رحمه الله تعالى
 في فتاويه المشهورة والقاصي اذا اجبر المصوب ثم اجاز المالك ان اجاز قبل
 استيفاء المفعة صححت اجازته ويكون جميع الاجر للمالك كما اجاز بيع الفضولي
 حال قيام المفقود عليه وان اجاز بعد انقضاء المدة لان جميع اجازته كما لو اجاز بيع
 الفضولي بعد هلاك المفقود عليه ويكون الاجر للقاصي لانه هو العاقد
 والمناقض تقوم من بعده فكان الاجر له وان اجاز بعد انقضاء المدة لان جميع
 اجازته كما لو اجاز بيع الفضولي بعد هلاك المفقود عليه ويكون الاجر للقاصي
 لانه هو العاقد كما لرجل اذا اجر عبده سنة ثم غتفه في وسط السنة فاجاز
 العبد الاجارة فيما بقى فاجر ما بقى من السنة يكون للعبد واجر ما مضى يكون
 لمولاه المحقق لان المناقض فيها مضى استوفيت عليه ملك المولى فكان البذل له
 وفيما بقي استوفيت عليه ملك العبد فكان البذل له اما على قول ابي يوسف
 رحمه الله تعالى اذا اجاز المالك الاجارة القاصي بعد ما مضى بعض المدة كان
 جميع الاجر للمالك والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى انتهى **قلت** وفي
 فصول العلالي وغيرها من كتب المذهب المعتمدة ان الفتوى على قول محمد
 رحمه الله تعالى **قوله** والنكاح من الاستفاد بوجوب الخ **اقول** استثنى الاجارة
 الفاسدة غير مناسب لان الاجارة الفاسدة لها اثر وهو انه لا يجب فيها
 الاستيفاء الاستيفاء وان كان ذلك صحيحاً من حيث ان فاسدة العقود

لصحتها

لصحتها **قلت** انما يجب لاجل فرائضه استيفاء الاستيفاء اذا وجد التسليم
 اليه من جهة الاجارة وان كان التسليم اليه لا من جهة الاجارة لا يجب لاجل
 وان وجد حقيقة الاستيفاء في جامع البرازي رحمه الله تعالى عام ان
 النكاح من استيفاء المناقض انما يوجب لاجل بشرطين احدهما ان يتمكن من المكان
 الذي اضيف اليه العقد الثاني ان يكون في المدة المضاف اليها العقد كما ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى من الصورة الثانية محتررا بقيد الاول قال في خلاصة
 الفتاوى في المحيط وكما يجب بالنكاح من المناقض خزانة من استاجر دار او
 حائوتا مدة معلومة ولم يسكن تلك المدة مع ثمنه يجب ان كانت الاجارة
 صحيحة ولو لم يتمكن بان منعه المالك واجبي لا يجب ان يرضى ثم قال لكن يشترط
 في التمكن من استيفاء المناقض في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي
 اضيف اليه العقد فلو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد كان
 المدة لا يجب لاجل خزانة من استاجر دار او ما لاجل الركوب فحسبها به
 المتاجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استاجرها للركوب في
 المصنف عليه الاجر لانه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد
 وان استاجرها للركوب خارج المصنف لا يجب الاجر اذا حسمها في المصنف لعدم تمكنه
 من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذهب بالثانية في ذلك المكان
 في اليوم ولم يركب يجب وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصنف فما مضى
 اليوم لا يجب لاجل الخ انتهى **قوله** اذا انقضت العقد بعد تعجيل الخ **قوله** اطلق
 في العقد فمثل عقد الاجارة والبيع والرهن وهو كذلك وكما يكون للمتاجر
 والمضرب والمرمى من حسن العين يكون اوليها من ساير العرفا لوما ان الاجر
 او البايع او الرهن وعليهم ديون كثيرة قال في جامع البرازي رحمه الله تعالى
 وفي بيع الجامع نقاسمها الاجارة او الشرا او الرهن كان والمضرب والمرمى
 حق الجسد وان مات البايع والمواجر والراهن فالذي في يده العين حتى
 من ساير العرفا ما يباع فيه ذنبه فان فضل شيء اخذه العرفا وان هلك لا يسقط
 به الدين بخلاف الرهن ولو لم يكن مقبوضا حتى مات المواجر لا يكون المتاجر
 اوليها من ساير العرفا انتهى **قلت** لكن يجب فاسدة هذه العقود ومضى الخ اذا
 فسخ كمنها فرق في الحكم في مسئلة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة او البيع

بدو كان المستاجر والمشتري علي الاجر والبايع ثم فسخا عقد الاجارة به
 والبيع وكان ذلك فاسدا لا يكون المستاجر والمشتري حق حبس العين
 لاستيفاء الدين ولا يكونان اولي بها من ساير الغرماء اذا كانت الاجرة والبايع
 واذا كان عقد الاجارة والبيع صحيحان وكان كل منهما دين للمستاجر به
 والمشتري حق حبس العين لاستيفاء الدين ويكونان احق بها من ساير الغرماء
 لو كانت الاجرة والبايع وعليه ديون كثيرة فانه في الفصول العادية وذكر
 في باب البيع والعقود من كتاب بيع الجامع اذا استأجر عبد المجزوم شيئا
 مما يملك من حيزه وقبض العين ثم جعل الاجرة ثم نقص العقد حكم الفساد
 له ذلك وللمستأجر حبس العبد لاسترداد الاجرة ولو كانت العبد في يده
 بموت امانته لانه بطل الفسخ فعاد الي ساكنات والمستاجر في يد المستأجر
 امانة فكذلك لو كانت الاجرة فالمستأجر احق بالعبد حتى يستوفي منه
 الاجرة لان له بد مستحقه علي المحل ولو كانت الاجارة فاسدة بدو كان
 للمستأجر علي الاجر والمسئلة بحالها ليس له حق الحبس ولا يكون احق به
 من ساير الغرماء ولو كانت الاجارة صحيحة فتفسخ العقد كان له حق
 الحبس في الحالين جميعا ولو كانت الاجرة فهو احق به من ساير الغرماء به
 وذكر في هذا الباب ايضا مسئلة البيع الفاسد فقال ولو كان لرجل علي
 رجل الف درهم فاشترى منه بذلك الدين عيدا لبيعا فاسدا وقبض يا من
 البايع ثم نقص البايع ليس للمشتري ان يحبس العبد حتى يستوفي
 ما علي البايع من الدين لان ما وجب بمقابلة هذا الدين وحكم الفسخ
 حل كان واجبا بسبب اخذ ولا يكون له حق حبسه لاستيفاء الدين ولو كانت
 البايع وعليه ديون كثيرة لا يكون المشتري احق به من ساير الغرماء لانه
 لا اختصاص له به فلا يبيع وان كان في يده وضمانه لغيره ليست يده به
 مستحقة شرعا ولو كان البايع جابرا والمسئلة بحالها كان له حق حبس المبيع
 لاسترداده الثمن ولو كان للبايع غرماء كان هو احق به من ساير الغرماء
 والفرق ان في البيع الصحيح حصل الفسخ بعد قبض البايع الثمن فكان
 للمشتري حق حبس المبيع لاسترداده الثمن وفي البيع الفاسد حصل الفسخ

بعد

بعد قبض البايع الثمن ولا يكون له ذلك انتهى سائمه وهو انه متى باع العبد
 بما عليه من الدين بيعا صحيحا فنقد وقع البيع بمثل ذلك الدين لا يعينه
 والبيع الصحيح يوجب للملك بنفس العقد فذلك البايع ما في ذمة المشتري
 عليه فليست ان قصاصا قصاصا بقابض الثمن بحكم المقاصاة انتهى **قلت** والرهن
 كذلك فقد قال في جامع البرازي رحمه الله تعالى ما في الرهن وعليه ديون
 فالمرتفع احق به كما في حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة
 والتمات حتى اذا تقابضا وتنافسوا الفاسد فدمر من حبس الرهن الفاسد
 حتى يودي اليه الراهن ما قبضه وبعد موته الراهن المرتفع بالمرتفعون به
 الفاسد ولي من ساير الغرماء هذا اذ الحق للدين الرهن الفاسد راما اذا
 سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك الدين ثم تقاضا الرهن بعد قبضه ليس
 للمرتفع من حبسه لاستيفاء الدين الصافي وليس المرتفع اولى من الغرماء بعد
 موت الراهن لعدم المقابلة حكما للفصل لسبب خلاف الرهن السابق والد
 اللاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهذا القبض سابق فثبتت المقابلة
 الحقيقية بخلاف الرهن الصحيح بقا له من اوتاه السبب وبه المقابلة
 الحقيقية انتهى ومثله في الفصول العادية **قوله** ومن اعذارها الجوزة لفسخها
 الحق **اقول** ظاهره ان الموجر يفرد بفسخها ولا يحتاج الي الفضا ولكن من البيع
 وهذا قول في المسئلة وقبل يحتاج الي الفضا بفسخها وصححه بعضهم ايضا ثم
 قال في غاية البيان وقال في نسخة الفتاوى ما علم ان الاجارة تنفسخ بغير فسخ
 احداذا عقدت عاملا لا يملك المضي فيه شرعا هو الصحيح وان ذكر شيئا الاصل
 خواهر اراده رحمه الله تعالى لفظ الفسخ في باب الانقضاء ما عدا عدم يملك
 المضي فيه شرعا لكن بضره ذكر في رواية الاجارة والمزارعة والجامع الصغير
 انه ينفرد صاحب العذر بالفسخ ولا يفتقر الي الفضا وذكر في الزيادات في
 باب عقوبت باب الاجرة في الاجارة الفاسدة والوصيفة بمثل نصيب احد المتعين
 الاثنت ما يفتقر بشرط الفضا لكن وفيه المسئلة في الدين فقال اذا باع
 المستأجر بمقتضى دينه لا يصح ما لم يرفع الا عراها لقاضيه وذكر في وسط
 باب اجارة التوافق ان اذا باع الاجر المستأجر من عذر جاز البيع ثم اختلف به
 المتأخرون رحمهم الله تعالى منهم من قال حاذر في الزيادات محمول علي عذر

بله

فيه اشتباه وتختلف الروايات في القاضى ليزيل الاشتباه بقضائه وما ذكر في
الأصل محمول على كذا واضح لا اشتباه فيه ومنهم من قال منهم شخص لا يجهل
الشيخ حسين وشيخ الاسلام حواهر زاد رحمه الله تعالى في المسائل اجمع
روايات وقد صحح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى رواية الزيادات المطلقة لانه
استناع وصحح شخص الاجمة رحمه الله تعالى في مسئلة الدين اذا باع الاجر
للمسافر بعد المدين رواية الزيادات انه لا تنفسح ولا ينفذ البيع الا اذا
رفع الاموال القاضى لكن كونه نوجب تلك العلة تصحيح رواية الزيادات
في عامة الفصول فانه قال لا فصل مجتهد فيه وذكر الشيخ الامام علي بن ابي
رحمه الله تعالى ان الصحيح فيما عدا الدين على الروايتين ثم صحح عامة الروايات
انه لا يشترط القضاء وجعل فصل الدين مجتمعا عليه وجعل المسائل كلها على
الروايتين واخذ فيما عدا الدين بعامة الروايات وفي الدين برواية الزيادات
ومن مشايخ زماننا رحمهم الله تعالى من كان يفتي في هذه الفصول كلها بما
الروايات انتهى وفي شرح الكثر بعد ان نقل كلاما ثم قال وفي الجامع الصغير
انه لا يحتاج فيه اليه فقضى القاضى وفي الزيادات ان الامر يرجع اليها حكم ثم
ليفسخ الاجارة كالرجوع في الهبة قال الشيخ حسين رحمه الله تعالى هذا هو
الاصح ومنهم من فرق فقال ان كان العذر ظاهرا يفسخ والا فسخه الحاكم قال
قاض خان والجواب هو الاصح انتهى **قلت** وهذا اول ما فيه من اعمال الروايتين
مع مناسبة في التوزيع فينبغي اعتاده والله سبحانه وتعالى اعلم قال في النهاية
والصحيح ان العذر ان كان ظاهرا يفسخ وان كان مستترا لا يفسخ انتهى
قوله استأجر نصابا مائة لخدمة لم يجز **اقول** وفي الذخيرة ما يخالف
هذا حيث قال فيهما في الفصل السابع عشر في الاجارة في الخدمة وهذا بخلاف
المسلم اذا اجر نفسه من كافر لخدمة حيث يجوز باتفاق الروايات لانه وان
كان يستتر منه فتم العقد الاجارة الا انه يستوجب عوضا من كل وجه عاب
سبيل القمار فيفتقر الى التمسك وبنيها غناه هذا كما لا يخفى وقد اقم صاحب
الذخيرة انه لا خلاف في المسئلة وظاهر كلام المص رحمه الله تعالى ايضا انه لا خلاف
فيما ذكره بحزمه به كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وكذا استأجر طريق
للمرور **اقول** ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون محمدا او غير محمدا

وهذا

وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو المختار فلهذا حرم به المصنف
رحمه الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اجارة طريق للمرور وغير محمدا
فاسده واما اذا كانت محمدا فهي جائزة اتفاقا قال في المجمع واجارة طريق
غير محمدا للمرور فاسدة قال شارحه رحمه الله تعالى يعين من استأجر
طريقا لمرور فيه في مثل رجل سنة بكذا لا يجوز ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فعليه اجر المثل ان مر سنة وقالا يجوز فعليه المستحب وفي القول المختار قولها
فقد بقوله غير محمدا لانه لو حدد بها وبين موضع المرور وقتا العقد يجوز ان
ونفا الخلاف صريح على الخلاف في اجارة المشاع انتهى **قلت** في هذا يرجع قول ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في اجارة المشاع من غير الشرايك جائزة وبه
صدر في المصنفات نصا فقال في التمهيد اجارة المشاع فاسدة فيما يقسم وما لا
يقسم خلافا لها والفتوى على قولها انتهى **قلت** وما يؤكد ترجيح قولها ما في
شرح الجرح ولو كانا لهما الرجل والعرضه وقتا ومكافا جرح صاحب البناء
فيلانه لا يجوز لانه في معنى المشاع والفتوى على ما بينه يجوز ان يثب ومثل في الخلا
والبرازية واكثر المشايخ رحمهم الله تعالى رجحوا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ان اجارة المشاع من غير الشرايك غير صحيحة واختلف على قوله فقبل انما
باطلة فلا يجب اجر المثل وقيل فاسدة فيجب اجر المثل وهو الصحيح كلفه الفصول
قاله الشيخ فاسم رحمه الله تعالى في التصحيح **قلت** صحيح في الحقائق انما فاسدة
وحكى عن بعض انما باطلة وهو نظم الخلافات وقال القاضى رحمه الله تعالى
اجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعليه الفتوى وان اجر من شريكه جاز في ظاهر الروايتين ولان ثالث لا يجوز
في الاظهر والروايتين انتهى وقال في عبارة الايمان وقال الامام علي بن ابي
العالم رحمه الله تعالى في طريقة الخلاف قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اجارة
المشاع غير صحيحة سواء كان محتلا للمقسمه كالدار ونحوها او غير محتل
للمقسمه كالرابة ونحوها وقال صاحبها والشافعي رحمهم الله تعالى في
صحيحة وثمره الاختلاف تظهر في وجوب المسمى عند التسليم والاتقاع عند
لا يجب وعندهم يجب وهل يجبا جر المثل عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيه
روايات في رواية لا يجب وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى عولوا على هذه

قنا

صحة

قنا

الرواية وقالوا هذه الاجارة رخصة باطلة وفي رواية يوجب وبعضهم عولوا على
هذه الرواية وقالوا انما هي رخصة وهو الصحيح الى هذا لفظ العالم رحمه الله
تعالى في طه بنية وفي القناني والصغري وفي المزارعة والمعاملة والوقف
الفتوي على قول ابن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لمكان الضرورة والبلو
وفي اجارة المشايخ على قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى ومثله في التمتع والضم
وغيرها من كتب المذهب المعتمدة وقال في الحقايق الفتوي على قول ابن
حنيفة رحمه الله تعالى واعتده النسفي رحمه الله تعالى وبرهان الائمة
وصدر الشريعة رحمهم الله تعالى **قوله** لغيرها المستاجر من المواجه **اقول**
وكذا لا يجوز ان تحلل بينهما ثالث عابا لراجح ولا يعرف بين ان يوجرها
مثل قبل القبض وبعد كما في الجوهرة كما سيأتي قال في جامع البراري
رحمهم الله تعالى ان المستاجر وكان الامام ابو عاب النسفي رحمه الله تعالى
يجازي عن استاذة رحمه الله تعالى ان المستاجر لو اجر من المواجه لا يصح وان
اجره من غيره ثم ان الغير اجر من المواجه يصح وقال الحلواني رحمه الله
تعالى وروي عن محمد رحمه الله تعالى ان الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا
تحلل الثالث اولا وبه اخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وهو الصحيح وعليه
الفتو كما انتهى في الخلاصة وهو المختار **قلت** ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى
ان الاجارة الا في محل يتصل بذلك ولا وقد اختلف الترجيح في ذلك فرجح
في الجوهرة ان الاولي تنفسخ بالثانية ورجح في غيرها انما لا تنفسخ قال
في الجوهرة ما اذا اجر المستاجر المالك والارض من اجره ان كان قبل القبض
لم يجز اجاعا وكذا بعد القبض عندنا خلافا للامام الشافعي رحمه الله تعالى ثم اذا
كان لا تنفسخ عندنا هل يكون ذلك نقضا للعقد الاولي فيه اختلاف المشايخ
رحمهم الله تعالى والاصح ان العقد ينفسخ انتهى وقال في خلاصة الفتاوى
المستاجر اذا اجر مستاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولي وقال
شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يجوز الثانية ولا يتصل الاولي بالثانية
الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الاصح وتأويل ما ذكر في النوازل
ان الاجر قبض المستاجر به ما استاجر ولا يلزم الاجر لانه لو قبض منه بدون
الاجارة سقط الاجر عن المستاجر فهذا اولى قال في المحيط وان لم يقبض

منه تعالى المستاجر الا في الاجرة التي ومثله في البراري **قلت** وينبغي
اعتماد ما في الخلاصة لما يده على مقابلة بان الفتوى عليه كما في المضمرات ونحوه
وجبه وتكون قاضي خان رحمه الله تعالى صحيح وهو اخق من يعتمد على نصيبهم
فقال والصحيح ان الاجارة والامارة لا تكون فسخا ولكن لا يجب على المستاجر
ما دام في يد الاجر انتهى كذا في فتاوى المشهورة والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المستاجر فاسد اذا لم يقبضها من اجرها اجارة صحيحة
والذي قرره المص رحمه الله تعالى هو المراجح قال في المضمرات في النصاب
استاجر دارا اجارة فاسدة وقبضها من اجرها من غيره اجارة صحيحة
جازيها الصحيح وللاوليات ينقض الاجارة الثانية وبأخذ الدار لانه لو
باع بيها فاسدا ثم المشتري اجره فله ان ينقض الاجارة فكذا هذا بخلاف
البيع لان الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا انتهى ومثله في البراري
والعمادية والخلاصة والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** لو استاجر الشجر
مطلقا **قلت** ما ذكره المص رحمه الله تعالى في وجه جواز الاجارة وهو بناء على
صحة الاجارة كذلك وبه صرح في النخبة حيث قال وذكر شيخ الاسلام به
رحمهم الله تعالى في اجارات الاصل اذا استاجر من احد شجرا وتخلل لبسدا لانه
لييسر الثياب على اعضائها يجوز وفي القناني ورجح من استاجر نخلا او شجرا
لييسر عليها ثيابه لم يجز لان هذا ليس من اجارات الناس انتهى وينبغي
اعتماد ما ذكره المص رحمه الله تعالى من جواز استجار الشجر كذلك لكونه
رواية الاصل وهو احد كتب طاهرا برواية وهو مقدمة على غيرها كما صرح
به المص رحمه الله تعالى وقال في خزانة الاكمل وغيرها لو استاجر نخلا او شجرا
ليجفف عليه الثياب او ليرك لم يجز انتهى **قلت** وفي فتاوى المحيط والدست
رحمهم الله تعالى استاجر سمطا ليحفظ عليه الثياب او سمطا عليه يجوز انتهى
ولو استاجر نخلة ليحفظ عليها الثياب او ليرك عليها الثمار واستاجر
موصفا من الحايط ليضع عليه الخدوع او يستر عليها سرة او سد فيه ونحو
او ينصب فيه ميزابا لا يجوز وفي غيرنا يصح انتهى **قوله** دفع المالك حايك
غز لا اله **قوله** هذا هو المختار وبه ورجح مقابله قال في جامع المضمرات في
النصاب لساج نسج بالثلث او بالربع فمساخنا المنقذون رحمهم الله

مطلب
جواب فقير الطالب

تعالى لا يجوز ذلك ومشاخي بالبحر رحمهم الله تعالى استحسنوا ذلك لتعامل
الناس قال الفقهاء ابوالليث رحمه الله تعالى ونه تأخذ ثم قال في الكبرى دفع
عن لا يفسح لبيدعيه بالثلث او بالربع فجواب الكتاب انما اجازة قاسية
كقصر الطمان لكن استحسن مشايخي بالبحر رحمهم الله تعالى جوازها لتعامل
الناس وبه اخذ الفقهاء ابوالليث رحمه الله تعالى وبعض مشايخي بخاري بينهم
الفقهاء ابو عبيد النسيبي والخلواني والحاكم عبد الرحمن رحمهم الله تعالى
وهكذا في فتاوي سمرقند عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين رحمهم الله
تعالى انه يجوز كالمراعاة والمضاربة قال القاضي محمد بن عيسى رحمه الله تعالى
الفتوى على جواب الكتاب لا ضرورة اليه وهي في معنى ما بينا وله التبر
اتهم وفي البرازيل الفتوى على جواب الكتاب والله سبحانه اعلم
الاستيجار لا يستند الحدود الخ حاكمه المولى فقير رحمه الله تعالى اخذ
من فتية الفتاوى قال فيها ولو استاجر الحاكم رجلا لا قامة الحدود والقضا
لم يجوز ولو فعل شيئا من ذلك مجباجرا مثل ولو استاجر المقتضى بالقضا
ليقتله وقضا فقتله لا اجزله لانه ليس بعهد له انتهى وفي فصول العلا
رحمه الله تعالى فلو استاجر القاضي رجلا لا سنيقا القضا والحدود وتقطع
البداء ويقوم في مجلس القضا ان ذكر المدة جاز فله ما سمي فان لم يذكر
عدته فسد العقد فعليه اجرا مثل ما عمل لان المعقود عليه بيان المدة من
في تلك المدة فان استحق في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل
له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا لم يبين المدة كان المعقود عليه مجبولا
فلا يدري متى يقع وماذا يقع فاذا فسد الاستيجار وفعل شيئا من ذلك كان
له اجرا مثل لانه استوفى المنافع بعقد فاسد كذا في فتاوي قاضي خان رحمه
الله تعالى وقال في مبيحة المفتي استيجار القاضي رجلا لا سنيقا الحدود او
القضا لم يجوز ذكر مدته او لم يذكر فان فعل الاجير ذلك فله اجرا مثل وان
استاجر من له القضا لم يجوز عندا بر حبيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى
فله اجزله وان فعل الاجير ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى جاز فعليه ما سمي
وان استاجر من له القضا صرفا لغيره جاز عند سمي فله ما سمي ان فعل الاجير
وبين في اعتماد ما في الفصول نقلا عن قاضي خان رحمه الله تعالى لعمرو

رحمه الله تعالى ما علم قلت لا يستحق الحياط اجرة قلت ما ذكره المولى رحمه الله
تعالى اخذه من خلاصة الفتاوى حيث قال فيها رجل دفع الى خياط ثوبا للخطيم
فقطعه ومات لا شيء له من الاجرة لان الاجرة في العادة للحياط لا للقطع
ونحو الاصح انتهى ومثله في البرازيل وقد ترك المص رحمه الله تعالى ذكر النصيحة
فاوهم كلامه انه معقود عليه قلت وفي فتاوي قاضي خان رحمه الله تعالى في
والفلميرية قطع الحياط الثوب ومات قبل الحياطة له اجرا لقطع هو الصحيح
انتهى وفي جامع المصنفات والمشكلات وعليه الفتوى وبين في اعتماده لما يره على
مقابلته بان الفتوى عليه والله سبحانه وتعالى اعلم قوله اجرت دارها من
زوجها الخ اقول هذا قول المفتي به وجوب الاجر عاين الزوج قال في جامع المصنفات
والمشكلات في الكبرى اجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكره الله لا اجر
لها وهو بخلاف استيجارها للطبخ او لتخزين وفيه نظر ينبغي ان يجوز لانه ليس
عليها في الحكم ولا في الربا ان تسكنه دارها انما موثمة السكنى عليها الزوج كما لو
اجرت نفسها منه باليس من اعمال البيت يجوز كذا هنا قال قاضي خان رحمه الله
تعالى هنا الفتوى على انه يصح لان سكنها معها لا يمنع التسليم والتخليفة لانهما
تابعة للزوج قبل السكنى ولان سكنها معها عليه وما ذكرناه من القياس لما صدر
وبان اجارتهما الدار من الزوج انقضت صححت حتى لو لم تكن معه يجزى لاجر
بلا شك بخلاف الاستيجار للطبخ والخبر وسما بركات البيت لانهما لم تنفقد
انتهى قوله وفي السير الكبير امير السرية الخ اقول معنى كلام البرازيل رحمه الله
تعالى انه تعين هذا الشخص والعقد بحضور الشخص وقوله خطاب الامير بما ذكر
فيجب الاجر المستحق لتحقيق العقد بين شخصين معينين بفعل معلوم واما اذا لم
يتعين فرد شخص من غير قبول فلا يجب شيئا صلا صرح به في خزانة الاكل وبه
عام ان قول المص رحمه الله تعالى بوجوب اجرا مثل لا يوافق المنقول والله اعلم
قلت والذي يؤيد ما قلنا ما صرح به البرازيل رحمه الله تعالى في هذا الفرع
المقتض به حيث قال من فعل له مال قال من دلي عليه فله كذا فله واحد
لا يستحق شيئا وان قال ذلك لرجل فله هو بالكلام فكذلك وان شئ معه
فله اجرا مثل كذا هذا الفرع يرد شكلا على الاول كما ذكره المص رحمه الله تعالى
الاعاين الوجه الذي فهمنا عليه كلام البرازيل رحمه الله تعالى حيث قلنا ان

الشخص يجب له المسمى لقنوله وفقا قلنا يجب اجرا المثل لعدم قبوله والعجب
 من المص رحمه الله تعالى حيث اعترض هذا في شرح الكفر حيث قال في كتاب
 المقطع وفي الترخاينة لوفال من وجده فاني به فله كذا فاني به اناس
 يستحقون اجرا مثله انتهى وعلمه في المحيط بانها اجارة فاسدة وغراه الي الكرخي
 رحمه الله تعالى لكن فيه نظر لانه لا يقول لهذه الاجارة فلا اجارة اصلا انتهى
 وبما في هذا يحصل الجواب **قلت** ثم اني رايت بعد ذلك في كتاب الاختيارات
 انه قد اشار الي ما فهمناه حيث قال ذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي
 السفي رحمه الله تعالى في شرح السيرة ان الامير اذا قال من دلنا الي موضع
 كذا كان الاستيجار جائزا لان الاجر متعين به لانه فيجب الاجر وهو متعين
 انتهى فليتأمل في ذلك والله سبحانه ونعالي اعلم **قلت** داري لك هبة اجارة
 الحق **قلت** ظاهر كلام المص رحمه الله تعالى ان هذه اجارة لازمة لا نفسخ الا من
 عذر وما ذلك الا لان الاصل في الاجارة لزوم الامن عذر والامر ليس
 كذلك بل هذه اجارة غير لازمة وبها فارق غيرها من الاجارات وبذلك
 صرح قوام الدين لا تقابلي في شرح الهداية غاية البيان حيث قال هي لك
 هبة اجارة كل شهر بدينار او اجارة هبة فهي اجارة فيما لو جري جميعا
 لانصر علي حصة الاجارة هذا لا يشك اذا قال هبة اجارة لانه ذكر في آخر كلام
 ما يغير اوله وانما الاشكال فيما اذا قال داري لك اجارة هبة كل شهر
 بل فاني لا تكون هبة بل تكون اجارة لان اول الكلام انما يتغير باخره
 اذا كان اول الكلام محتملا للتغيير كما في استئنا البعض والتعليق فاذا لم
 يكن محتملا للتغيير ولا يتغير كما استئنا ان كل لان اول الكلام معاوضة لا محتمل
 التغيير الي النزع ولم يذكر في المبسوط ان هذه الاجارة تكون لازمة او غير
 لازمة قال شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى في مبسوطه
 حكى عن الشيخ الامام ابي بكر بن حامد رحمه الله تعالى انه قال دخلت علي
 الحصاص رحمه الله تعالى واستفتت عنه فوايد منها هذه وهوانه قال هذه
 الاجارة لا تكون لازمة حتى كان لكل منهما الرجوع قبل القبض وبعد القبض
 وايضا قال كل واحد منهما ان يفتخ كذا اذا تمكن يجب الاجر لان المتافع في
 المستقبل غير مقبوضه وهذا لانه امكن الصل باللفظين فيعمل بها بقدر الامكان

كايه المصلحة بشرط العوض انتهى فقد ظهر لك ما قلنا وكذا ينبغي للمص رحمه الله
 تعالى ان يبينه علي هذه القابض الجليلة ولم ارها في غايه البيان والله اعلم
قوله والقصار علي اختلاف في المشترك لم **اقول** ما ذكره المص رحمه الله تعالى
 من الاتفاق فيما اذا شرط عليه الضمان غير صحيح والراجح المفتي به انه
 لا اثر لاشتراط الضمان ولا لاشتراط علي الاخير المشترك فيما تلف لا يضرهم
 في قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط الضمان اولا وعليه الفتوي
 قال في خلاصة الفتاوي وفي النوازل رجل دخل الحمام وقال لصاحبه
 احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ولا ثيابه ولا ضمان علي صاحب الحمام
 ان سرق او ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان يضمن في قولهم
 جميعا فان الاجير انما لا يضمن عندما يجرى حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط
 عليه الضمان اما اذا شرط يضمن قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى
 الشرط وعدم الشرط سواء لانه امين واشتراط الضمان علي الامين باطل
 وبه يفتي انتهى وفي البرازنة والفتوي علي انه لا اثر له واشتراط الضمان
 وعدمه سواء انتهى **قلت** والخلاف في ضمان الاجر المشترك وعدمه مشهور
 ولا بأس بذكره فنقول الاجير المشترك يضمن ما جفت يده اجماعا وما تلف
 لا يضره ان يامر بكن التخر زعمه يضمن عندها لا عند الامام رحمه الله
 تعالى وبعضهم اخذوا بقوله لانه مذهب عمر وعلي رضي الله عنهما وبعضهم
 اقتوا بالصالح عملا باقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث خط
 النصف واوجب النصف فان قلت كيف يصح الصالح جيرا قلت الاجارة
 عقد يجري فيها الجبر بقا الاتري ان من استأجر دابة او سفينة مدة
 معلومة وانقضت مدتها ومجي وسط البحر او البر يمتنع الاجارة
 بالجبر ولا يجري الجبر في ابتداءها وهذه الحالة انما يجرى الجبر
 ولا يرد ما قيل ان الصالح بعد دعوى البراة في الامانات لا يصح حتى
 لا يصح من المودع والجبر الواحد بعد ما قال قد هلك او ردت ولا ما قال
 في القود وربما لا يفيد ان الصالح واخترت قول الامام رحمه الله تعالى لما
 قلنا من المراد بالصالح الي اخر ما في الحا فظيمة واختار في فوايد صاحب
 المحيط رحمه الله تعالى ان ينظم في الاجير ان كان مصليا يفتي بعدم الضمان

وفي خلافه بخلافه وان خفي الحار فالصالح وفي شرح الجمع وذكر في الحاشية
 والتمتة الفتوى عليه لا يضمن ستوا شرو عليه انما ان اوله يستترط وفي التمهيد
 اختار المتأخرون رحمهم الله تعالى الصالح على نصف الفدية ولها ان الحنفية مستثنى
 عليه كالعهد لا يمكنه العمل الا به فاذا اهل بسبب يمكنه الاخترازمه بضمن كالمودع
 باجر وبه يقتل انتهى وفي شرح المظومة الثانية ببيان قول الامام رحمه الله تعالى
 ان الاجير المستتر لا يضمن وهو مختار المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى
 في قوله اكثر مما ثم نقل كونه الفتوى على قول الامام رحمه الله تعالى وعليه الفتوى
 في عدم تضمين الاجير المستتر عن الخاص والذخيرة وقاضي خان رحمه الله
 تعالى وقابلنا المختار فانه قول زفر ومحمد رحمهم الله تعالى ايضا وقال في موضع
 اخرنا قلنا عن ابي الليث رحمه الله تعالى انه يأخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 في الاجير المستتر وعليه الفتوى انتهى **قلت** والفتوى على قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى في الاجير المستتر كما في المضمرات والعقوبات وجامع الفصول
 والصغرى والخفايق والموهرة فكانت على المص رحمه الله تعالى ان يذكر المراجحة
 هو شأنه **قول** واذا عتق الاجير فاشاء الخ **اقول** المنقول في فتاوى قاضي خان
 رحمه الله تعالى ان العبد بعد العتق اذا اجاز اجارة المالك فاجر ما مضى
 للمالك الذي عتق واجرا مستقبل للعبد كما لو اجاز العاصب فاجاز للمالك
 فرائضا المدة ذكر مسئلة العبد مستشهدا بها مسئلة العاصب فقال الرجل
 اذا اجر عبدا سنة ثم عتقه من وسط السنة فاجاز العبد الاجارة فاجر ما
 مضى يكون لولاه الحق لان المانع فيما مضى استوفيت على ماله العتق
 المولى فكانت المدة لم وفيما بقي استوفيت على ماله العبد فكانت المدة لم
قلت اي مسئلة العبد متفق عليها بين ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
 حيث استشهد بها محمد رحمه الله تعالى على ابي يوسف رحمه الله تعالى بمسئلة
 العاصب وقد هنا الكلام على مسئلة اجارة العاصب ثم اجارة المالك فاجر
 اليه ولا يمكن ان يقال ان مسئلة العبد المعتق بعد اجارة متفق عليها كما هو
 ظاهر صريح قاضي خان رحمه الله تعالى قلت وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى
 مسئلة نص فيها عتق الاجير ان الاجير كله فيما للمولى بعد عتق الاجير من الاجرة فيما
 محله فقال وان كان اجرة المولى ثم عتق في نصف السنة كان للعبد ان يستخر

الاجارة فيما بقي وان شاء مضي فان اجاز الاجارة والمولى كما اجاز باجر محيل
 او استعمل الاجرة بعد اجارة كان جميع الاجر للمولى انتهى ويكن حل كلام المؤلف
 رحمه الله تعالى على هذه الصورة تكون عبارة صالحة لهذه الصورة وغيرها ولم
 ارحط قاله ان الاجرة اذا لم تكن محجلة ولا استعملت ثم اعتق الاجير انما يكون
 للمولى للمولى فيما عتقت والله سبحانه وتعالى اعلم قلت ولم يذكر المص رحمه الله تعالى
 الاجارة المضافة ولا يأس بذكرها فتقول قد اختلف في حرج المشايخ رحمهم
 الله تعالى في اجارة المدة او غير لازمة قال في الفتاوى والولوالجينة وذكر في بعض
 المواضع اجرة اجارة مضافة مثلا في صغر وهو بعد في محرم فباع قبل
 مجيء الوقت فعلى محمد رحمه الله تعالى رواية وانما والفتوى عليه ان ينفذ
 ويطلق الاجارة وهو الظاهر لان ولاية القسمة والبيع انتهى وفي جامع الترمذ
 رحمه الله تعالى اجرة اجارة مضافة قال في سائر ربيع الاول احر كلها من رجب
 فصاعدا في جاري الاول ذكر الامام الحلواني رحمه الله تعالى ان البيع لا ينفذ
 فيه رواية عن محمد رحمه الله تعالى لان حق المشتاجر ان لم يثبت حقا لا ب ثابت
 وبه يلزم كلام السرخسي رحمه الله تعالى قال ان الاصح الاجارة المضافة
 لازمة وفي رواية ينفذ لانه لا حق للمشتاجر حاله وتبطل الاجارة وبه يقتضى
 وفي الحاشية ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى العدم باع من غيره فذكر
 في المستقضى فيه رواية في رواية قال ليس للاجير ان يبيع قبل مجيء الوقت وفي
 رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيء الوقت جاز ما مضى والفتوى عليه ان
 ينفذ البيع وينتقل الاجارة المضافة ويسواختيارا سمس لا يجة الحلواني
 رحمه الله تعالى انتهى وذكر في الحاشية ايضا الاجارة طولية اذا باع به
 المشتاجر ثم باعها مدة الخيار قبل ينفذ ببيع فيه رواية والمصحيح انه ينفذ
 ولو كان اذا اجارة مضافة ثم باع قبل وقت الاضافة وذلك الشيخ الاجل
 الامام فخر الدين رحمه الله تعالى يقول هذا لا ينفذ ببيع لانه تزوير
 وتلهيس فيؤخذ به رواية عدم النفاذ سدا لباب التزوير وهو ظاهر الرواية
 ينفذ ببيع لانه يملك الفسخ في ايام الخيار فينفذ ببيع كما لو باع في ايام الخيار
 بخلاف ما لو اجاز اجارة مضافة فان تمت لا ينفذ ببيع في ايام الخيار
 لانه يملك الفسخ صريحا بدون البيع والامارات البيع لان البيع فسخ دلالة

انتهى وكون فيها ايضا وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاجارة المصفاة
تكون لازمة فيما حذرنا وايضا وهو الصحيح والمسئلة شريعة والله اعلم فابينة
اجارة المشغول صحيحة علمنا لمعتد المراجع قال في الحاشية رجل استأجر بيتنا هو
مشغولنا بمنفعة الاجرة قال القاضي الا صام ابو عابدين النسفي رحمه الله تعالى عليه
كنا شريك الاجارة جارية ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجدنا
رواية عن محمد بن عمار ان الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع
ولو اجرا رضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام
المعروف فمخبرنا زاده رحمه الله تعالى ان كان الزرع لم يدر لكذلك وان كان
قد ادر لك اجارة ايضا ويومر بالتفريق والتسليم الا ان يكون في
التفريق ضرر فاحش وكان له ان يفيض الاجارة وكذا ذكره الكرخي رحمه الله تعالى
في مختصره عند محمد بن عمار ان يجوز ويومر بالتفريق والتسليم وعليه
الفتوي وقيل للقاضي الا صام لهذا رحمه الله تعالى في البيت المشغول لو فرغ
البيت وسلم على نصيحتك تلك الاجارة قال لا لا نهما وقعت فاسدة فلا تجوز الا
باستئناها العقد ولو اختلف الاجر والمستأجر فقال المشاخر استأجرت البيت
او الارض وليس فارغة وقال الاجر لا بل كان البيت مشغولا والارض منزوعة
ولا تجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم القول قول الاجر بخلاف
المتأجر يعني اذا اختلفا في الصحة والفساد بحكم الشرط فان ثبت القول قول مدعي
الصحة لا فائدة في الاجر منكم الاجارة لانه يذكر اضافة العقد الى محل فارغ مستقيم
به فيكون القول فيه قوله وقال ابو عابدين النسفي رحمه الله تعالى بنظر في الاجارة
الراحلة ان كانت فارغة فالقول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان القول
قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطع في لظاهرة انتهى قوله في الحاشية
ما لم يجهل المانع **اقول** هذا الحكم معقول في غالب كتب المذهب المعتمدة لكن ذكر الطرسوسي
رحمه الله تعالى في نفع الوضوء الى غير المسائل فقال لكن الذي اقول انه ينبغي
ان يفصل فيما اذا حصل طلب المستأجر من المالك واخر حتى مات مجهولا
انه يضمن وان لم يحصل طلب من ماله ومات مجهولا فينبغي ان يقال ايضا ان كان
مجهولا بين الناس موهوبا بالديانة والاصالة لاضمان عليه وان لم يكن كذلك
ومضى زمن والماله في يده ولم يعرفه ولم يبيعه من ذلك ما نفع من ضمن انتهى

رحم

وهو

وهو حسن لطيف والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** والقاضي اذا مات مجهولا المانع
قلت في قوله عنه من ادعى ان اشارة الى انه لو مات مجهولا واموال المالك
عنده انه يضمن وهو كذا قال في الفصول العادلية والقاضي اذا وضع اموال
اليتامي في بيته ومات مجهولا ولا يدرى اين الماله فان لم يبين يضمن لانه مودع
ولو دفعه للقاضي لم يقوم ثقتة ولا يدرى الى من دفعه لا يضمن لان المودع غيره
والقاضي ولا يثبت الا برأيه لانه يبين والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** احد
المتقارفين اذا مات ولم يبين حاله الماله الذي في يده لاضمان عليه قول مرجو
بل نسب اليه قاضي خان رحمه الله تعالى انه غلط والصحيح انه يضمن لصاحب
والعجب من المرحوم رحمه الله تعالى انه قال ولم يذكره القاضي مع انه ذكره مع غيره
المذكور فقال واما الثالثة احدى المتقارفين اذا كان الماله عنده ولم يبين حال
الماله الذي كان عنده فانه ذكر بعض الفقهاء رخصهم الله تعالى انه لا يضمن ولحال
البر شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن لصاحب انتهى والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** يلزم العادلية فيما اذا الخ **اقول** ينبغي اعتماد القول بعدم لزوم
في الصورة المذكورة والمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط قرارها وقت
البيع لقولهم ان العادلية غير لازمة في الخلاصة والبرازية وغيرها وقد حزم
بذلك صاحب الخلاصة في الفرع المذكور فقال وعليه هذا لو استأذن رجلان
وضع الحدووع عابدا لخاصة او حفر سراداب تحت داره ففصل ثم باع صاحبا لدار
داره فطلب المشتري رفع الحدووع له ذلك وكذا السراداب الا اذا شرط وقت البيع
انقراده انتهى ومثله في جامع البرازية والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
اذا تعديك لامبي الخ **اقول** ما ذكره المحرر رحمه الله تعالى من ان المستعير او المتأجر
اذا تعديك من ارضه لا يتعديك لا يبرول عنه الضمان هو الصحيح ما نص عليه كتب
المفصل المعتمدة والله اعلم **قلت** وفي البرازية ما مستأجر الدابة او مستعيرها
اذا توفي ان لا يبردها ثم تدم ورجع عن تلك البيضة ان كان سايرا عند البيضة من
فعليه الضمان اذ اهلك بعد البيضة وما اذا كان واقفا اذا ترك بيضة الخلاف عاد
الي الوفاق وبه عام انه يصير متعديا ضامنا ببيضة عدم الرد اذا كان سايرا
وهو فرع لطيف والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** والمستأجر لو جرح الخ **اقول**
هذا مقيد بما لا يتخلف الناس في الانتقام به قال في جامع البرازية رحمه الله تعالى

رحم

نه

مهما

اعارة المستاجر يجوز الا في شيئين استاجرها لغير كسبها بنفسه ليس له ان يركب
غيره لا يبدله ولا يمتثلها وكذا لو استاجرها لثوبها ليلبسها ليس له الا عارة ولا ايجار
لغيره لانه يختلف باختلاف المستعملين حتى لو استاجرها لثوب ليلبسها بغيره
بغير علمها ولو ما يوجب فارقا ركبها وراكب نزعها وليس غيره بهذه انتهى وفي
الحا فظنية وقولهم يوافق المستاجر ويجازو يودع فيما لا يختلف الناس في الاستفا
به انتهى **قوله** والعارية تعارفا لا تزجر ويبدل فودع الخ **اقول** المختار للفتوى ان
المستعير يملك الا يبراع ما لا يملكه ربه الله تعالى في شرح وفي الفصول العار
للمستعير ان يودع عند مشايخ العراق رحمهم الله تعالى وقال بعضهم لا يودع
وبالاول اخذ الفقيه ابو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل وعليه الفتوى انتهى
ومثله في البين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي مندرج المجمع هو الصحيح
بعضهم القول الثاني والاول اولى لثابته على مقابلة الفتوى عليه **قلت** وهذا
الاختلاف فيما يملك الاعارة الاقفا لا يملك الاعارة لا يملك الا بداع كذا في الحافظة
والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ولو عر احد الشريكين الخ **قوله** اطلق في
الرجوع على شريكه حصته يعني به حصته من قيمة البنا الذي بناه او بما انفق
قال في الحاشية في كتاب الحيوان حمار بين رجلين غار قدره او حوضه او شيء منه
واصاح الى المزمة فاراد احدهما المزمة واعتنع الاخر اختلفوا قال بعضهم يوافقها
القاضي ويرمها بالاجر او ياد ان احدهما بالاجارة والمزمة من الاجرة قبل هذا قول
ابي يوسف ومحمد رضي الله عنهما لان عندهما يجوز للجور والفتوى على قولهما
وقال بعضهم ياد ان لغير الابي بالانفاق ثم منع صاحبه من الانتفاع به حتى
يودي حصته والفتوى على هذه القول انتهى وفي شرح المنظومة وذكر في فتاوي
الفصل رضي الله عنه في الحايط المشترك وفي السفل والعلوي يرجع حصته ما
انفق واستحسن بعض المتأخرين من مثلاً يجازي رضي الله عنهم وقالوا ان بني باس
القاضي يرجع بقيمة البنا وبه يعني ثم قال والصحيح انه وفته البنا انتهى وفي الدخ
من الدعوى ولصاحب العلوان يبنى السفل وتنع صاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمة
فيملك البنا جاء القيمة وعن الطحاوي رضي الله عنه ما انفق في السفل وقال
المتأخرون رضي الله عنهم ان بني باس القاضي يرجع بما انفق وان بني بغير امر يرجع
رغم بقيمة البنا وعليه الفتوى ثم يقتبر قيمته وفته البنا لا وفته الرجوع

وهو الصحيح انتهى قلت وهذا التفصيل جار في مسئلة الحام وهي داخلة في
عموم قول المصنف رضي الله عنه فيما سبق الضرر لا يزال بالضرر ومن فزعها
عذر وجوب العارة على الشريك وانما يقال ليريد ما انفق واحبس العين
الي استيفاء قيمة البنا او ما انفقته فالاول ان كان بغير انفق القاضي والثاني ان كان
بأذنه وهو المعتمد انتهى فتركه هنا اعتمادا على ما سبق منه **قوله** المودع اذا جرد
لخ **اقوله** فنقل ذلك عن الاجناس في البرازية ونقل عن المنتقى انه بضمن فقال
وفي الاجناس الودعية انما يضمن بالجور اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال
انكاره وهلك وان لم ينقلها وهلك لا يضمن وفي المنتقى لو كانت الودعة او العار
عما يجوز بضمن بالانكار وان لم يحولها انتهى وقال في خلاصة الفتاوى مثله وقال في
البرازية ايضا جرد الودعة او العارية بضمن وان كان عما يجوز بلا تحويل بخلاف ما
اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها اخر بضمن العار لا الراكب
انتهى ومثله في الخلاصة وفي الفصول وفي فتاوي رشتيف الدين رضي الله عنه
قال الناجي رضي الله عنه اذا جرد الودعة ان نقلها عن موضعها الذي كانت فيه
حال جرده وهلك بضمن وان لم ينقلها لا يضمن وان قلنا بوجوب الضمان في الوجهين
فله وجه وفي ودعة المنتقى اذا جرد الودعة والعارية فيما يجوز عن مكانه
صار ضمانا وان لم يحولها انتهى **قوله** مونة رد العارية الخ **اقول** اعلم انه
مونة رد المبيع بالعيب او خيار الروية او الشرط على المشتري ولو اشترى ماله
حمل ومونة وذهب به الى منزله ثم تقايلا فونة الرد على الباع وفي الدخيرة ان
الرد في الاجير المشترك كالقصار والصباغ والناح على الاجير لان الرد ينقص
القبض فانما يجب على من كانت منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه
المواضع للاجير لان للاجير عينا وهو الاجرة ولربه الثوبة والمنفعة والعين خير
من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو اجر عبدا او دابة وفزع المستاجر
فانه يجب الرد على المالك لان ثمة المستاجر منفعة وللاجر عينا انتهى كذا
في الفصول ومونة رد الرهن على المهرتين ومونة رد الودعة على المودع ورد
المقصود على الغاصب **قلت** وانما كان مونة رد رهن المار على الغير
لانه مضمون عند الهلاك فكان فيه منفعة الغير كمال في الردية اعارة
سبأ له حمل ومونة لبرهنه فرد على المار على المستعير لانه بضمنه عند الهلاك

فكان فيه منعة للغير انتهى ومثله في خلاصة الفتاوى والله سبحانه اعلم
قوله واختلفت الفتاوى فيما اذا اردنا الخ **قوله** اي اختلف قول المشايخ رضي
الله عنهم وعليه الفتوى فيكون في المسئلة اختلاف الصحيح بيانه قال في
خلاصة الفتاوى في المودع اذا اراد الوديعه الى منزله المودع او الى احد من
عيله المودع فضاقت لا يضمن كما في العارية هكذا ذكر في الجامع الكبير وفي
التحريد قال يضمن بخلاف العارية وهذا رواية القديري رحمه الله تعالى
والفتوى على الاول انتهى **قوله** وحظم في الفصول العمدية والفتاوى والبرار
وفي جامع المضار والمشتكلات في الملتقى المختص المودع اذا اراد هاهنا في عيال
المودع لا يضمن وقال المتأخرون رضي الله عنهم يضمن وعليه الفتوى انتهى
قوله ظاهره ان عدم الضمان قول المتقدمين واذا دار الامر بين ان يمل
بقول المتقدمين او المتأخرين رحمهم الله تعالى فيستحب العمل بقول المتقدمين
كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وفي وكالة المزارية المستبضع
لا يملك الخ **قوله** ظاهره رضي الله عنه بذلك انه المعتمد وهو قول الصحيح
خلافاً قال في الذخيرة في اوك احراز الوكالة اول الفصل التاسع عشر
في البضاعة المستبضع لا يملك الا بضاع والايداع من ليس في عياله الا
بأذن صاحب الوديعه نصاً ودلالة والحكم في الامين ما ذكرنا هكذا اذكر في
الفتاوى الصغرى المرتبة وانه ليس بصحيح والصحيح انه يملك الا بضاع والايداع
وسباني ذلك في اواخر فصله انتهى قلت وفي جواهر الفتاوى رجل دفع بضاً
من كرمات الى اصبهان فرجع من البضاعة في يده الى كرمات وقال تركت
البضاعة في اصبهان لا يضمن الا انه ليس للمودع ولاية الايداع لما المبضع
فله الايداع وله ان يده الى غيره ليرده الى صاحبه وولاية المبضع ولاية
المودع الا انه ليس للمودع ولاية التصرف الا مجرد الحفظ وقد رضي بحفظه
ولم يكن له ان يسلمه الى غيره اما المبضع فله ولاية البيع والشراء وغير ذلك
فاذا كان كذلك لم يكن له ان يضمنه هكذا ذكر وهو الصحيح اما ما ذكر ان
المبضع ولاية الايداع فنقد ذكر المصدر الشهيد حسام الدين في الفتاوى
الصغرى المرتبة ان المستبضع لا يملك الا بضاع والايداع ثم قال كلا
بحوز في المضاربة يجوز في البضاعة الا ان المضارب يملك بيع ما اشترى به

هذا الفصل

والمستبضع

والمستبضع لا يملك انتهى فقد علمت ان المعتمد ان المبضع يملكها فان قلت
كيف قال الصحيح ان المستبضع يملك الا بضاع مع انهم قالوا الشيء لا يضمن مثله كالمضار
لا يملك ان يده ينع مضاربة بغير اذن قلت اما على رواية شرح الطحاوي فلا
يشكل لانه قال والاصل ان الشيء يضمن ما هو مثله او دونه ولا يضمن ما هو فيه
واما المضاربة فانما لا يملك فلان فيها معنى الامانة والوكالة فلا تتناولها من
حيث ان فيها معنى الامانة والوكالة والاصل عدم تناول فلا تتناول المضار
بالشك كذا في الذخيرة وغيرها انتهى كذا في النهاية وان اردت زيادة على ذلك
فارجع الى النهاية والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** لا يبيع الاذن الا بفق الخ
اقول الصحيح انه يبيع الاذن للابق ويحجر الماذون بالابق الا ان يكون يدبر
فان المدبر ما دون فائق لا يصير محجوراً كذا في الحاشية فان قلت هل اذا
عاد الاذن وقلنا يتحجر بالابق يعود ما دوننا ولا قلت لا يعود ما دوننا على
المعتمد قال في الفايقة والعبد اذا بق يصير محجوراً فان عاد من الاذن الاصح انه
لا يعود ما دوننا انتهى واما انه لا يتحجر بالابق فهو قول زفر رضي الله عنه
قال في غاية البيان قال شيخ الاسلام الاسيحي رضي الله عنه في شرح
الكافي وقال زفر رضي الله عنه لا يتحجر بالابق لانه باق في سبيل تصرف المولى
فيه فيبطل اذنه في التجارة فصار كمنوت المولى وبيعه ولا نأبأ به بوجوب
العتوبة عليه فهو قبة باعادة الحجر عليه كالردة والحق بل الحرب اخرج
بانا الا ببق لا يبيع ابتداء الاذن فلا يبيع استدائه كالمو غصبه فاصبه قلنا
الوصف غير مسلم لانه يجوز الاذن للابق اليه ذهب شيخ الاسلام خواجه
رضي الله عنه في مبسوطه والمعنى في الاصل انه يجوز تصرف المولى فيه بالمعاوضة
فما تصرفه بالاذن والابق لا يجوز تصرف المولى فيه بالمعاوضة فلم يتصرف
فيه بالاذن ويضمنه مثلاً بخلافه رضي الله عنهم جوزوا ابتداء الاذن للابق ولم
يجوزوا ابتداء الاذن فيه واليه ذهب شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي
رضي الله عنه في شرح الكافي وصححه صاحب الهداية وقرئ بينه لا ابتداء
والبقا فقال الا ببق دليل الحجر فيصير محجوراً عليه دلالة بخلافه ما اذا اذن له
الابتداء حيث يصح لا بالتصرف بنوع الدلالة الى اخره انتهى **قوله**
وما ذكره المصنف رضي الله عنه في الفصول المحجوزة والابتية هو ما صح في الحاشية

كتاب المحجوزات

اذا كان

حينئذ قال والعبد الماذون اذا عصبه غاصبه لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح
انه لا يصير مجورا انتهى **قلت** ويستثنى من قوله لا يصح الاذن للابن سبيل
يصح الاذن للابن وهو ما اذا اذن له في التجارة مع من كان العبد في يده فانه
يصح اذنه له يتعامل هو في يده ويغتفر في الضمانات ما لا يغتفر في القصد
قال في فتاوى قاضي خان رضي الله عنه المولى اذا اذن لعبده الاذن لا يصح
اذنه وان علم الابن وان اذنه له في التجارة مع من كان العبد في يده صح اذنه
انتهى وهذا الاستثناء على ما ذكره المصنف رضي الله عنه اما على ما ذكرنا من
انه يصح الاذن فلا هو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم **قلت** وفي المختار
يصح الاذن للعبد المخصوص ونص عبارته ولو عصب العبد الماذون غاصب
فان كان مقررا بالغصب او كان المخصوص منه يلية بقي ما دوننا لان امكان
الاخذ باق فبقية ما دوننا ولو كان العبد مجورا حين عصبه واذنه له المالك في
التجارة صار ما دوننا بخلاف العبد الاذن وذلك لانه المالك في التجارة صار ما دوننا
بخلاف العبد الاذن ويملك التصرف في العبد المخصوص بجماعين هو في يده
وولاية الاذن تستفاد بولاية البيع فاذا كان له ولاية بيعه عمده في يده كان
له ولاية الاذن ولا كذلك الا بقاء انتهى **قلت** هذه العلة التي ذكرها رضي
الله عنه في صحة الاذن للعبد الماذون المخصوص موجودة في العبد الاذن
فان المولى لو باع الاذن من في يده يصح كالمخصوص فهذه يقتضي ان لا فرق
بينها والله سبحانه وتعالى اعلم **فروع** قال لعبد لا انهاك عن
التجارة بصبر ما دوننا ولو قال لا انهاك عن طلاق زوجتي لا يكون وكلا قال
الفتية ابو الليث رضي الله عنه وبه نأخذ كذا في التوازي **قوله** وقفه
المجور عليه بالسفاهة الخ **اقول** وكذا وقفه المجور عليه بالدينه قال الامام
الخفاف رضي الله عنه **قلت** ما نقول في رجل حج عليه القاضي لسفاهة
اوله بين عليه فوقفه ارضاله هل يجوز وقفه قال لا يجوز من قبيل ان
السفاهة انما حج عليه القاضي لئلا يبدى رماله ولا يخرج شيئا عن ملكه فلو
جاز وقفه لارضاه لم يكن للمجور تعجيل في فتاوى ابي الليث رضي الله عنه
سئل ابو بكر رضي الله عنه عن رجل حج عليه وقف ضيعته له قال وقفه
باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم رضي الله عنه لا يجوز وان

اذن له القاضي قلته هذا الذي ذكره الخفاف رضي الله عنه حسن علي
قولهما وهو ظاهر لا خفاء فيه وكذا ما قاله ابو القاسم رحمه الله تعالى وما قاله ابو
بكر رضي الله عنه فيه نظرا عني انه يجوز اذا اذن له القاضي انتهى كذا في
انقح الوسائل الى تحرير المسائل وقال فيها ايضا ان قاضي القضاة حسام
الدين الحنفي رضي الله عنه حكم بصحة وقفه ولو كان الواقف مجورا بالسفاهة
ونقله جماعة واورد عليه انه كيف يجوز الحكم بصحة هذا الوقف وابو
حنيفة رضي الله عنه لا يراه فصارت مركبة من مذهبهين مذهب ابي حنيفة
ومذهب ابي يوسف رضي الله عنه والحكم بنفاذ تصرف المجور عليه غير صحيح
عنده وعند ابي حنيفة رضي الله عنه بعكسه واجاب عنه بان في المسئلة مثل هذه
القضية المركبة من مذهبين ونص فيها على جواز ذلك فانه قال في المسئلة قضى
القاضي بشهادة الفساق على غايه فانه ينقل وان كان من مجور القضاة على القضاة
ليقول ليس للفاسق شهادة ولا للناسي بابه النكاح شهادة فقد جوز هذه الحكم
وهو مركبة من مذهبين فكذلك نقول في هذه المسئلة لانه حكم بصحة الوقف
ولو الواقف مجور عليه للسفاهة ومن قال بصحته تصرف المجور لا يقول بصحة
الوقف ومن قال بصحة الوقف لا يقول بصحة تصرف المجور فصارت المسئلة
فان دفع الاشكال هذا يحصل كلامه والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
وبالله سبحانه وتعالى التوفيق علم ان في قوله وابو حنيفة رضي الله عنه لا يراه
نظرا لانه سبق له ان ابا حنيفة رضي الله عنه يرى الوقف صحيحا بايراد الاطراف
وان من طرق لزومه القضاة فكيف يقول لا يراه **فان قلت** اراد لا يراه
لازما **قلت** لا يتم به المطلوب لانه مذهب هبة خلافة وجه لم ينص القضية
ملحقة لانه يراه لازما بقضا القاضي فقد حكم في القضية بقول ابي حنيفة
بوجه الله عنه بلزوم الوقف وبصحة تصرف المجور عليه فلم تكن مركبة كما
ذكر فتاوى **قوله** ايضا ان هذه المسئلة ليست كسبلة الميتة بل هذه
هذه يقضى فيها بقول ابي حنيفة رضي الله عنه كما يقول بعد مرصحة
الحج والقضاة يقول بلزوم الوقف اذا قضى به القاضي ويجوز له وبصحة
اذن القاضي به القاضي ولم يضاف الى ما بعد الموت بان لم يخرج نخرج الوصية
فليست المسئلة بل هي يقضى فيها بقول ابي حنيفة رضي الله عنه

في الموصفين كما ذكرنا فتأمل فانه لطيف حسن والله سبحانه وتعالى اعلم
واعلم ان الشيخ زين الدين قاسم رضي الله عنه قال في تصحيح القدر وري ربه
الله عنه ان الحكم الملتزم باطل باجماع المسلمين فانظره مع ما في المسئلة والله
سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الفتوي علي جواز بيع دور الخ اقول هذه
رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه وبه اخذ ابو يوسف رضي الله
عنه والمصنف رضي الله عنه اخذ هذه من فتية الفتاوي قال فيها دور
مكنه لا يصح بيعها عند ابي حنيفة رضي الله عنه الابناء ولا شفعة
فيها وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يجوز وبيعها
الشفعة وبه اخذ ابو يوسف رضي الله عنه وعليه الفتوي قلت
ومثله في جامع المصنفات **قوله** تغليق ابطالها بالشرط جاز اقول اخذ
المصنف رحمه الله تعالى هذه من الظهيرية ومن الفتية حيث قال فيها ولو
قال فيها ولو قال له المشتري ان لم يحضر الثمن عند اذنت بري من هذه فقال
نفسه ولم يحضر فيه بطلت صحة تغليق التسليم بالشرط لانه محض اسقاط
ولو احضره اذنا بغيره فاختار انه لا يتطل انتهي وذكر صاحب الفتية
احزاب الشفعة ان التسليم بالشرط لا يصح انتهي قلت والمعمد الرابع عد
صحة تغليق التسليم بالشرط قاله القاضي الامام قاضي خان رضي الله عنه
في الفتاوي قال الشفع ان لم ارجع بالثمن الى الثلاثة ايام فانا بري من
الشفعة فلم يجز بالثمن الى ذلك الوقت وذكر ابن رستم عن محمد رضي الله عنه
انه يتطل شفعتة لان تسليم الشفعة اسقاط محض فصح تغليقه وقال
بعض المشايخ رضي الله عنه لا يتطل شفعتة وهو الصحيح لان الشفعة متى
ثبتت بطلت الموائمة والاشهاد تاكدة ولا يتطل ما لم يسلم بلسانه انتهي
فقد ظهر لك ان الرابع عد صحة تغليق ابطالها بالشرط فكانه على المص
نفي الله عنه ان يذكره لكون كتابه موضوعا لنقل الرابع من الاقوال والله
سبحانه وتعالى اعلم قلت وفي فتاوي الظهيرية وفي الفتاوي الصغرى
تغليق ابطال الشفعة بالشرط جاز حتى لو قال سلمت لك شفعة هذه الدار
ان كنت اشتريتها لنفسك فانه كان اشترها لغيره كان الشفع على شفعتة
لان تسليم الشفعة اسقاط محض فصح تغليقه بالشرط لكن برز علي قوله

المسئلة

المسئلة اشكاله وهو ما ذكره شمس الائمة السرخسي في الفصاح لا يصح
تغليق اسقاطه بالشرط ولا يتقبل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا لها
بعضا ولهذا لا يرتد برز من عليه الفصاح ولو اكره علي اسقاط الشفعة
فاستقط لا يتطل حفته في الشفعة وبهذا يتبين ان تسليم الشفعة ليس باسقاط
محض لانه لو كان اسقاطا لصح مع الاكراه اعتناء رابعا ممة الاسقاطات والمسئلة
في اكره الميسوط انتهي وبهذا يبين الثاني للعمل والفتوي والله سبحانه وتعالى
اعلم في **باب** لا تجب الشفعة في البيع الفاسد في خيار البروكة ان مرده
المشتري به ولا في خيار وجود العيب في خيار الاستحقاق قبل القبض وفي
الوقف ولا في الهبة ولا في المهر ولا في الصلح في دم العمد ولا في بدل الخلع
ولا في الاجرة ولا في الوصية ولا في الفسحة ولا في الميراث ولا في الرهن
ولا في خيار الشرط ولا في الاقالة ولا في شجرة بيعت بغير اصلها كذا في التنف
قلت وفي خلاصة الفتاوي ولو علم بالبيع وهو في صلاة التطوع
فجعلها اربعا او سنا فاختار انها يتطل بخلاف الاربع قبل الظهيرة انها ومثله
في الواقعات والفتية وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة وفي فتاوي قاضي
خان رضي الله عنه لو جعل التطوع اربعا لا يتطل ولو جعلها سنا يتطل وهو
الصحيح انتهي فرع تاخير طلب التملك بعد طلب الموائمة والاشهاد
شهر اغير عند رتب الشفعة على ما عليه الفتوي في زماننا كما في
شرح الكنز والمصنفات وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة وقبل لا يتطل
وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوي كما في الجوهر وغيرها والله سبحانه
وتعالى اعلم قلت اكثر المشايخ رضي الله عنهم صححوا القول الاول فرع
اشترى عقارا بدينارهم جزافا وانفق المتبايعات على انما لا يعلم مقدار
الدرهم وقد هلكته في يد البايع بعد التقابض فالشفع كيف يفعل
قال القاضي الامام عمر بن ابي بكر رضي الله عنه باخذ الدار بالشفعة
لم يعط الثمن علي زعمه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه انتهى كذا في
الظهيرية قلت وبه يعلم ان الذي يفعله الفضاة في زماننا من ان
يضيف الى الثمن خاتمة فتم فتم مجهول الوزن والقيمة ويطلون بذلك
بذلك شفعة الشفع ليس بصحيح والشفع اخذ العقار المبيع حكم الشفعة

ويعطى قيمة الخائز اي مثله على زعمه الا ان يثبت المشقوي زيادة على ذلك
وفي الدور والعز ما يفيد ان ذلك صحيح بسقوط للشفعة فانظروا واسمه
سبحانه وتعالى اعلم **كتاب القسمة** اعلم ان القسمة ثلاثة انواع قسمه
لا يجبر الابي كقسمه الاحباس المختلفة وقسمه يجبر الابي في غير المثليات
كالتياب من نوع واحد والبنز والغم والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار عيب
وخيار روية ففي قسمه الاحباس المختلفة تثبت للخيارات اجمع وفي قسمه روات
الامثال كالمكيل والموزون يثبت خيار العيب دون خيار الشرط والروية
وفي قسمه المثليات كالتياب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت خيار العيب
وهل يثبت خيار الشرط والروية على رواية يثبت وهو الصحيح وعليه
الفتوي وفي رواية اي حصص رضي الله عنه لا يثبت كذا في غاية البيان فلا
عن الصغري **قوله** الذي ترك اذا تم دم الخ اقول يستثنى من ذلك مسيلة
وهي حله اربلتمين حيف سقوط ولها وصيان فاي احدهما فانه يجبر الابي
قال في فتاوي قاضي خان رضي الله عنه جدار بين دارين صغيرين عليه
حمولة يخاف عليه بخافه عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب احد الوصيين
سومة الجدار واية الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رضي الله عنه
يبعث القاضي امينا ينظر فيه ان علم ان في تركه ضررا عليها اجبر الابي ان يبي
مع صاحبه وليس كالبني احدا الشر يمين المالكين لان لثة الابي برضي
بدخول الضرر عليه فلا يجبر اما ههنا اراد الوصي ادخال الضرر على الصغير
فيجبر على ان يبرم مع صاحبه انتهى وقد استثنى هذا المصم رضي الله عنه
مع ماله الوقف قال في الشرح واما الثاني يعني يجبر المشترك فلا يجبر على
الابي لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه سواء كانت دارا او حاما او حايطا
كذا في التالكين وفي خزانة الاحكام رضي الله عنه من كتاب الشركة حمام بينهما
انهم فامتنع احدهما من المومة لا يجب لهما على البا شريكه ولكن شريكه
ان يبيع ثم يوجه ويأخذ من غلته نفقته فكذلك في تحويل ابار القناة
وانهارا رها اما لو احتاجت القناة الى مومة من مرفع طين وفتح سد
وعيون فانه يجبر على مساعدة شريكه انتهى فلا جبر الابي ههنا
المسيلة وخوها وفي هذا القلاسي رضي الله عنه من كتاب الدعوي

وفي البير المشترك والدولاب وغوه يجبر الشريك على العادة وفي حايط
سائر لانا عليه ان تظهر نفقته ينفق بالجبر لانه ليس له منفعة تمنع عنها
دونه السفر وهو يحصل بالبناء انتهى هذا اذا لم يكن ماله ينفق او وقفه فانه كان
ماله اليتم فقال في وصايا الخانية جدار بين دارين صغيرين عليه حمولة
يخاف عليها السقوط ولكل صغير وصي فطلب احد الوصيين سومة الجدار واية
الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رضي الله عنه يبعث القاضي امينا
ينظر فيه ان علم ان في تركه ضررا عليها اجبر الابي الا ان يبي مع صاحبه وليس كالبني
احدا للمالكين لان لثة الابي برضي بدخول الضرر عليه فلا يجبر اما ههنا اراد الوصي
ادخال الضرر على الصغير فيجبر على ان يبرم مع صاحبه انتهى **قوله** ويجب ان
يكون الوقف كمال اليتم فاذا الاستعمال مشترك بين وقفين احتاجت الى المومة
فاذا ادخله الشاغلين العادة واية الاخر يجبر على التعمير ماله الوقف وقد
صارت حادثة الفتوي واذا علم انه لا جبر على الشريك فطلب المومة لا تغاف
والتمير ويرجع ان كان مضطرا مان كان المشترك لا يمكن قسمته بان كانت دارا
صغيرة لا يمكن قسمتها او حاما او حايطا غير عيب وان لم يكن مضطرا كالدار الكبير
التي يمكن قسمتها عرسها والباقي نصيبه فلا رجوع وذكر الخواني رضي الله عنه
صابطا فقال كل من اجبر ان يفعل مع شريكه فاذا فعل احدهما بغير امر الاخر لم يرجع
لانه منطوع واذا كانت لينة ان يجبره مثل كربي الهنر واصلاح السفينة للعبه
وفداه العبد الحاني وان لم يجبر لا يكون منطوعا كسيلة العلو والسفل انتهى ومن
ذلك لو انفق الشريك على الدابة بغير اذنه شريكه لم يرجع لملكه من رفعه
الي القاضي بخلاف الزارع المشترك اذا انفق عليه بلا اذنه فانه يرجع لانه لا يجبر
شريكه كاني المحيط فكان مضطرا انتهى وانما ذكرنا كلامه بطوله لحاقه من
القوانين **قوله** وفي الحايط المشترك اذا ائتمد راو غيافه عليه الا ائتمد اراد
بنه احدهما فانه على وجهين اما ان لا يكون عليه حمولة اصلا كحايط الكروان
وكان عليه حمولة والاحكام ثلاثة احدها اذا اطلب قسمته عرسه الحايط والباقي
الاخر والثاني اذا اراد احدهما ان يبني ابتداء بدون طلب القسمة واية الاخر
والثالث اذا بني احدهما الحايط بغير اذن شريكه هل يرجع عليه بشي الاول
وهو ما اذا لم يكن عليه حمولة اصلا واما الحكم الاول وهو ما اذا اطلب احدهما

قسمته عرصته الحايط واي لاخذ ذكر في بعض المواضع مطلقا انه لا يجزئ به
 اخذ بعض المتأخرين رضي الله عنهم ما اذا كانت عرصته الحايط غير عريضة بحيث
 لو قسمته لا يصيب كل واحد منهما شي يمكن ان يبي فيه فظا هو لانه تنعت
 في طلبه القسمته واما اذا كانت عرصته الحايط عريضة بحيث لو قسمت نصيب
 كل واحد منهما ما يمكن ان يبي فيه فلان القاضى اذا قسم يفرع بينهما وربما يخرج
 في فرعة كل واحد منهما ما يلي دار صاحبه فلا يمتنع به فلا تكون هذه
 القسمته مفيدة واليه ههنا اشار محمد رضي الله عنه فيما روي عنه هشام
 رضي الله عنه حايط بين دارين سقط علي حتى بدا اسفله قال احد الشريكين
 في الحايط افنتم وقال الاخر ابي قال لا افنتم بينهما فلعله ان فنتم نصيب
 كل واحد منهما ما يلي دار الاخر وبعضه مشايخنا رضي الله عنهم قالوا ان
 كان القاضى لا يري القسمته الا بالافزاع لا يقسم لما مروا ان كان يري القسمته
 بدون الافزاع يقسمه بينهما ان كانت العرصه علي الوجه الذي بيننا ويجعل
 نصيب كل واحد منهما ما يلي داره تقسم المنفعة عليهما وقال بعضهم
 ان كانت العرصه عريضة فالقاضي يجبر الابي منهما علي كل حال واليه اشار
 الخصاف رضي الله عنه في تفقاه وعليه الفتوى ووجه ذلك ان العرصه
 اذا كانت عريضة علي الوجه الذي بيننا فالذي يطلب القسمته يطلب تتميم
 المنفعة عليه ويجبر مشتركه عليه كافي الدار والارض والحكم الثاني اذا اراد
 احدهما ان يبي ابتداء بدون طلب القسمته واي الاخر لا يجبر الابي علي البناء
 انه كانت عرصه الحايط عريضة علي الوجه الذي بيننا وان كانت عرصته
 غير عريضة فقد اختلف فيه قيل لا يجبر واليه مال الخصاف رضي الله
 عنه وقيل يجبر واليه مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وشيخ
 الامة السرخسي رضي الله عنه وهو الاشبه بالحكم الثالث اذا بى
 احدهما بغير اذن شريكه هل يرجع علي صاحبه شي اختلفوا فيه فبطل
 لا يرجع بكل حال وهو المذكور في كتاب الاقضية وهكذا ذكره الفقيه
 ابو الليث رضي الله عنه في النوازل عن اصحابنا رضي الله عنهم وقيل ان
 كانت عرصه الحايط عريضة علي الوجه ذكرنا لا يرجع لانه غير مضطر فيه وان
 كانت غير عريضة يرجع لانه مضطر فيه الوجه الثاني اذا كان علي الحايط

حمله بان كان لها جذوع عليه وطلب احدها قسمته عرصته الحايط
 فالجواب فيه انه لا يقسم عرصه الحايط الا عن تراضيهما وان كانت عريضة
 علي الوجه الذي بيننا لان كل واحد منهما تعلق حقه بجميع العرصه وهو وضع
 الجذوع علي جميع الحايط ولو قسمت عرصه الحايط من غير رضي احدها يستقط
 حقه عما حصل لشريكه من غير رضاه وانه لا يجوز فاذا اراد احدهما البناء واليه
 الاخذ ذكر بعض مشايخنا رضي الله عنهم ذكروا ان عرصه الحايط اذا كانت
 لا يجبر الابي وان كانت غير عريضة يجبر الابي علي البناء وذكر شمس الاسلام
 رضي الله عنه انه لا يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى لان في عدم الجبر تقطيل حق
 صاحبه فان له حق وضع الجذوع علي جميع الحايط واذا بى احدهما بغير
 اذن شريكه فبطلت لانه عرصته عريضة كما ذكرنا لا يرجع الابي علي شريكه
 فبطل ويكون متطوعا وهكذا ذكر الخصاف رضي الله عنه في تفقاه وقيل
 لا يكون متطوعا واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا روي ابن سماعيل
 عن محمد رضي الله عنه في نواذره وهو الصحيح لان للباي حق وضع الجذوع علي
 جميع الحايط ولا يتوصل اليه الا ببناء الجميع فكان مضطرا في البناء فلا يكون متطوعا
 كما لو كان ارضه الحايط لا يقسم فيها احدهما والوجه الثاني من الوجهين اذا كان
 لاحدهما عليه حمله وطلبه هو القسمته واي الاخر يجبر الابي اذا كانت العرصه
 عريضة علي ما بينا هو الصحيح وعليه الفتوى واذا اراد الذي له الحمله البناء واليه
 الاخذ ذكر في بعض المواضع انه لا يجبر عليه والصحيح انه يجبر الابي لما ذكرنا
 فيما اذا كانت لها عليه حمله واذا بى الذي له عليه الحمله ذكر الخصاف رضي الله
 عنه في تفقاه الجواب في هذا الفصل نظير الجواب فيما اذا كانت لها عليها حمله
 والصحيح انه يرجع لانه لا يتوصل الي احيا حقه في وضع الجذوع الا ببناء
 الحايط ثم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له او لها عليه حمله
 كان للباي ان يمنع صاحبه عن الانتفاع الي ان يرد عليه ما انفق او
 قيمة البناء علي حسب ما اختلفوا الكل من الفصول العارضة وقد قدمنا
 الكلام علي انه يرجع بالقيمة او بما انفق ان كان بغير امر القاضى فالاول
 وان كان باسمه فالثاني غير ترتيب وقد ذكرناه في مواضع اخر والمأذون

هذا لما رأيت المهر رضي الله عنه في السندرج الخلف في مسألة الحايظ
 فاجبت ببيان احكامها على الوجه المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله له التصرف في ملكه وان تصرف جاره الخ اقول هذا هو القياس
 والاستحسان في هذا ان كل تصرف بغير ضرر ينافيه اخذ شايخ بلج وجراره
 رضي الله عنهم وهو المفتي به قال في الفصول العاديه بعد ان ذكر مسائل هذا
 النوع والحاصل ان في هذه المسائل واجبا بها القياس ان كل من تصرف في خالص
 ملكه لا يمنع منه في الحكم وان كان يلحقه ضرر ايضا وقيل بالمنع وبه اخذ كثير
 من مشايخنا رضي الله عنهم وعليه الفتوى انتهى وقال في البرزخية اراد
 نصب تنوير وسط البرازين ويصرفهم دخانه لهم المنع استحسانا وعليه
 الفتوى انتهى قلت ورجح في فتح التقدير ما ذكره المصنف رحمه الله عنه وقال
 انه ظاهر المذهب قال وحكي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان رجلا اشكا
 اليه من بير حفرة لجاره في داره فقال احفر في دارك بقرب تلك البير بالوعة
 فتعمل فتخرجت البير فكسبها صاحبها ولم يفته بمنع الكافر بل هذه اليه
 هذه الحيلة ثم قاله واما قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار
 فلا شك انه عام مخصوص للقطع بعدم امتناع كثير من الضرر كالنفازير
 والحده ودالي اخر ما ذكره موقال العلامة الشيخ عبد البر بن الشيخ رضي الله
 عنه في شرح منظومة ابن وهبان رضي الله عنهم انه في حفظه انه المنقول
 عنه ايضا الخمسة رضي الله عنهم ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزين والحسن
 ابن زياد رضي الله عنهم انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضرب جاره وهو
 الذي اسيل اليه واعقده واقترب به تبعا لوالد شيخ الاسلام رضي الله عنه
 انتهى **قوله** تنفذ القسمة بظهور الخ اقول ما ذكره رحمه الله اخذه
 من الفتاوي انكر دية حيث قال طهر دين او وصية بالثلث او بالفيرسلة
 او وارث اخر بعد القسمة بعد القسمة نرد وان قالت الورثة يؤدي الدين
 او الوصية او حصنة الوارث من مالنا ولا تنفذ القسمة فقما اذا ظهر عنهم
 او موصي له بالفيرسلة لهم ذلك لان حقهما في المالية لا في العين وفيما
 اذا ظهر وارث او موصي له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنفذ القسمة لادب
 حقهما متعلق بغير التركة الا اذا رضى الوارث والموصي له بذلك فان رضي

واحد

واحد من الورثة حق الغريم ينظر ان ادبي ليرجع في التركة ردت
 القسمة الا ان يقضوا حق القاضي من مالهم لقيام مقام الغريم وان
 علي ان لا يرجع في التركة مضت القسمة ثم قال وفي فتاوي القاضي يظهر
 بعد القسمة وارث اخر وكانت بالتراضي بطلت عز لو اقتصت اولاد وان
 ظهر موصي له بالثلث فان بالتراضي فكذلك الجواب اي له نقصها وان نقصا
 حضر موصي له بالثلث ففيه اختلاف وقيل له النقص وان كانت بقضا وظهر
 وارث اخر يقدر على القايبة القضا بها وقيل الموصي له يملك النقص بكل حال
 انتهى **قوله** دار بين رجلين طلبا القسمة جميعا وتراضيا بن ذكروا ليس
 نصيب كل واحد منهما ما يستحق به فان القاضي يقسم ذلك بينهما وان طلب
 احدهما القسمة واي الاخر لم يقسم القاضي بينهما لان الطالب مستغنى
 مصر بالآخر وان كان الضرر يدخل على احدهما بان كان نصيبه قليلا
 لا يستغنى به بعد القسمة ونصيب الآخر كثيرا يبقى مستغنى به بعد
 القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة واي الاخر والقاضي يقسم وان
 طلب صاحب القليل واي الاخر لا يقسم هكذا اذكر الحنفية رضي الله عنه
 في ادب القاضي وذكر الحنفية على عكس هذا وما ذكره الحنفية رضي الله عنه
 اصح وفي الحاشية بينهما دارا لحد قليل وللآخر كثير لا يستغنى صاحب
 القليل بخصته بعد ما يقسم بطلب صاحب الكثير اجماعا ويطلب صاحب
 القليل لا ذكراه السرخسي والفتية رضي الله عنهما جعل هذا قول اهلنا
 رضي الله عنهم وقال بكر رضي الله عنه يقسم قال الصدر الشهيد
 رضي الله عنه وعليه الفتوى انتهى ومثله في الواقعات والضرائع وغيرها
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وتغير القيمة وقت الاعتاق دون الخ اقول
 المذكور في شرح الهداية غايبة البيان ان المكروه يجبر ان شاء اعتبر القيمة
 وقت القبض وضمنه وان شاء اعتبرها يوم الاعتاق حيث قالت
 اعلم ان المستشري من المكروه والمتهيب منه اذا تصرف فيما يقض فلا يخلو
 لهما ان كان تصرفا لا يحتمل النقص كالاعتاق والتدبير والاستيلاء والظلال
 والنتاج والرجعة في الفدية والمذرة والنف باللسان في الابلان لا
 يقدر علي كجماع فليس المكروه نقضا لان هذه التصرفات لا يحتمل النقص

كتاب
 الاكراه

بعد وقوعها من المالك وقد وقعت من المالك لأن الملك يثبت بالتبضع
 فإذا لم يكن له تبضعها كان عاجزا عن الوصول إلى غير حقه وكان له تبضع
 القيمة فإنه لما ضمن المشتري أو المتهرب يوم قبضه وأنشأ عنه يوم اعتنق
 حقه لو كانت قيمته يوم اعتنق الثمن وهم يوم قبضه المشتري أو المتهرب الما
 كان له أن يضمن الألفين ويتخير المكره في التضمن أن يشأ من المكره وإن شأه
 ضمن المشتري أو المتهرب لأن كل واحد منهما أحد سبب الضمان أما المكره
 في حق التسليم جعل آلة نصارى فعله كفعله وكذا المشتري لأنه أتلفه حق
 المالك في الاسترداد وبين هذا وبين المشتري فاسد إذا اعتنق كان
 للبائع أن يضمن المشتري قيمته يوم قبضه لا يوم اعتنق لأن المشتري بشر
 فاسد اعتنقه بعد وجود تسليط صحيح من المالك بخلاف المشتري من
 المكره فان تسليطه فاسد فيكون الاعتناق حاصل لا يغير أدان المالك فكان
 له أن يضمنه قيمته يوم اعتنق أن شأه ويوم القبض أن شأه إذا اختار
 تبضع القايض فان ضمن المكره كان له أن يرجع بذلك على القايض وإن
 قبض ذلك بأذن المكره لأنه قبضه للملك وقبض الملك يوجب الضمان
 ثم إذا ضمنه القيمة بأخذ المشتري الثمن من المكره أن كان قائما لأنه لم يسلم
 له المشتري فلا يسلم للمكره الثمن أيضا وإن كان هالكا لا يأخذ منه شيئا لأن
 الثمن أمانة عند المكره بأذن المشتري والقبض بأذن المالك لما يجب
 به الضمان إذا كان للملك والمكره لم يقبضه للملك لأنه ملكه لا لبائع
 فرق محمد رضي الله عنه بين هذا وبين الفاسية الأولى إذا ضمن وكان
 وهب من غيره حيث لا يرجع على الموهوب له بما ضمن من القيمة وهذا قال
 المكره يرجع بما ضمن على القايض لأنه ملك الفاسية يثبت بالضمان سابقا على
 الهبة فصحت هبته فلم يكن له أن يضمن الموهوب له بعد ذلك وإذا ملك المكره
 تأخر عن الهبة لأن المكره بالضمان إذا ملكه من وقت التسليم والهبة كانت
 قبل التسليم فلم تصح وإن كان تبضعها قبل القبض بعد وقوعه كآب
 للمكره أن يضمن ذلك وذلك كالباع والكتابة والأجارة وكونها فرق
 بين هذا وبين البيوع الفاسدة والهبة الفاسدة إذا حصلت برضى
 المالك ومصرف المشتري أو المتهرب لا ينفذ البائع الأول والواهب نفي

نفي

هذا فرق محمد بين
 عقد البيوع الفاسدة

القايض

القايض لحقه أي تصرف كان إلا الأجارة فإنه ينقضها لأنها تنسخ بالأعذار
 ورفع الفساد عند روجه الفرض أن تبضع القايض في العقود الفاسدة
 حصل بتسليط صحيح لأنه طابع في التسليط فليكن للبائع أو الواهب حق القبض
 والمالك له حق القبض قبل تصرف القايض لحق الشرع فلما تصرف به حق العبد وحق
 العبد مقدم لحاجته أما المكره فلم يوجد منه تسليط صحيح فكان له أن يضمن جميع نفي
 القايض هذا حاصل ما ذكره الشيخ الإسلام خواهر زاده رضي الله عنه في مبسوطه
 إلا أن في عبارة بسط انتهى **قوله** أكره على الطلاق وقع الخ أقول ما ذكره المص
 رضي الله عنه من عدم صحة التوكيل بالطلاق تكرها جواب القياس وجواب الاستحسان
 صحتة قال في لسان الحكام وفي المنهج إذا أكره أسنان رجلا بالأكراه التام أن يطلق
 امرأته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعنف عندنا خلافا للشافعي رضي
 الله عنه وإذا أكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل التوكيل جازا استحسانا
 وبعد تصرف التوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع الأكراه لأن كل عقله يؤثر
 فيه الهزل يؤثر فيه الأكراه وما لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه الأكراه لأنها ينفذان
 الرضا والوكالة تنبطل بالهزل فكذا بالأكراه انتهى وقال في الكافي أكره على أن يتحل
 بطلاق امرأته التمهله يدخل بها جازا استحسانا وفي الهداية مثله من أنه إذا أكره
 على التوكيل بالطلاق ففعل التوكيل جازا استحسانا وفي البرزخية أكره على توكيل
 أسنان بطلاق امرأته أو يجعل أمرها بيدها أو بيد رجل ففعله ففعل مكرها
 وطلقها المفوض إليه يقع انتهى قلنته وذكر المص رضي الله عنه في الشرح
 عن الخائبة رجل أكرهه السلطان لبوكل بطلاق امرأته فقال مخافة كبره أنه
 وكيله ولم يزد عليه ذلك وطلق التوكيل امرأته فقال الموكل لمرأته بطلاق
 امرأته قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق انتهى فلماذا ذكر رضي الله عنه هذا
 هنا لكأن أولى كما لا يخفى والله سبحانه ونفالي أعلم **قوله** الأجارة لا
 تلحق الانكلاف الخ أقول الصحيح أن الأجارة تلحق الانكلاف قال في الفصول
 العارضية ذكر صاحب الحيط رضي الله عنه في غصبه فتاويه غصب
 شيئا وبيعته فاجاز المالك قبضه بربي من الغنم ولو أنفا شمع به فأمده
 بالخط لا يبرأ وفي منفرة بيوع الذخيرة ولو أودع ماله المغر فاجاز المالك
 بربي عن الضمان وبها أيضا الأجارة في العقود تلحق الموقوف دون الموقوف

تعلق

هذا
 الفصل

وذكر فيها ايضا الاجازة لا تلحق الافعال عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 وعند محمد تلحقها كالعقود حتى ان الفاصب اذا رد المضموم على اجنبي واجاز
 المضموم منه قبضت ذلك الاجنبي عند محمد رضي الله عنه تلحقها كالمفوض حتى
 ان الفاصب اذا خرج الفاصب من الضمان وعند ابي حنيفة رضي الله عنه لا يخرج
 وذكر في الفصل الثامن من الذخيرة المدبورة اذا بعى بالدين على يدي رجل
 الى الطالب فجا الرجل الى الطالب واجره ورضي وقال للذي جابه انشتر لي به
 جارية فذهب وانشتر لي وقال للذي بعى بها شيئا وهلك الباقي قال الفقهاء
 ابو بكر رضي الله عنه قد قيل انه يهلك من مال المملوك وقيل يهلك من مال
 الطالب وهو الصحيح لان الرضي بقبضه في الاثنتي بمئة الاذن بالقبض
 في الاثنتي اقال رضي الله عنه وهذه العلة يشترط الي ان الاجازة تلحق الافعال
 وهو الصحيح انتهى وذكر في العمدية ايضا ان الاجازة تلحق الافعال وهو
 الصحيح انتهى قلت وفي الفتاوى الصغرية ذكر مسائل تدل على ان الاجازة
 تلحق الافعال فمن اثار الاطلاع عليه فليرجع اليه فانهم يفتي به واسه سبحانه
 ونقالي اعلم **قوله** ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية الخ اقول لم يذكر
 المصنف رضي الله عنه ان الراعي اذا ذبح شاة خاف موتها وكذا الفار والاسحسان
 انه لا يضمن فان اختلف مع ربه في كونها قربة من الموت او لا فالقول قول المالك
 انها تقرب من الموت وقد اختلف في تصحيح المشايخ رضي الله عنه فيما اذا ذبح
 اجنبي شاة قرب موتها فقبل لا يضمن استحسانا كما في العلامة وهو الصحيح
 كما في شرح المجمع والخلاصة والبرازية واختار بعض انه يضمن وهو المختار
 للفتوى كما في فتاوى قاضي خان رضي الله عنه وهو المختار كما في الوقفات
 وبه يفتي كما في البرازية قلت ويبقى اعتماده قال الشيخ قاسم رضي
 الله عنه ان قاضي خان رضي الله عنه من احق من يعتمد على تفصيله
 واسه سبحانه ونقالي اعلم **قوله** العقار لا يضمن الا الخ اقول وفي جامع
 الفصولين ايضا ان العقار يضمن بالغصب في عقار الوقف على المعنى به
 قال في الفصل الثالث عشر في الوقف اذ الفتوى في غصب عقار
 الوقف بضم ان انتهى وذكره في العمدية وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة
 وذكر مولانا الشيخ امين الدين بن عبد العالي الفتى بمصر رضي الله

عنه في فتاويه التي اجابه عنها وال جواب عن الفتوى في ضمان العقار قال
 الكمال رضي الله عنه الفتوى في ضمان العقار في ثلاثة اشياء في العقار الموقوف
 وفي عقار البيتم وفي العقار المعد للاستغلال هذا ما رايت عليه مشايخي رضي الله
 عنهم انتهى قلت وعنده ضمان العقار بالغصب قولها رضي الله عنهم يضمن
 بالغصب قال في جامع الفصولين ادعي دارا بيد احرازه غصب منه فقال ذوال اليد
 هو كان لي وقتته على كذا واراد تخليفه تخلف عند محمد رضي الله عنه ويقتي بقول محمد
 رضي الله عنه في غصب العقار انه يتمم ويحقق وعلي هذا ينبغي ان يكون في المسئلة الاولى
 لو اراد تضمن البايع يفتي بان له ذلك ويجعل ان مراده انه يفتي بقول محمد رضي
 الله عنه في المسئلة الاخيرة وهي مسئلة التخليف لا في غيرها يدل على هذا
 قوله دفعا للمحيلة انتهى **قوله** منافع المعد للاستغلال الخ اقول يدخل في
 تاويل الملك ما لو باع المتولي دار الوقت وسكن المشتري وهو الذي صححه في
 الحمدة قلت والمصنف وجوب الاجر عليه وتكون هذه مستثناة من كلام
 المؤلف رضي الله عنه قال الشيخ زين الدين قاسم رضي الله عنه في طائفة
 شرح المجمع قال في المحيط والذخيرة الفتوى في غصب الدور والعقار الموقوفة
 الصنان نظر الوقت وهذا هو مما صححه في الحمدة حيث قال اذا باع المتولي
 دار الوقت وقبض الثمن ثم عزله القاضي المتولي ونصب متوليا اخر
 فاسترد المتولي الثاني الدار من المشتري بحكم القاضي فقبل المشتري
 اجرة ما سكن لانها معدة للاجرة قال رضي الله عنه الصحيح انه لا تملك
 الاجرة قال رضي الله عنه الصحيح انه لا تملك الاجرة لانها معدة لجهة
 التملك لا لجهة العلة كالمو غصب ملك الغير وانه معروف بالاستغلال
 ولكن بعض المشايخ رضي الله عنه قالوا يجب العلة نظر الوقت انتهى
 قلت وهو المختار كما في القيس والمزيد واسه سبحانه ونقالي اعلم **قوله**
 ويستثنى من مال البيتم الخ اقول ويستثنى استثناء مسئلة اخرى ولم
 ارها الا ان وهي ما لو سكن شريك البيتم الدار المشتركة بينهما فلا يجب
 عليه اجر وهي مضمومة من قول المصنف رضي الله عنه كبيت سكنه احد الشريكين
 في الملك وهذا اظهر لاحقا منه قلت ثم رايت المسئلة منقولة
 طبق جئنا والله احد قال في القنية بعلامة ع اذا كان بين بيتين وبالع

فسلكته البالغ **مسألة** لا يثني عليه وكذا الاجنبي بغير عقد وقيل دار البيتم
 كالوقف انتهى **قلت** وفي الفتاوى الصيرفية في المسئلة التي استتاهها المص
 رضي الله عنه حيث قال سئل سئلته مع زوجها بيتا بينهما الصغير قال انما
 كان بحال لا يقدر علي منعهما بان كان ابن سبع سنين او ست نفق جواب العرف
 عليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث لها روج وان كان بحال يقدر على المنع فلا
 اجر عليها انتهى **قلت** يمكن ان يكون ما في القضية من عدم وجوب الاجر
 كما نقله المص رضي الله عنه في المسئلة المستثناة مخرجا على القول بعدم
 وجوب الاجر يستلزم دار البيتم واما على القول بالاجر انما كان ثوبه تجب الاجرة
 يسكنها فوجب الاجر على الزوج لكون سكنها الزوجية واجبة عليه وهو غاصب
 لدار البيتم فتجب الاجرة كاني غيره وكذلك في الفرع الثاني الذي قلنا باستثنايه
 كما اشار الي ذلك في القضية فلما نقلناه واما في الصيرفية من التخصيل غير
 ظاهر كالا يخفى والله تعالى اعلم **قلت** وفي الفصول العاديه عن محمد
 رضي الله عنه في رجلين بينهما ارض غاب احدهما فليشريكه ان يزرع الارض
 فاذا اراد في العام ان يزرع ربع النصف الذي كان زرعه والفتوى على انه
 ان علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فلم ان يزرع كلها فاذا حضر الغائب
 فله ان ينتفع بكل الارض مثل تلك المدة لان رضي الغائب في مثل ذلك
 ثابت دلالة وان علم ان زرعها ينقصها ليس الحاضر ان يزرع فيها لان الرمي
 غير ثابت هنا انتهى وقال في قضية الفتاوى وفي الملك المستثنى لا يلزم
 الاجر على الشريك اذا سكنه كله وان كان بعد الاجارة وليس للشريك
 الذي لم يستعمل ان يقول للاخر اننا استعمله بقدر ما استعملته لاعت
 الهابة انما تكون بعد الخصومة انتهى **قلت** وانه فرع ان بين
 هذين الفلاسين تدافعا لان مقتضى ما في العبادية ان يكون في مسئلة
 القضية الحكم كذلك الا ان يعرف بين الارض والدار وهو بعيد والآن
 يحل على اختلاف الروايتين وهو موضع يحتاج الى التأمل والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قلت** ثم اني رايت في فتاوى قاضي خان
 رضي الله عنه ان في مسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيما اذا
 كان لا يضرها فللغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ رحمهم

الله
 استحسنوا هذا في اللحم المطبوخ وهكذا روي عن محمد رضي الله
 عنه وعليه الفتوى ومن اراده فليراجع اليه والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله اللحم قمي اقول هذا في اللحم المطبوخ بالاجماع وفي البني اختلافا
 والصحيح انه قمي صرح به المص رضي الله عنه في الشرح **قلت** وفي الفصول
 العاديه وفي تبوع فتاوى قاضي خان طهر الدين رضي الله عنه اللحم
 مضمون بالقيمة في هاتان العدوان بالقيمة **قلت** اذا كان مطبوخا
 بالاجماع وانه كان بيا فكذا في اللحم المطبوخ بالقيمة واختار
 شيخ الاسلام علي السبكي رضي الله عنه ان اللحم من ذوات الامثال
 ويضمن بالمتاوي ما يضمن بالقيمة اذا انقطع عنه اليك الناس وذكر
 فخر الاسلام علي البردوي رحمه الله تعالى في الجامع ان اللحم من ذوات
 الامثال انتهى **قوله** الصيد والذبايح والاضحية اقول ترجم المص
 رحمه الله للاضحية ولم يذكر شيئا من احكامها فنقول الاضحية واجبة
 بقدرة ممكنة لا ميسرة قال في النهاية بدليل ما ذكره في فتاوى
 قاضي خان رحمه الله ان موسرا اشترى شاة للاضحية في اول الخ
 حتى مضت ايام الخ ثم افتقر كان عليهما ان يصدق بعينها او بقيمتها
 ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت القدرة ميسرة لا يشترط دوام القدرة
 كافي الزكاة والعشر والحراج اذا اضطلعت فان قلت لو كان وهو بالقدرة
 المحسنة لوجب على من يملك قيمه ما يصلح للاضحية لان ذلك ادني ما يمكن به
 المكلف من فعلها ولما اشترط النصاب كن ادرك اجر الاجزين وثبت الصلاة
 بلوغه او باسلامه حيث يجب عليه الصلاة **قلت** اشترط النصاب
 لا ينافي كونها ممكنة كافي صدقة الفطر فان وجوبها بالقدرة الممكنة ومع
 ذلك اشترط النصاب وهذا لان السبب وان كان على المال ولكن الشرط
 المال وبالنظر الى الشرط صارت وطيفة ما لينة فيبشرط الغني كافي صدقة
 الفطر انتهى خمسة اذا احدها من ملك الغير يجوز به التضحية بعد ضمان
 قيمتها غصب شاة او سرقة او غصب من ولده الصغير او الكبير او
 عبده الماذون المدبوع مستغرقا او اشترى فاسدا او فحشا وستة
 لا تقع عن التضحية المودع بشاة الوديعه والمستغرق والمستبضع والمزمن

كتاب الصيد والذبايح

والوكيل بشرا شاة والوكيل بحفظ ماله صحيح بشاة الموكل والزوجه او
الذو حقة صحيح بشاة صاحبه بلا اذنه لنفسه كذا في الحافظة اشترى
اصحبه ومضته ايامها تصدق بها حبة كذا في البرزخية عن سبعة اذا
اراد واقربة وان اختلفت جهاتها لا تجزى في الاصحبة الا التبعة الا في الضام
فيجزى الجذع لو عطيما ولو صغيرا الا اذا تم عليه حول صحيح فقبر في اول ايام الخ
ثم يسد في ايامها اعاد في المختار كذا في السراجية وفي خلاصة الفتاوى
والبرزخية اشترى الفقير في ايامها شاة وصحبه بها ثم يسر في ايامها
قال الكوميني رضي الله عنه احري والمناخرون رحمهم الله قالوا لا وبه
ناخذ انتهى صحيح غني بالكثيرين واحدة فالواحدة واجبة والباقي تطوع ويقع
الكل اصحبه هذا هو المختار صحيح اثنان بيد نذارة في الصحيح المعتبر مكان الا في
لا المصحح في ظاهر الرواية وفقرته فترة في بلدة فلم يبق فيها ولو بصلي ٢٢
فطخوا بعد طلوع الفجر اجزاهم في المختار كذا في الحافظة والسراجية
ومجرها اذا كان الداهب من الاذن والعين وخوها الثلث فادونه
جازت الاصحبة به في الصحيح المصحح كذا في الحاشية لا يجب عليه ان
يصح عن ولده الصغير في ظاهر الرواية ان لم يكن للصغير مال وعليه
الفتوى ولوله ماله نقي وجوب الاصحبة فيه اختلاف واختلاف تصحيح
فصح جماعة انها يجب في ماله في كل الصغير ما امكنه وما بقي يتابع به ما
يقتنع به في بيته وصح اخرونه عنه فلو صحى الاب او الوصي من ماله
فعلى الرواية التي لا توجب الاصحبة في ماله الصغير فمن الاب الوصي
عليه ما عليه الفتوى كذا في الحافظة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله الفتوى
عليه عدم وجوب العتامة على الاب ايضا قلت فتحصل من ذلك اختلاف
التصحيح في وجوب العتامة على الاب وينبغي اعتنا دما في فتاوى قاضي
خان رحمه الله خصوصا قال الشيخ زين الدين قاسم رحمه الله انه قاضي
خان رحمه الله من احق من يعتمد على تصحيحه واصله سبحانه ونقالي
اعلم لا يجب عليه الاصحبة عنه اولاده الكبار ووزوجته فلو صحى عنهم
جاز استخسانا صحيح عن مدني بامره لزمه التصديق بطلها في المختار ولو
يعبر امره لا في المختار اخر وقت في ان لا اصحبه قبل جمع وقيل لا المعتبر

في يساره واعساره احزابا من الخمر كذا في الخلاصة وعندها لا تتعين في
حق الغنية والفقير في الصحيح وقيل تتعين في حق الفقير لا الغني في ظاهر
الرواية اوجب على نفسه عشرة فحيانا لزمه اثنتان والظاهر وجوب الكل
وهو الصحيح **قوله** العتوة المنفصل منه الخ اقول اطلق في الخ فانصرف الى
الخ صورة وحكا لان المطلق ينصرف الى الكامل والكامل هو الخ صورة وحكا اما
الخ صورة ولا حكا فليس هي مطلقا بل هو حي باعتبار الصورة فلا حاجة الى استثناء
المم رحمه الله قلت فلوروي صيد انقطع راسه او ثلثا من قبل الراس وقطعت
نصفين حل المبان والبان منه لانه حي لا حكا وقد قدمنا الكلام على هذه المسئلة
مستوفى فان اردت فارجع اليه واصله سبحانه ونقالي **قوله** من قبله غيره
فسق الخ اقول قد اختلفت في الرخصة في تقبيل يد غير العالم والسلطان العادل
قال في غاية البيان وقال في الواقعات في باب الكراهية المعلم بعلة السبيل تقبيل
يد العالم والسلطان العادل جاز لما روي عن سديان رحمه الله قال تقبيل
يد العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك رحمه الله وقبل
راسه وقال من يحسن هذا غيرك واما تقبيل يد غيرهم فمنهم من قال ان كان
يا من على نفسه وينوي الحسنة وهو تقبيل المسلم واكرامه فلا بأس به ثم
قال في الواقعات والمختار انه لا رخصة فيه عن المتقدمين انتهى وفي
الكافي وخص بعضهم في تقبيل يد العالم او المتورع عليه سبيل التبرك
وعن سديان رحمه الله تقبيل يد العالم سنة وتقبيل يد غيره لا رخص
لنه الصمد الشهيد رحمه الله وهو المختار انتهى قلت وظاهر انه لا
يرخص في تقبيل يد السلطان العادل لدخوله تحت العتامة لا انه يحل
على غير السلطان توثيقا بينه وبين ما قبله واصله سبحانه ونقالي اعلم
قوله فليمنع من عالم او زاهد ان يده فع اليه قدس يقبله هل يجيب
الي ذلك لا يرخص فيه يجيبه الي ذلك وذلك في بعض ادب القضا
وان استاذنه ان يقبل راسه ويديه ورجليه فقل كذا في الفتية
قوله بيع المشغول جاز لا الخ اقول المم رحمه الله في عدم جواز رهن
المشغول فمثل ما اذا كانت مشغولا لملك الراهن ولملك غيره والامر ليس
كذلك بل المانع من جواز رهن المشغول كونه الشاغل ملك غير الراهن اما لو كانت

صورة

كتاب
الحقوق

الشاغل ملك غير الرهن فلا نضر عليه في الفصول العادية وقد
 قد ساد لك في الهبة والهبه سيجانه ونقالي اعلم قلت واستفيد منه
 ان رهن الشاغل جازر وهو كذلك صرح به في كثير من كتب المذهب المعتمد
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الاجرة اذا رهن المصنف الخ **اقول**
 ظاهر كلامه رحمه الله ان الاجرة تنفسح بمجرد عقد الرهن وليس كذلك
 بل لا بد من القبض وهو ظاهر على القاعدة التي سند كرها قال في فنية
 الفتاوى بعلامته عكرج رهن الاجر الدار المستأجرة من المستاجر وقبضها
 انفسخت الاجارة وصار رهنه افتري واما عكسه وهو ما اذا اجر الراهن
 الرهن من الميراث فله ينفسح الرهن بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج اليه
 تجدد بقبض الامانة والرهن مضمون والميراث الموجه امانة **قلت**
 وفي الفصول العادية اذا استاجر الميراث الموهوب من الراهن ببيع ولا يجرى
 مقتوضا بمجرد العقد ما لم تجدد قبض الاجارة حتى لو هلك قبل ان يجدد قبضا
 للاجارة بهلك هلاك الرهن انتهى وهذا مستكمل لانه قرر فيها ان قبض
 المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون ولا ينوب قبض المضمون والمضمون
 بغيره الرهن فتقتضي هذا الضابط ان ينوب قبض الرهن عن قبض الاجارة
 لكن قبض الرهن مضموننا بغيره وقبض الاجارة غير مضمون فكان
 ينبغي ان لا يحتاج الى تجدد قبضه وبصير مقتوضا بمجرد العقد حتى
 لو هلك قبل ان يجدد قبضا بهلك امانته هلاكه العين المستأجرة وقد
 اشار الي ذلك في البرازية حيث قال وفي الفتاوى استاجر الميراث الارض
 الموهوبة بطل بخلاف الاعارة وان استأجره فاسدا ووصل اليها
 ومضى زمان مفقدا فما يجب شي من الاجر بطل وان لم يصل حتى
 ونسخ الاجارة بقي الرهن فهذا صريح فيما قلنا لاسباب فله ذلك
 بالشروط الوصول ومضى زمان الفاسدة فقلنا بذلك ان في الاجارة
 الصحيحة بمجرد عقد الاجارة يرتفع عقد الرهن وهو الموافق للمذا
 المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم **لا يقال** في هذا الفرع الشك
 من وجه آخر وهو انه يبطل الرهن بعقد الاجارة فقد ارتفع الشيء
 وهو الرهن لما هو دون وهو الاجارة والشيء لا يرتفع بما هو دون

في
 في

كاصح حوانه **لا نقول** عقده الاجارة اقوي من عقد الرهن لانه عقده
 الاجارة لا رهن من الجانبين وعقده الرهن لا رهن من احد الجانبين ولا من قلنا
 ان عقد الرهن اقوي من حيث نقله الضمان بهلاك الرهن دون العين
 الموجرة **فنقول** بان عقد الرهن انما يبطل لما بشره الميراث عقده الاجارة
 فكان هذا منه فسخا للرهن لانه الرهن ارتفع بالاجارة والميراث ينفسح
 بنفسه الرهن فالذي في فنية الفتاوى الميراث ينفسح الرهن دون الرهن
 حتى لو رد وقال فسخ الرهن ولم يتعرض الراهن وهلكه لا يستقطب شي
 من الدين وهذا الخبر يرد من خواص هذا الكتاب فاعتن به والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** باع الرهن من زبد ثم باعه الخ **اقول** وجه ذلك انه
 طري حلكه بايت على ملكه موقوف فابطله وهو ظاهر لا يخفى فيه **قاعدة**
 بيع الراهن موقوف على اجارة الميراث او ابراهم الراهن عن الدين
 او فسخا الدين فلا يملكه الراهن فسخه وكذا الميراث لا يملك فسخه على الصحيح
 ويشبه المشتري الخيار علم ان ما اشتراه رهن او لم يعلم على المختار للفتاوى كما في
 التخييس **قوله** ما جازت الكفالة به جاز الخ **اقول** ويستثنى مسيلة اخرى
 وهي الكفالة بيد الكتابية غير جازية لا الرهن بها فانه جازر وايضا
 يستثنى مسيلة اخرى وهي الكفالة بما يجده من الحق جازية والرهن به غير
 جازر قال في المنتقى لا يجوز الرهن بالدرك ولا بما يستخذ من الحق ولا بدم
 العمد ولا بحاجته فيها فضا ولا بكفالة بالنفس ولا في الشفعة ولا بوجه
 ولا عارية ولا في اجارة ولا بضاربة والشركة والمزارعة والبضاعة
 وبعض هذه الاحكام مفرومة من ضابط المولف رحمه الله **قلت**
 وفي تعيينه بالكفالة بالنفس اشارة الى ان الرهن بالكفالة بالمال
 جازر ويملكه على صحة هذا لما علم به في المبسوط حيث قال واذا
 كفل الرجل بنفس رجل فاعطاه رهنا بذلك وقبضه الميراث لم يجز
 لانه الكفالة بالنفس ليس بمال والرهن يختص بحق يمكن استيفاءه من
 مالية الرهن انتهى وهو ظاهر فيما قلنا **قلت** ثم ان رأيت المسيلة في
 المبسوط قال في نه او اخرج باب رهن المكاتب والعتقة قبل باب رهن المكاتب
 اهل الكفر واذا اخذ العبد رهنا بشي يقرضه فهلك الرهن عند قبض

انه يقرضه وقيمته والقرض سواء فهو من لقيمته لانه المقبوض
على جهة الشيء كالمقبوض على حقيقة ولو اقترض وضمن الرهن فهلك
عنده كان هو بالهلاك مستوفيا وان كان اقراضه لا يجوز فكذا ان اقرض
على جهة الاقراض يصير مستوفيا بهلاكه ويجب عليه رد ما استوفى حين
لم يكن عليه الرهن شيئا وكذا لو اقرض بالوكالة بالمال يصير مستوفيا
بهلاك الرهن وان لم تصح كفايته في حق المولي وعليه رد ما استوفى انتهى
وله الحمد **قلت** وزدته مسلية اخرى وهي انه الكفالة بالكفالة بالنفس
جائزة لا الرهن بها كما ذكرناه انما فصار ما زدناه ثلاث مسائل **مسألة** لم
يلز كرا المصارحة بالله حكم جنابة الرهن على الراهن او المرتهن وعليها
فنفق وبالله سبحانه التوفيق جنابة الرهن على الراهن او المرتهن وعليه
ما لها هدر كذا في كثير من كتب المذهب كالكنز وغيره فالاطلاق في جانب
الرهن صحيح واما في جانب المرتهن فلا بل هو معتد بما اذا لم يكن في قيمته
فضل فاذا جني على المرتهن وليس في قيمته فضل عن الدين فهي هدر عنده
ايه حنيفة رحمه الله لاننا لو اثبتناها احتجنا الي اسقاطها لان حاصل
العتان على المرتهن وعندهما تثبت الجنابة في رتبة العبد سواء كان فيه
فضله او لا فان بنا الراهن ابطال الرهن ودفع العبد بالجنابة الى المرتهن
وان بنا المرتهن ابقى الجنابة وهو رهن على حاله واما اذا كان في الرهن
فضل عن الدين فنحن ابي حنيفة رحمه الله روايتنا في رواية يثبت حكم
الجنابة في قدر الامانة **قلت** وهي ظاهر الرواية لان ما زاد على قدر
الدين ليس في ضمانه فيصير كعبد التوبة اذا جني عليه المودع وفي
رواية لا يثبت حكمها لان مقتضى الامانة في يد على طريق الرهن واما
اذا جني في حال المرتهن جنابة توجب الماله ولم يكن فيه فضل عن
الدين فهي هدر لان العتات لو لحقه لرجع على المرتهن فلا معنى لاثبات
شيء يعود عليه وان كان فيه فضل فان الجنابة تثبت في ماله الامانة
فقله هذا اذا افسد الرهن منعا للمرتهن قيمته القاء وقيمة الرهن
المقتان وهو رهن بالف وطلب المرتهن ان ياحل بقيمة المتاع فان بنا
الراهن قضى عليه نصف ذلك وكان نصفه على المرتهن وان بنا

يبيع

يبيع العبد في ذلك كله فان بقي شيء بعد فكاكه الرهن اخذ المرتهن نصفه
والراهن نصفه وان اختار المولي فضا قيمة المتاع قبل قضى نصفه لان حصته
الامانة تامة وحصته المصنوع ناقصة فان قضى المولي النصف زال حكم الجنابة
وبقي العبد رهنا بحاله وان كانت الجنابة توجب القود فان القصاص يثبت للمرتهن
ويستوفى دينه لان الرهن تلف بسببه في يده كذا في الجوهره والله سبحانه وتعالى
اعلم **قلت** وظاهر اطلاق المتن ان جنابة ولد الرهن على المرتهن هدر
لقوله ان جنابة الرهن على المرتهن هدر وعما الرهن رهن كما تقر في محله
وليس كذلك بل هي معتبرة قال في المبسوط واذا كانت الامنة رهنا بالف وقيمتها
الف فولد الامنة ولد ايسا وجه الفان جني الولد على الراهن او ماله فلا شيء في ذلك
لان الولد ملك الراهن وهو بمنزلة الامانة في يد المرتهن وجنابة الامانة
على المالك وعليه ماله هدر ولو جني على المرتهن لم يكن بد من الدفع او الفلان
جنابة الامانة على الامانة معتبرة كجنابته على اجني اخر فان دفع لم يطل من
الدين شيئا غير ان الامانة وان اختار الفلان كان عليه نصف الدين انتهى
وهي فائدة جلية والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** العاقلة **اقوله**
عاقلة كل انسان من يتنصر هو به ايم من الديوان فعاقلته اهل ديوانه والصنا
بعضهم لبعض ان كانوا يتنصرون بالديوان والصناعة وان من اهل البادية
فمعتبرة قبيلة ايمه الاقرب فالاقرب فان لم يكنهم ضم اليهم اقرب القائل
نسبا بخلاف ما لو لم يكنهم محله حيث لا يضم اليهم اهل محله اخرى لان التناصر
لا يقع بين المحلتيين وان لم يكن له عشيرة فلا ديوان فعاقلته بيت الماله في
ظاهر الرواية وعليه الفتوى وعن محمد رحمه الله عن الثاني رحمه الله
ان جنابته في ماله وكذا القريط والحزبي اذا اسلم فعاقلته بيت الماله
في ظاهر الرواية وعن الخوازي رحمه الله اختلاف المشايخ من رحمهم
الله في العم فافهم الفقيه والامام ظهير الدين رحمه الله انه لا عاقلة له
وافهم البغية ان لهم عاقلة والحق ان التناصر بينهم بالحرف فهم عاقلة الخ
كذا في الاقضية وفي تناوي قاضي خان رحمه الله وان لم يكن القائل من اهل
ديوان فعقل قتيلة ذكر في الجاه والزيادات ان عقل قتيله يكون في بيت
الماله وبه اخذ الصدر الشهيد رحمه الله وذكر عصار رحمه الله روي عن

كتاب الجنابات

او الوصي اذا ضرب به للتاديب فانه عند ابي حنيفة رحمه الله يصح خلافه
 خلافا لما رحمه الله ونقل في التتمه عن باب ميراث القاتل من ذرايع
 شمس الائمة السخري رحمه الله الاصح ان ابا حنيفة رحمه الله رجع الى
 قولهما رحمه الله وقال في الفتاوي الصغرى قال ابو سليمان رحمه الله
 اذا ضرب ابنه علي تعليم القرآن او الادب فانه قال ابو حنيفة رحمه الله
 يجب الدين ولا يرثه وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه و يرثه ولو
 امرانه على المصح فانت يضمن ولا يرثها في قولهما رحمه الله لانه ضربها
 لمنفعة لنفسه بخلاف الاب مع الابن انتهى **قوله** وفي زوجته فاقضها
 الخ **اول** قيد بالافضا والموت لانه لو كسر نخرها حاله الوطى فانه يضمن
 اجماعا قال في الجوهرة واما اذا كسر نخرها في حالة الوطى فانه يضمن
 اجماعا لان كسر النخلة غير ما دون جنة وهو غير حادث من الوطى
 الماذون انتهى **قلت** وقيد في البراري بجامع بجماع به مثلهما
 حيث قال اذا جامع زوجته جماعا بجامع به مثلهما وماتت لا يضمن انتهى
 وهو حسن لطيف والله سبحانه ونفالي اعلم **قوله** اجمعي تنورا والبرقية
 اسنانا او القاه في النار يجب القصاص كالسلاح وكذا اكل ما لا يلبث
 لان النار تعمل في الحيوان عمل الذكاة حتى لو قذف النار في المدبح فاحرق
 العروقه بؤكل انتهى **قلت** وهو محمول على ما لو ختم اذا نسال الدم
 ولم يختم اما لو اختم ولم يسيل لم يوكّل قال في النهاية شرح الهداية
 وما لم يكن من جنس الحديد ان عمل عمل الحديد في البضع وتفريق الاجزا
 فهو عمل حصص ويجب القصاص فيه كخرا احرار بالنار الا ترى انها
 تعمل عمل الحديد في الذكاة حتى اذا وضعت في المدبح فقطعت بايدي قطع
 في الذكاة وسال الدم لم ياكل وان لم يختم ولم يسيل لا يجل انتهى ومثله
 في المسوط فيجب حمل ما في البراري عليه كما لا يخفى والله سبحانه
 ونفالي اعلم **قلت** وفي الخلاصة الا انه لا يجعل النار كالسلاح
 في حكم الذكاة حتى لو توقدت النار على المدبح وانقطع بها العروق
 لا يجل اكله انتهى يتعين ان يكون محمولا على اذا ختم الدم ولم يسيل
 الا ان يوجد في المسيل روايت اخرى بعدم الحمل مطلقا والحمل على ما

ذكرنا

كتاب الوص

ذكرنا اولي والله سبحانه ونفالي اعلم **قوله** واختلفوا فيه
 لنفسه في النفع الخ **قول** المفتي به القول الاول علي ما في العارضة حيث قال
 وذكر في الصغرى الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه بجور اذا اكله خيرا
 لليتيم وتفسير الخيرية ان يشتري ما يبيع ويشتري ما يبيع
 منه مال نفسه ما يبيع ويشتري ما يبيع ويشتري ما يبيع
 وبه يفتي **قلت** وفي جامع البراري رحمه الله يبيع وصي الاب لا وصي القاصد
 لانه وكيل له نفسه ان ينفق ظاهره كبيع ما يبيع ويشتري ما يبيع
 ما يبيع ويشتري بنفسه بجور وهذا مما يحتفظ به بعض يفتي ولذا لا يملك وصي
 القاصد البيع من لا تقبل له شهادته انتهى **قوله** ادعي له ادعي جعل الخ **قول**
 عند قول بعد رحمه الله بل لا بد من البيان واما على ابي يوسف رحمه الله فيقبل
 قوله بالبيان وقد ذكره المص رحمه الله قال في الخاتمة اذا ادعى الوصي ان فلانا
 خلافا لليتيم انفق فاجابه رجل فاعطيت جعله الرعين درهما والابن ينكر الابا
 كان القول قول الوصي في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قول محمد والحسن
 رحمه الله القول قول الابن الا ان ياتي الوصي بينة على ما ادعي واجمعوا
 على ان الوصي لو اشترى من رجل ليرده فانه يكون مصداقا انتهى **قلت**
 ولما افتت على ترجيح لقول احدهما لکن في الحارمي القدسي الاصح ان يقدر قول
 ابي حنيفة رحمه الله ثم قول ابي يوسف ثم قوله محمد ثم قوله زفر والحسن
 وهو انه يقتضي ان يكون المحدث هنا قول ابي يوسف **قوله** الثانية اذا
 الخ **قول** ما ذكره المص رحمه الله قول محمد وفي قول ابي يوسف يقبل
 قول الوصي قال في الخاتمة اذا ادعى الوصي ان اكتب ترك رقبها فانفقت
 عليهم الي وقت كذا ثم ماتوا وكذا به الابن وقال محمد والحسن ان القول قول
 الابن وقال ابو يوسف القول قول الوصي واجمعوا ان العبيد لو كانوا احياء
 فان القول قول الوصي انتهى **قوله** والمنصوص عليه انها اذا اجر الخ
قول ما ذكر المص اخذ من جامع البراري ترك حبي قال بترع المريض
 بالمتنفع يعتبر في كل المال وكذا الواجر المريض داره باقل منه اجره لا يعتبر
 من الثلث لانه لو اعادها جاز ولا يتعين من الثلث انتهى **قلت**
 وفي الفصول العارضة خلاف هذا فانه قال واما المريض فتعتبر احكامه

بذهبه وصدقة ووصية وعقبة ومحاباة في بيع واجارة او كتابة او حق
 علي مال من الثلث ولا يجوز الا من الثلث وقال في المختلف ولشعة من
 ثلثه احد ها وصاياه كلها والثاني هباته والثالث صدقائه في مرضه
 والرابع محاباة في البيع والمشاورة والاستيجار انتهى **قوله**
 الاشارة من الناطق باطله الخ **اقول** ويستثنى الاشارة من الناطق في
 الامان فانها معتبرة قال فانفع الوسائل في الفرق بين الوقف والامان ان
 بني الامان علي التوسعة ولهذا ثبتت بالاشارة والمغيبين والدلالة انهم
 ويستثنى مسئلة اخرى وهي الاشارة من المحرم الي قتل الصيد بعبارة يجب
 تجنب الجواز عن المحرم اذا اشار الي صيد كما هو مقرر في محله وذكر المصنف **قلت**
 وخرج عن هذا الضابط مسائل اخذ كرها في العمادية حيث قال وفي
 ايمان الزيادة ان فيما جئت فيه بالاشارة اذا حلف لا يظهر سر فلان او لا
 يفشي ولا يعلم فلان سر فلان فاخبر به بالكتابة او برسالته او بكلام او سأل
 فلان اكان سر فلان كذا او كان فلان بمكان كذا فاشايراسه اي نعم حسنة في
 جميع هذا لوجوه وكذا اذا حلف لا يستخدم فلانا فاشايراسه اي نعم حسنة
 حسنة في يمينه خدعة فلان او لم يجزم الي اخرا ذكر وقصبة الضابط المذكور
 عد ولكنك لان الاشارة من الناطق باطله فلا يتعلق بها حكم والسبب
 في خروجها ابتناء الايمان علي العرف وهو في العرف يكون بذكر مظهر
 سر فلازم ومغيبه وعلمانية الي اخره وانما جازاه اعلم **قوله** وفي المنة
 كالا ب الخ **اقول** يستثنى مسائل اخرى يخالف فيها الاب وهي الميت لم يذكرها
 المصنف فاهم كلامه ان الاب والوصي فيها منتفان وليس كذلك وما
 ذاك الا ان النفاذ في مقام البيعة بعينه كحصر كل علم في محله **الاولي**
 رهن الوصي منافع اليتيم عند ابنه الصغير لم يجز جازا وان ابنه كبير
 لم يجز عند كمال لو قيل اذا باع من ابنه الصغير الكبير وان حكاه ابو عبد
 الماذون لا اتفاقا كذا في البزارية بخلاف الاب كما في البين **الثانية**
 لو باع الاب مال احد الصغيرين من الاخر جاز ولو فعل الوصي لم يجز اتفاقا
 وفي القاضي اختلاف فقلل بالجواز وقبل بعدمه كما في العمادية **الثالثة**
 الاب اذا دفع مهر امراة ابنه الصغير من ماله نقصه ان اشهر وختم الادا

وهو الميت كالا ب
 الا في مآيل
 كتاب
 الفرائض

انه دفع ذلك الي برجع علي ابنه الصغير كان له انه يرجع ولو لم يشهد
 القياس انه انه انه يرجع وفي الاستحسان لا يرجع وفي فوايد صدر الاسلام
 طاهر بن محمد الاب اذا ضمن مهر امراة ابنه الصغير وادي لا يرجع في مال الصغير
 الا اذا شرط الرجوع ولو كان مكان الاب وصي او غيره من الاولياء يرجع في
 مال الصغير وان لم يشترط في اصل الصمان كذا في الفصول العمادية **الرابعة**
 الاب اذا اشترى لولده الصغير خادما له الرجوع بالثمن ان يشترطه والا فلا
 بخلاف الوصي فانه له الرجوع بشرطه او لا كما في الخلاصة **قلت** الا انه يكون
 الوصي هو ام الصغير فانها بمنزلة الاب ولو وصية قال في فتا وجة قاضي خان
 رجل اشترى لولده الصغير سائدا وبما الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه
 ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عند اداء الثمن انه انما ادي الثمن ليرجع به
 فانه لا يرجع وقرئ بين الوالد والوصي اذا ادي الثمن من مال نفسه لا
 يحتاج الي الاشهاد والاب يحتاج الي الاشهاد لان الظاهر من حاله
 الوالدين انهم يقصدون الصلوة والتبرع فيحتاج الي الاشهاد وكذا الاب
 اذا فني مهر امراة ابنه ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية
 لولدها الصغير فانه بمنزلة الاب ان لم تشهد عند اداء الثمن لا يرجع
 انتهى **الخامسة** لو رهن الاب مال ولده الصغير يد بين نفسه
 وهذه الرهن وقيمه اكثر من الدين ضمن الاب فقدا الدين لا ما زاد
 بخلاف الوصي فانه يضمن القيمة وفي تنقيحات رهن الجيظ الاب او الوصي
 بضمينات فقدا الدين اذا كانت القيمة اكثر من الدين وذكر شمس الدامية
 السجدة انهما يضمنان مالبة الرهن وسوي بين الاب والوصي
قلت فالخالفه بينهما علي القول الاول كما هو ظاهر وانه سبحانه اعلم
السادسة لو رهن الوصي ماله من الميتم وارثين ماله اليتيم
 من نفسه لم يجز ولو فعل الاب جاز نص عليه في العمادية **السابعة**
 للاب بيع عقار الصغير بخلاف الوصي لا باحدي معاني في الوصي لا الاب
قلت فان باع الاب عقار الصغير من غيره ان يحوه او مستورا صح
 وان قصد الا ونقصه اذا باع الا اذا كان خيرا بان باع بضعفه
 قيمته فقد شارك الوصي اذا كان معسدا وفي بيع منقوله روايتان

في رواية لا يجوز الا ان يكون خيرا وهو اختيار الصدر وعليه الفتوى
وفي رواية يجوز ويوضع الفن عليه بدل كذا في البرازية **الثامنة**
لوافق الاب بالاستقراض على الصغير وجاز كذا في الفصول العبادية
ولو اقر الوصي لا كما ذكره المص في هذا الكتاب وفي الشرح **التاسعة**
اذا اجر الوصي نفسه او عبده الصغير لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز كذا
في الحاشية **العاشرة** في الاصلية على الامع من عدم وجودها في حال الصغير
ليس للوصي والاب ان يفعل ما فعل احدهما ضمن الاب ولا يضمن الوصي وعليه
الفتوى كما في البرازية وفي تناوي قاضي خان والظاهرية الفتوى على
انه لا يضمن الاب ايضا فالمخالفة على ما في البرازية لا يفي في فتاوى
قاضي خان والظاهرية والسمجانه ونقالي اعلم **قلت** وينبغي اعتماد
ما في الحاشية والظاهرية كالايجي والسمجانه ونقالي اعلم **الحادية**
عشر للايه تسمية ما اشترك بينهما وبين الصغير بخلاف الوصي كافي المجتبى
الثانية عشر الشترية لنفسه من ماله ولله الصغير وان استهلك
ماله ولله الصغير واغتصب حريمه وجب عليه الصلابة ذكره الخصاص انه
ان لو اقر من ماله شيئا واشهره وقال قبضت هذا المال من نفسي
لابن الصغير جاز ويصير قابضا وعن محمد انه لا يصير قابضا بهذا القدر
الا ان يشترط لانه سببا بماله الصغير عليه واجهوا على ان الوصي لا
يصير قابضا من نفسه بالاقرار والاشهاد انتهى كذا في فتاوى
قاضي خان **الثالثة عشر** لو مات الوصي بجهل لا ضمان عليه ولو مات
الاب بجهل لا ضمان وقيل لا كوصي كذا في جامع الفصولين فالمخالفة على
الاول كالايجي **الرابعة عشر** لو وجب القصاص لصغير في النفس او فيما دون
النفس ولا حق للايه في هذا القصاص فلا ياب استيفاءه واستحسانا
لا قيا سا واما الوصي فلا عليك الاستيفاء في النفس بخلاف الاب واما
فيما دون النفس في حاشية الروايات ليس له ذلك كذا في التترخاينة
واسم اعلم **قوله** لا يجوز اقراضه ويجوز اخذ **اقول** الامع الاب كالوصي
لا عليك اقراض ما الصغير كما في الحاشية والخلاصة والبرازية والعبادية
وقيل عليك كالتقاضي ومعه بعضهم **قلت** والاول اولى لمسي

المؤمن عليه واسم سجانه ونقالي اعلم **قوله** للايه ان يرهق الخ **اقول**
هذا قول في الوصي والظاهر المعتمد ان للوصي ان يرهق مال الصغير بدنه
نفسه قال في الفصول العبادية وفي الصغير الاب والوصي لو رهن
مال الصغير بدنه نفسه جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو قول
ابن يوسف وسوي ستمس الائمة المرحب بين الاب والوصي في قضاء دينها
من حال الصغير فله ان يكون لها ان يرهق فيجوز ان في المسئلة روايتين **قلت**
وعلى هذه الرواية لا يخالف الاب وصيه الميت وعلى الاخرى يخالفه كذا ذكره
المص **قلت** وهذه الرواية هي الراجحة وقال في العبادية قبل الذي ذكرناه
وذكرني وصايا العدة واجمعوا على ان الوصي لو اراد ان يرهق دينه من مال
اليتيم هل يصح ذلك بشيخ الاسلام انه لا عليك ذلك في قول ابن حنيفة وذكر
ستمس الائمة ان فيه اختلاف المشايخ فقال بعضهم ان كان الوصي ملبا بملك
والا فلا والامع انه لا عليك انتهى **قوله** واما الجمل فحققت الخ **اقول**
اعلم ان الجمل من العوارض المكتسبة وان كان امرا صليا لقوله واسم اخر حكم
من بطون امهاتكم لا تقبلون سببا لانه زاد على حقيقة الاسنان مفارق
ثابت في حاله دون حاله كالصغير وانما عدم المكتسبة وان كان بلا اختيار
العبد في اصل الخلقة للتقريب في كتمان العلم لانه كان قادرا على ازالة
بتحصيل العلم فكان تركه التحصيل واستمراره على الجهل اختيارا للجهل غير ان
الكتاب الجهل باختياره وهو بسيط وحيث بان عدم العلم فانه سبب
العلم فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم وقبله انه صفة تضاد العلم
في محل قابل له فهو وجودي والتقابل بينهما تقابل التضاد وهذه المعنى
فطري فليس بعيبه ولكن ازالته بالتعلم وانما العيب في التقصير
في ازالته ومركب وحده بان اعتقاد جازم غير مطابق للواقع مع اعتقاد
المطابقة وهو عيب لا يمكن ازالته بالتعلم لان صاحبه يعتقد انه عالم فلا
يستغل بالتعلم وهو قد يكون كسبيا فلا يحتاج الى التوجيه المذكور في كونه
كسبيا بالتقصير والتقليد يكون امرا لا بد منه على حقيقة الاسنان
يقضي كون الجهل بتوجيه عارضا ولكن اصله يكونه فطريا انما يتحقق
في البسيط واسم سجانه ونقالي اعلم **قوله** اذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا

الح أقول المفتية به عدم الكفر وإن كان عامة المشايخ رحمهم الله
 علي كفره قال العلامة الرازي رحمه الله تعالى في شرح اللامية
 وأعلم أن من تلفظ بلفظ الكفر عن اعتقاد لا شك أنه يكفر وإن لم يعتقد
 أنها لفظة الكفر إلا أنه أتى به عن اختيار كفر عند عامة العلماء رحمهم الله
 ولا يبعد ربا جهل وقال بعضهم لا يكفر والجهل عذر ربه يعني لأن المفتية
 ما مور أن يميل إلى القول الذي لا يوجب التكفير ولو لم يكن الجهل عذر
 الحكم علي الجهال أنهم كفار لأنهم لا يعرفون الفاظ الكفر ولو عرفوا لم
 يتكلموا انتهى وهو حسن لطيف والله سبحانه ونفالي أعلم **قوله** وفي
 وكالة الولوالجية إذا عني بعض الخ **أقول** صرح في خلاصة التناوي
 بخلاف ذلك حيث قال ولو كان القصاص بين رجلين فعني أحدهما وقتل
 الآخر تجب نصف الدية في ماله في ثلاث سنين ولو قتله الآخر تجب نصف
 في ماله ولم يعلم بالمعفو أو علم لا فؤد عليه عند أصحابنا الثلاث رحمهم الله
 ومثله في البرازية وقال السراج الهندي رحمه الله في شرح البدع
 في الأصول لو كان المقتول ولد أن فعني أحدهما عند القصاص من قتل
 القاتل وليه الآخر عمدًا طنا أن القصاص باق له بأن لم يعلم بعفو شريك
 أو علم بذلك ولكن لم يعلم بأن القصاص يسقط بعفو أحدهما بناء على
 ظنه أنه وجب لكل منهما قصاص كامل لم يقتصر منه أي من الولي القاتل
 للشبهة لأن جهله له بسقوط القصاص جهل في موضع الاجتهاد لأن
 بعض أهل المدينة ذهب إلى أن القصاص لا يسقط بعفو أحدهما
 ولا حذر استيفاءه فيصير شبهة في دريئة القصاص فإنه مما
 يندري بالشبهات ولأنه قد علم وجوب القصاص وما علم بثبوته
 فالأصل بقاءه واجبا في حقه ظاهر والظاهر يصير شبهة فيما
 يندري بها وكذا إذا علم بالمعفو ولم يعلم أن الفؤد سقط به لأن الظاهر
 أن تصرف العين في حقه غير نافذ بسقوط الفؤد عند المعفو باعتبار
 معني خفي وهو عدم تجزي القصاص وهو موضع الشبهة فيصير بمنزلة
 الظاهر في إيراد الشبهة انتهى **قوله** واختلافان وجوب صدقة
 فطره الخ **أقول** المعتمد في الأصح عدم وجوبها وهو الذي رحمه

في شرح المنظومة وقاله أنه الأصح قاله في البرازية ولو كان لابنه
 مال فنج عنه ابوه أو وصيه عند الأمين رحمهما الله وعند الإمام
 رحمه الله يعني من مال نفسه قال السرخسي رحمه الله قال بعض مشايخنا
 رحمه الله علي الآية أن يعني من ماله نفسه وكذا الوصي قبل ساعلي الفطرة
 والأصح أنه ليس له ذلك حتى لم يملك عتق عبده وهبة ماله انتهى **قوله**
 الثانية الوكيل بالطلاق صاحب الخ **أقول** هذا قول والصحيح أن وقوع
 نصر عليه في الثانية في موضعين وقال في الظهيرية وهو الصحيح قلت
 والذي ذكره المص رحمه الله أخذه من المجتبى وصرح في الشرح بأنه
 ضعيف حيث قال وفي المجتبى سكر الوكيل فطلق لا يقع لأن ضرره يرجع
 إلى الموكل ولم يجز أن يبي وهو ضعيف والصحيح كل في الظهيرية من الأسرة
 والثانية من الطلاق الوقوع بخلاف ما إذا عجز الوكيل فطلق انتهى فإن
 وفي جامع البرازية رحمه الله وكلمة بالطلاق فطلقتها حال سكره إن كانت
 التوكيل في حاله الصحو والابقاع في حال السكر وإن كان في حال السكر وقع
 إن كان بلا مال ولو مال لا يقع مطلقا لأن الرأي لا يدر منه لتقدير الله له
 انتهى وهو تفصيل حسن ينبغي اعتنا به والله سبحانه ونفالي أعلم قلت
 وما ذكر في المجتبى قاله الفقيه رحمه الله فيه أنه خلاف الرواية والدر
 ويقع طلاق الوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل كذا في البرازية
 والعجب من المص رحمه الله حيث يصرح في الشرح بضعفه هذا ويحذر
 به هنامع أن المناسب لهذا الكتاب لا يذكر المعتمد فيه لكونه وضعفه
 لذلك والله سبحانه ونفالي أعلم **قوله** الرابعة غضب من صاح ورد
 عليه الخ **أقول** المنقول في فصول الهادي في موضعين الأول في
 فصل الضمان والثاني في أحكام السكارى أن السكران في هذه المسئلة
 حكمه حكم الصافي حتى يصح الرد عليه ويرى القاص من الضمان فهذه
 المسئلة غير مستثناة بل هي داخلية في العموم والعجب من المص رحمه الله
 كيف استثنى ها وهي غير مستثناة قال في الفصول العمانية وفي
 فتاوي فتاوى صاحب المحيط رحمه الله غضب شيئا من الصافي ثم رد
 عليه وهو سكران يبرأ وهو كالصافي انتهى **قوله** ولو زال عقله بالبيع الخ

جنا

ب

اقول هذا الذي ذكره رحمه الله هو ما صححه في الظهيرية والخائبة
 حيث قاله في الظهيرية من الا شربة ولو سكر من البخر لا تنفذ نفسا
 لان نقاد التصرف شرع زاجرا ولا حاجة اليه لان الطبع لما ينفرد عنه
 وصار كمن ضرب راس نفسه حتى ذهب عقله وحكي عن ابي حنيفة رحمه
 الله وسفيان رحمه الله ان من شرب البخر فانزع الى راسه ان كان
 حين شربه علم ما هو بفتح وان لم يكن علم لا يقع وكذا لو شربه شرا باجلوا
 فلم يوافقته فصدع فذهب عقله فطلق قال محمد رحمه الله لا يقع في
 الفصلين وهو الصحيح انتهى وقال في الخائبة وعن ابي حنيفة وسفيان
 رحمه الله في الذي زال عقله بالبخر فطلق ان كان علم حين تناول
 البخر انه يقع الطلاق وان لم يكن عالما لا يقع وعن ابي يوسف رحمه
 الله ومحمد رحمه الله لا يقع في غير فصل وهو الصحيح انتهى **قلت**
 وفي النصحيح نقلا عن الجواب ان في هذا الزمان اذا سكر من البخر
 يقع طلاقه ويجد شارب له نفس وهذا العقل فيما بين الناس انتهى
 فينبغي اعتناؤه ويتايد علي مقابله بان الفتوى عليه والله سبحانه
 ونفالي اعلم **قوله** ونجت الحكومة الخ **اقول** هذا قول والمفتي به ان
 يجب نقصان قيمته قال في البرازية خلق راسه ولم يثبت على لاما
 رحمه الله انه بخير المولي ان شاء دفعه واحدا قيمته وان شأ تركه قال
 محمد رحمه الله ولا احفظ عنه في حبيته شيئا وفي العيون عن الامام
 رحمه الله في قطع اذنه او انقه او خلق لحبته ان لم تثبت قيمته تاما
 ان دفع اليه العبد وحكي القدوري رحمه الله في شعره وحبيته الحكومة
 قال القاضية الفتوي في قطع اذنه وانقه وخلق لحبته اذا لم تثبت علي
 لزوم نقصان قيمته كما قاله وروى الحسن عنه رحمه الله لان المتبر فيه
 المالبية انتهى **قوله** وفي تعينه في العقد الخ **اقول** الاصح انه يتعين
 قال الله رحمه الله في السراح في البيع الفاسد ان الثمن لو كانت دراهم
 وهي قايمة فانه ياخذها بعينها لا نها تعين في البيع الفاسد وهو
 الاصح لانه بمنزلة العصب وان كانت مستهلكة اخذ مثلها لما بينا كذا
 في الهداية انتهى ثم اعلم ان قولهم تبعا لما في الجامع الصغير ان الزوج يطيب

احكام العبيد

صكاح النقد

للبيع

للبايع في الثمن النقد دليل علي ان النقد لا يتعين في البيع الفاسد
 علي الاصح وقوله انه يتعين علي الاصح يخالفه فان اعتبر تصحيح الثمن
 لم يجب التصديق علي البايع والرواية بخلافه ولما من اوضحه من الشارحين
 وقد ظهر انما فاقاة بينهما فقالوا فيما مضى انه يتعين علي الاصح اي
 بالنسبة الي وجوب رد عين ما اخذه وقالوا هنا لا يتعين اي بالنسبة الي
 انه يطيب له ما ربحه فهو متعينة من جهته فسادا فذلك كما لم يصب
 وغير متعين من جهته ان فاسد العقود كصحيحها فاعتبر والوجه الاول
 في لزوم رد عين المتبوض والثاني في حل ربحه والمالم يعكس له ليل
 الي يوسف رحمه الخراج بالعمارة ومعناه كرا في القايمة واقاموسه ان
 غلة العبد المكتري اذا رده بعد اطلاع علي عيبه بسبب انه في ضمانه
 انتهى والله سبحانه وتقالي اعلم **قلت** بل تعرض له السراح كما
 نقله بلا خرف رحمه الله في الغرر شرح الدرر ومن اراد فليرجع
 اليه فانه مهم **قلت** وفي الفصول العادية والدراهم والذنان
 هل يتعينان في العقود الفاسدة للرد فيه روايتان في رواية ينقطع
 حق المشتري في استرداد عينه لان البيع الفاسد مبادلة من كل وجه
 والفاسد من المبادلة يلحق بالجائر فيما سوي الحل من الاحكام وفي
 البيع الجائز من وجبت رد الثمن بحكم القساح العقد لا يجب رد عين المتبوض
 فكذا في الفاسد وفي رواية لا ينقطع حق المشتري في استرداد
 عينه وعلي البايع رد عينه مادام قائما لا نه مقبوضه بسبب فاسده
 معصية والاصل في المعاصي رد هاس كل وجه والمالم يتحقق الرد من
 كل وجه برد العين وموضع هذه المسئلة الباب الثاني والعشرون
 من واقعات السبل الكبير وذكر الاما مرشيد الدين رحمه الله في
 الباب السابع من فتاواه وهو باب الدعوى بسبب العيب والفساد
 ان الدرهم والدينارين يتعينان في البيع الذي هو فاسد من الاصل
 ولا يتعينان فيما ينقص بعد الصحة وصورة الاول وهو الفساد
 من الاصل اذا باع عبد او قبض الثمن ثم ظهر انه عن حر او باع

الجارية فظهر انها ام ولد بنقيد دراهم الثمن في الرقابة لهذا
 القبض حكم القصب فتعين وصورة الثاني وهو الانتقاض بعد الصحة
 اذا باع عبدا او هلك قبل التسليم فالثمن المقتوض لا يتعين في رواية وهو
 الاصح وفي اخرى يتعين انتهى **قوله** وكنتنا في بيع الترخ جريان الخ
اقول اعلم ان الدنانير تجري على الدراهم في سبعة مواضع **الاولى**
 ببيع القاضي دنانيره لفضاء بينه الدراهم وعكسه **الثانية** ببيعها المضارب
 اذا ماته ربه المال او عزله لتضيق من المال **الثالثة** لو كان رأس المال في
 يد المضارب وراهم فاشترى به دنانير كان المضاربة **الرابعة** باعه
 به وراهم فاشترى به قبل النقلة بدنانير اقل قيمة **الخامسة** اكره على
 البيع به وراهم فباع بدنانير مساوية يصير مكرها **السادسة** اشتراه
 بصيرة وراهم فباعه بالثمن عشر ثلثا اشتراه مراكبة **السابعة** لو اخرج
 الشفيع ان المشتري اشتري الدار بالف درهم فسلمه الشفيع ثلثين
 انه قد اشترىها بدنانير قيمتها الف درهم واكثر بطلت شفيعته كذا
 في العمادية قال المص رحمه الله في الشرح اشترى بماليس في الكيس
 من الدراهم فاذا اقبله دنانير جازا لبيع وقد ظهر بهذا الفرع ان
 ان قوله العمادي رحمه الله في فصوله ان الدراهم جازية تجري
 الدنانير في سبعة مواضع ليس للحصر فهذه ثمانية والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** المص رحمه الله الزئوف كالجبار **اقول** قال في
 شرح المحال عليه وفي الولوالجية من الشفعة الزئوف من الدراهم
 كالجبار في خمس مسائل **الاولى** مسألة الشفعة اشترى بالجبار
 ونقل البايع الزئوف برجع على المكفولة عنه بالجبار **الثانية** الكفل
 بالجبار ونقد البايع الزئوف برجع على المكفولة عنه بالجبار **الثالثة**
 اشترى بالجبار ونقد البايع الزئوف برجعه مراكبة فان رأس
 المال هو الجبار **الرابعة** حلف ليقضين حقه البور وكان عليه جبار
 نقضاه الزئوف لا يجتث **الخامسة** له علي اخذ واهرجيا دفنض
 الزئوف وانفقها فلم يعلم الا بعد الانفاق لا يرجع عليه بالجبار في قوله

أخذ الشفيع
الجبار

رحمها

رحمها الله خلافا لابي يوسف رحمه الله انتهى **قلت** قول ابي يوسف
 رحمه الله استحسنان وقولهما رحمه الله قيا سن قال الشيخ زين الدين
 قاسم رحمه الله ومن له دين على غيره فاخذ منه مثله دينه فانفقته ثم علم
 انه كان زئوفا لم يرجع عليه بشي عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو
 يوسف ومحمد رحمه الله بر دمتم الزئوف ويرجع بالجبار وقال
 الا سبيجا ي رحمه الله وذلك في الجارح الصغير قول محمد رحمه الله مع
 ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح واعتمد الشافعي لكن قال في الاسلام
 رحمه الله قولهما قيا سن وقول ابي يوسف رحمه الله استحسنان وقال
 في العونة ما قاله ابو يوسف رحمه الله احسن وادفع للمضر رفاختنا
 للفتوي وقال في المبسوط وهو قول محمد رحمه الله الاخر انتهى قال
 المص رحمه الله ويزاد سادسة هي ما نقلناه عن تلخيص الجامع استقر
 دراهم وثبنتها ثم اشترى ما في دمنه بدنانير ثم رخص ذلك هو القرض
 زئوفا لم يرجع بشي ففيها الزئوف كالجبار انتهى **قوله** المتيم اذا امر
 دابته الخ **اقول** هذا قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما والخيار انه
 لا ينتقض تيممه اتفاقا قال المص رحمه الله في الشرح والنايم على صفة
 لا توجب النقض كالنايم ماشيا وراكبا اذا مر على ما كاف بغيره والاشترى
 انتقضه تيممه عنده ابي حنيفة خلافا لهما اما النائم على صفة توجب النقض
 فلا يتاخي فيه الخلاف اذا التيم انتقض بالنوم ولهذا صور المسئلة في
 المجمع في الناعس لكن تنصوري في النور الناقض ايضا بان كان تيمما
 عن جنابة كذا لا يخفى قال في التوثيق المختار في الفتوى عدم الانتقا
 اتفاقا لانه لو تيمم وقربه ما لا يعلم به جاز تيممه اتفاقا انتهى وجعل
 في التيميم الاتفاق فيما اذا كان نجسه يروى لا يعلم به وان ثبت الخلاف
 فيما لو كان على شاطئ نهر لا يعلم به وصح عدم الانتقاض وان فوله
 ابي حنيفة رحمه الله **قوله** المصلي لما اذا نام الخ **اقول** هذه
 الرواية هي المختارة قال في المصنرات الكثير اذا تكلم في الصلاة وهو
 في الصلاة النور نفسد صلاته هو المختار وان لم تكن الفقهية في



فانه مهم **قوله** رجل خلفه ان لا يكلم فلانا **القول** وصح بعضهم انه لا يجتهد في بوقظه قال الم رحمه الله تعالى في شرح الكفر لا يكلم فلانا وهو نايه فابقظه لانه المسئلة الاولى كلمه وقد وصل الي سمعه وقد شرطه ان يوقظه وهي رواية المسموط وعليه متناجنا رحمه الله وهو المختار لانه اذا لم يثبت كانه كما اذا ناداه من بعيد وهو يجتهد لا يسمع صوته لا يجتهد ولم يشترطه القد وري رحمه الله كما اذا ناداه وهو يجتهد يسمع لكنه لم يفهم لتفاكه وهي من المسائل التي جعل النايه فيها كالمستيقظ وهي خمسة عشر فبما ذكرنا هاهنا باب التيمر وصح السرخسي رحمه الله الحنفية وان لم يوقظه لما ذكره محمد بن السمر الكبير اذا ناداه المسلم اهل الحرب بالامان من موضع يسمعون صوته الا انهم لا يسمعون لشغلهم بالحرب فهو امان انتهى وقد يكون نايه لانه لو كان مستيقظا حث ان كان يجتهد يسمع صوته ان اصغى اليه اذنه وان لم يسمع لعارض امر كان مشغولا به او كان اصم لا يسمع صوته لو اصغى اليه اذنه لشدته العجز لا يجتهد كذا في الخبر وفيها لا يجتهد حث يكلم بكلام مستأنف بعد اليقين ينقطع عنها لا متصل فلو قال بوصوله كلكه فانت طالق فاذ هب اخرجني او قومي او شترها وزجرها اتصل لا يجتهد لانه هذا من تأمل الكلام الاول فلا يكون فلا يكون مراد باليمين الا ان يريد به كلاما مستأنفا وفي المتن لو قال فاذ هب او اذ هب لا تطلق ولو قال اذ هب طلعت لانه ينقطع انتهى وفي غاية البيان قال في الحنفية ولو كان نايما ناداه انه ايقظه حث في يمينه وان لم يوقظه لم تجتهد وهو الصحيح لانه لا يمان لا بعد مكالم النايه بل لا يستيقظ بكلامه كما لا بعد مكالم الغائب انتهى وصح الحنفية في الخلاصة قلت وبلغني اعتقاد عدم الجتهد ان لم يوقظه لشيء المتون عليه ولنا به على ما به بانه المختار كما لا يخفى واسم سبحانه ونظائره **قوله** احكام المعنوه **القول** قال في شرحه المحال عليه واما الغتة فلم ارجع ذكره من النواقض ولا به من بيان حقيقة وكلمه اما الاول فهو لغة افه توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم واحسا

طال احكام المعنوه

الثاني

الثاني فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال بقي اصول فخر الاسلام وثمست الالية رحهما الله والشار والمغني والتوسيع انه كالصبي مع العقل في كل الاحكام فيوضع عنه الخطاب وفي التقويم لا يرب بد البوسيه رحمه الله ان كل حكم الصبي مع العقل الا في العبادات فانها لم تنقطع عنه الوجوب احتياطا في وقت الخطاب ورد صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله بانه نوع من الجنون فيجب الوجوب لانه لا يوقفه على العوائب وفي اصول البيه رحمه الله ان المعنوه ليس بكلف باد العبادات كالصبي العاقل الا انه اذا زال عنه توجه عليه الخطاب بالاداء لا يفتي ما سفي اذا لم يكن فيه حرج كالقيل فقد صرح بانه يقتضي القليل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا فيما فعل كالنايم والمغني عليه دون الصبي اذا بلغ وهو اقرب الي التحقيق كذا في شرح المغني القند رحمه الله وظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة ادائه العبادات امام حمله مطلقا بها فظاهر وكذا من لم يجعله مكلفا لانه جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة عباداته فيهم منه الغتة لا ينقض الوضوء والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** احكام الجنون **القول** اعلم ان الجنون من العوارض السماوية وهو معنى يوجب انفاد اثار العقل ونفطيل افعاله من الاطلاع على عواقبه الامور والتمييز بين الضر والنافع والخير والشر بسبب خلل في دماغه من غير ضعفه في ساير اعضائه لا برجى زواله اذا استحكمت كذا في شرح البديع والقياس انه يستقط بالجنون نفس الوجوب في جميع العبادات لعدم قدرة الجنون على الاداء التوقفه على البينة وقصد القلب وعند عدم القدرة على الاداء لا يثبت نفس الوجوب لما عرفت ان المقصود منه الاداء فينبوته بنوات مقصوده والاستحسان في الجنون اذا لم يكن عتدا الحاقه بالصور والاعمال لعدم الحرج لانه كالنوم والاعمال في كونه من العوارض ولما لم يكن للمكثرة حله مخصوص اعتبار الاداء وهو ان يستوعب الجنون وطبقة الوقت الا في الصلاة فان وقتها قصير فاعتبر كثرها بدخولها في حدة التكرار باعتبار الساعات في قوله ايه حنيفه واي يوسف رحهما الله او بصبر ورننا سنا في قوله محمد رحمه الله وقد

طال احكام المعنوه

الكلام على ذلك فارجع اليه وحد الاستداد في الصوم باستخراقة
 شهر رمضان وهذا يقتضي انه لو افاق في جزئه لبالا او نهارا وجب
 عليه الفضا وهو ظاهر الرواية وعن شمس الامية الخواص رحمه الله انه
 لو افاق اول ليلة رمضان واصبح مجنونا واستوعب الجنون باقية الشهر
 لم يجب عليه الفضا قبل هو الصحيح وكذا لو افاق في ليلة من رمضان ولو
 افاق في وقت النية في نهار رمضان وجب عليه الفضا وفي ظاهر الرواية
 عن اصحابنا لا فرق بين الجنون الطاري والاصلي وحله الاستداد في الزكاة
 باستخراقة الحول عنه محمد رحمه الله وهو رواية ابن رستم عنه رحمه
 الله وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الروي عن
 ابي يوسف رحمه الله بن الامالي ورعي عن ابي يوسف ان اخذناه
 في حق الزكاة باكثر السنة ولا خلاف بين اصحابنا رحمهم الله ان الجنون
 الاصلي يمنع الفضا الحول على النصاب حتى لو افاق لا يجب عليه زكاة
 ما سقى من الاحوال بعد الاقامة وانما يعتبر استدا الحول من وقت الاثا
 واما الطاري فان دامت سنة فهو في حكم الاصلي وان كان في بعض السنة ثم
 افاق فعن محمد رحمه الله تعالى وجوبها وانه افاق ساعة وعنه ان افاق
 اكثر السنة وحد استداده في باب النكاح شهر وعليه الفتوى كما في
 البرزخ وفي الوكالة حوله علي الصحيح وفي باب الوصية قبل حوله
 وقبل مفوض الي رأي القاضي وعليه الفتوى الا ان يحتاج الي تقديره
 فيقدر بحول وعليه الفتوى الا ان يحتاج الي تقديره فيقدر بحول
 وعليه الفتوى كما في المضرات الي غير ذلك من الاحوال وقد بيناه فيما
 تقدم والمجنون مواخذ بضمان الافعال حتى لو تلف شيئا وجب عليه ضمانه
 وعبا دية كلها فاسدة حتى لو تلف شيئا لم تنفذ باجازه الولي واما انه صحيح
 تبعا لابي ولا يصلح ايمانه قصدا ويقصد وسيقتط بالجنون كل ضرر يحتمل
 السقوط كالطلاق والعاق والحد ودالكفارات وغير ذلك من المضار المحصنة
 وكما ثبت ايمانه تبعا لابي ويثبت ارتداده تبعا لابي ايضا اما لو لحقا بل ارتد
 ونزكاه في دار الاسلام لا تثبت الردة في حقه لانه مسلم تبعا للدار ولو

بلغ عاقله

بلغ عاقله مسلما ثم من لم يبر مرتدا بتعبه الابوين ويثبت الجنون
 الملك بسائر الاسباب كالارث ونحوه وما ذكرنا فيه كفاية بليق لهذا المختصر
 وادبه سبحانه وتعالى لعلم **قوله** ولا تكبر تنزيق **قوله** هذا قول ابي حنيفة رحمه
 الله والمفتي به قولها قال في الجوهرة وفي المحندي التكبير انما يؤدي بشرابط
 خمسة على قول ابي حنيفة رحمه الله عنه يجب على اهل الامصار دون الرسا
 وعلى المفتين دون المسافرين الا اذا اقتدي بالمتيم في المصر وجب عليهم على
 سبيل المتابع وعلي من يصلي جماعة لان صلي وحده وعلي الرجال دون
 النساء وان صليين جماعة الا اذا اقتله من برجل ونوي اما منهن وفي الصلوات
 الخمسة دون التواكل والسنة والوتر والعبد واختلفوا على قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى في العبيد اذا صلوا خلفه عبد والاصح الوجوب واذا امر
 العبد قوما في هذه الايام فعليه قوله من شرط الحرية لا تكبر عليهم وعلي قول
 من لم يشرطها بغيره والمسافر ونه اذا صلوا جماعة في مصرية روايتان
 على ابي حنيفة رحمه الله في رواية لا تكبر عليهم وفي رواية يكبرونه وقال ابو
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى التكبير يتبع الفريضة فكل من ادعى فريضة
 فعليه التكبير والتتوي على قولها حتى يكبر المسافرون واهل القرى ومن صلي
 وحده انتهى **قوله** ولا يجب الحج عليها الا باحدها **قوله** الاصح ان الحرج شرط
 لوجوب الادا وهو قول المذاهب ابي رحمه الله وقبل بشرط للوجوب وهو
 قول ابي الحسن الكرخي وابي حفص الكبير رحمهما الله تعالى قال في القنية
 بعلمه قمع سب ونقد الحرم يمنع الوجوب في ذمة المرأة كفقده الزاد والراجل
 عند ابي الحسن الكرخي وابي حفص الكبير رحمه الله ويمنع الادا عند المدا
 رحمه الله تعالى انتهى وقال المص رحمه الله تعالى والثانية يعني شرائط
 وجوب الادا خمسة على الاصح صحة البدن وزوال الموانع الخمسة عن الذهاب
 الي الحج وان الطريق ومدة رقيام العدة في حق المرأة وحز الزوج او الحر
 معها انتهى وقال في الجوهرة في امن الطريق هل هو من شرائط الوجوب حتى
 انه اذا مات قبل ان يحج لا يجب عليه الا بصاحبه قال في النهاية وهو الصحيح
 والاختلاف في الحرم كالاختلاف في امن الطريق كما في كثير من آية المذهب
 المعتمدة **قوله** ولا تكلمه الحضور **قوله** اختلفوا في تفسير الحضور

مطالع
 لا يجب الحج على المرأة الا
 اوصى

والمفتي بها منها التي لم تحالط الرجال بكر كانت أو ثيبا قال في الثانية
من الوكالة ونحو المرأة الخدرة ان تقول بعني من غير رضي الخصم
وهي التي لم تحالط الرجال بكر أو ثيبا كذا ذكر أبو بكر الرازي رحمه
الله تعالى وقال الشيخ الامام المعروف بحواضر زاده رحمه الله نفي
ظاهر المذهب عن اي حبيفة رحمه الله تعالى انها على الاختلاف ايضا وعامة
المشايع رحمهم الله اخذوا بما ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله وعليه الفتوى
انتهى **قوله** ويضمن متاعها الخ **اقول** يستثنى ما لو اقلعها بعد ما
اشترها هامة فانه لا يضمن قال في الحافظة اشترى مسلم من ذبي
حمرا وسرية لا يلزمه الثمن ولا يلزمه الضمان لبطلان الشراء والشرب
بأذنه وقد ذكرنا ان الاذن في العقد الباطل معتبر انتهى **قوله** ويجوز
نقضه **اقول** وكيفية فاعله قال في الصرفة وقال الاستر وشي
رحمه الله تعالى لا يسلم بغير حاجة ولو سلم بتجيلا بكفواتي و مراده على
الذي **قوله** الرابعة صرح ابن عبد السلام رحمه الله تعالى **اقول**
استثنى بعضهم جبريل عليه السلام وقال يانه يري ربه مرة واحدة
كأن في فتاوى العلائي رحمه الله تعالى قال الامام الحافظ المجتهد الشيخ
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه مكتبة الكلبا الثانية
الملائكة هذه هي الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى اليهم
لا يروى عنهم لا أنهم لم يثبت لهم ذلك كذا ثبت للموسين من البشر وقد قال
تعالى لا تدركه الابصار حرج منه موسى البشر بالادلة الثابتة بقي
على عموم في الملائكة ولا للبشر طاعات لم يثبت مثلها للملائكة كالحيات
والصبر على الابتلاء والمحن والرياء وكل المشاق في العبادات لاجل الله تعالى
وقد ثبت أنهم يرون ربهم ويسلم عليهم ويلبسونهم بأجلال رضوانهم عليهم
ابدا ولم يثبت مثل هذه الملائكة انتهى وقد نقله عنه جمع من المتأخرين
ولم يعقبوه بغيرهم الامام بدر الدين الشبلي رحمه الله تعالى صاحب
اكام المرحبان في احكام الجن والعلامة عز الدين بن جماعة رحمه الله
تعالى في شرح جمع الجوامع ولكنه الأقوى أنهم يرون فقد نص على
ذلك امام اهل السنة والجماعة الشيخ ابو الحسن الأشعري رحمه الله
تعالى

مطل
ما قول يروونه

تعالى قال في كتابه الايات في اصول الديانة وسنة نقلت ما
نصه افضل لذات الحكمة روية الله تعالى ثم روية نبيه صلى الله عليه
وسلم فذلك لم يحرم الله تعالى انبياءه المرسلين والملائكة المقربين
وجماعة المؤمنين والصديقين النظر اليه وجهه عز وجل انتهى وقد
تابع علي ذلك الحافظ الامام البيهقي رحمه الله تعالى قال في كتاب
الروية باب ما جاء في روية الملائكة منهم اخبرنا ابو عبد الله الحافظ رحمه
ابن الحسن قال حدثنا ابو العباس احمد بن يعقوب حدثنا محمد بن اسحاق
حدثني اسية بن عبد الله بن عمر بن عثمان عن اسية سمعت عبد الله بن
سهم وبنه العاص يحدث مروان بن الحكم رضي الله تعالى عنهم اجمعين
قال خلق الله تعالى لعباده اصنافا وان منهم ملائكة فيما ماضين من
يوم خلقهم الله تعالى الى يوم القيامة وملائكة سجودا من منذ خلقهم
الي يوم القيامة فاذا كان يوم القيامة تحلى لهم ثيابا رك وتعالى ونظروا الى
وجهه الكريم فلما لو اسجناك ما عبدناك حق عبادتك واخبرنا محمد بن
عبد الله واحمد بن الحسن قالوا حدثنا ابو العباس احمد بن محمد بن اسحاق
حدثنا روح بن عباد حدثنا عباد بن منصور قال سمعت عدي
ابن ارقم يخطب على منبر الكدابين فجعل يعظنا حتى بكوا وبكنا ثم قال
كونوا كرجل قال لا بته وهو يعظه يا بني اوصيك ان لا تصلي صلاة
الا فنته انك لا تصلي بعد ها غيرها حتى تموت ولقد سمعت فلانا
سبح عباد الله ما بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره
قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى ملائكة
ترعد قرا بعضهم من مخافتهم ما منهم من ملك تقطر دموعه من عينه الا
وقعت ملكا يسبح الله تعالى قال وملائكة سجودا منذ خلق الله
تعالى السموات والارض لم يرفعوا رؤسهم ولا يرفعونها الى يوم القيامة
وركوعا لم يرفعوا رؤسهم ولا يرفعونها الى يوم القيامة وصغوا لمر
ينصروا عن مصافهم ولا ينصرفون الى يوم القيامة فاذا كان يوم القيامة
تحلى لهم بهم فينظرون اليه قالوا اسجناك ما عبدناك حق عبادتك
كما ينبغي لك وعن قال بروية الملائكة من المتأخرين رحمهم الله

وعليه السهني

وعلم ابن القيم
والبقيتين

نقالي شمس الامية الدين بن القيم وقاصه القصصاء جمال الدين
البقيتين رحمه الله تعالى وهو الاربع بلاشك ومنهم من قال ان جرحه
عليه السلام يري ربه دون سائر الملائكة لانه وقف على الحديث الذي
ورد فيه رويته ولم يقف على الحديثين السابقين في روية الملائكة
وسمي عليه ابو اسحاق الصغار التجاري من الحنفية فاني رايته في اسبيلته
المشهوره ما نصه سئل عن الملائكة هل يرون ربه اجاب اعترادوا
الاستحباب رحمه الله تعالى لا يرون ربه سوى خير بل عليه السلام فانه يري
ربه مرة واحدة ولا يري بعد الا بالانبياء والصواب العوام انتهى
قلت وفي قوله وقد استثنى من موسى البشر إشارة الى ان موسى
البشر من الام السابقة كذلك في ثبوت الرزية وهو الاظهر قال ابن
ابي حجرة رحمه الله تعالى فيه احتمالان والاظهر مساواة هذه الامة
في الروية بقول الشيخ المجتهد حلال الدين السبوي رحمه الله تعالى
قلت وفيه إشارة ايضا الى ان ذلك لا يثبت لموتات السير لثبوت
لوم في البشر وهو قول في المسئلة الا انه يقال ان الموتات داخلات
في ذلك عملا بالقاعدة الاصولية وهي ان الجمع المذكور يتناول الزكوة
والانك عند الاحتياط عند ولا يتناول الانك المفردات ولهذا
قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا قال في الحصن
اسوي علي بني وله بنون وبنات فالانك يتناول التريقين
وقال علماء اوتارهم الله تعالى في الوقف ايضا كذلك كما قال
هلال رحمه الله تعالى في وقفه **قلت** ارايت لو قال ارضي صدقة
موقوفة علي اخوتي وله اخوة وانوات قال هم جميعا سوى في الوقف
قلت وهذا بمنزلة قوله بني فلان فالبنون والبنات فيه سواء قال
هذا كله سواء هم جميعا سنة وذلك في اوقافه الخاصة رحمه الله
نقالي قال قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة علي بني وله
بنون وبنات قال يكون الفلانة للبنين والبنات جميعا الا ترى لو
قال ارضي صدقة موقوفة علي اخوتي وله اخوة وانوات الفلانة لهم
جميعا الا ترى الى قوله تعالى فان كان له اخوة والاخوة والاخوات

في

في ذلك سواء قلت وفي مسئلة روية الله تعالى النساء ثلاثة اقوال للعلماء
الله تعالى يحاكمها جماعة منهم الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله في او اخرنا رحمه
الاول انهن لا يرين لانه مقتضيات في الكتاب **الثاني** انهن يرين اخذا
من عمومات النصوص الواردة في الروية **الثالث** انهن يرين في مثل ابا الاعجاز
فانه نقالي يحاكم في ايام الاعباد لاهل الجنة تجلبا عاما ليس فيه في مثل هذه
الحالة درة غيرها قال ابن كثير رحمه الله تعالى وهذا القول يحتاج الى دليل
خاص عليه وقاله الحافظ رحمه الله في اللطائف كل يوم كان للمسلمين
عيد في الدنيا فانه لهم عيد في الجنة يجتمعون عليه زيارة ربه وتجلي لهم
فيه ويوم الجمعة يدعيهم في الجنة بيوم الزبد ويوم الفطر والاضحى يجتمع اهل
الزيارة ويروى انه يشارك النساء الرجال كما كانت تشهدن العيد بين
الرجال دونه النساء الجمعة هذا العموم اهل الجنة واما اخراصهم فكل يوم لهم
عيد يرون ربه كل يوم بكثرة وعيشا انتهى **قلت** الحديث الذي اشار
اليه الشيخ بن رجب رحمه الله ولم يوقف عليه ابن كثير رحمه الله اخرجه
اله ارقطبي رحمه الله في كتابه الروية قال حدثنا احمد بن سليمان بن الحسن
حدثنا محمد بن عثمان بن محمد حدثنا مروان بن جعفر حدثنا عطاء بن ابي ميمونة
عن ابنه بن مالك روى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا كان يوم القيامة رايي المومنون ربه عز وجله عهدا بالنظر اليه في كل جمعة
ويراه المومنون يوم الفطر ويوم النحر انتهى رحمه الله الامام المجتهد الشيخ
حلال الدين السبوي رحمه الله **قوله** انه لا يجوز للتفريق بين صغيرا
اقول الضابط في جواز التفريق انه ان كان الحق مستحقا يجوز كذا في احدها
بالكتابة ويبيع بالدين ورواه بالعبيد لان المنظر اليه رفع الفرض عن غيره
لا الاضرار به كذا في النهاية ومن التفريق بخرق ما في المسئلة دعي له عبد
له املة امرأة فولدت منه فاسلم العبد وولده صغيرا فانه يجبر الذي
عليه بيع العبد وابنه وان كان تفرقا بينه وبينه انتهى ويجوز التفريق
بينهما باعتراف احدهما بالولد وبغيره او تديره واستبلا د الامة او كتابه
احدهما **قلت** وكما يبيع العبد فيما ذكر الوصية وغير ذلك من اسبابه
الملكة قال المص رحمه الله في شرحه الحال عليه بعد ان ذكرها مفصلة

مسئلة

يفه

هذه عشرة مسائل يجوز التقرب فيها ولا بأس بسردها دفع احدها
 بجناية وبيع بدین ورده ببيع وان اكان المالك كافرا واعتاقه وتدين
 واستبلادها وكفائه وبيع من حلف بعتقه وبيع واحد من ثلاثة
 بالشرط السابق والحادي عشر اذا كان الصغير مراهقا ورضيت
 امه ببيع فان يجوز كافي فتح القدر انتهى **قوله** ومنها ان المحرم من
 من **الحق** **قوله** هذا اذا كانت الموهوب له حرا اما اذا كان ذوا الرحم المحرم
 عبدا فلا تكون مانعة من الرجوع في الهبة لانها في الحقيقة ليست
 وهو اجنبي قال في حيل الخاوي القديسي رجل وهب لابنه الصغير
 احوالكبير او الزوجه هبة وجاز له الرجوع فيها لان هولا ماليك
 والهبة للموكل هبة لسلبه وهو اجنبي انتهى قلت وهذا مقيد
 ايضا بما اذا كانت الهبة صحيحة اما اذا كانت فاسدة فلا تكون المحرمة
 مانعة من الرجوع اما على القول بان الهبة الفاسدة لا تنقل الملك
 فظاهر واما على القول بانها تنقل الملك فظاهر ايضا لان المتبوض
 يحكم الهبة الفاسدة مضمون فاذا كان مضمونا بعد الهلاك كان واجب
 الرد قبله قال في الفصول العمدية في الهبة الفاسدة انها هل تنقل
 الملك اولا ونقل في ذلك اختلاف ترجح المشايخ رحمهم الله ثم اذا
 بقية ولاية الرجوع للواهب فيما اذا وهب هبة لذي رحم من هبة كانت
 واقفة الفتوى ووزقت بين الصحيحة والفاسدة وافتنيت بالرجوع
 وهذه الجواب مستقيم لان علي قوله من يري فذلك ايضا لان المتبوض يحكم الهبة
 الفاسدة فظاهر وعلي قوله من يري فذلك ايضا لان المتبوض يحكم الهبة
 الفاسدة مضمون علي ما مر واذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كانت
 مستحق الرد قبل الهلاك فملك الرجوع والاسترداد انتهى **قوله** السابعة
 اذا وطئ البائع الجارية **الحق** **قوله** يعني يعني اذا لم يوجب الوطئ نقضنا في
 الجارية فلو فان اوجب ضمنه النقضان قال في الخلاصة الفتاوى ولو باع
 جارية ووطئها المشتري قبل ان يدفع ثمنها ثم جسد البائع الجارية فهلك
 عنده ان لم ينقصها الوطئ فلا شيء عليه وان نقصها الوطئ غرم النقضان ولا
 عقر عليه بالانفاق ولو وطئها البائع لا يجب العقر لكنه ان نقصها الوطئ غرم

النقصان

النقصان والا لا شيء عليه انتهى **قوله** العاشرة اذا اختلف الزوجان
الحق **قوله** ردت علي ما استثناء المهر رحمه الله تعالى مسئلة اخرى وهي ما لو
 ادعى بعد الخلوة بها ادبها فانكرت فالقول له وكان له من خفيته ما قال في الحافضة
 قال بعد الخلوة بها وطئتك وانكرت فله الرجعة وهي صريحة فيما قلنا ان لو كانت
 القول له في الوطئ لما ثبتت له الرجعة لانهم لم يقيموا الخلوة مقام الوطئ في حق
 الرجعة كما صرحوا به قلت ورايت في الفتاوى الظهيرية مسئلة اخرى نرد
 علي ذلك وهي في نواذر هشام عن ابيه يوسف رحمه الله تعالى اذا
 قال لامرأته وقد دخل بها انت طائف واحدة للمستة فقال له المرأة قد كنت
 حصة وطهرتة قبل ان تنكح بهذا الكلام فتكلمت به وانا طاهرة لم تقريني
 وقال الزوج قد كنت خربتك بعد الطهر قبل هذا الكلام فالقول
 للزوج ولو قال الزوج قد كنت خربتك في الحيض وكذبته المرأة فالقول
 قولها وكذلك لو قالت لم تنكحني فقلت في حقها فالقول قولها **قوله** الثالثة
 لو قالت **الحق** **قوله** ذلك في الفتاوى في المهر جلالة عن افتراقنا لـ
 افتراقنا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول قولها لانها تنكح
 سقوط نصفه المهر انتهى وانظر الى هذا او الى ما اثبتته المرحمة **قوله**
 ويملك بالحبس للدين **الحق** **قوله** هذا اذا حق الدين المهر الرهن الفاسد
 فان حق الرهن الفاسد الدين فلا يملك حبه للدين قال في الحافضة
 والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والممات حتى اذا انقضا الفاسد
 فلم يبق حبه الرهن الفاسد حبه يودي اليه الرهن ما قبضه وبعد موته
 الراهن المرتنه بالموت الفاسد اولى من ساير الرعا هذه اذا حق الدين
 الرهن الفاسد اما اذا سبق الدين ثم رهن فاسد ابد لك الدين ثم
 تنافضا الرهن بعد قبضه ليس المرتنه حبه لاستيفاء الدين السابق
 وليس المرتنه اولى من الرعا بعد موت الراهن انتهى وقد قدمنا الكلام على
 هذه المسئلة فارجع اليه والله سبحانه ونفيا لعلم **قوله** واختلفوا في جود
الحق **قوله** واختلف نصح المشايخ في ذلك ايضا فصيح في الولو اجبة فيها
 ان جود الوصية رجوع وتصح في الجمع انه لا يكون رجوعا قلت ويصح
 اعتماد الاول لموافقة المذكورة والله سبحانه ونفيا لعلم **قوله** لو قال

للقاعدة

القول الصحيح في التبيين وجوب الدية حية قاله لوالاه قتلني فنه
 حية الدية في الصحيح وهو رواية الاصل لان الابطاح لا يجزئ في القتل
 وكان ينبغي ان يجب الفضا من كذا قال زفر رحمه الله تعالى والناسق للشيعة
 باعتبار الاذن فحبه الدية في مال القاتل لانه عمد والعاقلة لا تخلفه وفي رواية
 لا يجب عليه شيء لان نفسه حية فصار كاذن بالثأف ماله وم لا ضمان فكذا
 هنا انتهى قلنت وفي الجوهرة ولو قال لرجل اقتلني فقتله لا فضا من له عليه
 الا في قول زفر رحمه الله تعالى وهل يجب عليه الدية روي الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا دية عليه في الكرخي وهو الصحيح انتهى وهو الصحيح الروايتين
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الفصول العا دية وغيرها واسد سحانه
 ونقال اعلم فابله ولو قال له اقطع يدي فقطع يدي عليه وكذا في جميع
 الاطراف وفي المنتهى لو قال لا اقطع يدي علي ان تقطيني هذا الثوب او هذه
 الدار اهر فقتله لا فضا من عليه وعليه خمسة الاف درهم وبطل الصلح كذا في
 الخلاصة ثم قال ايضا في اليد لو قال لا اقطع يدي وهو صغير فقتل يجب
 الفضا من وكذا لو قال له اقطع يدي فقطع فقتله الفضا من وفيه الهبون
 لو قال لا اقطع يدي فقتله وهو وارثه القياس ان يجب الفضا من وهو
 رواية عن ابي يوسف رحمه الله وروي هشا مرعذ عن ابي حنيفة
 رحمه الله نجية الدية وفي الكفاية للبيهقي رحمه الله جعله الاخ كالا بن
 وقال العباس ان يجب الفضا من في القتل وفي الاستكساة نجية الدية
 وفي الابتناح هذه العبارة في الاين يحتمل ان يكون هذه اوجها القياس
 ولو قال اقتله ابي فقتله نجية الدية ولو قال اقطع يدي فقطع يجب الفضا
 ولو قال اقتله ابي او اقطع يدي فقطع فلا شيء عليه انتهى **قول** ومنها
 صحة الابرا عنه فلا يصح **القول** هكذا اطلق سراج الهداية رحمه الله
 تعالى ان الابرا عنه الاعيان باطل والذي نفطيه عبارات الكتب المشهورة
 التفصيل فان كان الابرا عنه علي وجه الاستساقا ما ان يكون عن العيين
 فهو باطل من جهة ان له الدعوي بها على المخاطب وغيره صحيح من جهة الابرا
 عن وصف الضمان ولهذا قال في الزخية لو ان عبد ابي يد رجل قال له رجل
 برئت منه كان برياعنه ولو قال ابرائك منه كان له ان يدعيه والمنا ابراه من

ط
 الابرا عنه لا يملك
 باطل

صفاته انتهى وتسمع بالنسبة الي غيره ولهذا قاله لوالاه لحي رحمه الله تعالى في
 قضاواه قيل كتابه الاقرار رجل ادعي علي رجل دارا او عبدا ثم قال الله في المدعي
 عليه ابرائك عن هذه الدار وعن خصوصتي في هذه الدار او في دعواني في هذه
 الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعي ذلك تسمع ولو اقام البينة تقتل بخلافه ما اذا
 قال برئت لا تقتل بيئته بعد ذلك وكذلك اذا قال ابرانا بري من هذا العبد او
 حره فليس له ان يدعي بعد ذلك قوله ابرائك عن خصوصتي في هذه
 الدار مخاطب الواحد فله ان يخاص غيره بخلاف قوله برئت لانه اضاف المرأة
 الي نفسه مطلقا فيكون هو بري بالانتهى وان كان بطريق النجيم فله الدعوي
 على المخاطب وغيره ولهذا قال في القينة افترقا الزوجان وابرأ كل واحد منهما
 صاحبه عن جميع الدعوي وللزوج اعيان قائمة لا بتر المرأة عنها وله الدعوي
 لا ابرأ علي وجه الاخبار كقوله هو بري بما لي قبله فهو صحيح متنا وله الدين
 والعين فلا تسمع الدعوي وكذا لو قال لا ماله لي في هذه العين ذكره في المبسوط
 والمحيط فله ان قوله لا يستحق قتله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوي ببيع
 الدعوي بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا او دينا قاله في المبسوط ويدخل في
 قوله لا حق لي قبل فلان كل عين او دين وكل كفالة او جارية او اجارة او حله
 فان ادعي الطالب بعد ذلك حقا لم تقتل بيئته عليه حتى يستشهد وان بعد
 البراة لان بهذا السخط العام وانتهى كذا اقره المؤلف رحمه الله في
 المشرح فجزاه الله تعالى خير الجزاء له وذكره امين قلنته وفي جامع البزار
 رحمه الله تعالى عن الثاني رحمه الله اسلمه انه بري اليه من كل ماله قبله بري
 من كل رديعة وامانة وفرض وعصب وميراث ودين وكل كفالة ودم عمد
 وكل شيء علي وجه من الوجوه لامن عيب وضمان ذلك يجب بعد انتهيه قال
 في المحيط ولو اقرانه لا حق له قبل فلان يجوز وفلان بري من كل قبله وكثير
 دين ووديعه وكفالة وحده وسرقته وقد في غيرها لان قوله لا حق ذكره
 في البقي والمكره في البقي تم فتتناول ما يبرأ نواع الحقوق المالية وغير
 المالية ولفظ قبل يستعمل في العين والدين والمضون والامانة جميعا يقال
 قبل فلان كذا ابي عنه مال عين او دين بخلاف ما لو قال فلان قبله الف
 يتناول الدين ودين العين لان الا للواحدة لا تكون عينا ودينا

فنحن الدين لان استعمال الناس لفظ قبل في الدين اكثر من هذه
 يجوز ان يكون المقول برباعين العين والدين جميعا فان كان العمل بموجب هذا اللفظ
 فحملنا لفظ قبل على عموم وللفظ حق على عموم الخ انتهى **قوله** ولو باع من الدين
 او وهبه جاز **قوله** اطلق في جواز بيع الدين من المديون وهو معتد بغير بدل
 الصرف او بغير السلم فيه اما فيهما فلا يجوز بيعهما ولو من المديون صرح به في الذخيرة
فان قلت ما الفرق بينهما وبين غيرها من الديون حيث لا يجوز بيعها ويجوز
 في غيرها قلت صرح بالفرق في الذخيرة فقال انما لم يجز بيع المسلم بغير
 بيع المبيع قبل الصرف عن عليه لانه المسلم القبط اذا كان مقولا لا يجوز له
 التمسك عن بيع ما لم يقبض وكذا كذا بدل الصرف ببيع لان التمسك لا بد له من مبيع ولو
 المبيع وليس احد الله لئن في ان يجعل مبيعا باو له من الاخر فحملنا كل واحد منهما
 مبيعا ونما فكان بيعهم بيع المقتول قبل القبض ولا يجوز اما الدين الواجب
 بالقرض ليس ببيع فيجوز بيعهم من عليه قبل القبض الحديث الذي روينا
 انتهى **قوله** ولا يخفى الركاة فيه اذا كان الخ **قوله** هذا هو الذي صححه
 قاضي خان رحمه الله تعالى في فتاواه حيث قاله والدين المحجود بمنزلة
 الساقط في الجرفانه كان الثاني يعلم بالدين روية هشام عن محمد رحمه الله
 انه نصاب وان لم يكن للقاضي علم بالدين وله بيعة عادلة فلم يفيها حتى مضت
 السوية روية هشام انه لا يكون نصابا واكثر المشايخ رحمهم الله تعالى
 على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين المحجود نصابا ولم يفصل قال شمس
 الاية السرخسي رحمه الله الصحيح جواب الكتاب ان ليس كل قاصد بعدل
 ولا كل بيعة تقبل والحائرين يدي القاضي ذلك وكلما حله لا يحتاج
 ذلك انتهى **قوله** ولو كان الما بين الاب الخ **قوله** فيه اشارة الى ان الما
 لو كان كله ملك الاب واجتا جابا اليه للشرب كانه الاب اولي به وهذا
 هو قول المختار قال في النزاع بين مع الاب والابن ما في المفارقة بكنية
 لحدما ان الموصون الاب اولي بالاختلاف وان للاختياج اليه الشرب فالابن
 اولي لان قتل نفسه اعظم وزرا من قتل غيره فلو قلنا الاب اولي لوجب
 على الابن ترك الشرب والاخر حتى يموت عطشا والمجتمع عن شربه ما
 او كذا طعام حتى يموت فاقول لنفسه فلو احل من ابيه يكون قاتلا لغيره

قبل القبض مما عليه
 وبيع بدل الصرف
 ممن عليه لان
 المسلم
 فيه

وقتل

وقتل النفس اعظم والمقتل بين بليتين لا يختار الا شد وقال محمد بن
 سلمة رحمه الله الاب اولي وهو المختار لانه الاب كان سببا لحياة فلا يكون
 من البر ان يكون الاب سببا لهلاكه وقد عرف في السير انتهى **قوله**
 ومنها المقبوض على سومر الشرا الخ **قوله** تقتبر قيمته يوم القبض لانه دخل
 في ضمانه من ذلك الوقت وكان المم رحمه الله لم يظفر بالحكم في المسئلة حيث
 رد بين الامرين المذكورين وقد رايت المسئلة منقولة بحمد الله تعالى قال
 في غاية البيان في كتابه الرهن قال الكرخي وتقتسم الدين على قيمة الرهن
 يوم وقع العقد عليه وعلى ما في منه يوم يفتك هذه حقيقة الفسقة قبله
 ذلك فانما هو على الظاهر المباني ينظر ما يولد اليه قيمة اليوم الفكاك الى هنا لفظ
 الكرخي رحمه الله قال في القدر وبنا وانما اعتبر في القسمة قيمة الرهن يوم القبض
 لانه دخل في ضمانه بالقبض فيعتبر قيمته عند القبض كالقصب والمبيع المقبوض
 على وجه السوم فاما انما يصير له حصته في الضمان بالفكاك الا ترى انه لو
 هلك قبل ذلك هلك لغير شيء فاعتبر قيمته حين حصلت له الحصته انتهى قلت
 فقد ظهر لك ان قيمة المقبوض من على سومر الشرا تعتبر يوم القبض كما في القصب
 وبه صرح العمادي رحمه الله في الفصول حيث قال استترج عبد اشراء
 فاسد او زادة قيمته قبل السعر ثم باعه او هلك فوله اي حبيته وان
 يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة يوم القبض وكذا المقبوض على
 سومر الشرا والقصب انتهى **قوله** ومنها العبد اذا الخ **قوله** ينبغي
 ان تقتبر قيمته يوم الحياية لا يوم اغتائه لتعلق حق اوليا الحبي عليه بوقت
 العبد وقت الحياية فتعتبر قيمته في ذلك الوقت قياسا على ما اذا جني المديون
 فانه تعتبر قيمته وقت الحياية قال في الجوهر في شرح قول القدر وبنا
 رحمه الله تعالى واذا جني المديون او ام الولد حياية ضمن المولي الا قبل من
 قيمته ومن ارشها ويعتبر قيمة المديون يوم حبيته لا يوم التدبير انتهى ثم
 قال وتعتبر قيمة المديون يوم حبيته لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير انتهى
 فنقول كذلك في العبد اذا جني ثم اعتقه مولا غير غلام بالحياية ولم ار
 المسئلة منقولة فيما علمت والله سبحانه وتعالى اعلم قلت وهذا ظاهر
 خصوصا على القول بان الموجب الاصل في جنابة العبد هو الرفق والفدا

تخلص عنه قال الزبلي رحمه وهو الصحيح واما على القول بان الموجه
الاصلي هو الفداء فان قيل ان قيمته تعتبر يوم اعتاقه فله وجه وجبه
لانه صار متلفا له في ذلك الوقت فتعتبر قيمته وقت الاتلاف الا ان يوجد نقل
لتغير احد الجانبين وانما يحال وتعالى اعلم **قوله** ومنها الرهن اذا لم **اقول**
ما ذكره المصنف من اعتبار قيمة الرهن العاليه يوم الهلاك فهو خلاف المتقول
في كتبه المذهب فانه المصريح به في كتبه المذهب شرعا ومتونا وفتاوي
انما هو اعتبار قيمته يوم القبض لانه دخل في ضمانه في ذلك الوقت اليوم
قال في الجوهرة والمعتبر في قيمته يوم القبض وقال الشيخ عطاء رحمه
استدل في شرح قوله الكثر ويقيم الدين على قيمته يوم التكاك وقيمة
الاصل يوم القبض الخ لانه الولد صار حصه بالتكاك والام دخلت في ضمانه
وقته القبض فتعتبر قيمته كل واحد منهما في وقته اعتبارا انتهى وقاله في
شرح قول الكثر ونصح الزيادة في الرهن لا في الدين ما نصه نظر المراد بقوله
ان الزيادة في الدين لا يصح ان الرهن لا يكون رهنا بالزيادة واما نفس زيادة
الدين على الدين صحيحة لان الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء
الدين الاول جائزة اجماعا ثم اذا كانت الزيادة في الرهن ونسب هذه الزيادة
فصلية قسم الدين على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضه
لان كل واحد منهما دخل في ضمان المدين يوم قبضه فكان هو المعتبر انتهى
ومصرح بذلك في الكافي شرح الواقي وغيره من كتبه المذهب ولو اخوف
الاطالة لا وردناه واسه سبحانه وتعالى اعلم **قوله** الكلام في اجرة المثل
كتبه في مواضع الخ **اقول** بقي موضوعان يجب فيهما القيمة اجرة المثل
لم يذكرهما المصنف الاول اذا استاجر دارا بعبد او ثوبه بعينه فاستحق
وجبه اجر المثل على المقتضى به قال في الفصول ولو كانت الاجرة عبد او ثوب
بعينه اذا استحق وجبه اجر مثل الدار ولا يجبه بقيمة ذلك الشيء والعقود
على هذا انتهى الثاني لو قال له اعمل في كرمي على ان الرزق كله انتي
فعمل ولم يبر وجه فله اجر المثل على الراعي وكذا لو عمل من غير ارباب
البلد لكن علم انه يعمل طعاما في الزوجين في صورته فان لم يبر الا انه
مواضع قال في الفصول اذا قال لرجل اعمل في كرمي هذه السنة حتى

الزوج

ازوجه فعمل السنة كلها ثم بدله ان لا يزوجه ابنته منه هل يجب للعامل
اجر مثل عمله قبل لا يجب وقيل يجب وهو لا شبه وكذا اختلفوا فيما اذا عمل
العامل ابتداء من غير ارباب لا ابنته اياه بالعمل بشرط الزوج ولكن علم به
انما يعمل معه طعاما في الزوجين الخ انتهى **قوله** الكلام في مهر المثل الخ **اقول**
قال في الترخا بنة الكافي رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها او وكل
اخر ايضا وكلت المرأة وكيلين كذلك فالتقي وكيل المرأة تزوج
احد الوكيلين بالف وقبله وكيل من جانبها وزوجه الا حل بانه دينار وقبل
الاخر من جهتها ووقع العقدان معا وجرى او اختلف في السابق صح لمهر
المثل انتهى قلت يمكن ان تكون هذه داخلة في مجهولة التسمية في المثل
في كلام المصنف رحمه الله **قوله** والابرا الخ **اقول** يستثنى من ذلك ما
لو علقه بوقت الداية فانه صحيح الا اذا كان المديون وارثا له وعلقه في
مرض مونة قال المصنف رحمه الله في السطوح لكون ذلك وصية ويستثنى
ايضا ما لو علقه بامر كانه فانه صحيح كذا ذكره ويكونه تخيرا قبل الابرا
بتعليقه فانه تقييده به جائز والفق في السطوح فشمع السطوح المتعارف
وعنه مخصوصا قبل الله هذا الاطلاق تقييده في الهبة بغير المتعارف
فصار ذلك كالتص على الاطلاق في الابرا انه لا يصح تطبيقه بالسطوح سواء
كان متعارفا او غيرا وليس كذلك بل هو كالهبة من صحة تطبيقه بالسطوح
المتعارف كذا ذكره المصنف رحمه الله في الجرو في النهاية شرح الهداية فان
قلت ما المعنى فيه ان الابرا لا يصح مع التعليق ويصح مع التقييد وان
فيه ايضا معنى التعليق قلت المعنى فيه هو ان في الابرا معنى
الاستقاط وسعي التملك اما معنى الاستقاط فهو انه لا يبر عبارة عن
ازالة حق شرعي له بتعلق بالغير فكان نظير الطلاق والغناق وكذلك
ما حين الحكم فان الابرا لا يتوقف صحتها على القول في الطلاق
والغناق والعقد عن القضا منه واما معنى التملك فيه فلا انه
يقال له سمي ابرا الدين التصديق في قوله تعالى وان كان دوا عسر ننظر
الي عسرة وان تصدقوا خيركم والتصدق عبارة عن تملك المال وذلك
من حيث الحكم فان الابرا يبرك بالرد كما في سائر التملكيات ثم التملك

فما قل تعليقه بالشرط كافي تغليب البيع والهبة لما فيه من شبهة التفرار
 وانه حرام والاستقاط المحض في بيع تغليقه من كل وجه تغليب التطلاق
 والعناق ولما كان لا يبرأ من شبهة بينهما جميعا قلنا اذا صرح بكونه التغليب
 لا يصح اعتبارا بالشبهة بالتقليد واذا لم يصرح بكونه التغليب الذي هو عبارة
 عنه التقبيل يصح اعتبارا بالشبهة بالاستقاط عملا بالشبهتين وتوقيرا
 لخطهما جميعا بقدر الامكان ولا يقال انه براء الكفيل استقاط محض حتى لا
 يجوز بالرد وتوجب ان تضع تغليقه بالشرط اذا قلنا ابر الكفيل وان كان اسقاطا
 الا انه لا يخلو به كابر الاصيل فيصير تغليقه بشرط متعارف ولا يصح تغليقه
 بشرط ليس متعارف وقد مر تطهيره في كتاب الكفالة هذه الكلمة مما افاده
 استناد اي رحمه الله تعالى واليه اشار في الجامع الصغير لقاضي خان
 رحمه الله ايضا في الحوالة يعني بين البراة فما تعتد بالحوالة الى انتم
قوله وفيما ان المودع لو ساند الى **قوله** قال الامام الاتقاني رحمه
 الله تعالى في شرح الهداية غاية البيان في كتاب الودعة واجمعوا
 عليه انه لو ساند بالودعة في الجرمين وقال فخر الدين قاضي خان
 رحمه الله في شرح الجامع الصغير واجمعوا عليه انه الاب والوصي اذا
 ساند الى البيت لا يصح والوكيل بالبيع اذا ساند الى كل بيعه قالوا
 ان قبيده لمكانه بان قال بهم بالكونه فسادا به من وان اطلق اطلاقا
 فسادا به لا يصح اذا سرق او ضاع فيما لا حل فيه له ويصح فيما له حل ومثله
 ونقله عن كتابه المرقع لشمس الامة السخسي رحمه الله تعالى فخر الدين
 رحمه الله هذا اذا كان الطريق اسقاطا كما هو في المودع بدين السفر
 من بالاتفاق وكذا الاب والوصي وان كان مخوفا ولا بد له من السفر
 ان ساند باهله لا يصح وان ساند بنفسه من لانه يمكنه ان يتركه
 في اهله وكذلك الاب والوصي انتهى **قوله** احكام المسجد **قوله**
 لم يذكر المصنف رحمه الله المسجد الا في خصلته واحدة وهي المتخذة للصلاة
 الجبارة والعيلة لانه الامم انه ليس له حكم المسجد الا في خصلته واحدة
 وهي جوارز الاقنعة وان لم تتصل الصفوف اما فيما عدا ذلك فلا قال المصنف
 رحمه الله في اخره واختلفوا في مصلي الجبارة والعيلة فصحي في المحيط

في مصلي الجبارة انه ليس له حكم المسجد اصلا وصح في مصلي العيلة كذلك الا في
 حق جوارز الاقنعة وان لم تتصل الصفوف وفي النهاية وغيرها والمختار للفتوى
 في المسجد الذي اتخذ للصلاة الجبارة والعيلة انه مسجد في حق جوارز الاقنعة
 والافضل الصفوف رفقا بالناس وفيما عدا ذلك ليس له حكم المسجد انتهى
 وظاهر ما في النهاية انه يجوز الوطى والبوك والتجلي في مصلي الجبارة والعيلة
 ولا يخفى ما فيه فان الباني لم يعده لذلك فينبغي ان لا يجوز هذه الثلاثة وان
 حكمنا بكونه غير مسجد وانما يظهر فايده في بقية الاحكام الذي ذكرناها من
 حل دخوله للجنب والحائض انتهى **قوله** ولا يجزى للرجل ان يعطي سوا
 المسجد هكذا وذكر في التناوب قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار
 انه لا يبار اذا كان لا يميز بين يد المصلين ولا يخطى رقابه الناس ولا يسأل
 الخافا ويسأل الامم لا بد له منه لا بأسه بالسؤال والاعطاء انتهى كذا في
 الخلاصة **قوله** والكلام المباح **قوله** قبله رحمه الله في شرح الكفر
 نقل عن الظهيرية بما اذا جلس لذلك اما اذا جلس للعبادة ثم تكلم
 فلا ونص عبارته وصرح في الظهيرية بكونه الحديث اية كلام الناس
 في المسجد لكت قبيده بان يجلس لأجله انتهى ثم نقل بعده عن فتح القدير
 مثل ما نقله هنا وقال بعده وينبغي تقييده بما في الظهيرية اما ان
 جلس للعبادة ثم تكلم بعدها فلا انتهى وانه سبحانه وتعالى اعلم
قوله وفيه ساعة اجابة **قوله** اعلم انه ورد في الحديث المشهور
 ان في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله تعالى فيه شيئا الا
 اعطاه وفي خبر اخر لا يصاد فيها عبد يصلي واختلف فيها فقيل اي ما
 عند طلوع الشمس وقبله عند الزوال وقبل مع اذا ان المودعة الجمعة
 وقبل اذا فعل الخطيب المني واخذ في الخطبة الى ان ينزل وقبل اذا
 قام الناس الى الصلاة الى ان يسلم وقبله اخر وقت العصر وقبل قبل
 غروب الشمس وكانت فاطمة رضي الله عنها تراعي ذلك الوقت وكانت
 تامر خادمها ان تنظر الشمس فتودعها سمعوها فتأخذ في الدعاء والا
 الى اقرب وخبرنا ذلك الساعة في المنتظرة وناسه اي تجبره عن ايها
 وقال بعض العلماء رحمه الله في مهمة في جميع اليوم مثل ليلة القدر وقال

سنة

الامام الغزالي رحمه الله تعالى وهو لا شبه فيه ان يكون العبد
متعرضا له باحضار القلب وملازمة الذكر والتفرغ عن وساوس
الدنيا رجاء ان يوافق رعاه لتلك الساعة وقد قال عبد الله بن سلام
رضي الله عنه او كعب الاحبار رضي الله عنه علي رواية قلعت اني اني
اخر ساعة من يوم الجمعة وذلك عند الغروب فقال ابو هريرة رضي
الله عنه كيف يكون اخر ساعة وقد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا يوافقها عبد يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال لم يقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن فعد ينتظر الصلاة فهو في الصلاة فقال
بله قال هو ذلك وبالجمل هذه اوقات شريفة مع وقت صعود الامام المنبر
فيكثر الدعاء فيها كذا في الاحياء والمصابيح قال صاحب الحصن قلته والذ
اعتقده انها وقت قراءة الامام الفاتحة في صلاة الجمعة الى ان يقول امن
جمعا بينه الاحاديث التي صحت من النبي صلى الله عليه وسلم وقال صاحب
الاذكار والصحيح بل الصواب الذي لا يجوز غيره ما ثبت في صحيح مسلم عن
ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انها بين جلوسه الامام الى المنبر الى
ان يسلم من الصلاة انتهى كذا في شرح شريعة الاسلام **قوله** ما ائتمرت
فيه المدرج **اقول** زدت اخرى فتكون اربعة عشر وهي ان عتق امر الولد
تكرر بتكرار الملك قال المص رحمه الله في الشرح وفي المحيط رجل عتق ام
ولد تكرر ثلثة وسببته وملكها نصيبا له ولله لا بأس به صبر وتمام ولد
ولم وهي ثبات السبب منه فان عتق المديرة تكرر ثلثة وسببته فلكي لا
نصير مديرة لان عتاق المديرة وصل اليه بالاعتاق وبطل التدبير فلا يبقى
عتقها عتقا بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يبطل بالاعتاق ولا بالارث ولا
لقيام سببه وهو ثبات نسب الولد انتهى وقال في الخاتبة عتق ام الولد بتكرار
بتكرار الملك كعتق المحارم بتكرار بتكرار الملك وتغيره امر الولد اذا اعتقها
وارتدت ولحقت بدار ثم سببت فادخلها المولى فانها بقود امر ولد له وكذا
لو ملكه ذا محرمة وعتقته عليه ثم ارتدت ولحقت بدار المحرم ثم سببت
فادخلها عتقت عليه وكذلك ثانيا وكذا لو كان له امر الولد انتهى **قوله**
ولا يجوز القضا ببيعها **قوله** اي لا ينفذ وهو اظهر الروايات والحدائق

به قاله الكشاف عن فصول الاستروايني رحمه الله لا ينفذ قضاء
القاضي ببيع امر الولد في اظهر الروايات وعليها الفتوى وفي البرازية
وذكر الخصال رحمه الله انه يتوقف على الانصار وهو لا وجه قلته وعليه
الفتوى كما في التنزيخا بينة وفي فتح القدير المحقق ابن الهيثم رحمه الله وينفذ
القضا ببيع امر الولد في اصح الروايات قال في الفهميرة واذن القاضي القاضي يجوز
بيع امر الولد نقد قضا وفي قول ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز
بما على مسيلة اصولية انه الاجماع المتأخر هل يرفع الخلف المتقدم عندهما
رحمهما الله نقالجه لا يرفع لما فيه من تضليل لبعض الصحابة رضي الله عنهم
وعنده محمد رحمه الله يرفع والفتوى على قوله محمد رحمه الله في هذا المسئلة
انه لا ينفذ قضا وانتهى **قوله** وثمة ثالث فتمتها الخ **قوله** قد اختلفوا
تصحيح المسألة رحمهم الله في قيمة المديرة قيل ثلثا قيمة قنا قال في الجوهر
في البيع الفاسد وهو الاصح وعليه الفتوى وقيل نصف قيمته تنا قال في
الجوهر في الحجر وعليه الفتوى وفي المصنف واليه ما اهل الصلة والشهادة رحمه الله
وعليه الفتوى وفي فتح القدير وعليه الفتوى وفي البرازية والخلاصة
والخبر وغيرها وبه يغني وقال في جامع المحرمات اختلفوا في قيمة المديرة المختار
نصف قيمته لو كانت ثلثة لان الانتفاع بالملوك نوعان انتفاع بعينه وانتفاع ببدله
والانتفاع بالعينه قائم اما الانتفاع بالبدل وهو الثمن زالمه كان الباقي وهو
نصف قيمة القن ثم قال في نصاب الفقه ذكر جواهر زاده رحمه الله في شرح كتاب
الدعوى اختلاف المسألة رحمهم الله تعالى في قيمة امر الولد قال بعضهم نصف قيمته
قيمة وهكذا في فتاوى ابي المديرة رحمه الله وبه يؤخذ وقال بعضهم قيمة
الحزنة والصحيح ما قال جواهر زاده رحمه الله تعالى وهو ثلث قيمة القن وعليه
الفتوى انتهى **قوله** امين القاضي كوصيه الخ **قوله** المصريح به في كنه الكذ
المعتمدة ان امين القاضي نائب عن القاضي وان وصي القاضي نائب عن
الميت كوصيه فلا يملك القاضي شيئا من الميراث من ابيه وملكه منه الوصي
ولو منصوص والقاضي يجوز عن التصرف في مال الميت عند وجود وصي ولو
منصوبه وليس يجوز عن التصرف في مال الميت مع وجود امينه كذا في كنه
المذهب المعتمدة قال في قنية الفتاوى العهد على وصي الميت ومن جعله

هب

القاضي وصيا عن الميت ولا كذا لعله اذا جعله امينا في امور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وامينه نائب عنه ولا عهدا عليه قلت قال القاضي يجوز عن التصرف في مال الميت عند وجود وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا انتهى وقال المرحوم رحمه الله تعالى في شرحه ان وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي بدليل انه لا يملك المتلا لمفسده من مال الميت من امينه ولو نصب وصيا فاشترى منه ماله كذا ذكره الامام الحصري رحمه الله تعالى ويشتر القاضي من امينه لا يجوز شيئا ايضا **قلت** فقد ظهر لك ان امين القاضي ليس كوصيه لانه امينه نائب عنه ووصيه عن الميت وما ذكرنا من الاحكام وانما سيجاء به وتعالج اعلم **قوله** الغني اذا مضى الخ **اقول** القول الاول هو المختار قال في خلاصة الفتاوى ولو صحى بالكر من واحدة فالواحدة فريضة والزيادة تطوع في المختار وبيع الكل عن الاضحية وقيل الزيادة على الواحدة كمنتهى وفي السراجية اذا صحى بثمانين المختار انه يكون التفخيصة بهما وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يكون التفخيصة الا واحدة انتهى **قوله** قال محمد رحمه الله ثلاثة من الذكاة الخ **اقول** زكاة رابعا وخامسا اما الاول فهو دخول الحمام من الغداة صرح به في التجنيس وفي البرازية دخول الحمام في الغداة لانه ليس من المروءة انتهى وذكره بعد ذلك في اظهار مغلوب الكتاب اوله بخلاف الصلاة بالجماعة انتهى والثاني اخذ صاحب السائل سائلا بعد جمع غيره له بعد دناءه صرح به في البرازية **قوله** اذا بطل الشيء بطل ما الخ **اقول** من الصابغ المذكور في الفصول اشترى شيئا فاستحق من يده ثم وصل اليه يوما من الدهر لا يوم بالتسليم الي البايع لانه وان جعل مترا بالملك للبائع ولكن يتقضى الشراء ولا تقضى انتهى قلت وقد نقل شيخنا رحمه الله تعالى فرعا وجعلوا الحكم فيه على ان المتعفن بالفتح بطل من غير ان يبطل المتعفن بالكسر في قوله وهو ما قالوا في فواقض الوضوء والغسل الشخص وشرع في الصلاة ثم تهنقه اتفقوا على انها لا تبطل الغسل واختلفوا هل تنقض الوضوء الذي في من الغسل فيلحق قوله عامة المشايخ رحمهم الله تعالى لا تنقض الوضوء الذي في من الغسل وعليه فلا كلام

ومح المختار ويكلفه خاتن رحمه الله النقض عقوبة له وعليه صح ما قلنا **قلت** وصح قول عامة المشايخ رحمه الله في المطلب الفائق شرح كنز الدقائق وبينبغي اعتماده جريا على الصابغ المذكور في الصابغ وتعالج اعلم **قوله** وقالوا الكفالة الخ **اقول** هذا التصحيح الذي ذكره المؤلف رحمه الله اخذه من شرح الكنز الذي يلحق في الشفعة قال الزيلعي رحمه الله في الشفعة في شرح قول الكنز وبالصالح والكفالة بالنفس في هذا المبتلى الشفعة في رواية وفي رواية اخرى لا تبطل الكفالة ولا يحجب المالك وقيل هذه رواية في الكفالة والاول ان الكفالة والشفعة يسقطان ولا يحجب المالك اذا كان بعد البيع وما قبل البيع فلا يسقط لانه اسقاط الحق قبل وجوده لا يصح وبعدة يسقط بالاد علم بالسقوط او لم يعلم لانه لا يبعد راجع لجل في دار الاسلام ولا يرتد بالردة لانه محرم حقا انتهى **قلت** وفي البرازية وبه يعني وفي جامع المصنفات والاختلاف نقلناه الساجية ان الكفيل بالنفس اذا صالح لم يبيع وعليه الفتوى وقد قلنا الكلام على هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** اي حوض صغير لا يحس الخ **اقول** يعني اذا كان الماء ينزل من الابنوب وهذا هو المفتي به المعتمد قال في الحاوية القدسي وحوض الحمام اذا صبه الماء فيه من الابنوب وبغيره منه عرفا متداركا كالماء الجاري عنده اي يوسف رحمه الله وهو الفتوى انتهى وفي الحبيبة التداركه ان لا يسكن وجه الماء الا اذا دخل يده وبها نذر الناس بغير ثوب ولهم يدخل من الابنوب شيء وعليه الفتوى **قلت** وفي فتاويه رحمه الله وان كان الناس يغتصون ولا يدخل الماء او على العكس فالأكثر على انه يحس واذا اعترف ثلاث قصعات يظهر انتهى **قوله** اي حيوان اذا خرج من البئر حيا الخ **اقول** قلده في المتقطعات بما اذا لم يعلم انها بالت قبل الوقوع في البئر فان علم انها بالت قبله فلا قال في المتقطعات ولو هربت القارة من الهرة فوقع في البئر ثم استخرجت حية ينزع ما البئر كله لانها يتولد في البئر من خوفها من الهرة الا انه يعلم انها بالت قبل الوقوع في البئر انتهى قال المؤلف رحمه الله في الشرح والهرة مع القارة كالهرة ويدخل في الاقل في الأكثر كذا في التجنيس وغيره وقا هره بخالف قوله من قال ان الهرة القارة اذا خانتها رتبة من الهرة فوقعته في البئر وما نته ينزع جميع

صح

سقاط

فيما بين القنينة وفي الصفة ما حوض الحمام كاهم

المالا بها شوله غالباً فان علي هذا القول يجب ترجيح الجمع في الهرة مع
 القارة وقد جزمه جماعة قال في المجتبى وقيل بخلافه وعليه الفتوى انتهى
قلت وفي خلاصة الفتاوى ما إذا أقرت القارة من الهرة وميت على قصعة
 ما تجس القصعة مطلقاً وهو المختار انتهى ومتنفي ترجيح ما في المجتبى ان لا
 تجس القصعة بل بالطريق الأولي ومتنفي ما في الخلاصة ان يكون المختار
 في المسئلة البير ان تجس فيكون في المسيلتين اختلاف الترجيح وقد يقال ينبغي
 اعتقاد عدم التجسس فيها لان طهارتها ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لان في خروج
 البول سكان لا يوثقون الثابت بيقين لا يزول الا بيقين مثله كاعلم في محله قلت
 وفيه نظراً هرات الغالب كالمحقق فالمجته القول بالخامسة الا ان يعلم
 انها بالت قبل الوقوع كما قبله في المتنقطات والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله اي مكلف تكلف لا يجب عليه **الحق قول** هذا هو اختيار صاحب الكنز
 رحمه الله تعالى وان كان الصحيح خلافه كما ذكره الشيخ عبد البر رحمه الله
 تعالى في ذخائره **قوله** ولي فيها كلام في شرح الكنز **الحق قول** قال في شرحه
 المحال عليه ثم اعلم ان المذكور في الهداية وشرحها كانهما في العنابة
 وغاية البيان وكذا الكافي والتهذيب واكثر الكتب ان انقلاب الكل جائز موقوف
 على اداست صلواته وعبرة الهداية ثم العصر فيفسد فساده موقوف على
 ستة صلوات ولم يعد الظهر انقلاب الكل جائز او الصواب يقال حتى
 لو صلى خمس صلوات وخرج وقت الخامسة من غير قضاء الفايضة انقلاب الكل
 جائز لان الكثرة المستقطبة صيرورة الصلوات سناً واذا صلى خمساً وخرجت
 الخامسة صارت الصلوات سناً بالفايضة المتروكة او لا وعلى ما صورته يقتضي
 ان يصير الصلوات سبجاً وليس بصحيح وقد ذكره في فتح القدر برعنا ثم
 اطلعني الله سبحانه وتعالى عليه بفضل منفعته في المجتبى وعبارته ثم
 اعلم ان فساده الصلاة بتركه الترتيب موقوف عنده اي حينئذ رحمه الله
 تعالى فان كثرت وصارت النوازل مع الفايضة ستاً ظهر صحتها والا فلا
 انتهى ولقد احسن رحمه الله تعالى واجادها بما هو دأبه في التحقيق
 ونقل الغرائب وعليه هذا فقول صاحب الميسر رحمه الله تعالى ان
 الواحدة الصحيحة الخمس هي السد ستة قبل قضاء المتروكة غير صحيح لان الصحيح

للمخرج

الخمس خروج وقته الخامسة كما علمت انتهى **قوله** اي مودع من بالهلاك
 الحق **الحق قول** وكذا لو كان المودع مستأجر علي حفظها قال المص رحمه الله تعالى فيما
 تقدم من الوديعه امانة الا اذا كانت باجر فصونها انتهى **قوله** واختلفوا في الكراهية
 الحق **الحق قول** اية اختلفوا في جواز الحيلة لاسقاط الزكاة فكرهها محمد رحمه الله تعالى
 ولم يكرهها ابو يوسف رحمه الله تعالى قال في المصنف في الزاد ولا يكره الحيلة في
 اسقاط الشفعة عند ابي يوسف رحمه الله كذا في اسقاط الزكاة لما انه بقي
 ملكه وهو امتناع عن اتصال النفع وقال محمد رحمه الله يكره وهو الاصح انتهى
 قلت ونقل في شرح الجمع في الزكاة ان قول ابي يوسف رحمه الله تعالى هو
 الاصح وفي المصنف والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله في الشفعة وعلى قول
 محمد رحمه الله في الزكاة وفي الهرة وعلى هذا اختلفوا في الحيلة لاسقاط الزكاة
 فاجازها ابو يوسف رحمه الله وكرهها محمد رحمه الله تعالى والفتوى على محمد رحمه
 قلت وينبغي اعتماد قول محمد رحمه الله في الزكاة وقول ابي يوسف رحمه الله في
 الشفعة وقد قال في سراجية الفتاوى للحيلة لاسقاط الشفعة وقد قال
 بكرهه عند محمد رحمه الله خلافاً لابي يوسف رحمه الله والمختار انه لا بأس بذلك ان كان
 الجار غير محتاج اليه انتهى وينبغي اعتماد هذا القول لحسنه كالاتحفي وابنه سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** حله لا يتزوج فالحيلة الحق **الحق قول** هذه الحيلة فيما اذا رزق
 الفضولي بعد اليه اما اذا رزقه قبل اليه ثم ارجاه بعد اليه فلا يجتنب سوا
 اجاز بالفعل او بالقول وما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى هو المصنف في المذهب
 قال في الحاشية ولو زوج الخالف فضولي قبل اليه واجاز الخالف بعد اليه بالقول
 او بالفعل لا يجتنب الخالف لان عقد الاجارة يستند التقاد الى حالة العقد فيصير
 الخالف متزوجاً قبل اليه فلا يجتنب وان كان عقد الفضولي بعد لا يجتنب وهو
 رواية عن محمد رحمه الله انه لا يجتنب بنكاح الوكيل ايضا وان اجاز بالفعل كسوق
 المهر وما اشبه ذلك روي ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يجتنب
 وعليه اكثر المشايخ رحمهم الله تعالى منهم شمس الاممية السرخسي والشيخ
 اسماعيل الزاهد البخاري رحمه الله تعالى وقال بعضهم تعالى وقال بعضهم
 يجتنب والفتوى على قول الأكثر انتهى وقال في الكنز حلف لا يتزوج فزوج
 فضولي واجاز بالفعل حسنة وبالفعل لا قال المص رحمه الله في شرحه اي لا يجتنب

وهذا هو المختار كما في البين وعليه اکثر المشايخ والفتوى كما في الحاشية وبه
انفذ ما في جامع الفصولين من ان الامح انه لا يحل بالاجازة بالقول ايضا
انتهى **قلت** وكذا لو قال كل امرأة تدخل في نكاحي وتصير حلالا لقال كل امرأة
تدخل في نكاحي فهي طالق فزوجها فصوله في طالق فزوجها فصوله واجازة بالفعل
لا يحل قال في خلاصة الفتاوى والاجازة بالفعل في نكاح الفصول ان بيعت اليها
شيئا من الزهر وان قل والمراد من البيع الوصول ذكره المصدر المشهور رحمه الله
في الجامع الصغير في كتاب النكاح وبيع الهدية لا يكون اجازة لانه لا يحصل بالانكاح
ولو قبلها او لم يمسها بشهوة تكون اجازة بالفعل ولا يحل ولكن يكون ذلك الفعل
حرما انتهى ثم قال بعده بغير اجازة او لو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق
وفي طالق فهو غنم لانه ما لو قال كل امرأة تزوجها وكذا لو قال كل امرأة نصير حلالا
انتهى **قلت** وتعل في الهدية في جامع الفصولين في الهدية انها تكون اجازة
للنكاح وينبغي اعتماده فقد قال في جواهر الفتاوى بكر زوجهها ولها بغير ادائها
شبعك الزوج اليها هدية فقبلت فان قبوله الهدية تكون اجازة للنكاح الموقوف
في امح الاقوال انتهى **قوله** حلف ليطلقها اليوم فلحيلة الخ **اقول** هذا
مستثنى مبني على انه اذا ائجه بالطلاق او العتاق مقررا بالاستئناس حال
يتصف بكونه موقعا وان لم يثبت الوقوع او لا يتصف بكونه موقعا في قال بالاول
قال لا يحل في الفرع المذكور وهو اختيار مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى ومن
قال بالثاني قال يحل اذا مضي اليوم من غير ان يطلق وهو قول مشايخ
ماوراء النهر رحمهم الله تعالى وهو ظاهر الرواية **قلت** والفتوى على
الاول قال في السراجية رجل قال لامرأته ان لم تطلقك اليوم ثلاثا
فانت طالق ثلاثا فاحيلة ان يقول لها انت طالق ثلاثا على كذا ولا تقبل المرأة
فلا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى انتهى ومثله
في الحاشية والخلاصة والبرزخية وغير ذلك من كتب المذهب المعتمدة والله
سبحانه ونعالي اعلم **قلت** وعامة الروايات انها تطلق ثلاثا قال في المحققين
ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا ثم قال لها انت طالق ثلاثا
على الف درهم فاقبل حتى مضى اليوم تطلق ثلاثا في عامة الروايات لعدم
التطبيق لان ما ائجه به فليقبل لا تطلق وعند ابي حنيفة رحمه الله لا تطلق

وعليه

وعليه الفتوى لانه ظاهرا ثلاثا على الف وانه تطبيق معتد لا يتعلق بالانكاح
حتى المطلق وهذه الحيلة للخروج عن هذه المهمة هذه اليمين انتهى فلزم
قال العماد رحمه الله تعالى في فصوله ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى
في فصل وهو ان الطلاق والعتاق اذا نزل به الاستئناس هل يتصف الشخص
بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع قبل يتصف بكونه موقعا حتى ان من حلف
وقال والله لا اطلقك اليوم امرأته تطلقته واحدة او ثلاثا فقال لها في اليوم انت
طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى او قال لها انت طالق على الف قتلت المرأة لا قبل كان
هذه الرجل بالثاني ولا يحل في يمينه وهو اختيار مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى ويقولون
يحل لانه لا يتصف بكونه موقعا في ظاهر الرواية ولا يصح بارا في يمينه في المسئلة
التي تعلقته في ظاهر الرواية انتهى **قلت** وهذا الاختلاف له التعلق الي
اختلاف اخر وهو ان الاستئناس في موضع يصح فيه الاستئناس هل هو يمين او لا
قال بالاول ابو يوسف رحمه الله تعالى وبالثاني محمد رحمه الله تعالى قال
الامام في الزينة قاضي خان رحمه الله تعالى في فتاويه المشهورة ثم اختلف
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان الطلاق الموقوف بالاستئناس في موضع يصح
الاستئناس فيه هل يكون يميناً قال ابو يوسف رحمه الله بكونه يميناً حتى لو
قال ان حلفت بطلائك فبعدى حرمتك قال لها انت طالق ان شاء الله
تعالى حتى يصح الاستئناس يحل في قول ابي يوسف رحمه الله وقال
محمد رحمه الله تعالى لا يكون يميناً قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
يكون يميناً حتى لو قال ان حلفت بطلائك فبعدى حرمتك قال لها
انت طالق ان شاء الله تعالى حتى يصح الاستئناس يحل في قول
ابي يوسف رحمه الله وقاله محمد رحمه الله تعالى لا يكون يميناً
ولا يحل انتهى وفي التترخانية وفي الحجة اختلف ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى فمن قال ان طالق ان شاء الله هل هو تطبيق ام
لا عند محمد رحمه الله تعالى ليس بتطبيق وعند ابي يوسف رحمه الله
تعالى تطبيق ولكنه لا يقع والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله
تعالى انتهى **قلت** وابتنى على ذلك لو قال ان حلفت بطلائك
فانت طالق ثم قال لها ان طالقك ان شاء الله حتى في قول ابي يوسف

رحمه الله وعليه الفتوي كإيه الحافظة فتحرر من هذا كله ان
الاستثنائي في موضع يصح فيه الاستثنائيين في قوله ابي يوسف رحمه
الله تعالى وابطال في قول محمد رحمه الله تعالى وليس يمين وان
الفتوي على قوله ابي يوسف رحمه الله تعالى وما نقله مولانا المحقق
ابن الهمام رحمه الله في شرح الهداية من قوله وفي فتاوي قاضي
خان رحمه الله الفتوي على قوله ابي يوسف رحمه الله الا انه عزي
اليه انما ابطال فتحي على ان الفتوي على انه ابطال غير المنقول
في فتاوي قاضي خان رحمه الله بل عزي الي ابي يوسف رحمه الله
انه يمين والي محمد رحمه الله انه ابطال وليس يمين كما نقلناه عنه
سابقا ومقتضى كلامه عدم الاحتياط فيما اذا حلف بالطلاق ان لا يحلف
بطلا فيها ثم حلف به مستثنيا وان الفتوي عليه في قوله ابي يوسف رحمه
الله والامر ليس كذلك بل جئت في الصورة المذكورة في قوله ابي يوسف
رحمه الله وعليه الفتوي كما نقلناه عن الحافظة وهو في غيرها ايضا
كذلك قال في المنتقاة قال لامر انه ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم
قال لها انت طالق ان ثبأ الله تعالى على قوله ابي يوسف رحمه الله تطلق
وعلى قول محمد رحمه الله لا تطلق والفتوي على قوله ابي يوسف رحمه الله
لانه حلف بالطلاق الا ان الطلاق لم يقع لتوقع الشك في مشية الله تعالى
لان مشيئة لا يوقفه عليها انتهى وقد كتبت في هذه المسئلة رسالة سميتها
بتحريم الاستكال في مسئلة الاقرار فان اردت زيادة على هذا اراجع اليها
فان فيها فوائد مهمة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** حلف لا يدخل
دار فلان فالجيلة الخ **اقول** هذا اذا المراد امره اجمعه فان امره حث
ولا فرق بين ان يكون ملكها او حال يقدر عليه المنع ورضي بقلبه وهو
الاصح قلته ولا تدخل اليمين بذلك على الاصح وعليه الفتوي وثيل
تدخل حثه لو دخل بعده لا جئت وعلى الاول جئت قال في الخلاصة رجل
حلف لا يضع قدمه في دار فلان تدخلها راكباً او ناسياً خافياً او مستعلاً حث
فان نوعه ما شيا صح فان دخلها راكباً لا جئت ولو دخل ملكها لا جئت
فان دخل وهو حال يقدر عليه المنع ورضي بقلبه اختلفه المسايح رحمه

الله تعالى والاصح انه لا جئت وهذا اذا حمل فادخل فادخل فادخل
يجتنب قول واحد ولو خرج ثم دخل فيها اذا دخل ملكها هلا جئت اختلف المشايخ
رحمهم الله تعالى قال السيد ابو سجع رحمه الله تعالى لا جئت وهكذا في شرح
الطحاوي وقال القاضي الامام رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير الاصح
انه جئت فلوربب الدابة فقلته وادخلته في تلك الدار قال في الفتاوي
يجتنب وقال الصدر الشهيد رحمه الله ينبغي ان لا جئت ان لم يمكن منع الدابة
وعلى هذا لو هتبه به النزع والفتنة فيه او زلق رجله فوقه فيها لا جئت هو
الاصح ولو جال الى الباب لا يريد الدخول فاستند في المشية فعثر فوقه في الباب
يجتنب ذكره في الفتاوي انتهى **قوله** عرضه عليه غيره يميناً فقال نعم الخ
اقول الصحيح انه يكفي ويصير حالاً قال في الفتاوي الصبرية في حيل
المحيط لو عرض عليه اليمين التي عرضت عليه في الصحيح انتهى وعليه فيكون
ما يقع من التماثل في التي ذكرها المصنف رحمه الله صحيحاً معمولاً به وينبغي اعتماد
هذا دون ما ذكره المؤلف رحمه الله لما علم من ان الجواب ينتظم اعادة ما في
السؤال كما ذكره المؤلف رحمه الله **قوله** واختلفوا في كراهية الحيلة لا سقاطها
اقول قال في الفصول العلامية رحمه الله تعالى ثم لا بأس بالاحتياط
لا سقاط الا شبرا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لانه امتناع عن التزام
حكم مخافة ان لا يتمكن من الوفاء باليمين وكراهة محمد رحمه الله تعالى لانه
فراغ عن احكام شرعية وهوليس من اخلاق المؤمنين فالما حود قول
ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا علم ان المالك لم يبطاها في طهرها ذلك
وقوله محمد رحمه الله تعالى فيما اذا علم وطبها في الطهر الذي اخرها عنه
ملكه فيه انتهى **قوله** الحيلة في اجارة الارض الخ **اقول** هذه الحيلة الما
حيث اح اليها اذا كان الزرع غير مدرك اما اذا كان مدركاً فلا لانه الاجارة
تصح وبومن بالحصاد والتخليم على الغنم به وهذا اذا كان الزرع ملكاً
له وان لغيره يواجرها مضافة بعد المدة قال في جامع الترمذي رحمه
الله تعالى استاجر أرضاً فيها زرع او ما يمنع من الزراعة لا يجوز والحيلة
لولة ان يبيعه منه تجاوزاً ويتقاضي ثم يواجرها مضافة بعد المدة
قال في جامع الترمذي رحمه الله تعالى استاجر أرضاً فيها زرع او ما يمنع

من الزرع ولا يزرع ولا يحرق بواحدة بعد الدية وان اجرها ثم خصص
الزرع وسلمها انقلب جازيا وهذا اذا لم يكن الزرع مدركا فان ادرك الحصاد
جازيت ويومر بالحصاد والتسليم وعليه الفتوى انتهى قلت وفي كلامه شعاع
بان الاجارة البيت المشغول بالاشعة جازية وهو كذلك على المقتضى به قال
في التصحيح اجارة البيت المشغول بالاشعة يجوز ويومر بالتفريع والتسليم
وعليه الفتوى وان لم يفرغ من زرع فاحس فلما ان ينقض الاجارة انتهى
قوله ابو بكر في شرايه الخ **اقول** صرح بما يخالفه هذا في خلاصة الفتاوى
فقال وان وكله بشرا عبد بعينه فخرج الوكيل من عبده واشهد انه يشترى
لنفسه او وكله بشرا به فاشترى له فهو الاول وانما يملك الشرا لنفسه
اذا اشترى بالكثر من الذب وكل به او بخلاف جنب ما وكل به انتهى ومثله
في البرازية قلت وما ذكره المؤلف رحمه الله اخذه من شرح الكفر
فكان اولي لان الشروح مقدمة على الفتاوى والله سبحانه وتعالى اعلم
قلت وفي النهاية شرح الهداية فان قلت ما الفرق بين هذا وبين
الوكيل بنكاح امراة بعينها انه اذا انكحها من نفسه يمثل المهر به فيقع النكاح
على الوكيل لا الموكل مع انه لم يخالف فيما امر به من المهر قلت الفرق فيه هو
ان النكاح غير داخل تحت الوكالة لان الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى
الموكل فان الوكيل بالنكاح يصنفه النكاح الى موكله فيقول زوجتك فاذا
قال تزوجتك لم يات بالنكاح المأمور به فتعذر على الوكيل فاما الداخل تحت
الوكيل بشرا بشي بعينه شرا مطلق يمثل مثل الثمن المأمور به لا الشرا المضاف
الى الموكل وقد اية بله لك الوكيل اذا اتي بما دخل تحت الوكالة فانه يقع
لموكله انتهى **قلت** الحيلة لا تقيد على القول الصحيح من ان السبوع الطاري
على الرهن مفسده كالمقارن وهو ظاهر الرواية قال في الكافي والسبوع
الطاري كالمقارن في ظاهر الرواية انتهى وفي خلاصة الفتاوى رهن
المساع عندنا لا يصح سواء كان مما يحتل القسمة او لا يحتل وسواء رهن
من شركته او من اجني والطاري كالمقارن هو الصحيح انتهى ومثله في
جامع البرازي رحمه الله تعالى وغيره وانما يكن ان يكون هذه الحيلة مفيدة
على القول بان السبوع الطاري لا يضر كما لا يخفى قلت بل الظاهر الذي

لا يخفى على المتأمل المتبحر انه هذه الحيلة لا تقيد على القول بان السبوع
الطاري لا يضر ولا ينافي عليه ايضا وما ذاك الا انه لما باعه منه على الجبار
لم يخرج عن ملكه البايع لما علم من ان خيار البايع يمنع من وجع البيع عن ملكه حيث
لم يخرج عن ملكه فقد رهن بعض ملكه فيكون رهن المساع ابتداء ولا تقيد
هذه الحيلة والله سبحانه وتعالى اعلم فان قلت هل اذا كان الخيار للمشتري
لا للبايع تقيد الحيلة او لا قلت لا يقيد وان كان للمشتري اما على قولها
قطا هو لا ينافي بولان دخل في ملكه المشتري فصار رهن المساع من شركته
وهو عين جازي كما نقلناه عن الخلاصة واما على قوله ابي حنيفة رحمه الله لا
وان لم يدخل في ملكه المشتري في مدة الخيار فبعده اما ان يدخل في ملكه
او يعود الى ملكه البايع وعلى كل حال يكون رهن المساع ابتداء وهو غير جازي
وهذا محل دقيق حسد يعني به ويتنبه له لانه مهم والله سبحانه وتعالى
اعلم **قوله** الحيلة في ان القاضى يقول الخ **اقول** هذه الحيلة لما احتج
البايع على قوله من يقول ان القاضى لا يملك عزل وصي الميت لوعده لا كما
اما على قول الاكثر من انه يصح فلا يحتاج الى هذه الحيلة قاله المصنف رحمه
الله للقاضى عزل الوصي العدل الكافي فان عزله كان صار اثمًا واختلفوا
في صحة عزله والاكثر على الصحة ذكره ابن الشحنة رحمه الله لكن يجب
الاقتناء بعد صحته كما في جامع الفصولين قلت وما ذكره المؤلف رحمه
الله تعالى كالتبايع على القول المقتضى به قال في الحاشية وعن ابن مسلة رحمه
الله تعالى ان الوصي اذا ارعى دينه على الميت وليس له بيعة فان القاضى
يعزله عن الوصاية وان كان له بيعة فان القاضى ينصب وصيا للميت حتى
يقم المدعي البيعة عليه ثم القاضى بالخيار بعد ذلك ان يترك الثاني وصيا
وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء اعاد الاول الى الوصية بعد ما
قضى دينه وكره الخصاص رحمه الله تعالى ان القاضى يجعل للميت وصيا
في متدار الدين الذي يدعي حاجته ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ
المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى انتهى **قوله** سور الفارة تجس
الخ **اقول** هذا قول والمصنفان سور هلمكروه وهي كراهة تنزيه على الراجح
قال في خلاصة الفتاوى وسور حسنة البيت كالحية والفارة والسور

مكره كراهة تنزيه هو الاصح وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس
 به في السور خاصة انتهى واما ان يولها ظاهر فتعريف والمعتد الرابع
 انه يحسن نجاسة مغلفة قال في خلاصة الفتاوى بول الهرة والقارة اذا
 اصاب الثوب لا يفسد وقال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو
 الظاهر انتهى وقال في الحاشية واختلف المسايخ رحمهم الله تعالى في بول
 الهرة والقارة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم
 وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد ابدا صلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش
 وتظهر الضرورة في التخفيف لا في سلب النجاسة قلت فقد ذكرنا في
 احوال الظاهر انه يحسن نجاسة غليظة وقال في مواضع اخرى وهو الصحيح
 البين الوجه وفي جامع المصنعة والمكولات بول القارة يحسن كبول سائر ما
 يوكله وروي عن محمد رحمه الله تعالى انه قال لا بأس ببول القارة
 ويكره سموره وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى والشيخ ابو منصور
 المازني رحمه الله تعالى هو عفو للبول والصحيح انه يحسن انتهى قلت
 وفي المتن خاتمة انه بول القارة وخرها يحسن وقبل يولها معنو عليه
 الفتوى وفي الحجة الصحيح انه يحسن انتهى والقول بانه معفو عنه لطيف حسن
 والله سبحانه وتعالى اعلم واما بول الهرة فقال المص رحمه الله فيما تقدم
 واختلف الصحيح فيه ونقل في القاعدة الرابعة وبول سمور في غير
 اوانه الما وعليه الفتوى **قوله** ذات في رمضان قبل بل من الملح **اقول**
 قد اطلق في الخلاصة والبرازية وجوب الكفارة في اكل الملح من غير تقيد
 بقيل قال هو المختار واطل في السراجية عدم وجوب الكفارة قال في
 الخلاصة ولو اكل الملح حجب الكفارة هو المختار انتهى وفي البرازية وفي الملح
 حجب الكفارة في المختار وفي الملتقط انها لا تحجب انتهى قال في السراجية
 اذا اكل الملح لا كفارة عليه انتهى قلت ويمكن ان يكون محله كلام الخلاصة
 والبرازية ما ذكره المص رحمه الله تعالى من اكل القليل ومحله كلام السراجية
 ما ذكره المص من اكل الكثير وهذا الجدل ظاهر حسن والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قوله** لو مس امرأة حرم الخ **اقول** ما ذكره المص رحمه الله تعالى
 من ان اذا انزل لا يتعلق به حرمة المصاهرة هو المختار الاصح ذكره

في الفتح وغيره وفي قوله امرأة إشارة الى انها مشتهرة واختلف فيها والمختار
 انها بنت سبع سنين قال المص رحمه الله تعالى ويثبت بوطي الصبية المشتهرة
 وهي بنت سبع سنين على المختار وعليه الفتوى كما قاله في الحاشية وغيرها قال
 المص في الشرح وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ما دون سبع سنين لا تكون
 مشتهرة وعليه الفتوى انتهى فافاد انه لا فرق بين ان يكون اسمها او لا
 ولذا قال في المعراج بنت خمس لا تكون مشتهرة اتفاقا وبنت سبع فصاعدا
 مشتهرة اتفاقا وبما بين الخمس والسبع اختلاف الرواية والمساخ رحمهم
 الله تعالى والاصح انها لا تثبت الحرمة وفي فتح القدير وكذا مشتهرة الشهوة
 في الذكر حتى لو جامع ابن اربع سنين زوجة ابية لا تثبت الحرمة وفي الذخيرة
 خلاصة وظاهر الاول انه يعتبر فيه السن المذكورة فيها وهو سبع سنين وكما
 يشترط كونها مشتهرة بالشهوة الحرمة وفي الذخيرة في الزنا فكذا نكاحها في
 الوطء الحلال لما في الادب من لو تزوج صغيرة لا تثبت فدخل بها وطلقها
 وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز له تزوج بنتها واطلق في المس والنظر
 فافاد انه لا فرق بين العمد والخطا والنيان والاكراه حتى لو انقضى زواجه
 ليما بها فوصلت يده الى بنته منها فقصها بشهوة وهي من نكاحها فظن
 انها حرمت عليه الام حرمة موبدة انتهى قلته وفي قوله من امرأة
 إشارة الى انه لو مس شعرها ثبت حرمة المصاهرة اذا كان بشهوة وهو
 قول قال المص رحمه الله في الشرح وفي الحاشية لو مس شعر امرأة عن
 شهوة قالوا لا يثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكليات انها تثبت انتهى
 وينبغي ترجيح الثاني لان الشعر من بدنها من وجهه دون وجهها قدماه
 في الغسل فتثبت الحرمة احتياطا حرمة النظر اليه من الاجنبية ولذا جزم
 في المحيط بشوئها وفصل في الخلاصة فيما على الرأس كالبدن بخلاف المستر
 وانصرف المس من البدن بغير حائل واما اذا كان حائل فان وصلت
 حرارة البدن الى يده تثبت الحرمة والا فلا كذا في الذخيرة الكليات
 الخ انتهى قلته ولا بد ان يكون المس بشهوة فانه لو كان بغير شهوة
 لم يوجب حرمة المصاهرة وجود الشهوة من احدها كاف فاذن
 ادعها وانكره هو مصدق الا ان يقوم اليها مستورا ويعلقها لانه دليل

الشهوة كافي الحائنة وزاد في الخلاصة في عدم قصد بقاء با حنة
لديها او يركب معها وتقبل الشهادة على الاقرار بالسر بشهوة وعلى
الاقرار بالتفيل بشهوة فان قلت هل تقبل الشهادة على نفس الشبهة
والتفيل بشهوة قلت اختلف الشايع رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم
لا تقبل واختاره ابن الفاضل رحمه الله تعالى لانها امر باطن لا يوقف عليها
عادة وتقبل تقبل وايه مال الامام علي البردوي رحمه الله تعالى وكذا
ذكر محمد في زكاح الجامع لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة اما بتحرير
المعنى او باثارة الحزن لا بتحرير عصفه كذا في الذخيرة والختار القبول
كما في التجنيس قلت وفي نهج القدر وثبوت الحرمة بلسان مسر و ط
بان بصدقتها وبيع في الكبرياء صدقتها وعلي هذا فينبغي ان يقال في مسه
اياها لا تحرم علي ابنه وابنه الا ان بصدقة او يغلب عليه فله صدقة ثم
رايت عن ابي يوسف رحمه الله ما يفيد ذلك انتهى **قوله** من الدبر يوجب
حرمة الخ **اقول** ما ذكره المص رحمه الله انه وحلي الدبر لا يثبت به حرمة المص
هو الاصح قلت وفي جامع البراري رحمه الله لا طام امراته او بناته امرته
لا تحرم الار والبنات ذكره السرخسي رحمه الله وذكر يمين الاسلام
رحمه الله يفتي بالحرمة احتياطا اخذ ابقول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى
انتهى وهو لطيف حسن اذا لا يكون الوطئ في الدبر فيه حال من مسه وهو
ثبت به الحرمة فلان ثبت فيه اولجه اذ فيه مس وزيادة والله سبحانه
ونفالي اعلم فزع والنظر اليه الدبر لا يثبت به حرمة المصاهرة كذا في جامع
البراري **قوله** للموكل عزل وكيله الخ **اقول** اطلاقه يشمل ما اذا كان
التوكيل بطلانها بغير سواها او بطلبها فان له عزله في الاصح لانه لا حولها
في الطلاق فلا يعتبر طلبها قال في خلاصة الفتاوى والروح لو وكل
رجلا بطلاق امراته بطلبها ثم عزله المحكم رانه ينزل انتهى وفي السراجية
وهو الاصح قال المص رحمه الله في شرحه وعلي هذا قال بعضهم اذا وكل
الزوج وكيله بطلاق زوجته بالتماسها ثم غاب لا تملك عزله وليس بشيء
بل له عزله في الصحيح لان المصلحة لاحق لها في الطلاق انتهى قلت وظاهر هذا
اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون الوكالة بالطلاق دورية او لا وهو قول

صحي فاصح خات في فتاويه حيث قال ولو وكل رجلا بالطلاق وقال كذا عنك
فانت وكيله قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع من لازم
ما ليس بلام وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله لانه كذا بعزله يتحدد
الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله انه يملك العزل
ثم اختلفوا في طريق عزله قال الشيخ الامام هذا اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات
ينعزل وينصرف ذلك الي المعلق والمخبر وقال بعضهم يقول عزلتك كذا وكذا
وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالات المعلقة او عزلتك عن الوكالات المعلقة
انتهى قلت وجوز العزل عن الوكالة المعلقة في المسئلة المذكورة مبني
على جواز عزل الوكيل المعلق وكالته بالشرط قبل وجود ذلك الشرط وفي ذلك
اختلاف واختلف في تصحيح قال في جامع البراري رحمه الله قال كذا عزلتك ثالثة
وكيلي ثم قال كذا عدت وكيله فقله عزلتك اختلفوا والصحيح مكن عزله بحضر
الوكيل ما خلا وكيل الطلاق والعنف والوكيل بطلبه الخصم لتعلق حق الغير
قال شمس الاسلام رحمه الله تعالى اذا اراد عزله يقول عزلتك عن مطلقها
ورجعت لعلها فيمنعك وبه يفتي والخلاف في جواز العزل عن المعلقة
مبني على ان من علقها بشرط ثم عزله قبل وجود الشرط ينعزل في الاصح وانه
مختلف بين محمد والشافعي رحمهما الله تعالى كما سبأ في وبين نصير ومحمد
ابن سلمة رحمهما الله تعالى لان ابن سلمة لا يجوز فليق الوكالة بالشرط
ارسله ثم رآه قبل تبليغ الرسالة لا يصح بلا علم الرسالة قالت له اذا جا
عند فطلقني علي كذا وقال لولاه اذا جا عند فاعتقني علي كذا ثم عزله قبل
المجيء جاز وجملة ان الوكالة اذا علقته بالشرط قبل وجود الشرط يصح عزله
استدل لا بالمسئلة التي ذكرناها عن الزيادات وهي مسئلة
الطلاق والعتاق وذكر شيخ الاسلام انه يصح عند محمد رحمه الله وعند
الشافعي رحمه الله لا وبه اخذ ابن سلمة وبه يفتي وقيل الصحيح جواز العزل
عن المعلقة الخ انتهى قلت والمفتي به قول محمد رحمه الله وهو المعتمد
قال في خلاصة الفتاوى وفيه الفتاوى المصرية اذا وكل رجلا وكالة
بمعلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند ابي حنيفة رحمه الله
لا يصح وعند محمد رحمه الله صح وعليه الفتوى انتهى وهو الاصح

كما في البرازية قلت وبقيت كلام المص رحمه الله بما اذا لم تكن الوكالة
دورية فان كانت فانه لا يملك عزله في الطلاق والعتاق على المختار
علي ما في خلاصة الفتاوي قال فيها لو قال لا خير لكا عن نفسك فانت وكيل
نتر قال كما عدت وكيل فقله عزلك اختلف المص رحمه الله تعالى فيه
والختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق والعتاق وما خلا
توكيله بسؤال الخصم انتهى قلت فمخرجه الوكالة الدورية بالطلاق
هل يملك الموكل فيها عزل وكيله اولا فالاول صححه قاضي خان رحمه
الله تعالى والثاني صححه في الخلاصة والبرازية ففي الكلام بعد ذلك فيما
هو الارجح من التصحيحين وينبغي اعتماد الاول لما قاله الشيخ زين الدين
قاسم من ان قاضي خان من ائمة من يعتمد على تصحيحه ولما قاله المص رحمه
الله تعالى في شرحه من الوكالة وعلى هذا قالوا لو قال الموكل للوكيل كلمه
عزلك فانت وكيل لا يملك عزله وسياتي في آخر الكتاب انه يقول رجعت
عن الوكالة المنجزة وهو الصحيح كما في الحاشية وبه ينبغي كما في الخلاصة
وفي العدة لو قال الوكيل كلما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيل فله ان
يخرج منها بمحض من ما خلا الطلاق والعتاق لانها مما يتعلقان بالشرط
والاخطار بمنزلة البين ولا رجوع على البين انتهى وفي الخلاصة المختار انه
يملك بمحض من الا في الطلاق والعتاق والتوكيل بسؤال الخصم انتهى وفي
منية الفتى قامت حاشيتنا رحمه الله تعالى يملك عزله في الفصول كلها
وهذا ان شاء الله تعالى هو المعتمد انتهى قلت مستند في اعتماد
هذا ما نقله في كتاب الطلاق من قاضي خان رحمه الله تعالى من ان
الصحيح انه يملك عزله في الطلاق وهو الذي ذكرناه انما نتر قال المص
رحمه الله تعالى في شرحه وفي الفتاوي الصغرى قال استاذنا اذا
اراد ان يقول ذلك ينبغي ان يقدم قوله رجعت عن الوكالة المعلقة
نتر يقول وعزلك عن الوكالة المنقذة كذا ذكره الفقيه ابو جعفر رحمه
الله تعالى طريق العزل ولا يقدم العزل عن المنقذة على الرجوع عن
المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المنقذة قارنه تنجز وكالة اخرى من
الوكالة المعلقة فلا يعزل بعد ذلك عنها بقوله رجعت عن الوكالة

المعلقة

المعلقة لانه حين قال ذلك كانت تلك وكالة منجزة وانما صار والى ما ذكر من
تخصيص لفظ الرجوع بالمعلقة من الوكالات احتراز عن خلاف ابي يوسف
رحمه الله تعالى فان الاخراج عن الوكالة المعلقة بلفظ العزل لا يصح انتهى ثم اعلم
انه لو قال كلما وكنتك فانت معزول لم يصح والفرق انه التوكيل يصح تعليقه بالشرط
والعزل كما صرح به في الصغرى والصبر فانه اذا وكله لم يعزل انتهى قلت هو
ومعنى قوله انه يصح تعليق عزل الوكيل القاضى بالشرط ان يصح تعليق
عزله الوكيل بالشرط ايضا فيكون في المسئلة روايتان وقد رجحوا انه لا يصح
تعليق عزل القاضى بالشرط فيكون كذلك في الوكيل ولايت الخلاف في صحة
تعليق عزل القاضى بالشرط ولم اراه في الوكيل ان اتفقوا على نقل ان الوكيل لا يصح
تعليق عزله بالشرط لكن ينبغي اجرا الخلاف فيه كما في عزل القاضى **قوله** لو اضافه
الى قوله الخ **اقول** هذا قول وصح عدم العتق في البهرة فقال لعبد ذكرك
خرا ورجلك حر بالصحيح انه لا يعتق وفي الدم روايتان اصحهما العتق انتهى
وما ذكره المؤلف رحمه الله اظهر فينبغي اعتماد ده قلت وينبغي ان يكون ما ذكره
في البهرة في الدم ايضا خلافا للمعتمد وينبغي ان يكون المعتمد عدم العتق فيما
على الطلاق فانه لو قال ذلك طالق لا يطلق على المختار كما قاله في خلاصة
الفتاوي وفي نظره الزيد وشي قال اربعة عشر موضعا اذا اضيف اليه
الطلاق يقع انت طالق وحسبك وتنسك وحسبك ورقبتك وطهرتك وذلك
والمختار في الدم والظاهر ان لا يقع واجمعوا على انه لو اضاف الطلاق الى الجزء
الشايع يقع وكذا العتق انتهى **قوله** لو قال عتقتك علي واجب الخ **اقول**
ما ذكره المص رحمه الله تعالى في الطلاق قول رحمه جماعة والمعتمد انه لا يقع
الطلاق كالعتق وما ذكره المص رحمه الله تعالى هنا صح في شرح المجموع
فارقا بين الطلاق والعتاق بان نفس الطلاق لا يكون واجبا وانما الواجب
حكمه وذا لا يكون الا بعد الوقوع ونفس العتق يجب في الجملة كما في النذر
انتهى قلت قال المص رحمه الله في شرحه لو قال طلاقك علي واجب
اولا روايتان او قد يقع في الكل بالانية وقبل لا وان نوي وقبل نعم
بالانية وصح الصدق الشهيد في شرح المختصر غده في الكلي عنك
الا ما روي في الواقعات الوقوع في الكل وفرد الفقيه ابو جعفر في

ط

سأ

فيه واجب ونفي في غيره وفي فتاوي الخاتمي المختار الوقوع في الطلاق
مترقا والمتمتع عدم الوقوع في الكل لانه المذكور في الاصل انتهى قال
في المضمرات لا يقع الطلاق عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى نوي اوله بنو وهو
المختار وعليه الفتوى وفي البرازية المختار عدم الوقوع وفي فتاوي
قاضي خان رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته طلاقك علي واجب او لازم لي او
ثابت او فرض قال بعضهم وقع في الكل نطقا رجعية ان كان دخل بها
نوي اوله بنو وقال بعضهم لا وان نوي وبعضهم ذكر وابنه خلافا فقالوا
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقع في الكل وعند محمد رحمه الله تعالى
في قوله لازم يقع وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى بنوي في الكل وذكر
المصدر السهيلي رحمه الله تعالى في كتابه الايمان من شرح المختصر الصحيح
انه لا يقع الطلاق في الكل عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكره في وانما
الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى
في قوله واجب يقع لتقارب الناس وفي قوله ثابت او فرض او لازم لا يقع لعدم
التقارب انتهى **قوله** ولو قال كل عبد اشتريه حرا **اقول** الفرق ما
اشترى اليه المتص رحمه الله بقوله لا غلغل اليمين الخ وتقريره انه في البيع
يجتنب بالصحيح والفاسد بالباطل واذا كان كذلك فقد انحلت اليمين لا الي
جزاء لعدم ملكه فاذا اشترى صحيحا بعد ذلك لا يجتنب لعدم بقا اليمين
وفي النكاح لا يجتنب بالفاسد وانما يجتنب بالنكاح الصحيح علي القول
الصحيح فاذا تزوج فاسدا لم تنحل اليمين لعدم وجود شرطها اذا
شرطها تزوج صحيح ولم يوجد نقيضه اليمين فاذا تزوج بعد ذلك
صحيحا وجد شرطه حنث وهو التزوج الصحيح فيجوز والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ولا حول

ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلي الله

علي سيدنا محمد وعلي

اله وصحبه وسلم

تم بحمد الله

وعونه

